



الأكاديمية الملكية المغربية
الْأَكَادِيمِيَّةُ الْمُلْكِيَّةُ الْمَغْرِبِيَّةُ



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية
سلسلة «الدورات»

أمريكا اللاتينية أفقاً للتفكير



الجزء الأول

الدورة 45 لأكاديمية المملكة المغربية

الرباط، 26-24 أبريل 2018

1439 - 9 شعبان 7

أكاديمية المملكة المغربية

أمين السر الدائم : عبد الجليل لحاجمرى

أمين السر المساعد : محمد الكتاني

رئيسة الجلسات : رحمة بورقية

المقرر : مصطفى الزباج

العنوان : شارع محمد السادس (الإمام مالك ساقا)، كلم 4، ص. ب. 5062

الرمز البريدي 10170

الرباط - المملكة المغربية

الهاتف : (05 37) 75.51.24/35/57/(05 37) 75 52 00/75.51.46

الموقع الإلكتروني : www.alacademia.org.ma

البريد الإلكتروني : E-mail : arm@alacademia.org.ma

فاكس : Fax : 05.37.75.51.01/89/78

الإيداع القانوني : 2019MO0947

ردمك : ISBN : 978-9954-556-05-4

الآراء المعبّر عنها في هذا الكتاب تلزم أصحابها وحدهم

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

- الحسن بن طلال : م. الأردنية الهاشمية.
- محمد الكتاني : المملكة المغربية.
- حبيب المالكي : المملكة المغربية.
- كلاروس شواب : سويسرا.
- إدريس الضحاك : المملكة المغربية.
- أحمد كمال أبو المجد : ج. مصر العربية.
- مانع سعيد العتيقة : الإمارات. ع.م.
- إيف بوليكان : فرنسا.
- عمر عزيzman : المملكة المغربية.
- أندريه أزولاي : المملكة المغربية.
- محمد جابر الأننصاري : مملكة البحرين.
- الحسين وڭاڭ : المملكة المغربية.
- رحمة بورقية : المملكة المغربية.
- عبد الحليل لحجمري : المملكة المغربية.
- هنري كيسنجر : و.م. الأمريكية.
- عبد اللطيف بنعبد الجليل : المملكة المغربية.
- عبد الله عمر نصيف : م.ع. السعودية.
- أحمد الضبيب : م.ع. السعودية.
- محمد علال سيناصر : المملكة المغربية.
- محمد شفيق : المملكة المغربية.
- لورد شالفونت : المملكة المتحدة.
- أحمد مختار امبو : السنغال.
- إدريس خليل : المملكة المغربية.
- عباس الجرارى : المملكة المغربية.
- محمد فاروق النبهان : المملكة المغربية.
- عبد الله العروي : المملكة المغربية.
- إدواردو دي أرانطيس إي أوليچيرا : البرتغال.
- بۇ شو شانغ : الصين.
- إدريس العلوى العبدلاوى : المملكة المغربية.

الفهرس

11	<p>• كلمة افتتاح الدورة</p> <p>عبد الجليل لحجمري أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية</p>
21	<p>• المداخلة الافتتاحية : درب الأفكار العربية اللاتينية من الإشراق إلى التّنوير ..</p> <p>صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال عضو أكاديمية المملكة المغربية المملكة الأردنية الهاشمية</p>
27	<p>• دور البرازيل في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب :</p> <p>سبل تعظيم الاستفادة عربيا صدقة محمد محمود باحثة متخصصة في أمريكا اللاتينية والكاربي جمهورية مصر العربية</p>
69	<p>• مساهمة أمريكا اللاتينية في تطوير قانون البحار ..</p> <p>إدريس الضحاك عضو أكاديمية المملكة المغربية</p>
81	<p>• دستورانية أمريكا اللاتينية : التوجهات والملامح الكبرى ..</p> <p>محمد أشركي رئيس ساقن للمجلس الدستوري - المملكة المغربية</p>
135	<p>• تجربة التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية : دولة الشيلي ومبادئ التوافق كافق للتغيير ..</p> <p>عبد القادر الشاوي كاتب - سفير سابق المملكة المغربية</p>

- إسهامات العامل الديني في إرساء التحرر وترسيخ الديمقراطية بين أمريكا اللاتينية والبلاد العربية 155
 - عز الدين عناية
 - أستاذ علم الأديان - جامعة روما
 - الجمهورية الإيطالية

- لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية بين الفلسفة والدين 179
 - عبد السلام طويل
 - أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية
 - المملكة المغربية

- حضور أمريكا اللاتينية في تاريخ الأدب العربي الحديث 237
 - محمد الكتاني
 - عصو وأمين السر المساعد لأكاديمية المملكة المغربية

- المغرب وأمريكا اللاتينية ودبلوماسية الانفتاح والتقارب والاندماج الاقتصادي والثقافي 265
 - الحسين وگاك
 - عضو أكاديمية المملكة المغربية

- حضور العرب في الحياة السياسية بأمريكا اللاتينية 279
 - عبد الواحد أڭمیر
 - أستاذ تاريخ أمريكا اللاتينية المعاصر
 - جامعة محمد الخامس، الرباط - المملكة المغربية

- أصداء من المغرب في أمريكا الجنوبيّة (القرنان السادس عشر والسابع عشر) 301
 - الحسين بوزينب
 - أستاذ الدراسات الموريسكية جامعة محمد الخامس - الرباط
 - المملكة المغربية

كلمة افتتاح الدورة

عبد الجليل لحجمري

أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية

السيدة والسادة أعضاء الأكاديمية المحترمون ؛

حضرات السيدات والساسة مع حفظ الألقاب ؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

أحييكم أطيب تحيية وأرجوكم أجمل ترحيب برحاب أكاديمية المملكة المغربية، شاكرا لكم جميعا تلبية دعوتها والإسهام في أشغال دورتها الخامسة والأربعين.

تتوالى الدورات، ويلتئم في المؤتمرات علماء أجلاء وأكاديميون أكفاء يكونون دوما في الموعد، يساهمون في مشروعها العلمي والفكري بسديد الآراء حول قضايا ملحقة في واقع مركب الأبعاد، يطرح أمامنا جملة من المخاوف، وغير يسير من الآمال بها نحيا عالما، تحكمه تحليات الاستقرار، والنزاع العنيف حول منظومة القيم، والغيرية، وقبول العيش مع الآخر، في مقابل السعي نحو التسامح والتعاون، والحوار المنعش للمكتسبات المستشركة في ظل الخصوصية الثقافية، وهي دوما مصدر غنى بعيدا عن كل يقين سياسي متصلب.

وإنه لشرف عظيم، أن تحظى الدورة الخامسة والأربعون لأكاديمية المملكة المغربية، برعاية صاحب الجلالة، الملك محمد السادس - حفظه الله - وأمد في عمره، مما يعكس حرص جلالته الدائم والموصول للدعم العلمي والعلماء والمعرفة، والفكر المتنور، المستند إلى الحوار المتجدد والهادف.

حضرات السيدات والسادة ؟

تتوالى دورات أكاديمية المملكة المغربية مستندة إلى قناعة راسخة لديها : اعتبار التنوع الثقافي والفكري مصدرا من مصادر إنتاج معرفة بتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، بعيدا عن تبدلات الإيديولوجيات، وخطابات المنابر المكررة والهرمة.

تتوالى دورات أكاديمية المملكة المغربية وقضاياها مشدودة دوما لحاضر ينشد المستقبل. وموضوع هذه الدورة ومحاور عملها خير دليل على ذلك : "أمريكا اللاتينية أفقاً للتفكير" ؟ واسمحوا لي حضرات السيدات والسادة، أن أعد له قليلاً بعدما أعددت قراءة برنامج الدورة : إنني أنظر لأمريكا اللاتينية بوصفها آفاقاً للتفكير لا أفقاً للتفكير.

- آفاقاً للتفكير، ترسينا لافتتاح أعمال هذه الدورة على التساؤل والمناظرة بين باحثين متخصصين من مختلف جهات العالم ؟

- آفاقاً للتفكير، تجاوباً مع إدارة المعرفة التي تحفز أعضاء الأكاديمية على تقاسم الاجتهادات الفكرية والعلمية، بتجاربها المهمة بمساءلة المناحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن المكتسبات المعرفية والإنسانية في تنويعها، وتبنيتها المتمثرين ؛

- أفقاً للتفكير، اعتباراً للروابط التاريخية والعلاقات الثقافية، التي تجمع المغرب والعالم العربي وإفريقيا بيلدان أمريكا اللاتينية؟
- أفقاً للتفكير، اقتناعاً بالريادة المتعددة الأبعاد لهذه القارة، وبالنجاحات التي ما فتئت تدركها في مجالات التنمية والاقتصاد الصاعد، وفي التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية المتلاحقة، وفي سياسات الاندماج الإقليمية والقارية الموفقة، بالرغم من الصعوبات والمفارقات، ومختلف التجاذبات، محلياً وقارياً ودولياً.

حضرات السيدات والسادة :

تحتضن أكاديمية المملكة المغربية اليوم، دورة استثنائية على غرار تلك التي خصصتها لإفريقيا باعتبارها أفقاً للتفكير، وقد تم خصصت عنها أعمال وأبحاث ذات قيمة علمية ومرجعية ؛ وإنني أعتبر دورتنا الحالية، لحظة تاريخية نادرة أمام الخطاب الثقافي العربي، للتحاور بخصوص ما يشكل أو ضاعاً جيوسياسية واقتصادية وثقافية جديدة، تحياها هذه المنطقة من العالم؛ منطقة ذات أثر وازن في السياسات وال العلاقات الدولية، وفي العمل الدؤوب من أجل بلورة استراتيجيات متوازنة، تسعى لضمان إعادة التوزيع العادل للسلطة والثروة، والمعرفة والعلوم، والتكنولوجيا والابتكار.

ولذلك، يهدف ملتقانا الفكرى اليوم، من بين ما يهدف إليه، تعميق المعرفة وأسستها وتبادلها في الاتجاهين : من المغرب بأمريكا اللاتينية، ومن أمريكا اللاتينية بالمغرب، والمغاربة، وبالعالم العربي وإفريقيا ؛ يضاف إلى ذلك تعميق

المعرفة تبادلية، وفي الاتجاهين معاً، باعتبارها شرطاً لازماً لتحقيق التفهم، وتعزيز التفاهم والتعاون، بأبعاد متعددة وآفاق رحبة.

حضرات السيدات والسادة ؟

تمتلك أمريكا اللاتينية تاريخاً معاصرًا، غنياً بالتجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والابداعية؛ إنها تجارب ذات فاعلية قارياً، ولها بالقدر نفسه قابلية استخلاص الدروس، وتطوير المناهج المعرفية.

فبعد التحرر من الاستعمار الأوروبي الذي عمر طويلاً، تخلصت أمريكا اللاتينية من الديكتاتوريات، وأنهت الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة؛ كل ذلك تخترن ذاكرات وثقافات شعوبها في متخيل لا ينضب، وشخصيات وشعارات وحركات ثورية، وغير ثورية، تحفظ برمزيات عالية، وتظل ملهمة، وفي حاجة إلى إعادة قراءة وتأويل.

على أنقاض ذلك، أو بتأثير وداعية منه، أقامت بلدان أمريكا اللاتينية الديمقراطية الانتخابية أو التمثيلية مرجعاً وأساساً لأنظمة الحكم، وبديلة عن التسلطية، وإنجاها للعدالة والانتقال الديمقراطي؛ أنجزت ذلك في ظرف وجيز وبنتائج دالة، ترافقت مع نهاية الحرب الباردة، وبروز ظرفية اقتصادية حيوية ومنتجة، الأمر الذي كان له أثر سياسي واجتماعي واضح.

بحيث أثر النجاح في ابتكار وتفعيل نماذج تنمية صاعدة ورائدة، استقراراً سياسياً، واندماجاً اجتماعياً، إقليمياً ووطنياً وقارياً، على أساسه، اختارت

بلدان أمريكا اللاتينية نهج سياسات جديدة، قوامها التفاوض والتوافق في فض النزاعات؛ وبناء منظمات ومؤسسات اقتصادية وتجارية ومالية إقليمية وقارية؛ الهدف منها تقوية التعاون، وتعزيز القدرة التنافسية لبلدان أمريكا اللاتينية في المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي والمعرفي.

ولعل النتائج الإيجابية لهذا المنحى شجعت بلدان القارة على التفكير والمبادرة لبناء مشروع سياسي، في ظل عودة الديمقراطية القائمة على أساس التعاون جنوب-جنوب، نمت ترجمته على أرض الواقع حين اتجهت بلدان أمريكا اللاتينية إلى الانفتاح على سياسة التبادل الحر في سياق تشاركي جهوي، وإلى تنوع شركائها الاقتصاديين خارج أوروبا وأمريكا الشمالية.

حضرات السيدات والسادة :

لقد دعونا لهذه الدورة خيرة العلماء والمفكرين والباحثين المتخصصين في أمريكا اللاتينية، استجابوا للدعوة الأكademie، تحذوهم رغبة تبادل تجاربهم النادرة وعلمهم الغزير؛ فشكرا لكم جميعا لأنكم ستجعلوننا خلال أيام هذه الدورة نعيش حاضرنا، برغبة قوية نحو استشراف أفق سياسي واجتماعي وثقافي أكثر اشراقا وبصدق العزم وإرادة الحزم.

وما أعمال هذه الدورة، إلا قضية يومنا وبرنامج غدنا، لخلق علاقة حيوية طموحة، ترسم معالم تعاون ثقافي وفكري يحظى بالحوار والإنصات المتبادل في زمن عولمة ضاغطة وعنيفة ومهددة ومهيمنة؛ وهذا ما أكدته صاحب الجاللة الملك محمد السادس - حفظه الله - في خطابه الذي وجهه إلى القمة الأولى

لدول إفريقيا وأمريكا الجنوبيّة المنعقدة في أبوجا بجمهوريّة نيجيريا حين قال : «إن ما قمنا به من جولات في العديد من الدول الإفريقيّة ودول أمريكا اللاتينيّة، وما أُسهم به المغرب من مشاركة فعالة، في القمة الأولى للدول العربيّة ودول أمريكا الجنوبيّة، المنعقدة في برازيليا، في مايو 2005، كلها أعمال نابعة من الرؤية التي ننطلق منها لتبنيّة الموارد والكافاءات والطاقات اللازمّة، بهدف دعم وتمثيل المسارّ الهدف إلى إرساء الاستقرار على الصعيد الإقليمي، وتحقيق التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبشرية، وتعزيز البناء الديمقراطي، واكتساب مقومات الحداثة في كلتا القارتين».

لقد أصبح التعاون جنوب-جنوب ضرورة حتمية في عالم تتسارع فيه وتيرة العولمة. وهو بذلك يشكل هدفا استراتيجيا بالنسبة لمنطقتينا، في أفق تحقيق التقدّم والتقدّم المستدام، وبلغ أهداف الألفية للتنمية.

ولا شك في أن العولمة تتيح فرصاً جديدة ينبغي استثمارها، إلا أنها تطرح في الوقت ذاته، العديد من التحدّيات التي يتّبعها رفعها. لذا، فقد أصبح من الضروري توحيد قوانا، وتوظيف ما لدينا من إمكانيات، بهدف الاستفادة القصوى من منافع العولمة، وتقليل المخاطر الناجمة عنها، وتجنب دوّلنا الوقوع في دائرة التهميش...».

حضرات السيدات والسادة ؟

ثمة رغبة ملحة في أن يكون التعاون جنوب-جنوب سبيلاً للحد من التبعيّة والفكّر النقدي التحرري تجاه العولمة والحداثة، أي سبيلاً مؤدياً لانبعاث عالم متعدد الأقطاب، قادر على مواجهة كل ظرفية اقتصاديّة طارئة، بتحدّيات

مستجدة، يتم رفعها اجتماعيا وتربييا ومعرفيا ؟ أوليست الثقافة، بهذا المعنى وبصفتها نطاقا رمزا وحضاريا، راقعة لا مناصة منها لأي نهوض أو تقدم ؟

ليست لدى الآن كل المعطيات للإجابة على هذا السؤال. بيد أنه بإمكانى القول، إن أمريكا اللاتينية هي اليوم، قارة اليقظة والتحدي والأمل. فعلى الرغم من أنها تواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية تؤذن باحتمال حدوث دورة سياسية جديدة، في بعض من بلدانها، إلا أنها تمكنا من استخلاص مفارقة يدركها الأمريكيو-لاتينيون قبل غيرهم، ويحللونها سياسيا واجتماعيا ومعرفيا، تمكنا من الوقوف على جملة من العوائق أهمها : المفارقة بين توافر شروط الاستقرار للمؤسسات السياسية وتأمين دوام اشتغالها، وبين أزمة سياسية تعيشها أنظمة حكم أو بعضها في بلدان القارة. فضلا على أن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه تلك البلدان أدت إلى توسيع الفوارق الاجتماعية، وإلى تناشط الهجرة داخل القارة، وتدبير المخاطر البيئية، وبروز تهديدات العنف والتطرف مما يضعف الاستقرار الداخلي، وربما الثقة في المؤسسات والسياسات.

ولست بحاجة للتأكيد أن أمريكا اللاتينية أو "الغرب الأقصى" كما سماها البعض، تاريخ وتجارب وثقافات، ما يمكنها من رفع التحدي؛ لأنها قارة اليقظات، واستخلاص الدروس.

حضرات السيدات، والسادة ؟

من قبيل تحصيل الحاصل القول اليوم إن الحق في التنوع الثقافي لا يعني الانغلاق أو انكفاء الهوية على ذاتها ؛ لا يمتلك التنوع مفهومه الحقيقي إلا في ضوء التواصل الإنساني المؤمن بالمثل والقيم المشتركة، بعيدا عن سلبيات

الرؤى الأحادية ؛ وقد نجحت أمريكا اللاتينية في بناء استراتيجية جديدة لإثبات الذات، وتطوير الهوية إقليمياً ووطنياً، هوية أساسها الوحدة في التنوع عبر :

- توجه فكري دينامي نceği مداره وأفقه التحرر والتحرير؛

- تنامي البحث العلمي الأكاديمي والطلب على المعرفة الإنسانية والاجتماعية، حيث ترسّخ الوعي في القارة بأهمية تناظم المعارف وتكاملها، وتضافر عملها واجتهاداتها في علوم التاريخ والسوسيولوجيا والأثربولوجيا والفلسفة والاقتصاد والعلوم السياسية؛ إذ لا يتعلّق الأمر بالإسهام في نشر هذه المعارف وتطويرها فقط، بل يتعلّق بغاية التتحقق من تشيد نموذج معرفي جديد ومغاير، يتيح تعميق المعرفة بموضوعات وإشكالات بلدان أمريكا اللاتينية والجنوب بصفة عامة وفهم لواقعها المتعدد.

- ابتكار مسارات إبداعية تخيلية في الرواية والقصة والشعر والفنون، فرضت نفسها في العالم بشكل سريع ومدهش، وتعتبر مصدر افتتان لباقي العالم بأساليب وصور وحكايات مبتكرة وخلاقة؛ وباشتغال أدبي متميز بالذاكرة والمخيلة والموروث والتهجين والازدواج القيمي.

حضرات السيدات والسادة ؟

لعلكم تدركون بعد هذا كله معنى ومغزى القصد من عبارة "أفقاً للتفكير" التي وضعتها أكاديمية المملكة المغربية عنواناً لهذه الدورة وهي تتطلع إلى فهم مصير مشترك يتجاوز الحدود الجغرافية مع أمريكا اللاتينية، ويؤمن بالقواسم الثقافية والحضارية المشتركة اليوم وغداً ؟ ويعيني أن هذا المصير قابل للتحقق إذا

قر العزم ؛ وما انتظام هذه الدورة إلا دليل على رغبة أكاديمية المملكة المغربية في استكمال حوار ثقافي، نريده أن يكون أكثر عمقاً مع ثقافات العالم.

لا يفوتي في ختام هذه الكلمة أن أنوه بالبحوث التي هي مدار هذا الملتقى الفكري، لما تتميز به من عمق وبعد نظر وتساؤل وتوجه نقيدي رصين ؟ وعسى أن تكون هذه الدورة سبيلاً لتطوير العلاقات الثقافية والفكرية بين المغرب وأمريكا اللاتينية والارتقاء بها إلى الأفضل، وأن تكون أيضاً فرصة لنا لتجديد الاكتشاف والتعرف وتوثيقهما، بعد ما أعددت محاور هذه الدورة بعناية يكمل بعضها البعض، يعنيها الحوار العلمي بين المشاركين والحاضرين بمختلف الآراء، وهم نخبة لامعة نيرة من أهل العلم والبيان.

وهاهي أكاديمية المملكة المغربية تمد مرة أخرى جسر حوار ثقافي وفكري لا نظير له، هو أعز ما يطلب وأفضل وصفة للتطلع إلى غد مشرق عساه لا يفوت.

أجدد لكم جميعاً عبارات الشكر والعرفان والامتنان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المداخلة الافتتاحية

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال
عضو أكاديمية المملكة المغربية
المملكة الأردنية الهاشمية

ذرب الأفكار العربية اللاتينية من الإشراق إلى التّنوير

أبدأ الكلم بإرجاء التحية الصادقة والمودة الصافية لكم جميعاً.
وإذ كنت أود أن أحضر شخصياً دورتنا هذه إلا أن ما تمر به الأمة ومنطقتنا
من مرحلة دقيقة في تاريخها تتطلب وجودي في عمان ومتابعة عدد من الملفات
الهامة.

الأخوات والأخوة الأكارم :

موضوعنا في هذه الدورة "أمريكا اللاتينية أفقاً للتفكير" ، وستكون كلمتي
إليكم عن ذرب الأفكار العربية اللاتينية من الإشراق إلى التّنوير. وهنا تحدّر
الإشادة بالدور الذي تنهض به هذه الأكاديمية الجليلة ؛ كونُها منارةً للفكر

والتفكير، وفضاءً للتنوير تعزز التبادل الثقافي بين المغرب وبلدان العالم، بما فيها دول أمريكا اللاتينية.

وإذا نظرنا للماضي كمقدمة للمستقبل، فيمكن الانطلاق من الإشراق نحو التنوير في إطار حديثنا عن درب الأفكار وصولاً إلى أمريكا اللاتينية عبر شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث كان للفكر العربي والعرب حضور بارز لا ينفصل عن ماضي أمريكا اللاتينية وحاضرها، بما يجمع العالمين من روابط تاريخية: إنسانية وثقافية وسياسية واقتصادية. فقد كانت الهوية العربية منفتحة على التععدد، ويمكن القول إن تاريخنا العربي الإسلامي يشهد بأن جوهر الهوية العربية لا يتناقض مع التنوع الديني والإثنى والثقافي، الذي احتضنته أمتنا منذ قرون.

وفي هذا الإطار تحدّر الإشارة إلى أن أعمدة أمتنا الإسلامية الأربع تضم بالإضافة إلى العرب، الكرد، والفرس، والترك، فنحن العرب لا نمثل إلا 17% من الأمة. والتعددية، بمختلف أنواعها وأشكالها، من أهم ديناميات التجدد والإبداع في المجتمعات الإنسانية، كما تشكل عنصراً أساسياً في تحقيق الإنماء الحضاري. وفي وطننا العربي الكبير، نحن بحاجة إلى تنمية التوجّه الاحتوائي، لا الإقصائي، بين القوميات والأعراق والمذاهب: الاحتواء القائم على التنوع واحترام الاختلاف "درءاً لأذى الاستقطاب"؛ أو بعبارة الإمام الشاطبي البليغة "تعظيم الجماع واحترام الفروق".

ولا أنسي هنا الشاعر التشيلي "بابلو نيرودا Pablo Neruda" ، الذي نُسْتَشِفُ في روحه وأبياته أجمل ما في تشيلي، وأبهى ما في الثقافة الإسبانية، وأخلٍ ما في روح الأندلس من ألوان التعددية والتنوع.

وهنالك تشابه عميق بين البلدان العربية وبلدان أمريكا اللاتينية، خاصة في ماضيهما المشترك نتيجة التجربة في الأندلس. إن الآثار المشتركة الكثيرة تؤكد أن الثقافات تتجاوز الحدود وتنخطى الحواجز، فهي في تواصل مستمر وتطور دائم منفتح على الحوار التفاعلي والتلاقي بما يضمن الحفاظ على التمايز.

علينا أن نعمل معا على تعزيز مفاهيم الحوار واحترام وفهم الآخر واحتياجاته الإنسانية والعمل على بناء المشتركات الخلاقية بنظرة استشرافية. إن تحديد القيم المشتركة التي يمكن من خلالها بناء إطار أخلاقي للتضامن الإنساني لا بد أن ينسجم مع الزمان والمكان، من أجل توافق آراء أوسع نطاقا حول معنى الإنسانية ودورها في تحقيق سعادة الإنسان.

وهنا أقول ماذا عن الاستثمار في الطاقات الإبداعية للعرب وشعوب أمريكا اللاتينية؟ فالتفكير الإبداعي لا حدود له. هل لنا اليوم أن نحرر العقل العربي واللاتيني من القيود؟ بمقدورنا أن نسعى لصياغة نظام عالمي ثقافي وملوماتي جديد مع التأكيد على هويتنا الثقافية الودية. وأستذكر لقاءنا في بوينوس ايريس عام 1978، الذي نقاشنا فيه التأسيس لبنك للمعلومات يجمعنا، فكيف لنا أن نتابع جهودنا نحو التعاون والتكامل دون وجود قاعدة معرفية؟

وقد عقدنا في عمان في عام 2007 مؤتمرا دوليا حول عالمية حقوق الإنسان مع "الأكاديمية للثقافة اللاتينية" التي تأسست بهدف تعزيز التضامن والتكامل بين الدول والشعوب اللاتينية، ودعم التبادل الثقافي والعلمي بين جميع الثقافات في العالم. وبحثنا في إزالة الشوائب والتفاعل الإنساني فيما بين الشعوب مع التركيز على حقوق الإنسان.

ومن أجل تعزيز مفهوم "التراث الإنساني المشترك"، لا بد لنا من الاعتراف بتنوع الثقافات والأديان والحضارات عن طريق العمل الثقافي والأكاديمي بين العالمين العربي واللاتيني. ويدعونا ذلك إلى العمل على أساس من السلasse الثقافية والكرم الفكري الذي يؤسس لواقع جديد في مجال التعليم والدراسات التحليلية المقارنة. فالتعاون الفكري يثري التعاون الحضاري فيما بيننا، ويؤدي إلى تعميق الفهم التحليلي المقارن لنظرتنا لبعضنا البعض، والمشتركات الخلاقة التي تجمع بيننا.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعوة الأكاديميين والباحثين لنشر أعمالهم والتركيز على كرامة الإنسان من خلال النقد العقلاني في المجالات المختلفة، وصياغة السياسات التي تركز على الإنسان، إضافة إلى تعليم اللغات العربية والإسبانية والبرتغالية.

"Manfred Max-Neef" وأستذكر هنا صديقي البروفسور منتشري، الذي يدعو إلى فهم احتياجات الإنسان على أنها نظام، أي أنها متداخلة ومتفاعلة، ولا تتغير باختلاف الثقافات البشرية وعبر الفترات التاريخية، وما يتغير مع مرور الوقت وبين الثقافات، هو الطريقة التي يتم بها تلبية هذه الاحتياجات. وأضيف هنا، أن التمكين القانوني والثقافي والاقتصادي للأفراد والجماعات شكل من أشكال المشاركة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فالفقر، لغایات التمكين، ليس الفقر المادي وحده، بل هو جمیع ما يحد من الطاقة البشرية ويسلب الفرد حقوقه الأساسية. فالفقر أوسع من مجرد الجوع أو العطش أو الضنك تحت سيف المجتمعات والأوبئة والتصحر.

وفي إطار المشاركة الإنسانية بهدف إعلاء قيمة الإنسان ودعم ثقافة الحوار، وتأكيد دورها في إغناء الفكر وبسط السلام، جاء إطلاقنا للديوان العربي الإيبريري اللاتيني للفكر والتبادل الثقافي كمنبر لتعزيز الحوار بين العالم العربي والإيبريري-اللاتيني والتعاون على المستوى الأكاديمي والاجتماعي والثقافي. ويرتكز هذا المنبر، الذي شارك في إلقاء عدد من الأكاديميين والخبراء والدبلوماسيين من دول مختلفة، على إحياء درب الأفكار والعودة إلى الإنتاج المعرفي وتبادل الآداب والعلوم عن طريق الترجم، ما يؤسس لحوار ثقافي ديني فعال بين هذين العالمين.

وختاماً، أسأل المؤلِّي العلَّي القدير أنْ يكلأُكم بعنایته ويُسدد على الخير خطأكم، وأنْ يُوفّقَ دورَتكم هذه ويُكملَ جهودَكم بالنجاح والفلاح.
أُحييكم؛ وأسلِّمُ عليكم.

دور البرازيل في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب :

سبل تعظيم الاستفادة عربيا

صادفة محمد محمود

باحثة متخصصة في أمريكا اللاتينية والكاربي

جمهورية مصر العربية

مقدمة

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تعاظم مكانة ونفوذ البرازيل على الساحة العالمية، كما بُرِزَ دورها بشكل كبير كفاعل تنموي صاعد. مدفوعة في ذلك بمعدل نمو اقتصادي مرتفع، وسياسة خارجية نشيطة، قوامها تدعيم الاستقلالية، وتنوع خريطة الحلفاء والشركاء الدوليين، وخاصة تعزيز العلاقات مع دول الجنوب.

في هذا الإطار، احتل الشرق الأوسط مكانة مركبة في السياسة الخارجية البرازيلية في ظل حكم الرئيس "لولا دا سيلفا" (2002-2010)، الذي حاول استثمار العلاقات التاريخية الوثيقة والأواصر الإنسانية القوية التي تربط الشعبين البرازيلي والعربي، مع وجود جالية عربية كبيرة بالبرازيل، في تعميق التواصل بين بلاده والعالم العربي. وهو الأمر الذي بُرِزَ مع افتتاح بعثات دبلوماسية للبرازيل

في خمس عشرة دولة عربية، بالإضافة إلى مكتب تمثيل في رام الله، كما دخلت البرازيل في حوارات وعقدت الاتفاقيات الثنائية على مستوى المنطقة، لدعم التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي.

وأطلقا من سعي الدول العربية إلى تنسيق المواقف مع القوى الصاعدة في العالم، لتعزيز قوتها التفاوضية في المؤسسات الدولية، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تبيان موقع الدول العربية من استراتيجية البرازيل لتعزيز تعاون الجنوب – الجنوب، و Maher the needs of the southern countries to promote cooperation between the two regions. على نحو يسهم في تعظيم استفادة الدول العربية من دور البرازيل كفاعل تنموي صاعد، وداعم قوي للقضايا العربية على مدار العقود الماضية.

أولاً، صعود الدور الدولي للبرازيل: العوامل والمؤشرات

يلحظ المتابعون للشأن البرازيلي تواضع دور البرازيل على الساحة الدولية؛ إذ تلعب دوراً محورياً في المفاوضات متعددة الأطراف حول قضايا عدّة، منها: التجارة، التمويل، التغير المناخي، نزع السلاح، مكافحة الفقر، وغيرها.

ويعود ذلك إلى التغيرات الداخلية العميقية التي شهدتها، وخاصة ترسیخ العملية الديمقراطية، إلى جانب النمو الاقتصادي الكبير والمتسرع، مما شكل عاملًا حاسماً في تواضع مكانتها على الساحة العالمية؛ فهي صاحبة ثامن أقوى اقتصاد على مستوى العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي (1.80 تريليون دولار عام 2016)، كما أنها من أكبر دول العالم من حيث السكان والمساحة (الخامسة عالمياً)، إلى جانب امتلاكها ثروات طبيعية وفيرة من

الطاقة والغذاء والمياه والتنوع البيولوجي. فضلاً عن احتلالها المركز الأول على مستوى أمريكا الجنوبيّة، والسابع عشر على مستوى العالم، من حيث ترتيب أقوى الجيوش على مستوى العالم لعام 2017، وفقاً لموقع "جلوبال فاير باور" المتخصص في ترتيب أقوى الجيوش في العالم.

وما كان لكافة هذه المقومات أن تسهم في ترسيخ مكانة البرازيل على الساحة العالمية، بدون توافر الإرادة السياسية الراغبة في ترجمة المقومات التي تمتلكها البلاد إلى نجاحات خارجية إقليمياً ودولياً. في هذا الإطار، يمكن القول إن حرص البرازيل على القيام بدور نشط في مختلف القضايا الدوليّة إنما يعكس بدرجة كبيرة دور الدبلوماسيّة الرئاسيّة بقيادة الرئيس "لولا دا سيلفا"، الذي قضى حوالي 385 يوماً، مسافراً ومتقدلاً من دولة لأخرى، أي أكثر من سنة من سنوات حكمه الثماني، قام خلالها بزيارة أكثر من 200 دولة أجنبية. الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تعزيز مكانة البرازيل على الساحة الدوليّة، وهو ما يتضح من خلال مؤشرات عدّة، منها :

1. المشاركة النشطة في المنظمات الدوليّة والمنتديات متعددة الأطراف

تعد المشاركة النشطة في المنظمات الدوليّة من الخصائص المميزة للسياسة الخارجيّة البرازيليّة منذ نهاية تسعينيّات القرن العشرين، وإن كانت مشاركة البرازيل في التنظيم الدولي تعود إلى الحرب العالميّة الأولى؛ حيث كانت الدولة الوحيدة في أمريكا الجنوبيّة التي شاركت في تلك الحرب، وفي مؤتمر السلام بباريس عام 1919، وكانت عضواً مؤسساً لعصبة الأمم. والبرازيل هي أكثر

دول أمريكا الجنوبية نشاطاً داخل الأمم المتحدة، ومنذ عام 1946 تم اختيارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي حوالي عشر مرات، وهي بذلك ثانية أكثر أعضاء المنظمة الدولية، بعد اليابان، شغلاً لمقعد غير دائم في المجلس، كما أنها مرشحة لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، إذا ما أعيد تشكيله. وساهمت البرازيل بدور مهم في الحكومة العالمية من خلال عضويتها في مجموعة العشرين، وتجمع "البريكس" الذي يضم كذلك روسيا، الهند، جنوب إفريقيا، والصين. كما أنها عضواً في منتدى إيسا للحوار إلى جانب الهند وجنوب إفريقيا. ويشغل الدبلوماسيون البرازيليون مناصب عليا داخل سكرتارية الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن تولي أحد دبلوماسييها منصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وفي عام 2013، تم انتخاب دبلوماسي برازيلي لشغل منصب الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية.

2. المساهمة في عمليات حفظ السلام الدولية

شاركت البرازيل في ثمانين وثلاثين مهمة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، منذ تفويضها عام 1948، ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة الصادرة في 31 يناير 2018، لترتيب الدول من حيث المساهمة بقوات (من الجيش والشرطة)، جاءت البرازيل في المركز الثالث على مستوى دول أمريكا الجنوبية، والتاسع وأربعين على مستوى العالم، من حيث المشاركة بأفراد من قوات الجيش والشرطة والخبراء العسكريين في بعثات ومهام حفظ السلام الدولية بحوالي 252 فرد. فضلاً عن قيامها بقيادة بعض بعثات حفظ وبناء السلام الدولية ؛ إذ أنها تولت

قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (منذ عام 2004). وبناء على طلب الأمم المتحدة، تولت قيادة بعثة بناء السلام من أجل تحقيق المصالحة السياسية والاستقرار الاقتصادي في غينيا بيساو. وفي عام 2011، قادت البرازيل القوة البحرية ضمن قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان (اليونيفيل UNIFIL)، هذا بالإضافة إلى عضويتها في لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد كانت تلك الجهود بمثابة رسالة واضحة بأن البرازيل دولة قادرة على القيام بدور القائد فيما وراء حدودها الجغرافية، مما يعزز مكانتها كحافظ للسلام وbuilder for the nation .Peacekeeper and Nation Builder

3. التعاون الإنمائي الدولي

تعد المساعدات الإنمائية واتفاقيات التعاون الفني أداة مهمة للسياسة الخارجية البرازيلية، خاصة في علاقاتها الثنائية مع دول الجنوب. وخلال العقد الماضي، زاد عدد المشروعات التنموية بشكل ملحوظ لتبلغ قيمتها 4 مليارات دولار عام 2010، خاصة في مجالات : الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والإدارة العامة والبيئة والطاقة وتدريب الموارد البشرية، وبناء القدرات في مجال الأبحاث والتعليم والصحة. ولدى البرازيل اتفاقيات للتعاون مع ثلاثة وخمسين شريكاً ثنائياً ؛ وتحصص 38 بالمائة من مساعداتها الإنمائية لدول أمريكا الجنوبية، وتتلقي الدول الأفريقية الناطقة بالبرتغالية 34 بالمائة من إجمالي المساعدات الإنمائية البرازيلية، كما قامت البرازيل بتحفيض أعباء الديون أو إسقاطها عن الدول الأكثر مديونة من أمريكا الجنوبية وأفريقيا. هذا بالإضافة إلى مساهمتها المالية في برامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الغذاء العالمي، ومفوضية الأمم

المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. كما طرحت البرازيل العديد من المبادرات لمحاربة الفقر والجوع ومرض الإيدز على مستوى العالم، استناداً إلى نجاح تجربتها الداخلية في تلك المجالات، والتي أصبحت نموذجاً يحتذى بها من قبل العديد من دول العالم.

4. تعزيز التكامل الإقليمي

قادت البرازيل جهود إنشاء العديد من المؤسسات الإقليمية مثل اتحاد دول أمريكا الجنوبيّة عام 2004، والذي يضم اثنتي عشر دولة في أمريكا الجنوبيّة. وفي عام 2010، قادت مع فنزويلا جهود إنشاء تجمع دول أمريكا الجنوبيّة والكاريبّي (سيلاك)، الذي يضم كافة الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية باستثناء كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف من إنشاء هذا التجمع هو أن يحل محل منظمة الدول الأمريكية التي أُنشئت في عام 1948، وتتخذ من واشنطن مقراً لها.

تسعى البرازيل إلى القيام بدور المحقق للاستقرار الإقليمي، وبالإضافة إلى قيامها بدور الوسيط في عدد من النزاعات داخل وبين دول أمريكا الجنوبيّة، فقد طرحت العديد من مبادرات التعاون الأمني الإقليمي. وقدت جهود إنشاء مجلس دفاع أمريكا الجنوبيّة عام 2008، الذي يهدف إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة، الشفافية، تطوير الصناعات الدفاعية الإقليمية، وكذلك تقوية الهوية الدفاعية المشتركة. كما تلعب البرازيل دوراً محورياً في جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومنها دعم تجمع الميركوسور (السوق المشتركة للجنوب)، الذي يضم إلى جانب البرازيل كل من الأرجنتين، أوروجواي، باراجواي، بالإضافة

إلى فنزويلا. كذلك طرحت البرازيل مبادرة تكامل البنية التحتية لدول أمريكا الجنوبيّة لتعزيز العلاقات التجارية بين دول الإقليم، وتطوير مشروعات البنية التحتية الإقليمية، من خلال تنفيذ مشروعات خاصة بالمواصلات والاتصالات والطاقة والبنية التحتية على مستوى دول أمريكا الجنوبيّة.

ثانياً، استراتيجية التعاون مع دول الجنوب كأحدى ركائز السياسة الخارجية البرازيلية

قام برامج السياسة الخارجية البرازيلية خلال العقد الماضي على أساس التحرك الدبلوماسي النشط، ليس فقط على المستوى الإقليمي داخل أمريكا الجنوبيّة، ولكن أيضاً على المستوى الدولي. وتركزت الجهود البرازيلية على تقوية مكانتها كدولة قائد في النظام الدولي، كما سعت للقيام بدور حلقة الوصل والموازن بين دول الجنوب ودول الشمال، استناداً إلى موقعها كقوة محورية في منطقة أمريكا اللاتينية واتمامتها لدول الجنوب النامية وتمثيلها لمصالح تلك الدول في المنتديات الدوليّة المختلفة.

في إطار حرص البرازيل على التقارب مع دول الجنوب، لم تهمل كلية تعزيز علاقاتها مع القوى الكبّرى التقليدية، وإنما باتت دبلوماسيتها تتمتع بقدر كبير من الانتقائية والتوازن، وهو ما يتضح في انضمامها للمبادرة الفرنسية لمحاربة انتشار الإيدز والأمراض الاستوائية والمalaria، وكذلك انضمامها لمبادرة اليابان لمواجهة التغير المناخي، فضلاً عن التزامها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نطاق استخدام الوقود الحيوي في العالم.

سعت البرازيل في عهد "لولا دا سيلفا" إلى تقوية علاقاتها مع غيرها من القوى الصاعدة؛ إذ أولت أهمية خاصة للعلاقات مع الصين وروسيا والهند، بالإضافة إلى الدول الأفريقية، وكذلك الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، وذلك تدعيمًا لاستراتيجية الاستقلال الخارجي عبر التنويع.

أخذ التعاون البرازيلي مع بلدان الجنوب أشكالاً عديدة، منها : عقد اتفاقيات ثنائية وثلاثية للتعاون الإنمائي والفنى والتكنولوجي لنقل وتبادل المعارف المكتسبة من تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناجحة في البرازيل. ولم تركز البرازيل في علاقاتها مع دول الجنوب على تعزيز التجارة البينية فقط، ولكن أيضًا على تشكيل تحالفات وتكتلات مع غيرها من القوى الصاعدة، بهدف تنسيق المواقف المشتركة داخل المنتديات الاقتصادية والسياسية مثل منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

1. أنماط تعاون الجنوب—الجنوب في السياسة الخارجية البرازيلية

يمكن التمييز بين تعاون الجنوب—الجنوب التقليدي والجديد في السياسة الخارجية البرازيلية؛ أما النمط التقليدي لتعاون الجنوب—الجنوب فيركر على توسيع التعاون الثنائي والجماعي بين دول الجنوب في القضايا الاقتصادية على المستوى الإقليمي مثل : إقامة السوق المشتركة للجنوب في عام 1991، أي ينحصر في إقليم أمريكا الجنوبيّة، بينما تعاون الجنوب—الجنوب الجديد، فهو أوسع نطاقًا ويركر على تعميق العلاقات والروابط الثقافية والفنية والسياسية والاقتصادية على أساس ثباتي أو متعدد الأطراف مع الدول النامية داخل وخارج الإقليم، وذلك في إطار مجموعتين : المجموعة الأولى، دول نامية خارج أمريكا الجنوبيّة، والتي

يمكن وصفها بالدول المؤثرة على النظام A System Affecting States مثل الصين والهند وجنوب إفريقيا. أما المجموعة الثانية من الدول، فهي دول إقليمية نامية إضافية Extra-Regional Developing Nations والتي توجد تحديداً في أمريكا الجنوبيّة وأفريقيا مثل الأرجنتين، نيجيريا، أنجولا، وموزمبيق. وتركز البرازيل على تعزيز التعاون السياسي والتجاري معها، وتقديم الخبرات الفنية لها.

احتل التعاون مع الدول الأفريقية خلال السنوات الأخيرة، مكانة مركبة في استراتيجية البرازيل للتعاون مع الجنوب، وهو ما اتضح في عدد الزيارات التي قام بها "لولا دا سيلفا" إلى القارة الأفريقية والتي بلغت حوالي عشرين زيارة، زار خلالها ثالث وثلاثين دولة إفريقية، بينما قامت خليفته "ديلما روسيف" (2011-2016) بزيارة أربع دول إفريقية، هي أنجولا، موزمبيق، جنوب إفريقيا، ونيجيريا. كما تم افتتاح وإعادة افتتاح سبع عشرة سفارة برازيلية في إفريقيا خلال إدارة "لولا دا سيلفا"، بالإضافة إلى ست عشرة سفارة كانت موجودة بالفعل، ليكون للبرازيل تمثيل دبلوماسي في سبع وثلاثين دولة من إجمالي أربع وخمسين دولة إفريقية، متتجاوزاً عدد سفارات المملكة المتحدة بالقارة الأفريقية. هذا بالإضافة إلى إطلاق البرازيل مبادرة عقد قمة إفريقية - أمريكا الجنوبيّة (الأسا)، وتنفيذ برامج للتعاون التقني معأربعين بلداً إفريقياً ينتمي حوالي اثنين وعشرين منها إلى مجموعة البلدان الأقل نمواً، وإلغاء ديون بقيمة (900) مليون دولار مستحقة على (12) دولة إفريقية في عام 2013.

2. أهداف الاستراتيجية البرازيلية لتعزيز التعاون مع دول الجنوب

ثمة اتجاهان رئيسيان لتفسير سعي البرازيل لتعزيز التعاون مع بلدان الجنوب،

الاتجاه الأول، يرى أن المسعى البرازيلي لتعزيز علاقتها مع الدول النامية إنما يندرج في إطار مبادئ السياسة الخارجية البرازيلية التي تقوم على التضامن بين بلدان الجنوب، وفكرة الانقسام بين الشمال والجنوب. أما الاتجاه الآخر، فيعتقد أنصاره أن السلوك الخارجي للبرازيل تحرّكه المصالح الاقتصادية؛ إذ أن من مصلحة البرازيل تشكيل تحالفات قوية داخل الجنوب العالمي من أجل زيادة قوتها التفاوضية في مواجهة دول الشمال، وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها، على نحو يعود بالنفع على الاقتصاد البرازيلي.

مما يعني أن هناك بعداً إيديولوجياً وسياسياً في استراتيجية تعاون الجنوب - الجنوب؛ فتقوية علاقات الجنوب - الجنوب هي جزء أساسي من المشروع السياسي والاقتصادي الهدف لإصلاح النظام الدولي أحادي القطبية وإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، وكذلك إصلاح النظام التجاري العالمي داخل منظمة التجارة العالمية. وهناك بالتأكيد بعد برامجاتي لتلك الاستراتيجية، والذي يتمثل في أهمية الأسواق الخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في البرازيل.

ثالثا، الاستراتيجية البرازيلية لتعزيز التعاون مع الدول العربية :
الدافع والأبعاد والآليات المقترنة

في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز التعاون مع دول الجنوب، عملت البرازيل على تدعيم أواصر التقارب والتنسيق مع الدول العربية؛ حيث شهدت العلاقات بين الجانبيين تطويراً سياسياً واقتصادياً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، في ظل توافر إرادة قوية لدى الجانبيين من أجل الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات متقدمة.

1. الميراث التاريخي للعلاقات العربية البرازيلية

للتقارب البرازيلي مع العالم العربي جذور تاريخية تعود إلى عام 1871 ؛ عندما قام الإمبراطور البرازيلي "دوم بيدرو الثاني" بجولة في الشرق الأوسط، زار خلالها مصر، سوريا ولبنان. وخلال فترة حكم الإمبراطورية العثمانية للعالم العربي، حدث اتصال وتلاقي مباشر بين العرب والبرازيليين، وذلك عبر موجات هجرة العرب إلى البرازيل وأمريكا الجنوبيّة في نهاية القرن التاسع عشر، وبالتالي من سوريا، لبنان، وفلسطين. فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية بين الطرفين فيعود تاريخها إلى أربعينيات القرن العشرين ؛ إذ شكل عام 1944 بداية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البرازيل وكل من لبنان وسوريا. مما يعني أن العلاقات بين الطرفين ليست جديدة، ولكن هذا القدر لم يترجم خلال تلك الفترة إلى خطوات فعلية لتوطيد العلاقات بين الجانبيّن، والتي اتسمت بالانقطاع وعدم الاستمرارية.

مثلت أزمة ارتفاع النفط عام 1973 بداية الموجة الأولى من التقارب القوي بين الطرفين، في ظل حاجة البرازيل إلى النفط مع تحقيقها ما يعرف بـ"المعجزة الاقتصادية" التي ارتبطت بتطبيقها "نموذج التصنيع لإحلال الواردات"، الذي قام بالأساس على استهلاك كميات ضخمة من النفط مع حاجة البرازيل الملحة لإيجاد شركاء تجاريين لشراء المنتجات الصناعية، التي لم تكن السوق المحلية قادرة على استيعابها. ووفقاً لقاعدة بيانات التجارة الصادرة عن الأمم المتحدة بين عامي 1972 و1980، أمدت العراق والمملكة العربية السعودية البرازيل بنحو 60 في المائة من احتياجاتها من النفط. وأسفر التقارب العربي البرازيلي خلال

تلك الفترة عن اتجاه الأخيرة إلى تأييد القضية الفلسطينية داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة ؟ إذ اعترفت البرازيل بمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1975. وفي نوفمبر من العام نفسه، صوتت لصالح قرار الجمعية العامة رقم 3379 الذي يربط الصهيونية بالعنصرية. ولم يكن التقارب العربي البرازيلي بشأن القضية الفلسطينية خلال تلك الفترة، يعني تراجع البرازيل عن اعترافها بوجود دولة إسرائيل.

مع حدوث أزمة الديون بالبرازيل في ثمانينيات القرن العشرين، تراجعت العلاقات بين الطرفين مع تراجع حركة التبادل التجاري بينهما. لكن عادت العلاقات للانتعاش مرة أخرى مع تولي "لولا دا سيلفا" رئاسة البلاد، في ظل ما شاهدناه من جهود مستمرة لمد جسور التواصل مع العالم العربي وتطوير مستوى العلاقات معه إلى مستويات غير مسبوقة.

في هذا السياق، جسدت ثلاثة أحداث كبرى لهذا الانتعاش في العلاقات بين الطرفين، تمثل أولها في الزيارة التاريخية التي قام بها "لولا دا سيلفا" في عام 2003، إلى بعض الدول العربية: سوريا، لبنان، الإمارات، مصر وجامعة الدول العربية، الجزائر، وليبيا. ثم قام بجولة أخرى إلى المنطقة زار فيها قطر وال سعودية عام 2009. أعقب ذلك قيامه بجولة ثالثة عام 2010 لفلسطين، الأردن، وقطر. فضلا عن عشرات الزيارات التي قام بها وزير الخارجية في عهده (سيلسيو أموريم) لحوالي 44 دولة (ضمت كذلك إسرائيل وتركيا). وتمثل ثانيةها في عقد قمة الدول العربية وأمريكا الجنوبية (أسها) في برازيليا في عام 2005، أما الحدث الثالث الأهم، فتمثل في الاعتراف البرازيلي بفلسطين كدولة في أواخر عام 2010.

2. الدور البرازيلي في المنطقة العربية : المحددات والدوافع

على الرغم من عمق الروابط التاريخية بين الدول العربية والبرازيل، فإنه من المثير للدهشة أن يشهد عام 2003 أول زيارة لرئيس برازيلي إلى الدول العربية، منذ الزيارة التي قام بها الإمبراطور البرازيلي "دوم بييلرو" في أواخر القرن التاسع عشر. لذا فإن تجدد الاهتمام البرازيلي بتعزيز العلاقات مع الدول العربية، أثار العديد من التساؤلات حول أسباب ذلك، وحركاته، وهو ما يمكن فهمه من خلال دراسة المحددات والدوافع الرئيسية للاهتمام البرازيلي بتعزيز العلاقات مع الدول العربية، وذلك على النحو التالي :

أ. المحددات والدوافع التاريخية - الثقافية : تتقاسم البرازيل والدول العربية روابط إنسانية قوية، والتي تمثل بشكل رئيس في المكون العربي داخل المجتمع البرازيلي. خاصة أنها تحتضن على أرضها نحو 15 مليون مواطن ينحدرون من أصول عربية اختاروا الاستقرار بهذا البلد الجنوب أمريكي، وذلك من إجمالي 25 مليون مواطن من أصول عربية يقطنون أمريكا اللاتينية، مستفيدين في ذلك من افتتاح البرازيل على مختلف شعوب العالم. تستضيف البرازيل أكبر عدد من اللبنانيين والسوريين الذين يعيشون خارج بلدانهم، فيعيش بها ما يتراوح ما بين (7 - 8 مليون نسمة) من أصول لبنانية، وما بين (2 - 4 مليون نسمة) من أصول سورية، بالإضافة إلى (حوالي 60 ألف نسمة) من أصول فلسطينية. وشغل معظم العرب البرازilians مناصب عليا، سواء في مجال الثقافة والإعلام والرياضة، أو في مجال الاقتصاد والسياسة، حتى أن الرئيس البرازيلي الحالي "ميشال تامر" من أصول لبنانية.

ساهمت الجالية العربية في البرازيل على مدار أكثر من 133 عاماً في مسيرة نمو وازدهار البرازيل، وكذلك في ثراء ثقافتها، وبعد هؤلاء نموذجاً جيداً للاندماج داخل الدولة البرازيلية بفضل قدرتهم على استيعاب القيم والتقاليد البرازيلية، ويمكن ملاحظة تأثير الثقافة العربية على الحضارة البرازيلية.

لذا، قامت البرازيل بتكريم العرب المقيمين فيها من خلال إقرار يوم 25 من مارس يوماً وطنياً للجالية العربية، وذلك بموجب مرسوم رئاسي صدر عام 2008 اعترافاً بأهمية الحضور العربي فيها. مما دفع البعض إلى القول بأن سعي البرازيل لتوثيق العلاقات مع الدول العربية كان يعني جزئياً إعادة اكتشاف هويتها الخاصة. كذلك لعبت الجالية العربية دوراً مهماً في تنشيط العلاقات بين الطرفين، برغم البعد الجغرافي الكبير، وفي التأثير على المواقف السياسية البرازيلية من القضايا العربية وتحديداً القضية الفلسطينية، فضلاً عن مساهمتها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

بـ. المحددات والدوافع السياسية : سعت البرازيل خلال فترة حكم تيار اليسار (2002-2016) إلى تعزيز استقلاليتها في مواجهة القوة المهيمنة في النظام الدولي، وعملت على تعزيز مكانتها كقوة كبيرة على الساحة العالمية، من خلال المطالبة بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

في هذا الإطار، حرص "لولا دا سيلفا" على ضمان دعم الدول العربية لمطلب بلاده شغل مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. الأمر الذي جعل العالم العربي يمثل ركيزة أساسية لدعم الطموحات البرازيلية على الساحة العالمية، وذلك من عدة نواحي، منها : محاولة إبراز دور البرازيل كمنسق إقليمي مع

النجاح في الاتفاق على عقد قمة بين الدول العربية وأمريكا الجنوبيّة، بفضل جهود "لولا دا سيلفا" الذي كان مهندس القمة وصاحب الفكرة.

فضلاً عن سعي البرازيل للقيام بدور محوري ك وسيط للسلام، خاصةً أن ما تشهده المنطقة من صراعات ومشكلات يمثل للبرازيل ساحة مناسبة لطرح حلول غير تقليدية لها. لذلك فقد حرصت على القيام بدور سياسي دولي متّميز في قضيّاًها المنطقية التي تشغّل اهتمام الرأي العام العالمي، لظهور أمّاً دُول العالم بوصفها قطبًا جنوبيًا صاعدًا، وهذا بدوره يخدم الحلم البرازيلي في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. أضف إلى ذلك، أنّ تبني البرازيل مواقفًا ثابتة ومتوازنة من قضيّاًها المنطقية داخل أروقة الأمم المتحدة واجتماعات مجلس الأمن الدولي بشأن العراق، سوريا، ليبيا، ولبنان، بالإضافة إلى فلسطين، أسهم في التأكيد على أنها تعمل بشكل مستقل عن ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية.

علاوة على حرص البرازيل على استثمار عضويتها مع بعض الدول العربية في عدد من المنظمات والتجمعات الدوليّة المهمّة، منها : مجموعة السبع وسبعين ومجموعة الخمسة عشر وكذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، من أجل تحقيق التقارب في الرؤى والموافق مع الجانب العربي بشأن القضايا محل الاهتمام المشترك.

ج. المحددات والدوافع الاقتصادية : بالإضافة إلى الدوافع الاستراتيجية التي تقف وراء المسعى البرازيلي للتقارب مع العالم العربي، فإنّ هذا المسعى لا يمكن فهمه بمعزل عن دوافعه الاقتصادية ؛ حيث كان هدف تحقيق التنمية الاقتصادية

بالداخل وفتح أسواق جديدة للصادرات البرازيلية وجذب الاستثمارات الخليجية إليها، عاملاً مهماً لفهم التحركات البرازيلية في المنطقة. إذ تمثل الدول العربية ، بعدد سكانها الكبير (حوالي 370 مليون نسمة)، وثرواتها الهائلة من النفط والغاز الطبيعي، سوقاً جذابة للصادرات والاستثمارات البرازيلية، ومورداً مهماً للطاقة. كما نظرت البرازيل للدول الخليج باعتبارها بوابة مهمة للوصول إلى الأسواق الآسيوية التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة لها، في إطار جهودها لتنوع شركائها الاقتصاديين.

على الجانب الآخر، يتيح التعاون الاقتصادي بين البرازيل والدول العربية إمكانية فتح أسواق جديدة لصادرات الأخيرة، وذلك لما تمثله البرازيل من سوق استهلاكية كبيرة ؛ وذلك بعدد سكان بلغ 200 مليون نسمة عام 2017، وتوافر قاعدة صناعية متطرفة فيها. بالإضافة إلى تنوع الفرص الاستثمارية في قطاعات الزراعة والخدمات المالية وأسواق المال والبنية التحتية والسياحة. فضلاً عن إمكانية تبادل المعرف والخبرات في مجال صناعة النفط والسيارات والطائرات، على نحو يسهم في تشجيع تدفق الاستثمارات بين الجانبيين. وإمكانية الاستفادة أيضاً من الخبرات البرازيلية في مجال الطاقة النظيفة، لاسيما الوقود الحيوي، إذ تتميز البرازيل في إنتاج الإيثanol من قصب السكر لإمداد السيارات بالوقود. كما أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إنتاجاً للوقود الحيوي، والأولى تصديرًا له على مستوى العالم.

يمكن أن تسهم البرازيل في دعم جهود بعض الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير احتياجات مواطنيها من الغذاء، في ظل وفرة الثروات الطبيعية

وتنوع المحاصيل الزراعية بها ؛ إذ أنها تحتل المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج البن والقهوة وعصير البرتقال، والثانية عالمياً في إنتاج فول الصويا.

هذا بالإضافة إلى وجود توافق في الرؤى حول المبادرات الخاصة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، بصورة تسمح بالمشاركة العادلة والفعالة من قبل دول الجنوب فيه، الأمر الذي اتضح في التنسيق بين البرازيل وبعض الدول العربية والآسيوية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وفي المؤتمر الوزاري الذي عقد في كانكون بالمكسيك في 2003. كما تشتهر السعودية من الجانب العربي والبرازيل والأرجنتين من جانب أمريكا الجنوبيّة في عضوية مجموعة العشرين التي تطالب بزيادة الوزن النسبي والقوة التصويتية لدول المنطقتين في بعض المؤسسات المالية الدوليّة، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى ارتباط بعض الدول العربية باتفاقيات تجارية مع تجمع الميركوسور، وهو الأمر الذي يفتح آفاقاً مهمة أمام التجارة العربية في دول التجمع التي تمثل سوقاً استهلاكية ضخمة قوامها 275 مليون نسمة.

3. الدور البرازيلي في المنطقة العربية : الأبعاد ومجالات التحرك

انطلاقاً من فهم محددات ودوافع البرازيل للتقارب مع الدول العربية، يمكن رصد عدة مجالات للتحرك وأبعاد للدور البرازيلي في المنطقة العربية، وذلك على النحو التالي :

أ. التعاون الإقليمي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبيّة

ترجمت البرازيل رغبتها في توثيق العلاقات مع الدول العربية في مجموعة من المبادرات الدبلوماسية، وكان من أهمها دعوة الرئيس "لولا دا سيلفا" إلى

عقد قمة عربية لاتينية، لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المجموعتين، ووُجِدَ هذا الاقتراح دعماً وترحيباً من القادة العرب الذين أعربوا عن حرصهم على تطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، وتقديرهم لاقتراح البرازيل عقد قمة بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (أسبا)، بهدف إيجاد إطار عمل للحوار والتعاون بين الجانبين على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تستهدف القمة تقوية تعاون الجنوب-الجنوب، والتنسيق حول القضايا المثارة في إطار منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

وتضم قمة الدول العربية وأمريكا الجنوبية، قادة ورؤساء وفود 34 دولة (22 دولة عربية، و12 دولة من أمريكا الجنوبية)، بالإضافة إلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (أوناسور) وجامعة الدول العربية. وقد انعقدت القمة الأولى بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية في برازيليا بالبرازيل في 10-11 مايو 2005، والثانية في الدوحة بقطر في 31 مارس 2009. وانعقدت القمة الثالثة في ليما بيرو، في 1-2 أكتوبر 2012، بينما استضافت الرياض بالمملكة العربية السعودية القمة الأخيرة في 10-11 نوفمبر 2015. وقد ساهم عقد القمة في إحداث قدر كبير من التقارب في المواقف السياسية، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين ليصل إلى 30 مليار دولار.

ارتباطاً بما سبق، رحبَت البرازيل بقبولها كعضو مراقب في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، لتكون بذلك أولى دول أمريكا الجنوبية تشغله هذا المنصب، وهو ما يمثل خطوة مهمة يمكن للبرازيل من خلالها الاضطلاع بشكل منتظم على مواقف الدول العربية من القضايا المهمة المطروحة على

الأجنددة الدولية على نحو يمكّنها من دعم وتأييد المواقف العربية. كما سبق أن أعيد افتتاح البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية في برازيليا عام 2009.

وفي عام 2015، تم الاتفاق على إنشاء آلية للتشاور السياسي بين البرازيل وجامعة الدول العربية، لمناقشة القضايا الدولية، الإقليمية والثنائية، محل الاهتمام المشترك، وتم عقد أول اجتماع للتشاور السياسي بين البرازيل والجامعة عام 2016، وذلك بالاستفادة من التقارب في المبادئ والرؤى، وبصفة خاصة السعي لإقامة سلام دائم بالمنطقة العربية، والاهتمام بمبادئ استقلال الدول، عدم التدخل، حق تقرير المصير للشعوب، ضرورة احترام قواعد القانون الدولي، الحق في التنمية، استخدام موارد الدول الطبيعية، وحماية التنوع الثقافي.

ب. عملية السلام في الشرق الأوسط

تبني حزب العمال اليساري الذي ينتمي إليه كل من "لولا دا سيلفا" و"ديلما روسيف" منذ ثمانينيات القرن العشرين، مواقعاً داعمة لحقوق الفلسطينيين في إطار تأييده لحركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث. حتى أن "لولا دا سيلفا" سبق أن التقى بياسر عرفات أثناء توجه الأخير لحضور قمة حركة عدم الانحياز في كولومبيا عام 1995. واستمر الحزب منذ وصوله إلى السلطة عام 2002، في دعم الجانب الفلسطيني. حيث عينت البرازيل مبعوثاً خاصاً لشؤون الشرق الأوسط في أبريل 2004، وافتتحت مكتباً في رام الله مكن من خلاله موصلة العمل الدبلوماسي.

في هذا السياق، دعا "لولا دا سيلفا" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006 إلى ضرورة مشاركة قوى وأطراف أخرى في عملية السلام

في المنطقة، من خلال تشكيل مجموعة عمل مكونة من عدد محدود من الدول تتمتع بمصداقية دولية وتمثل أقاليم جغرافية مختلفة، بحيث يمكن لتلك المجموعة أن تدعم عمل اللجنة الرباعية وتساعد في تطوير بعض الملفات من خلال تقديمها حلولاً جديدة، في ظل عدم قدرة الأطراف والقوى الكبرى المنخرطة في عملية السلام في الوصول إلى حل دائم وعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

بناء على ما سبق، أعلن "لولا دا سيلفا" عن رغبة بلاده في التوسط في محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال زيارته للمنطقة في مارس 2010، وسعت البرازيل إلى التأكيد على دورها ك وسيط متوازن بين طرفي الصراع، خاصة أنها تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل منذ عام 1949، واعترفت في ذات الوقت بدولة فلسطين عام 2010. كما قدمت البرازيل نفسها كنموذج ناجح للتعايش السلمي بين العرب واليهود (120 ألف مواطن يهودي) على أرضها.

ازداد الدور البرازيلي في عملية السلام بالشرق الأوسط، بحلول نهاية عام 2010، مع طرحها فكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن حدود يونيو 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وتمثلت أهمية هذه المبادرة في إنها جاءت من خارج الفاعلين التقليديين في عملية السلام، وحاولت الخروج قليلاً من متأهات مفاوضات السلام التي ظلت لسنوات طويلة تدور في حلقات مفرغة، وذلك من خلال التركيز على قضية واحدة يتم تكثيف النقاش الدولي

حولها، وهي الاعتراف بحدود يونيو 1967 كحدود فاصلة بين دولتين، هما : دولة إسرائيل داخل حدودها، ودولة فلسطين داخل حدودها أيضاً، وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية.

قام "لولا دا سيلفا" بجهود متواصلة من أجل إقناع دول أمريكا الجنوبيّة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على هذا الأساس الواضح. وقد نجح بالفعل في هذا، حيث توالت اعترافات تلك الدول بالدولة الفلسطينية، وهو الأمر الذي أثار استياء إسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرت تدخل البرازيل في هذه القضية أمراً غير مبرراً، وغير مفيداً لتقديم عملية السلام. كما رفضته واشنطن باعتباره محاولة برازيلية للإضرار بمصالحها الثابتة في المنطقة.

سارت إدارة الرئيسة "ديلما روسيف" على نفس النهج الداعم للفلسطينيين ؛ إذ كانت البرازيل من بين الدول التي قامت بالتصويت لصالح قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) في أكتوبر 2011، وأيدت الاعتراف بها كدولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 2012. كما دفعت نحو التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بين تجمع الميركوسور وفلسطين، وذلك على غرار الاتفاقية الموقعة مع إسرائيل. وفي مواجهة أزمة غزة في عام 2014، اتخذت الحكومة البرازيلية موقفاً ثابتاً، حيث قامت في أواخر يوليوز من العام نفسه، باستدعاء سفيرها من إسرائيل، ولم تسمح بعودته إلا بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار. ورفضت البرازيل في عام 2015، تعيين القيادي السابق في الحركة الاستيطانية، "دانى ديان"، سفيراً لتل أبيب لديها، كتعبير عن معاداتها لسياسة الاستيطان الإسرائيليّة.

لم يتغير الموقف البرازيلي من القضية الفلسطينية مع وصول الرئيس الحالي ذي التوجهات اليمينية "ميشال تامر"، إلى السلطة في عام 2016، في ظل ثبات مبادئ السياسة الخارجية البرازيلية، حيث قال في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2017 : "في الشرق الأوسط لا تزال المحادثات بين إسرائيل وفلسطين متوقفة. وتواصل البرازيل، بصفتها صديقاً للفلسطينيين والإسرائيليين، تأييد حل الدولتين، تعیشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان ضمن حدود معترف بها دولياً ومتفق عليها".

تأكد الموقف البرازيلي الثابت من القضية الفلسطينية مرة أخرى مع تصويتها لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 2017، الذي دعا واشنطن إلى سحب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل. كما أكدت الحكومة البرازيلية على أن الوضع النهائي لمدينة القدس ينبغي أن يُحدد في المفاوضات التي تكفل إقامة دولتين، تعیشان في سلام وأمان داخل حدود معترف بها دولياً، مع حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لأصحاب الأديان السماوية الثلاثة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، والتي من بينها القرار 478 لعام 1980. وأكدت الحكومة البرازيلية على ضرورة تحديد الحدود بين الدولتين من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين، استناداً إلى حدود يونيو 1967. كما دعت جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد، يمكن أن يعرض للخطر نتيجة المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للمدينة.

انطلاقاً من حرص البرازيل على المساهمة في إقرار السلام في الشرق الأوسط، قام وزير خارجيته "ألويسيو نونيس" بجولة في المنطقة في الفترة من

27 فبراير إلى 6 مارس 2018، زار فيها : إسرائيل، فلسطين، الأردن، ولبنان. وخلال الزيارة دعا وزير الخارجية الفلسطيني "رياض المالكي" نظيره البرازيلي، لتكوين بلاده دولة أساسية في الرعاية المتعددة الأطراف للمفاوضات وعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك ارتباطاً بالمبادرة التي أطلقها الرئيس الفلسطيني "محمد عباس" في فبراير الماضي، لتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تنبثق عن مؤتمر دولي للسلام، تعمل على إحياء العملية السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية. ومن جانبه، أعلن الوزير البرازيلي استعداد بلاده للمشاركة في أي جهد دولي يقود إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي طال أمده، كما أكد على استمرار دعم بلاده للعملية السياسية القائمة على مبدأ حل الدولتين لإقامة الدولة الفلسطينية.

ج. حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة العربية

سعت البرازيل إلى تعزيز دورها في مجال الأمن الدولي بصفة عامة، وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة، في ضوء التوافق في الرؤى حول العديد من القضايا الأمنية المحورية، منها : مكافحة الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، حيث كونت كل من البرازيل ومصر إلى جانب بعض الدول الأخرى ما يعرف بـ "التحالف الجديد"، والذي تشكل في عام 1998، بهدف مكافحة انتشار السلاح النووي. كما أحرزت البرازيل تقدماً في مجال استخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية، ليمثل مجالاً حصرياً للتعاون العربي معها.

في هذا الإطار، اتخذت البرازيل مواقف رافض لأي تدخل عسكري لحل الأزمات في المنطقة، فعارضت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003،

وأكدت على ضرورة التمسك بالشرعية الدولية، واحترام قرارات المنظمات الدولية المعنية ببحث قضایا تهديد السلم والأمن الدوليين، وشددت على ضرورة استنفاذ جميع الوسائل والطرق السلمية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وأكدت البرازيل على دور الأمم المتحدة المحوري باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة المخول لها التصریح باستخدام القوة العسكرية لحل الأزمات الدولية، كما طالبت بالإسراع بنقل السيادة للشعب العراقي وإنهاء الاحتلال الأمريكي، مع ضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للعراق.

في السياق نفسه، اتخذت البرازيل مواقفًا مناهضة للتتدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا، فامتنعت عن التصويت على القرار 1973 بشأن ليبيا، كما أكد مندوبها في الأمم المتحدة أن نص القرار تجاوز ما طالبته جامعة الدول العربية. وبالمثل، عارضت التدخل العسكري في سوريا، وأكدت على ضرورة التوصل لحل سياسي للأزمة السورية وفقاً للقرار 2254 لسنة 2015، وعبر مسار حنيف، ورحبت بمقاصد الاستانة وما تم خوض عنها من الاتفاق على إقامة مناطق آمنة للمدنيين. وشددت البرازيل على ضرورة حماية السيادة الوطنية للدولة السورية والحفاظ على استقلالها ووحدتها الإقليمية. في هذا الإطار، قال الرئيس "ميشال تامر" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2017: "في سوريا لا يزال الصراع يولد كوارث إنسانية خطيرة، والحل الذي يجب أن نسعى إليه هو في الأساس حل سياسي، ولا يمكن تأجيله بعد الآن".

لم يقتصر سعي البرازيل إلى الحفاظ على استقلال الدول العربية وسلامة أراضيها، على مشاركتها في اجتماعات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل قامت بالمشاركة بجهود فعلية لحماية أمن واستقرار بعض

الدول العربية. ومن ذلك تولي البرازيل منذ فبراير 2011، قيادة فرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (ليونيفيل)، المسؤولة عن ضمان الأمن على طول الساحل اللبناني، وفق للقرار 1701. وتتبع أهمية قيادة البرازيل لقوة البحرية التابعة لليونيفيل من الدور المحوري الذي تقوم به تلك القوة لحفظ الأمن والاستقرار في الجنوب، لاسيما في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على السيادة اللبنانية.

لا تتوافق أهمية القيادة البرازيلية لقوة البحرية لليونيفيل على أبعادها الاستراتيجية، المتمثلة في مشاركة قوات بحرية برازيلية لأول مرة في بعثة أممية لحفظ السلام، مما يؤكد قوة البحرية البرازيلية، ولكنها جزء من سياستها الخارجية الهدافـة إلى تعزيز مكانـتها وصورـتها في العالم باعتبارـها "مقدم للسلام" responsible power، و"قوة مسؤولة" Peace provider قادرـة على التأثير الإيجابـي لـلحفاظ على السلام والاستقرار العالمي، خاصة في منطقة شديدة التوتر، وهي الشرق الأوسط، علاوة على أن قيادة القوة البحرية يعني اعتراف إسرائيل والأطراف المباشرة في الصراع، بالبرازيل كفاعـل مقبول، وله دور بناء في إطار جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلام بالإقليم. خاصة أن البرازيل سبق أن شاركت في قـوات الطوارئ الدوليـة خلال الفترة ما بين عامـي 1956-1967، والتي شكلـتها الجمعـية العامـة للأمم المتـحدـة لـلإشراف على تنـفيـذ قـرار وـقف إـطلاق النار في منـطقة قـناة السـويس، وـمراقبـة تنـفيـذ القـوات الـبريطـانـية والـفرـنسـية والـإـسرـائيلـية لـانـسـحـابـها من الأـراضـي المـصـرـية وـسـينـاء.

في السـياق ذاتـه، تـعاون البرازـيل عـسكـرياً مع عدد من الدول العـربـية، ومنـها لبنان، حيث تسـهم في إعادة تـجهـيز قـواته المـسلـحة وـتأـهـيل وـتـدـريـب الجـيش

اللبناني، ويمكن تفسير الاهتمام البرازيلي بتحقيق الأمن والاستقرار في لبنان تحديداً، لما له من تأثير مباشر على البرازيل، ليس فقط بسبب الجالية اللبنانية الكبيرة التي تعيش فيها، ولكن أيضاً لوجود عدد كبير من البرازilians يعيشون في لبنان (حوالي 50 ألف مواطن برازيلي). ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، أنه خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، قامت الحكومة البرازيلية بإجلاء حوالي ثلاثة آلاف مواطن برازيلي من لبنان. وكانت هذه أكبر عملية إجلاء تقوم بها البرازيل لمواطنيها الموجودين بالخارج.

كما وقعت عام 2014 اتفاقية دفاعية مع الإمارات، تشمل تبادل التكنولوجيا والتعاون في مجال التدريب العسكري وإدارة الأزمات والدعم اللوجستي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعد هذه أول اتفاقية من نوعها توقعها البرازيل مع دولة عربية. جدير بالذكر، أنه على الرغم من الدعم البرازيلي لإقامة دولة فلسطينية وكذلك دعمها للدولة اللبنانية، فإنها تعتبر إسرائيل شريكاً عسكرياً مهماً فيما يتعلق بشراء الأسلحة والمعدات العسكرية الإسرائيلية. وخلال عامي 2013-2014، استوردت البرازيل أسلحة إسرائيلية تقدر قيمتها بـ 22 مليون دولار، وفي عام 2010، وقع البلدان اتفاقية للتعاون الأمني والعسكري بقيمة 350 مليون دولار، وشارك أهم شركات السلاح الإسرائيلية في المعرض السنوي الذي تنظمه البرازيل لكبريات شركات السلاح في العالم.

د. التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري

نظر البعض إلى التوجه البرازيلي للتقارب مع الدول العربية باعتباره ذي بعد إيديولوجي بحت، وأنه لن يحقق أية نتائج اقتصادية ملموسة. لكن ما حدث

هو انتعاش حركة التبادل التجاري بين الجانبين، والتي بدأت في التعافي بوتيرة بطيئة عقب أزمة الديون في ثمانينيات القرن الماضي، وشهدت زيادة ملحوظة مع انتعاش العلاقات السياسية، حيث أصبحت البرازيل أكبر شريك تجاري للدول العربية في أمريكا اللاتينية، في ظل توافر انعقاد اجتماعات رجال الأعمال وتسيير الرحلات الجوية المباشرة بين البرازيل وبعض الدول العربية. وقد أشاد "لولا دا سيلفا" بالعلاقات التجارية مع الدول العربية، مؤكدا أن تنويع التجارة الخارجية ساعد بلاده على التغلب على الأزمة الاقتصادية التي عانت منها عام 2009، حيث كانت الدول العربية قبل ثورات الربيع العربي عام 2011، مسؤولة عن تحقيق أكبر فائض تجاري للبرازيل على مستوى العالم.

بناء على ما سبق، أكدت الغرفة التجارية العربية البرازيلية على ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية، خلال الشهور العشر الأولى من عام 2017، بنمو قدره 20.6 بالمائة، لتبلغ نحو 16.73 مليار دولار في مقابل 13.87 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2016. وتعد البرازيل المصدر الأساسي لحوالي 77 بالمائة من واردات الدول العربية من أمريكا اللاتينية. وقد بلغت قيمة صادرات البرازيل للعالم العربي نحو 11.43 مليار دولار خلال أول 10 شهور من عام 2017، لتستحوذ الدول العربية مجتمعةً على 6.23 بالمائة من إجمالي صادرات البرازيل، التي بلغت 183.46 مليار دولار أمريكي خلال الفترة بين شهرى يناير وأكتوبر 2017.

استحوذت خمس دول عربية مجتمعةً على أكثر من 70 بالمائة من إجمالي الصادرات البرازيلية إلى العالم العربي، وهذه الدول بالترتيب هي : المملكة

العربية السعودية، حيث بلغت قيمة الصادرات البرازيلية إليها 2.32 مليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 2.10 مليار دولار، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة في قائمة أكبر 5 دول عربية مستقبلة للصادرات البرازيلية بقيمة 2 مليار دولار، ثم الجزائر في المرتبة الرابعة بـ 1.01 مليار دولار، والعراق التي بلغت قيمة الصادرات البرازيلية إليها 631.98 مليون دولار. ويعود السكر واللحوم على رأس المنتجات التي تصدرها البرازيل إلى المنطقة العربية، حيث تجاوزت نسبتها 60 بالمائة من إجمالي الصادرات البرازيلية إلى المنطقة خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2017.

في المقابل، بلغ إجمالي الواردات البرازيلية 125 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2017. وقد استحوذت الدول العربية على 4.25 بالمائة من تلك الواردات، حيث بلغت قيمتها مجتمعة 5.3 مليار دولار. وضمن قائمة أبرز الدول العربية الموردة إلى البرازيل، جاءت الجزائر في المركز الأول، بما قيمته 2 مليار دولار، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية، بقيمة 1.54 مليار دولار، تلتها المغرب التي بلغت قيمة صادراتها إلى البرازيل 703.88 مليون دولار. وجاءت مصر في المركز الرابع ضمن أكبر الدول العربية المصدرة للبرازيل بحوالي 140.15 مليون دولار، لتستحوذ هذه الدول الأربع مجتمعة على حصة تتجاوز 80 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية إلى البرازيل.

يشكل الوقود المعدني والأسمدة ما يقرب من 90 بالمائة من نسبة الواردات البرازيلية من العالم العربي، وتشمل المنتجات الأخرى التي تستوردها البرازيل من البلدان العربية كل من الملح والكبريت والبلاستيك ومشتقاته والمواد الكيميائية

العضوية. ومن المتوقع انتعاش حركة التبادل التجاري بين البرازيل وبعض الدول العربية ومنها مصر، خاصة بعد التصديق في العام الماضي على اتفاقية التجارة الحرة مع المير كوسور.

جدير بالذكر، أن المير كوسور يرتبط بمجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بعض الدول العربية، فدول مجلس التعاون الخليجي قامت بالتوقيع على اتفاقية إطارية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والفنى مع المير كوسور في مايو 2005. هذا بالإضافة إلى الاتفاقية الإطارية للتجارة والتعاون الاقتصادي بين المير كوسور وكل من تونس والأردن والمغرب وسوريا، ومذكرة التفاهم في مجال التجارة والتعاون الاقتصادي مع لبنان، وكذلك اتفاقية التجارة الحرة مع فلسطين.

بالنسبة للاستثمارات والتدفقات المالية بين البرازيل والدول العربية، تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من كبار المستثمرين الخليجين في البرازيل، خاصة من خلال صناديق الثروة السيادية. وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الإماراتية في البرازيل تبلغ 5 مليارات دولار أمريكي. كما يعد البلد مركزاً تجارياً رئيساً وبوابة للشركات البرازيلية في دول الخليج والشرق الأوسط. خاصة أن هناك أكثر من 30 شركة برازيلية لديها مكاتب في الإمارات، تستخدمنها كمنصة لصادراتها في المنطقة. ولدى الوكالة البرازيلية للتجارة والاستثمار (أبيكس-براسيل) مكتباً في دبي لتقديم الدعم للشركات البرازيلية، لتعزيز الصادرات في الشرق الأوسط وجذب استثمارات جديدة إلى البرازيل.

ويعد الاستثمار في الزراعة من المجالات الوعادة في البرازيل، نظراً لامتلاكه مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي لم تستغل بعد، كما تعكف الحكومة البرازيلية في الوقت الحالي على إعداد مشروع تسمح فيه للأجانب بالملكية الكاملة للأراضي في البلاد. علاوة على أن القطاع المصرفي يعد مجالاً خصباً للاستثمار الخليجي، في ظل صفات الاستحواذ التي تقوم بها بعض المؤسسات المالية الخليجية لبنوك استثمارية برازيلية. كما تسعى البرازيل لجذب المزيد من الاستثمارات الخليجية، لذلك فقد أطلقت الصندوق الإسلامي في يونيو 2014.

هـ. التعاون الإنمائي مع الدول العربية

تعمل البرازيل على تعزيز تعاونها الإنمائي مع الدول العربية، من خلال تقديم برامج التدريب على إدارة المشروعات التنموية، وبناء القدرات وتنمية المؤسسات الوطنية العربية، فضلاً عن التعاون في مجالات الدعم الفني والتدريب المهني في قطاعات الزراعة والتعليم والصحة والإسكان، وذلك في مصر، المغرب، السودان، تونس، الجزائر، وغيرها. علاوة على ذلك، يمكن للدول العربية الاستفادة من الخبرات البرازيلية في بعض المجالات التنموية، ومن بينها مكافحة الفقر التي حققت فيه نجاحاً كبيراً، نتيجة تطبيقها حزمة من برامج المساعدات الاجتماعية النقدية ذات الشهرة العالمية مثل "بولسا فاميليا".

تعد البرازيل إحدى الدول الداعمة للسلطة الوطنية والشعب الفلسطيني، في مجال تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية، وذلك من خلال مساهمتها في الصناديق والوكالات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى

"الأونروا". وفي هذا الإطار، استضافت البرازيل (108) لاجئ فلسطيني في عام 2007، بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما قدمت العديد من المساعدات الإنسانية للسلطة الفلسطينية ؛ حيث تبرعت بحوالي 500 مليون دولار عام 2006، ثم أعلنت في مؤتمر المانحين لدولة فلسطين، في باريس عام 2007، عن التبرع بمبلغ 10 ملايين دولار للتعاون والمساعدة الإنسانية. وخصصت هذه المساعدات لتطوير قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والمساعدة للاجئين، وبلغت قيمة تبرعاتها لإعادة إعمار غزة خلال العام نفسه، حوالي 10 ملايين دولار. وتعهدت في مؤتمر شرم الشيخ بتقديم 15 مليون دولار أخرى. وبحلول عام 2014، بلغت قيمة تبرعاتها للأونروا حوالي 9.2 مليون دولار في صورة شحنات من الأدوية والأغذية للاجئين الفلسطينيين المعرضين للمخاطر وغير الآمنين غذائيا. لتصبح البرازيل بذلك أكبر مانح للأونروا من بين دول تجمع البريكس. وقادت كذلك بالتعاون مع جنوب أفريقيا والهند، الأعضاء في "منتدى إيسا للحوار" بتوفير التمويل المشترك لإنشاء مركز رياضي في رام الله في أبريل 2009، كما أعلنت في مارس 2018 عن نيتها افتتاح وحدة جراحة القلب المفتوح في مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني، وعطها خير في غزة.

تأكيداً لأهمية بعد الإنساني في سياسة البرازيل الخارجية، وتقديرها الدورها في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، تم اختيارها عام 2014، في عضوية اللجنة الاستشارية للأونروا، التي تضم خمسة وعشرين عضواً، لتكون الدولة الوحيدة من أمريكا اللاتينية الممثلة في تلك اللجنة. وفي هذا الإطار، يعول على البرازيل كثيراً لكي تسهم في سد الفراغ الذي تركه القرار الأمريكي بتحفيض مساهماتها في "الأونروا". هذا بالإضافة إلى مشاركتها في عدة مؤتمرات دولية لدعم

الاقتصاد وإعادة الإعمار في لبنان، ومن بينها مؤتمر الدول المانحة لإعادة إعمار لبنان بستكهولم في أغسطس 2006، إلى جانب تأكيدها المتواصل في العديد من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، على ضرورة دعم المجتمع الدولي لجهود تقوية مؤسسات الدولة اللبنانية، على نحو يسهم في تعزيز سيطرتها على كافة أقاليمها الجغرافية.

ارتباطاً بدور البرازيل في دعم التعاون الإنمائي مع الدول العربية، من المقرر أن تشارك خلال الفترة القادمة في مؤتمرين دوليين بخصوص لبنان، وهما مؤتمر روما 2 من أجل دعم الجيش اللبناني، ومؤتمر "سيدر" في باريس لدعم الاقتصاد اللبناني. بالإضافة إلى مؤتمر بروكسيل الذي سيبحث شؤون اللاجئين والنازحين السوريين؛ إذ تتمسك البرازيل بمبدأ تقاسم الدول مسؤولية النازحين السوريين، وضمان العودة الآمنة لهؤلاء إلى بلدانهم الأصلية. وسبق أن قدمت حوالي 1.3 مليون دولار لمكتب موضوعة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، للتخفيف من معاناة اللاجئين السوريين، كما قامت بشراء ما قيمته 1.85 مليون دولار في صورة أغذية لللاجئين السوريين. هذا بالإضافة إلى استضافة البرازيل حوالي 900 ألف لاجئ من مختلف دول العالم، من بينهم حوالي 3815 لاجئ سوري عام 2013، وفقاً لبيانات معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية بالبرازيل.

رابعاً، سبل تعزيز العلاقات العربية البرازيلية

يتضح من خلال استعراض محمل العلاقات العربية مع البرازيل، تحقق العديد من الانجازات والفوائد للجانبين، غير أن تلك العلاقات لم ترق بعد

إلى المستوى الذي يجعل كل طرف شريكاً استراتيجياً للطرف الآخر. ومن المؤشرات على ذلك :

- اهتمت البرازيل خلال فترة حكم حزب العمال بتوطيد العلاقات مع الدول العربية، غير أن هذا التوجه لم يكن بنفس قوة الاهتمام بتوطيد العلاقات مع الصين وروسيا بالإضافة إلى الهند وجنوب أفريقيا، وكذلك العلاقات مع الدول الأفريقية.
- برغم كثافة التفاعلات الاقتصادية بين الجانبين، فإن حجم التجارة الخارجية بين البرازيل والدول العربية منخفض نسبياً، مقارنة بحجم التجارة الخارجية لكل منها، وكذلك في حال مقارنته بحجم التبادل التجاري بين تلك الدول والصين أو الولايات المتحدة على سبيل المثال. مما يعني أن حجم التبادل التجاري لا يعكس القدرات الاقتصادية الحقيقية لكل طرف.
- عدم وجود تمثيل دبلوماسي متبادل بين البرازيل وجميع الدول العربية أو العكس، كذلك ضعف الزيارات رفيعة المستوى من الجانب العربي على مستوى الملوك ورؤساء الدول والحكومات للبرازيل، وكذلك انخفاض عدد الزيارات التي قامت بها الرئيسة البرازيلية "ديلما روسيف" إلى الدول العربية، مقارنة بسلفها "لولا دا سيلفا"، أما الرئيس "ميشال تامر"، فلم يقم بزيارة أية دولة عربية منذ توليه منصب الرئاسة.
- ضعف مستوى التعاون والتنسيق العربي مع البرازيل في المجال الأمني، بالرغم من عظم التحديات والمخاطر الأمنية التي تواجه الدول العربية،

فهناك عدد محدود للغاية من الاتفاقيات التي تنظم التعاون الأمني المشترك. مما يحول دون الاستفادة من خبرات أكبر قوة عسكرية في أمريكا الجنوبية.

١. تحديات ومعوقات التعاون العربي البرازيلي

ثمة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحول دون إحداث طفرة حقيقية في العلاقات العربية البرازيلية بشكل كبير، ومن تلك التحديات والمعوقات ما يلي :

- وجود قدر من الاختلاف في الرؤى بين الطرفين حول بعض القضايا الإقليمية ومنها : الأزمة السورية، حيث تبدو البرازيل أقل عداء لنظام الأسد، وأكثر تأكيداً على منع أي تدخل خارجي في الأراضي السورية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في إطار التحالفات القديمة بين نظام الأسد ودول القارة. ويختلف هذا الموقف مع ما تتبناه بعض الدول الخليجية. كما أن الموقف البرازيلي الرافض بشدة لأي تدخل عسكري أمريكي في سوريا، ليس بنفس المستوى عندما يتعلق الأمر بالتدخل العسكري الروسي في ظل العلاقات القوية التي تربط البلدين.
- دفعت المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه بعض الدول العربية منذ ثورات الربيع العربي 2011، وكذلك الأزمة الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها البرازيل خلال السنوات القليلة الماضية، إلى الانكفاء على الداخل والتركيز على حل المشكلات الداخلية.

- حققت البرازيل تقدما اقتصاديا كبيرا، لكنها مازالت تفتقر لمصادر القوة السياسية والعسكرية الكافية للتأثير بفاعلية على تطورات الأحداث على الساحة الدولية، في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، حيث لا تُعد البرازيل عضوا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، كما أنها لا تمتلك قوة نووية تجعل لها نفوذا دوليا كبيرا.
- في الوقت ذاته، ساهمت الانقسامات والاختلافات في الرؤى بين الدول العربية حول عدد من القضايا الإقليمية المحورية، في عدم قدرة البرازيل على التعامل مع العالم العربي ككتلة واحدة متماسكة، ولكن تركزت العلاقات على المستويات الثنائية.
- مازالت العوامل الثقافية واللغوية عوائق أمام تطوير العلاقات العربية مع البرازيل، مما أدى لاقتصر نظرية الشعوب العربية لها، على كونها دولة تشتهر بكرة القدم وال Karnaval والمهرجانات الفنية، دون تصحيح هذه الرؤية بشكل كامل بالرغم من التقدم الهائل الذي حققه البرازيل.
- بعد الجغرافي يعد من أبرز التحديات التي تقف عائقا أمام تعزيز التجارة البينية، مع قلة عدد الرحلات الجوية المباشرة، وإهمال النقل البحري كأحد وسائل النقل منخفضة التكلفة، مما يؤدي إلى الاعتماد على السفر عبر خطوط جوية غير مباشرة، سواء كانت أوروبية أو أمريكية، ويزيد من تكلفة النقل.
- عدم التصديق على اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين الجانبين، وكذلك بين الميركوسور وبعض الدول العربية، بالرغم من أهمية ذلك في تعزيز حركة التبادل التجاري.

2. آليات تطوير العلاقات العربية البرازيلية

من المفيد أن نذكر في هذا السياق ما قاله الرئيس البرازيلي "لولا دا سيلفا"، عندما تحدث عن الأسباب التي تحول دون إيجاد علاقات تعاون دائمة بين دول أمريكا اللاتينية والدول العربية، فقال: "أعتقد أن ذلك يعود إلى غياب الوعي بأهمية ذلك، وكذلك نقص الجرأة والشجاعة لإيجاد هذه العلاقات، نحن في البرازيل قررنا ألا ننتظر حتى يأتي الآخرون إلينا". وفي هذا الإطار، تتعدد الآليات التي يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون العربي البرازيلي، وذلك على النحو التالي :

على المستوى السياسي

- تكثيف زيارات كبار المسؤولين العرب للبرازيل، والتوسيع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلية العربي في البرازيل. مع إمكانية الأخذ بنظام القنصل الفخرية في الدول التي ليس لها فيها تمثيل دبلوماسي مقيم، ليكون حلقة وصل بين رجال الأعمال بالتنسيق مع سفارات الدول العربية المقيمة في البرازيل.
- زيادة عدد الاتفاقيات الخاصة بالإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول المسبقة، لحاملي الجوازات العادية والجوازات الدبلوماسية والخاصة والرسمية ولمهمة بين البرازيل والدول العربية. مما يسهل من القيام بالأعمال التجارية وتيسير سبل التواصل بين شعوب الحانبين.
- تشكيل منتدى للأمن الإنساني العربي البرازيلي، بالتعاون بين جامعة الدول العربية والحكومة البرازيلية، يكون معنياً بوضع إطار للنقاش والحوارات حول القضايا والتهديدات المشتركة للأمن الإنساني، وطرح مقتراحات

لمواجهتها، في ظل تعاظم خطورة التحديات الأمنية الجديدة التي بُرِزَت خلال السنوات الماضية.

- توسيع نطاق التعاون العربي البرازيلي إلى أبعد من التنسيق حول القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، ليشمل الاستفادة من التجربة البرازيلية الناجحة في مجال التحول الديمقراطي، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وكذلك بناء السلام في المجتمعات خلال مراحل ما بعد الصراعات، وذلك من خلال دعوة كبار الخبراء والمسؤولين البرازيليين للنقاش معهم حول تلك القضايا.

على المستوى الاقتصادي

- تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة القائمة بين تجمع الميركوسور والدول العربية، والتوسيع في هذه الاتفاقيات، مع الاهتمام بحل مشكلة عدم تكافؤ الميزان التجاري بين البرازيل والدول العربية لصالح الأولى من أجل إيجاد علاقة تجارية مستمرة ومتوازنة.
- التوسع في إنشاء مكاتب التمثيل التجاري داخل السفارات العربية بالبرازيل، وكذلك الملحقين التجاريين، مع العمل على تفعيل دور مجالس الأعمال المشتركة وزيادة عددها، بما في ذلك تسهيل الحصول على التأشيرات لرجال الأعمال.
- التنظيم الدوري لملتقيات ومنتديات رجال الأعمال، لإنعاش حركة تدفق السلع والاستثمارات المشتركة، مع ضرورة الاستفادة من عقد منتدى الأعمال العربي البرازيلي في ساو باولو خلال شهر أبريل 2018، لمناقشة

قضايا مهمة مثل : اللوجستيات والأمن الغذائي والابتكار والتكنولوجيا والمنتجات الحلال والطاقة المتتجددة، وصورة المنتجات العربية في البرازيل.

- إزالة كافة المعوقات التي تحول دون تشجيع الاستثمار المشترك والتبادل التجاري، مثل أنظمة الأزدواج الضريبي وإزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية لتسهيل فتح الأسواق وتعزيز التجارة البينية.
- إنشاء جامعة الدول العربية وحدة خبراء أو مجموعة عمل، تكون مسؤولة عن تكوين قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسات الفكرية والباحثين والخبراء العرب المتخصصين في الشأن البرازيلي في مختلف المجالات. وكذلك إنشاء أو استكمال قاعدة معلومات خاصة ب مختلف الاتفاقيات والأنشطة والمشروعات التي تقوم بها الدول العربية أو المقترن القيام بها في البرازيل، وذلك على المستويين الثنائي والجماعي والعكس.
- تعزيز التعاون الثنائي والثلاثي كقاطرة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البرازيل والدول العربية، مع الاهتمام بتنوع مجالات التبادل التجاري، بحيث لا تقتصر على المنتجات الأولية (النفط والمواد الغذائية)، وكذلك توسيع مجالات الاستثمار بحيث تمتد للقطاع المصرفي والسياحة.
- إنشاء المزيد من خطوط النقل الجوي المباشرة والمنتظمة لتسهيل حركة نقل الأشخاص والبضائع بين الجانبين. مع الإسراع بتأسيس شركة مشتركة للنقل البحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية للقيام بخدمة النقل والخدمات الأخرى المرتبطة به، وفقاً لقرارات قمة منتدى أسبا بالرياض.

- إنشاء مؤسسات مالية مشتركة لتمويل مشروعات التنمية في الجانبين، سواء من خلال تقديم القروض المباشرة أو عن طريق القيام بمشروعات اقتصادية مشتركة.

على المستوى الاجتماعي والثقافي والعلمي

- إطلاق حوار عربي برازيلي غير رسمي بمشاركة الجامعات، المراكز البحثية، مؤسسات المجتمع المدني، الشركات الخاصة، ورجال البرلمان، وزيادة عدد وتفعيل دور جمعيات الصدقة، على نحو يسهم في تعزيز دور الدبلوماسية الشعبية.

- عقد جامعة الدول العربية لمؤتمر دولي للحالية العربية بالبرازيل لعرض النماذج العربية الناجحة هناك، وتجاربهم المهمة في التعريف بالحقوق العربية والفرص المشتركة للتعاون بين الجانبين في كافة المجالات.

- تعزيز برامج التبادل الأكاديمي وزيادة عدد المنح الدراسية، والإعداد لمشروع إصدار معجم عربي برتغالي وآخر برتغالي عربي، لتدعم الأسس الثقافية للعلاقات العربية البرازيلية.

- التوسيع في البرامج المتبادلة للترجمة والنشر، وزيادة عدد المراكز الثقافية وأقسام تدريس اللغتين العربية والبرتغالية وأدابهما في كلا الجانبين، ودراسة توجيه قناة فضائية تليفزيونية باللغة البرتغالية وكذلك العربية.

- تعزيز التعاون في المجال العلمي والتكنولوجي من خلال الاستفادة من المراكز البحثية والمؤسسات العلمية البرازيلية ذات الشهرة العالمية في بعض المجالات الحيوية، وخاصة الطاقة المتتجددة والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، مما يسهم في حل المشكلات المتشابهة في الجانبين.

- تنظيم المزيد من المؤتمرات والفعاليات للتعریف بالبرازيل وال العلاقات العربية معها، بهدف تبادل الخبرات التشريعية والمؤسسية بين البلدان العربية والبرازيل.
- تنظيم الندوات الثقافية، التي تقدم فيها الأبحاث حول الثقافتين العربية والبرازيلية، لتعزيز الفهم المتبادل وتعزيز الصداقة بين شعوب الجانبيين، وتصحيح صورة الطرف الآخر.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات الثنائية وكذلك القرارات الصادرة عن قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبيه.

خاتمة

شهدت العلاقات العربية مع البرازيل العديد من التطورات الإيجابية خلال السنوات الأخيرة، ويعود التقارب العربي البرازيلي خطوة مهمة، إذا أحسن العرب استثمارها، عبر تعزيز الروابط وتدشين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع قوة دولية صاعدة تؤمن باستقلال الدول، وترفض سياسات التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتناهض الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم. خاصة أن مصالح البرازيل في التقارب مع الدول العربية تختلف تماماً عن تلك التي لدى القوى الغربية التقليدية. لأنها لا تعتمد على الشرق الأوسط كمصدر رئيس للطاقة، وليس مصدرأً كبيراً للأسلحة إلى دول المنطقة، بالإضافة إلى عدم وجود ميراث تاريخي سلبي في العلاقات بين الجانبيين أو ماضي استعماري للبرازيل مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى، ولا تمثل المنطقة العربية تهديداً مباشراً للأمن القومي البرازيلي.

بالرغم من أن العلاقات العربية البرازيلية لم تصل بعد إلى المستوى المأمول، فإن تلك العلاقات مرشحة للمزيد من التطور، في ظل وجود العديد من الفرص المستقبلية، نظراً لفوائد الهائلة التي يمكن تحقيقها من وراء تعزيز أو اصر التعاون بين الجانبين. وهو ما يتطلب بحث وتفعيل الشروط الموضوعية لتعزيز العلاقات العربية – البرازيلية على مختلف المستويات الاقتصادية، السياسية، العسكرية، والثقافية، خاصة في ظل المكانة التي باتت البرازيل تحتلها في الاقتصاد العالمي وهي مكانة من المرجح أن تعكس مكانتها الجيوسياسية في العالم.

مساهمة أمريكا اللاتينية في تطوير قانون البحار

إدريس الضحاك

عضو أكاديمية المملكة المغربية

موضوع كلمتي هذه يتعلق بدور أمريكا اللاتينية في تطوير قانون البحار، وهذا يتطلب مني توضيح مفهومي أمريكا اللاتينية وقانون البحار قبل الحديث عن تطوير هذا الأخير، ومساهمة دول أمريكا اللاتينية في ذلك، المعروف جغرافياً أن هناك أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبيّة وأمريكا الوسطى ودول الكاريبي في المنطقة، في حين، أن استعمال تعبير أمريكا اللاتينية هو استعمال لا علاقة له بالجغرافيا، التي تصنع التاريخ والسياسة والقانون، ذلك أن تعبير أمريكا اللاتينية، وحسب الرئيس فرناندو كلور دي ميلو (Fernando Collor) الرئيس السابق لجمهورية البرازيل الاتحادية الذي أشار إلى ذلك في كلمته التي ألقاها بأكاديمية المملكة المغربية في 22 نوفمبر 2017، استُعمل لأول مرة في نهاية القرن التاسع عشر من طرف السيد فرنسيسكو بلباو، وهو فيلسوف شيلي (Francisco Bilbao)، وأيضاً من طرف الكاتب الكولومبي خوسه ماريا طوريس كايصيدو (José María Torres)، ليعنى بها المنطقة من القارة الأمريكية التي

تضم الدول التي تتحدث أساساً اللغات اللاتينية (الإسبانية، البرتغالية والفرنسية). ومن غير الكتاب المذكورين، استعمل هذا التعبير في القرن العشرين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كما ورد هذا الاسم في وثائق الأمم المتحدة في نفس الفترة، ووقع تداوله من طرف اللجنة الاقتصادية للأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي (CEPAL)، وحسب السيد فرناندو كلور فإن أمريكا اللاتينية تضم 21 دولة، في حين هناك من يرى أكثر من ذلك (25 دولة)، وكيفما كان الحال، فإن المنطقة بشكلها الجغرافي وتعدد جزرها المسكونة وغير المسكونة، وشكلها يدفع إلى هذا النوع من الغموض، أحياناً في التحديد، ذلك الغموض الذي يضع أحياناً دولة منها في أمريكا اللاتينية وأحياناً في دول الكاريبي، كما هو الشأن بالنسبة لコوبا، أو يضع بعض الدول كالالمكسيك وكولومبيا أحياناً في أمريكا الوسطى، وأحياناً في أمريكا الجنوبيّة أو أمريكا اللاتينية على الخصوص. ويقى مع ذلك من أهم المعايير المستعملة هو معيار اللغة، ولا يهم بعد ذلك أين توجد الدولة.

إن هذه الدول رغم أنها تنضوي كلها تحت اسم أمريكا اللاتينية لوجود قواسم مشتركة بينها، لا يعني أنها في درجة واحدة من التقدم، وهكذا تكون مثلاً، دولة كالشيلي في مقدمة الدول في موضوع التربية الوطنية، إذ أن الذين لا يحسنون الكتابة والقراءة لا يتجاوزون 2,5 في المائة، وهو معدل لا يوجد في الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية التي تصل فيها أحياناً الأمية إلى 50 في المائة. أما في ما يتعلق بال المجالات البحرية لهذه الدول، فإن السيد آلان موسى Alain Mousset استطاع في كتابه حول "سواحل أمريكا

اللاتينية"، (باستثناء دولتين وهما بوليفيا وبرازيل، لأنهما لا تملكان شواطئ أي دولتان مغلقتان)، ذكر أن هذه السواحل تبلغ 50000 كيلومتر، فيها دول تملك 11000 كما هو الشأن بالنسبة للمكسيك والشيلي التي تتجاوز سواحلها 7000 كيلومتر، والبرازيل 7400 والأرجنتين 4720 إلى جانبهم الدول الصغيرة كالإكوادور وكويان التي تبلغ سواحلهما 320 كيلومتر فقط للواحدة، إضافة إلى الأرخبيل الذي يتكون من 40 جزيرة حوالي 10000 كيلومتر من السواحل.

أهمية هذه السواحل تبرز في الثروات البحرية وبصفة خاصة، الثروة الحية وعلى الأخص الصيد البحري، إذ تعتبر الشيلي وكذلك البيرو من بين الدول الأكثر إنتاجاً، لدرجة أن البيرو كانت في السنوات الأخيرة، تحتل الدرجة الثانية بعد الصين، (المتوسط العالمي كما ورد في إحصاء 2016 وصل إلى 168,6 مليون طن من الأسماك، تتحل الصين في هذا الإنتاج 17,4 في المائة) الآن فقدت البيرو الثالث من إنتاجها السمكي، وإنما، فإن هذه الدول أتاحت ما يقارب 14 مليون طن بـ 6% من سفن الصيد العالمية (4,6 مليون سفينة). أهمية البحار بالنسبة لهذه المجموعة من الدول المسماة بدول أمريكا اللاتينية وأوضحة، لذلك سعت إلى تطوير تشريعها الوطني، وعملت من أجل تطوير القانون الدولي البحري، فكان التطور في مواقفها تبعاً لتتطور قانون البحار نفسه، تطور قانون البحار، الجديد كما سمي، هو الذي حدث في المؤتمر الثالث لقانون البحار، لماذا الجديد؟ لأنه في السابق كانت البحار مقسمة إلى مياه داخلية التي تأتي قبل خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي، حيث للدولة كامل السيادة، تأتي بعدها المياه الإقليمية، وحسب القانون الجديد 12 ميلاً بحرياً، (يجب ألا

نخلط بين الميل البحري وبين الميل البري 1,6 كيلومتر، 1,8 كيلومتر). بعد 12 ميلاً من المياه الإقليمية التي تتمتع فيها الدول الساحلية بالسيادة الكاملة باستثناء المرور البريء الذي لا يجوز وقفه، أي لا يحق للدولة الساحلية أن تمنع مرور السفن إذا كان مرورها بريئاً. بعد ذلك، تأتي المنطقة المجاورة التي لا علاقة لها بالسيادة، فهي منطقة خاصة بالنسبة للاستعمال الجمركي، يعني المراقبة الجمركية والمالية والصحية والهجرة، أي تطبق القوانين في مجال يصل 12 ميلاً بحرياً، ثم يأتي بعد ذلك قانون أعلى البحار، كل ذلك يتضمنه القانون البحري التقليدي، إذ كان هناك متسع كبير من البحار يخضع للحرية المطلقة سواء في الملاحة أو في التحليق أو في استغلال الثروات، وهي منطقة أعلى البحار.

حاولت الأمم في المؤتمر الأول سنة 1958 أن تضع مجموعة من المبادئ القانونية التي تحكم هذه البحار، استطاعت أن تضع الشيء الكثير، لكن بالنسبة للمياه الإقليمية لم تتفق الدول على تحديد هذه المياه، لأن غرض الدول المتقدمة كان هو أن تظل البحار مفتوحة، خاضعة لما يسمى بحرية الملاحة والاستعمال، وبالتالي كلما تقلصت حقوق الدولة الساحلية في العالم (139 دولة ساحلية) تقلصت سيادتها على البحار وكان الاستعمال للبحار حرراً، وطبعاً من يستفيد هي الدول المتقدمة. لذلك دافعت هذه الأخيرة عن عرض يصل 3 أميال، وأحياناً 6 أميال وأحياناً 12 ميل.

دول أمريكا اللاتينية رأت في ذلك عدم إنصاف لها، واعتبرت أن البحر ليس موضوع سيادة فقط، بل هو عامل من عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أي أن البحر له دور اجتماعي واقتصادي، ولذلك عملت على خلق نظرية البحر

المالي، البحر كثرة، وتقصد بذلك أن الدول الساحلية لكي تتقّدم اقتصادياً واجتماعياً، يجب عليها أو من حقها أن تستعمل البحر مالياً وكمصدر ثروة، فأقامت عدة دراسات وتكلّلات، وأصدرت تصريحات وقوانين، بل وحتى الدساتير نفسها نصّت البعض منها على ذلك.

هكذا بدأ التفكير في دول أمريكا اللاتينية في السير بعيداً عن مسافة 12 ميلاً بحرياً ولغاية 200 ميلاً للعديد منها، طبعاً لم تكن هي الوحيدة التي فكرت في هذا الأمر، فإلى غاية سنة 1983، كانت هناك دول أخرى من إفريقيا ومن آسيا تمدد عرض بحرها الإقليمي أو مناطق الصيد لديها مثل ما بين 15 ميلاً لغاية 200 ميلاً ومنها كوريا، الهند، الباكستان، سوريا، الفيتنام، الصومال، الكونغو، الكاميرون، غانا، غينيا، نيجيريا، السنغال، وغيرهم، (المغرب كانت منطقة الصيد لديه 6 أميال بظهوره 1922 فأصبحت 70 ميلاً بظهوره 1973) لكن تلك الدول لم تكن كمجموعة ولم تقم بإجراءات كما قامت بها دول أمريكا اللاتينية في هذا الشأن، وقامت بإصرار على إقناع المجتمع الدولي باستعمال هذا البحر مالياً، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. طبعاً الذي شجعها أكثر في اتخاذ هذا الموقف هو أنه سنة 1945 اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية أن بعد بحرها الإقليمي هناك ثروات حية أو غير حية بصفة خاصة بترولية ومعدنية، وأنه يجب استغلالها لصالحها، وهكذا صرّح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس رومان، بأن الحالات التي تأتي بعد البحر الإقليمي ومحاورة للبحر الإقليمي، تخضع لولاية الدولة الساحلية، طالما أن هناك امتداداً للبر تحت البحر، يعني بعبارة أصح أن هناك امتداداً جيولوجياً في البر يبقى مستمراً تحت البحر. فخلقت بذلك الرؤيا

الجديدة للحرف القاري plateau continental، إذ في الشكل القديم بمؤتمر جنيف لسنة 1958 كانت هناك اتفاقية حول الحرف القاري، لكن هذا الأخير كان محدوداً في أن للدولة الساحلية بعد البحر الإقليمي أن تستعمل المياه المجاورة له لغاية عمق 200 متراً أو لغاية إمكانية الاستغلال، لكن بعد ذلك، تنبه المجتمع الدولي إلى أن سفن البحث العلمي المسمى challenger — المتحادي البريطاني، اكتشفت منذ القرن التاسع عشر، ما بين 1872 و 1876 أن هناك مناطق في البحار ما بعد البحر الإقليمي، بها العديد من المعادن فيما يسمى بالعقيدات متعددة المعادن les nodules polymétalliques و تظهر على شكل بطاطس تحتوي كل مجموعة منها على معادن مختلفة، قدرت بـ 1500 مليار طن من الألومنيوم ومنغنيز ونحاس وكوبالت وحديد وغيرها، تكفي الإنسانية لمئات الآلاف من السنين أحياناً، وتتجدد تلقائياً بنفس الكمية إذا حافظت البشرية على معدل استهلاك 1960 منها. من هنا سال لعاب كثير من الجهات المستمرة، لكن لم تكن في ذلك الوقت إمكانية للاستثمار تقنياً في أعماق كبيرة بقیعان البحار، حيث توجد المعادن. ولكنه في سنة 1958 ظهرت إمكانية لاستثمار واستغلال هذه المعادن، فبدأت الشركات تسجل نفسها على أساس أنها تتجه إلى قیعان البحار لاستغلالها، لأنها توحد في مناطق أعلى البحار، أي مناطق حرية البحار.

غير أن دولة صغيرة (مالطا) تنبهت للأمر ودعا سفيرها السيد باردو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1967 إلى تقيين استغلال سلمي واستثمار مناطق ما بعد الولاية الوطنية في البحار لصالح الإنسانية جموعاً. ودعا إلى إنشاء لجنة، تمخض عنها المؤتمر الثالث، الذي انعقد من 1973 لغاية 1982، ونتجت

عنه اتفاقية 1982، (بعد كل من المؤتمرين الأول والثاني لستي 1958 و 1960) هذه الاتفاقية جاءت متأثرة بما قامت به دول أمريكا اللاتينية، لأنها كانت ترى في قانون البحار التقليدي إجحافاً لحقوقها، ومن تم، بدأت تصدر تصريحات فردية تلو الأخرى كما فعل الرئيس الأمريكي منذ 1945، فمنذ 1946 وهي تصدر تصريحات إلى نهاية السبعينيات، تصريحات فردية فحواها أن السيادة أو الولاية أو المال العام في البحر يمتد لغاية 200 ميلًا بحريًا (تصريحات أغلب هذه الدول تمت في التواريخ التالية : 1946 تصريحات كل من الأرجنتين والمكسيك وبانما وسنة 1947 الشيلي والبيرو مع طلبات رئاسية وسنة 1948 نيكاراغوا بالدستور وكوستاريكا، 1949 غواتيمالا، 1950 البرازيل والسلفادور بالدستور الخ...). وطبعاً كانت دول أمريكا اللاتينية مضطربة في تحديد النظام القانوني لـ 200 ميل، هل هي سيادة كاملة كال المياه الداخلية؟ هل هي سيادة منقوصة بالمرور البريء كالمياه الإقليمية أم نوع آخر؟، فطبعاً كان هناك اضطراب سواء في التصريحات بدول أمريكا اللاتينية أو في القوانين أو في الاتفاقيات الجهوية التي أقامتها بينها، وعلى الأخص اتفاقيات سانتياغو لسنة 1952 التي تمت بين الشيلي والبيرو والإكوادور، خاصة بالنسبة للمجالات البحرية التي تقع على المحيط الهادئ الذي هو أغنى محيط بهذه الثروات المعدنية، وعموماً، كانت هناك دول منها تنادي بـ 200 ميل كبحر إقليمي (البرازيل، بناما، الإكوادور) ودول ولاية خاصة أو حرية الملاحة بعد 12 ميل (الأورغواي والسلفادور) الخ.

وقد أدى الأمر بعض الدول وبعض الشركات الخاصة إلى الاتجاه لاستغلالها، بعد طلب إذن الأمم المتحدة التي صرحت بعدم اختصاصها، في حين اتحم مباشرة لاستكشاف صنف من المستثمرين، دون طلب إذن. هذه

الشركات أغلبها من الدول المتقدمة (المانية، أمريكية، فرنسية ودول شمال أوروبا، في وقتها الاتحاد السوفيتي إلى غير ذلك من الدول المتصنعة).

ولحماية حقوقها نادت دول أمريكا اللاتينية بالسيادة الكاملة على 200 ميل، كما نادى البعض الآخر بالسيادة والولاية (الولاية تعني فقط حقوق سيادية وما عادها هو حر) في حين اعتبر آخرون البحر ملكاً عمومياً.

تجاوب المجتمع الدولي أول الأمر معها سنة 1970، وأصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مبدأً قيل فيه أنه ما بعد الولاية، وما بعد البحر الإقليمي قاع البحر، وما تحت القاع هو إرث للإنسانية جموعه، لا يجوز استغلاله أو تملكه، أي أن من يستثمره هي الإنسانية جموعه. هنا أيضاً لعبت دول أمريكا اللاتينية دوراً كبيراً في هذا الموضوع، وكانت لها عدة اجتماعات تستهدف منها حماية القاع وما تحت القاع لصالح الدول السائرة في طريق النمو، ومنها دول أمريكا اللاتينية، وقالت بضرورة وجود سلطة دولية، تلك السلطة التي لا تكتفي بمنح الرخص، وإنما تقوم هي بمراقبة وصون واستغلال قيعان البحار. دول أمريكا اللاتينية حاولت أن تستغل قانون قيعان البحار وأنشأت لجنا من أجل ذلك.

إن موافق دول أمريكا اللاتينية من خلال التصريحات الفردية، ومن خلال الاتفاقيات الجهوية لأمريكا اللاتينية، ومن خلال أنشطتها وعملها داخل المؤتمر التاريخي لقانون البحار، ومن خلال ممثليها الأكفاء في قانون البحار، استطاعت أن تترك بصماتها على قانون البحار الجديد بمساحة 200 ميل بحري التي نادت بها، فأصبحت هي المنطقة الاقتصادية التي لم تكن موجودة من قبل في قانون

البحار التقليدي. والمنطقة الاقتصادية أصبحت فيها حقوق سيادية وحصرية للدولة الساحلية أن تستثمر تلك المنطقة الاقتصادية لوحدها، فيما يتعلق بالموارد الحية وغير الحية، لذلك سميت بالمنطقة الاقتصادية الخالصة. ما عدا الحقوق السيادية تبقى بعد 12 ميل أي بعد البحر الإقليمي، المنطقة حرة سواء للملاحة أو للتحليق أو لمد الأنابيب أو لاستعمال بعض الأجهزة.

غير أن الدول التي لها جرف قاري متسع، ومن بينها المغرب الذي يتميز باتساع حرفه القاري، تكتلت لطالب بأكثر من 200 ميل بحري، فسمح لها بمقتضى اتفاقية 1982 أن تصل إلى 350 ميل، وأُسست لجنة لدراسة طلبات الدول ذات الجرف القاري العريض ومنها المملكة المغربية، التي طلبت من هذه اللجنة أن يمدد جرفها القاري إلى 350 ميل. وهكذا أصبحت البحار في أغلبها موزعة بين الدول، ما بقي بعد المنطقة الاقتصادية والحرف القاري هو مياه دولية يعني العمود المائي، مياه دولية في حرية الملاحة وغيرها من الأنشطة البحرية، كالتحليق ومد الأنابيب والأسلاك وغيرها. قاع المنطقة الدولية يعتبر ملكاً للإنسانية جماء، هو تراث مشترك، هناك لجنة دولية هي التي تسيره ومن بين مهامها عدم تأثير الإنتاج المعدني لقيعان البحار على وضعية الدول في العالم الثالث على الخصوص، التي تنتج هذه المعادن، فتقرر أن يكون هناك تعويض لهذه الدول المتضررة، إذا أغرقت السوق بإنتاج معدني من المنطقة يمكن أن يؤثر على الإنتاج المعدني في أي دولة.

وهكذا، يمكن القول إن دول أمريكا اللاتينية من خلال مواقفها الانفرادية أو المواتيق المتعددة الأطراف التي شاركت فيها، أنشأت فقهًا خاصاً بها، يقوم أساساً على استغلال واستعمال البحر كثروة تساهم في تقدمها الاقتصادي

والاجتماعي، ولذلك يجب أن تقتطع من البحر أكبر مساحة لصالحها، الأمر الذي قادها إلى تمديد البحر الإقليمي أو منطقة الولاية إلى 200 ميلًا بحريًّا، وهو ما ساهم بشكل فعال في تطوير قانون البحار التقليدي، حيث أقر قانون البحار الجديد عوض توقف منطقتى السيادة والولاية على المجالات البحرية في 12 ميلًا فقط، ومنطقة الجرف القاري في حدود 200 متر للعمق، وإمكانية الاستغلال والاستثمار تقنياً، إقرار مد هذه المنطقة إلى 200 ميل بحري (12) للبحر الإقليمي والباقي ولغاية 200 ميل بحر للمنطقة الاقتصادية الخالصة)، أي الاستفادة من البحر كثروة مالية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة الساحلية، وهي النظرية التي دافعت عنها هذه الدول بنشاط كبير ونضالي في المؤتمر الثالث لقانون البحار، وأدت إلى خلق المنطقة الاقتصادية التي لها فيها حقوق سيادية على الثروات الحية وغير الحية، وما عداهما يبقى خاضعاً لحرية البحار، خلافاً لمناطق السيادة من مياه داخلية وبحر إقليمي، وكذا حرية التحليق ومد الخيوط والأنايبيب وقنوات البترول والغاز وغيرها، أي وضع توازن بين رغبة الدول الساحلية ومنها دول أمريكا اللاتينية، في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال استعمال البحر كثروة تساهُم في ذلك، وبين تطلعات الدول الأخرى والمجتمع الدولي في ميدان التواصل الدولي، كل ذلك من خلال منح الدول الساحلية الحق الخالص في استكشاف واستغلال وصون الموارد الطبيعية للبحر ولقاع البحر، وما فوق الواقع، ومنحها الاختصاصات الناتجة عن سيادتها على هذه الموارد والثروات، وإذا كان ما سلف يكون في قانون البحار الجديد المنطقة الاقتصادية الخالصة التي ساهمت في وجودها دول أمريكا اللاتينية بشكل فعال، سواء من خلال الممارسة الوطنية في تأسيس القانون

الدولي أو الوطني، فإنه كان لديها رؤيا واضحة أيضاً في باقي المناطق، حيث نادى البعض منها باعتبار أن الجرف القاري بمعناه الجيولوجي أي الامتداد البري تحت البحر لغاية الأعماق، يخضع لحق الدولة الساحلية السيادي في استغلال واستثمار الموارد الطبيعية، وهو ما تجلّى في اتفاقية قانون البحار الجديد لسنة 1982، حيث أصبح بالإمكان مد الدولة الساحلية سيادتها على الموارد فيما بعد لـ 200 ميلاً بحرياً ولغاية 350 ميلاً بحرياً في منطقة الجرف، وبذلك تكون دول أمريكا اللاتينية ساهمت بطريقة أو بأخرى في إقرار مبدأ امتداد الجرف لما بعد 200 ميلاً بحرياً.

وتكون قيعان البحار والمحيطات في المنطقة خارج 200 ميلاً بحرياً وخارج امتداد الجرف القاري إن وجد، ولغاية 350 ميلاً بحرياً إرثاً مشتركة للإنسانية جموعاً، تستثمر وتستغل مواردها على الخصوص بواسطة إدارة السلطة الدولية (وطبق قرار الأمم المتحدة 2749 (د) 25) للجمعية العامة للأمم المتحدة)، ومرة أخرى، كانت مواقف دول أمريكا اللاتينية مع هذا المنظور الاقتصادي والاجتماعي سواء في الجمعية العامة، أو في المؤتمر الثالث لقانون البحار، وقامت بجهودات كبيرة لمواجهة رغبة الدول المتقدمة في الاستيلاء على ثروات البحار في هذه المنطقة المتعددة، ومن تم، ساهمت بشكل فعال طبق نظرتها الفقهية حول البحار كثروة تستعمل في المساهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في تطوير القانون الدولي البحري الجديد، وكان ذلك واضحاً في بعض مقتضيات الاتفاقية الجديدة حول قانون البحار لسنة 1982.

دستورانية أمريكا اللاتينية : الاتجاهات والملامح الكبرى

محمد أشركي

رئيس سابق للمجلس الدستوري - الرباط
المملكة المغربية

مقدمة

"الدستورانية الجديدة"، "الدستورانية الطموحة"، "دستورانية التغيير"، "الدستورانية الملتمدة"، "دستورانية الجنوب"، "الدستورانية من الأسفل"، "الدستورانية الاجتماعية"، "الدستورانية النهرية"، "دستورانية الواجهة"، "الدستورانية الورقية"، "الدستورانية الطوباوية"، "الدستورانية السلطوية-التنافسية"، "الدستورانية المريضة"، "الدستورانية الشعبوية"، "الرقص الدستوري" ...

تعددت الأوصاف والدستورانية الموصوفة واحدة : إنها دستورانية أمريكا اللاتينية.

لا أظن أن دستورانية حظيت بتنوع ومتعددة النعموت وكثرة الأوصاف مثلما حظيت به دستورانية أمريكا اللاتينية، لأسباب وعوامل وخصوصيات عده ستبدو بخلاف من خلال تتبع نشأة وتطور هذه الدستورانية، والوقوف عند ملامحها الكبرى.

دول أمريكا اللاتينية، أي الدول الناطقة بالإسبانية (19 دولة) والبرتغالية (البرازيل) والفرنسية (هايتي)، تبدو -من الوجهة الدستورية- متعددة وموحدة. فهي متعددة بحكم تفاوت حجمها الجغرافي والسكاني وتنوع خصوصياتها الاجتماعية والثقافية والإثنية⁽¹⁾، وتبين مساراتها التاريخية والسياسية والدستورية، مما قد يكون معه من الأصوب الحديث عن "أمريكتا لاتينية"⁽²⁾، بالجمع وليس بالفرد، ولكنها أيضاً موحدة لكونها - دستورياً ومؤسسياً وحقوقياً - تتسم بالعديد من الملامح العامة المشتركة بينها جمیعاً أو بين مجموعة من مجموعاتها.

وبالنظر لتاريخها الدستوري الطويل، وتقلباتها العديدة، وغزارة تجاربها الناجحة والفاشلة، المشرفة والمؤسفة، فإن أمريكا اللاتينية «غدت بالفعل نوعاً من المختبر الدستوري الغني بالدروس النظرية»⁽³⁾.

وليس ذلك فحسب، لكون المثال الوحيد الذي يمكن أن تقدمه دول أمريكا اللاتينية، في المجال السياسي والدستوري، هو مثال «الأخطاء التي يتعين عدم ارتكابها»⁽⁴⁾، بل أيضاً لكون هذه الدول، بحكم تراكم تجاربها والتحديات التي واجهتها، ابتكرت مبادئ وآليات دستورية جديدة، مساهمة بذلك مساهمة كاملة في «التفكير الفلسفى والسياسي للعالم الحديث والمتحضر»⁽⁵⁾.

كل ذلك يجعل من المفيد الوقوف عند الملامح والتوجهات الكبرى لدستورانية أمريكا اللاتينية، قصد التعرف عن كثب على خصائصها ومميزاتها وتفاصيل قسماتها واستخلاص بعض الدروس من تجاربها.

و قبل تبع نشأة وتطور دستورانية أمريكا اللاتينية، واستعراض مشهدها العام بملامحه وتوجهاته الرئيسية، من المفيد تسجيل ثلاث ملاحظات أولية بشأن هذه الدستورانية تمثل في السبق التاريخي، والغزاراة، والتضخم الدستوريين.

1. يظهر السبق في كون دول أمريكا اللاتينية كانت، من الناحية التاريخية، سباقاً إلى وضع دساتير مكتوبة تنظم حياتها السياسية، وذلك قبل البلدان الإفريقية والأسيوية بل وحتى بعض البلدان الأوروبية بمدة طويلة، فقد صدر فيها، بدولة هايتي، أول دستور مكتوب سنة 1801، والذي أعقبته سلسلة من الدساتير في كل من فينزويلا (1811) والإكوادور (1812) والباراغواي (1813) والمكسيك (1814)...، وبهذا السبق تكون دول أمريكا اللاتينية، كما لاحظ أحد الباحثين، «شرعـت مبكراً في تعلم الدستورانية»⁽⁶⁾.

2. وتجلى الغزارـة في العدد الكبير من الدسـاتير والـمـراجـعـات الدـسـتـورـية التي شهدتها دول أمريـكا اللـاتـينـية. فحسب بعض الإـحـصـائـيات فقد عـرـفـت هـذـه الـدوـلـ، مـنـذـ صـدـورـ دـسـتـورـ هـايـتيـ فـيـ 1801ـ، ماـ يـنـاهـزـ 300ـ دـسـتـورـ⁽⁷⁾. كـما تـظـهـرـ هـذـهـ الغـزارـةـ أـيـضاـ فـيـ العـدـدـ الـكـبـيرـ لـالـمـراجـعـاتـ الـتـيـ لـحـقـتـ بـالـدـسـاتـيرـ السـارـيـةـ، فـحـسـبـ بـعـضـ الإـحـصـائـياتـ، فـإـنـ 18ـ دـوـلـةـ فـيـ أمريـكاـ اللـاتـينـيةـ عـرـفـتـ، ماـ بـيـنـ 1978ـ وـ 2012ـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ 16ـ دـسـتـورـ جـديـداـ، 388ـ مـرـاجـعـةـ دـسـتـورـيـةـ، كـانـ بـعـضـهـاـ عـبـارـةـ عـنـ تـعـدـيـلـاتـ مـحـدـودـةـ فـيـ حـينـ كـانـ بـعـضـهـاـ الآـخـرـ عـمـيقـاـ وـوـاسـعاـ⁽⁸⁾. وـبـلـغـ مـجـمـوعـ الـمـوـادـ الـتـيـ لـحـقـهـاـ التـعـدـيلـ، فـيـ هـذـهـ الفـتـرـةـ، حـوـالـيـ 1500ـ مـادـةـ، دونـ اـحـتـسابـ الـدـسـاتـيرـ الـجـديـدةـ⁽⁹⁾.

ويحتل دستور كل من البرازيل والمكسيك المرتبة الأولى في العدد المرتفع للمراجعةات المسجلة فيهما، فدستور المكسيك مثلاً الصادر سنة 1917، والذي ما زال سارياً، شهد إلى حدود شهر فبراير 2012 ما لا يقل عن 201 مراجعة تضمنت ادخال حوالي 600 تعديل على مواده الـ136⁽¹⁰⁾.

وقد وصف بعض الباحثين التكاثر الطاغي لعدد الدساتير التي صدرت في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر، بـ "الرقص الدستوري"، مما يبرهن في نظره، على عدم الاستقرار وعن غياب مفهوم واضح لما يجب أن يكون عليه الدستور والدور الذي يتبعه أن يضطلع به⁽¹¹⁾، غير أن ذلك لا يعني، في نظر باحث آخر، أن أمريكا اللاتينية عاشت، من جراء هذه المراجعة، حالة "فوضى دستورية"⁽¹²⁾.

وعموماً، فقد بلغ معدل استبدال الدساتير في دول أمريكا اللاتينية، خلال القرن العشرين، 5,7 دستور لكل دولة، وبلغ معدل حياة الدساتير فيها 28,7 سنة⁽¹³⁾، أما التعديلات الدستورية الجزئية، إذا تركنا جانبها دستور كل من البرازيل والمكسيك، بالنظر للعدد المرتفع للتعديلات التي عرفها، فقد انخفض معدلها في باقي دول أمريكا اللاتينية، خلال عشر سنوات، من 8,6 إلى 4,7 تعديلاً في كل بلد، مما يجعل وتيرتها لا تختلف كثيراً عن المعدلات المسجلة في مناطق أخرى من العالم⁽¹⁴⁾.

وتعزى غزارة المراجعةات التي اتسمت بها الحياة الدستورية في العديد من دول أمريكا اللاتينية، إلى جانب عوامل سياسية أخرى، إلى كون بعض الدول استعملت مقتضيات الدستور آلية لإقرار سياسات عمومية معينة، الأمر

الذي كان يستدعي تعديل هذه المقتضيات كلما تقرر مراجعة هذه السياسات، وهو ما حدث، على سبيل المثال، في البرازيل في عهد حكومة الرئيس F.E.Cordoso (1995-2002)، حيث أدخل ما مجموعه 250 قاعدة جديدة على دستور 1988⁽¹⁵⁾ من خلال 35 تعديلاً دستورياً، أحياناً من أجل "إزالة العرقي" التي كانت تعيق خوصصة بعض القطاعات مثل قطاعي الاتصالات والنفط، وهو ما سار عليه أيضاً خلفه (Lula Da Silva)⁽¹⁶⁾.

3. أما التضخم، فيمكن تلمسه في ما يطبع العديد من دساتير أمريكا اللاتينية من إسهاب وإطباب يدخلها في عداد "الدساتير النهرية"، وعلى سبيل المثال -وبالإضافة إلى الديبياجات والأحكام الانتقالية أو الأنظمة الانتقالية الملحقة- فإن دساتير كل من الإكوادور، بوليفيا، كولومبيا والهندوراس وفنزويلا تتالف، على التوالي، من 444 و 441 و 380 و 379 و 350 مادة.

إن هذا المنحى التضخمي لدساتير هذه الدول -التي ينتمي جلها إلى ما يسمى بتيار الدستورانية الجديدة الراديكالية، كما سنرى- إذا كان يدل على أن الدستور نظر إليه على أنه "يصلح لكل شيء" كما عبر عن ذلك أحد الفقهاء⁽¹⁷⁾، فإنه يعزى أساساً إلى حرص واضعي هذه الدساتير على دسترة أكبر عدد من الشؤون العامة، قصد تحصينها من أية مراجعة لاحقة، عن طريق مجرد قوانين صادرة عن البرلمان، أو تأويلها عن طريق المحاكم الدستورية بما لا يطابق اختياراتهم الإيديولوجية.

المبحث الأول : النشأة والتطور

أولاً، الأصول التاريخية وال الفكرية لدستورانية أمريكا اللاتينية

في أعقاب إحراز بلدان أمريكا اللاتينية على استقلالها عن إسبانيا والبرتغال، كانت أولى خطواتها وضع دساتير تعلن عن استقلالها وعن تشكلها كدول وأمم⁽¹⁸⁾، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث قطيعة كاملة في حياتها الاجتماعية والاقتصادية والدستورية⁽¹⁹⁾.

وقد رافق استقلال هذه البلدان بروز نقاش واسع حول نظام الحكم الذي يتبعن اعتماده فيها. ويتفق مؤرخو الدستورانية في أمريكا اللاتينية على أن الأفكار الدستورية التي سادت إذ ذاك والتي ستنعكس على تحرير وثائقها الدستورية، تجد أصولها في ثلاثة مصادر كبرى :

- النظام الفيدرالي الرئاسي للولايات المتحدة الأمريكية ؛
- الأفكار التي أفرزتها الثورة الفرنسية لسنة 1789، لا سيما الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن، بما تضمنه من مبادئ وفي صدارتها مبدأ المساواة ؛
- الدستور الإسباني الصادر سنة 1812، المعتمد بـ دستور قادس (ويلقب La Pepa) والذي شارك في وضعه مندوبون عن أمريكا اللاتينية نفسها. وكان لهذا الدستور، بما تضمنه من مبادئ ليبرالية تتعلق بدولة القانون، السيادة الوطنية، الحرية الفردية، التمثيلية، فصل السلط، المساواة القانونية...، تأثير بارز على الفكر الدستوري في أمريكا اللاتينية⁽²⁰⁾.

وانطلاقاً من هذه المصادر الكبرى، فتاریخ الدستورانية في أمريكا اللاتينية تجاذبها أساساً ثلاثة مشاريع فكرية كبيرة : ارتبط الأول، بملامحه المحافظة، بالإمبراطورية الإسبانية، وتعلق الثاني، بقساماته الليبرالية، بالثورة الأمريكية، واتصل الثالث، بملامحه الراديكالية - الجمهورية، بالثورة الفرنسية⁽²¹⁾.

ويظهر تأثير النموذجين الأمريكي والفرنسي بوضوح في الدساتير الـ 28 التي جربتها الأربع عشرة دولة، التي نالت استقلالها خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر (1801-1824)⁽²²⁾.

ثانياً، المراحل الكبرى لتطور دستورانية أمريكا اللاتينية
 في نظر بعض الفقهاء ومؤرخي التطور الدستوري لأمريكا اللاتينية، فإن هذا التطور مر بأربع مراحل رئيسية، اهتمت كل واحدة منها بمواجهة وحل إشكالات معينة⁽²³⁾ :

أ. المرحلة التجريبية

المرحلة الأولى في الحياة الدستورية لأمريكا اللاتينية التي سماها الفقيه الأرجنتيني Gargarella Roberto بالمرحلة التجريبية، امتدت من سنة 1810 إلى سنة 1850. وهي مرحلة أعقبت ثورات الاستقلال التي انخرطت فيها بلدان أمريكا اللاتينية للانعتاق من التبعية لكل من إسبانيا والبرتغال، واهتمت خلالها بالخصوص بالسعى إلى توطيد هذا الاستقلال، وكما عبر عن ذلك Juan Bautista Alberdi، وهو أحد كبار المفكرين الدستوريين بأمريكا اللاتينية في القرن 19، «إن الاستقلال والتحرر الخارجي شكلا الاهتمامات الحيوية التي شغلت مشرعي هذه المرحلة»⁽²⁴⁾.

ب. المرحلة التأسيسية

امتدت هذه المرحلة الثانية والخامسة في تطور الدستورانية الأمريكية لاتينية من 1850 إلى 1917، وتميزت بالخصوص بالسعى إلى تحقيق غايات اقتصادية، بعد أن كانت المرحلة الأولى ركزت على تحقيق أهداف سياسية.

وقد اعتبرت هذه المرحلة مرحلة خصبة. إذ خلالها حررت الدساتير الأكثر تأثيرا في تاريخ أمريكا اللاتينية : دساتير كل من الأرجنتين (1853)، المكسيك (1857)، كولومبيا (1886) والبرازيل (1891). واتسمت هذه الدساتير عموما بالصلابة والاستقرار، فقد اعتبرت متوافقة مع زمنها، كما كانت، لأول مرة، ثمرة توافق بين التيارين السياسيين الرئيسيين الحاضرين في تلك الحقبة : التيار الليبرالي والتيار المحافظ. وأفضت هذه الدساتير إلى ترسیخ تنظيمات وطنية قائمة على المركزية الترابية وتركيز السلطة في سلطة تنفيذية قوية، علما بأن النواة الصلبة لاتفاق التيارين المركزيين تلخصه الصيغة التالية «حريات سياسية محدودة وحريات مدنية واسعة»، كما عبر عن ذلك الفقيه Gargarella⁽²⁵⁾.

ج. المرحلة الاجتماعية

تبتدئ المرحلة الثالثة في الحياة الدستورية لأمريكا اللاتينية مع مطلع القرن العشرين، لاسيما مع صدور الدستور المكسيكي المميز سنة 1917. واصطبغت هذه المرحلة ببروز الاهتمام بالحقوق الاجتماعية بصفة رئيسية. ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد، إلى أن دستور المكسيك لسنة 1917، كان أول دستور في العالم تضمن لائحة واسعة و كاملة للحقوق الاجتماعية (لاسيما حقوق العمال)، وقد بادرت دول أمريكا اللاتينية تباعا إلى إدراج إعلانات الحقوق الاجتماعية في دساتيرها الجديدة أو المراجعة، مما أضافى على هذه الدساتير مسحة اجتماعية

بارزة، مثل دساتير كل من البرازيل (1937)، بوليفيا (1938)، كوبا (1940)، الإكوادور (1945)، الأرجنتين (1949) وكذا كوستاريكا (1949)⁽²⁶⁾. بيد أن الفترة الأخيرة من هذه المرحلة سادها أيضا توافر الانقلابات العسكرية التي غدت سبيلا للوصول إلى السلطة خارج المسالك الدستورية .

د. مرحلة الانتقال الديمقراطي والتتجدد الدستوري

المرحلة الرابعة، وهي المرحلة الأخيرة والأحدث في التطور الدستوري لدول أمريكا اللاتينية، شملت العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي. فبعد الانتقال الديمقراطي الذي عاشته 13 دولة في المنطقة ما بين 1979 و 1990⁽²⁷⁾، عرفت أمريكا اللاتينية مرحلة كثيفة من التغييرات الدستورية، فجل دول المنطقة إما أنها اعتمدت دساتير جديدة، شأن البرازيل (1988)، كولومبيا (1991)، الباراغواي (1992)، البيرو (1993)، الإكوادور (1998) و 2008)، فنيزويلا (1999) وبوليفيا (2009)، أو أنها أدخلت على دساتيرها السارية مراجعات عميقة شأن كوستاريكا (1989)، المكسيك (1992) والأرجنتين (1994)⁽²⁸⁾.

وإلى جانب بروز ما سمي بالدستورانية الجديدة، والتي ستعرض لخصوصياتها المميزة لاحقا، فإن موجة الازدهار الدستوري الملحوظ الذي عاشته دول أمريكا اللاتينية في هذه المرحلة، تميزت عموماً بتبني دساتير حديثة، قائمة على السيادة الوطنية وبدأ التمثيلية المشفوع أحياناً بعناصر الديمقراطية التشاركية⁽²⁹⁾، مع توسيع لائحة الحقوق والحريات، لاسيما بإدراج حقوق الجماعات الإثنية التي لم تأخذ بعين الاعتبار في الدساتير السابقة.

وقد أفضى هذا الازدهار الدستوري إلى تطبيع للحياة الدستورية في هذه البلدان، تمثلت أهم مؤشراته في :

- إجراء انتخابات متناظمة : فخلال العشرين سنة الماضية شهدت دول أمريكا اللاتينية ما يناهز مائة انتخاب رئاسي أو برلماني. وكان انتظام الانتخابات، الذي فسح المجال لتناوب سياسي حقيقي، ظاهرة ملحوظة في جل دول أمريكا اللاتينية⁽³⁰⁾؛

- طي صفحة الانقلابات العسكرية، والتقلص الملحوظ في اللجوء إلى العنف في الحياة السياسية، بما في ذلك بعض البلدان التي اتسم جزء من تاريخها بانتشار كبير للعنف⁽³¹⁾.

وحتى في كوبا، فإن انهيار جدار برلين أفضى، سنة 1992، إلى إدخال تغييرات هامة على دستور 1976، تمثلت في إزالة ما كان يتضمنه من إشارات إلى وحدة السلطة والمركزية الديمقراطية. وفتح المجال للنشاط الخاص، الوطني والأجنبي، في الميادين الاقتصادية المعترضة "غير أساسية"، وتشجيع الملكية التعاونية في بعض الميادين كالفلاجة⁽³²⁾.

لقد تميزت كل مرحلة من هذه المراحل الأربع بالاستجابة لمتطلبات مختلفة : تعزيز الاستقلال في المرحلة الأولى، توطيد النماء الاقتصادي في المرحلة الثانية، تكريس المسألة الاجتماعية، التي كانت مؤجلة في المرحلتين السالفتين، في المرحلة الثالثة، وأنهيرا تأكيد حقوق الإنسان لاسيما حقوق الأثنيات في المرحلة الرابعة.

وفي منظور الفقيه Gargarella فإن المرحلتين الثانية والثالثة تعدان أبرز المراحل في مسار تطور الدستورانية في أمريكا اللاتينية : الثانية باعتبارها لحظة تأسيس هذه الدستورانية، إذ أن الإصلاحات المنجزة أواسط القرن التاسع عشر حددت بنيات السلطة، جاعلة منها ما هي عليه اليوم في هذه الدول، في حين أن الإصلاحات المدرجة في أواسط القرن العشرين، كانت حاسمة في مجال إعلانات الحقوق التي ما زالت تحتفظ اليوم باللامامح التي رسمت لها في تلك الفترة، «ومنذ ذلك الوقت إلى اليوم، فإن الدساتير لم تفعل أكثر من تنظيم، وبالخصوص تعزيز تلك الملامح دون أن تدخل عليها تغييرات جذرية»⁽³³⁾.

المبحث الثاني : الملامح الكبرى المميزة لدستورانية أمريكا اللاتينية
 يمكن إجمال الملامح الكبرى لدستورانية أمريكا اللاتينية، إما باعتبارها ملامح تطبع المنطقة كلها أو تهم مجموعة معينة منها، في أربعة ملامح بارزة، أولها، يتعلق بالمكانة المركزية التي احتلتها حقوق الإنسان في دول أمريكا اللاتينية، وثانيها وثالثها، يتصلان بتنظيم وممارسة السلطة ويظهران في المنحى الرئاسي، وفي الدور غير العسكري للجيش، ورابعها، يهم التيار الدستوري الراديكالي الذي عرفته بعض الدول والمعنى "بالدستورانية الجديدة".

أولاً، أمريكا اللاتينية مختبر حقوق الإنسان

احتلت مسألة حقوق الإنسان، في مداها وآلياتها وضماناتها، وكذا في نجاحاتها وانعكاساتها، مكانة محورية في الحياة الدستورية لجمل دول أمريكا اللاتينية، مما يجعل من هذه الأخيرة مختبرا حقيقيا لهذه الحقوق جديرة باستجلاء خصوصياتها.

وتظهر هذه الخصوصيات، على وجه الخصوص، في الإعلانات السخية للحقوق والحرفيات التي أصدرتها تلك الدول، وفي المكانة المميزة التي حولتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان في منظومتها القانونية، وفي اعترافها بحقوق شعوبها وسكانها الأصليين، وفي تنصيصها على ضمانت ممارسة هذه الحقوق لاسيما الضمانة القضائية.

أ. إعلانات سخية للحقوق والحرفيات

تمثل إحدى السمات الرئيسية لدستورانية دول أمريكا اللاتينية في ما شهدته من "إعلانات للحقوق، قوية، واسعة وسخية"⁽³⁴⁾. ففيها نجد الحقوق الأكثر تطوراً، إذ غدت حقوق الإنسان في هذه البلدان "قاعدة أساسية لدستورانية"⁽³⁵⁾، مما يجعلها تمثل، من هذه الوجهة، "طليعة دستورية فريدة في العالم"⁽³⁶⁾.

فقد أفضت التوترات الاجتماعية الكبيرة التي شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية، في نهاية القرن التاسع عشر، إلى ظهور ما سمي بالدستورانية الاجتماعية Constitucionalismo social، التي تجلت في إدراج لواحة طويلة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الحقوق السياسية والمدنية، في دساتير هذه البلدان.

وتعتبر المكسيك أبرز نموذج في هذا الصدد، فقد أدت الحركة الثورية التي شهدتها إلى إصدار دستور 1917، الذي يعد كما أشرنا إلى ذلك، أول دستور في العالم أدرج في صلبه لائحة واسعة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإذا كان لفرنسا «الشرف العظيم في تكريس الحقوق الخالدة للإنسان في أول

دستيرها... فإن الثورة المكسيكية سيكون لها الاعتزاز المشروع لتبيّن للعالم بكونها أول من دون الحقوق المقدسة للعمال في العالم»، كما ورد في يوميات مناقشات المؤتمر التأسيسي لهذا الدستور⁽³⁷⁾.

وبحسب بعض الفقهاء، فإن دستور المكسيك، المعتمد في مؤتمر Queretaro بتاريخ 5 فبراير 1917، لم يكتف بإعلان حقوق العمال في مادته 123، بل إنه طور لأول مرة أسس ما يمكن تسميته بالدستورانية الاجتماعية، التي ستجدها لاحقاً، مع بعض الفوارق، في الدستير الأوروبي ابتداءً من 1919، تاريخ صدور دستور "فيمار" Weimar في ألمانيا. وقد ارتكزت هذه الأسس على ثلات قواعد : المساواة، الاعتراف بمجموعة من الحقوق الاجتماعية (للعمال بالدرجة الأولى)، وتأكيد الطابع النسبي والاجتماعي لحق الملكية، مما فسح المجال لتدخلات الدولة في المجال الاقتصادي بسبل شتى : الإصلاح الزراعي، التأميم، التخطيط...⁽³⁸⁾.

وقد عمدت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية إلى اقتداءً أثراً النموذج المكسيكي، بتضمين دستيرها إعلانات للحقوق مستوحاة من هذا النموذج، من بينها، البرازيل (1937)، بوليفيا (1939)، كوبا (1940)، الإكوادور (1945)، الأرجنتين و كوستاريكا (1949)...

وتميزت المراجعات الدستورية التي شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية ابتداءً من التسعينات، بحرصها على مزيد من تطوير الحقوق لتشمل الفئات الأكثر تهميشاً "المقصيين ضمن المقصيين" كالسكان الأصليين والنساء. ففيما يخص النساء، على سبيل المثال، بُرِزَ تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في كافة دستير

دول أمريكا اللاتينية⁽³⁹⁾، كما صار مبدأ التدخل الإيجابي (ما يسمى بالتمييز الإيجابي) لصالح الفئات الهمة مكرسا في العديد منها⁽⁴⁰⁾.

وموازاة مع ذلك، حرصت العديد من دول أمريكا اللاتينية على إدراج حقوق الجيل الثالث في دساتيرها، مثل الحق في بيئة سلية⁽⁴¹⁾، والحق في الماء والحق في الطبيعة المسماة باللغة المحلية في بوليفيا⁽⁴²⁾ ... Pachamama.

بـ. إدراج الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في القانون الداخلي لتعزيز مكانة الحقوق والحريات، عملت جل دول أمريكا اللاتينية على منح الاتفاقيات الدولية قوة قانونية معادلة للقانون *légal* أو أعلى منه *supralégal*. وفي الوقت الراهن، فإن دساتير كل من الأرجنتين (المادة 75 – البند 22)، بوليفيا (المادة 256)، البرازيل (المادة 5)، كولومبيا (المادة 93)، كوستاريكا (المادة 7)، الإكوادور (المادة 417)، السلفادور (المادة 144)، غواتيمالا (المادة 46)، الهندوراس (المادة 18)، الباراغواي (المادة 137)، البيرو (المادة 55)، جمهورية الدومينican (المادة 74)، وفنزويلا (المادة 23)، تمنح لاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان قوة تعلو على القانون وأحياناً معادلة للدستور⁽⁴³⁾، مع التنصيص في كثير من الحالات، على تطبيقها مباشرة من طرف المحاكم.

بل إن دستور فنزويلا يقدم نظرة أوسع للحقوق، إذ تشمل حتى تلك غير الواردة لا في الدستور ولا في الاتفاقيات الدولية : «لا يجوز تفسير الحقوق والضمانات الواردة في الدستور وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على أنه نفي للحقوق الأخرى لكل فرد غير واردة صراحة في هذا النص. ولا يؤثر عدم وجود قانون ينظم هذه الحقوق على ممارستها» (المادة 22).

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المحاكم العليا والمحاكم الدستورية في أمريكا اللاتينية أدرجت، في اجتهااداتها القضائية، ليس فحسب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي غدت فيها جزءاً من الكتلة الدستورية، بل أيضاً الاجتهد القضايى للهيئات الدولية المكلفة بتطبيق هذه الاتفاقيات، فعلى سبيل المثال، اعتبرت المحكمة العليا للأرجنتين والمحكمة الدستورية لكولومبيا والغرفة الدستورية لكوستاريكا، اجتهاادات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تهم حقوق الشعوب الأصلية، على أنها جزء من الكتلة الدستورية⁽⁴⁴⁾.

ج. إقرار حقوق الشعوب والسكان الأصليين

بعد انصرام عقود عديدة والتقدم كثيراً في القرن العشرين، بدأت دستورانية أمريكا اللاتينية تواجه، بكيفية خجولة في البداية، قضايا التعدد الثقافي واللغوي لشعوبها وحقوق سكانها الأصليين.

وبحسب بعض الإحصائيات، فإن عدد السكان الأصليين (الهنود) في بلدان أمريكا اللاتينية يناهز 50 مليون نسمة⁽⁴⁵⁾، من مجموع عدد سكانها الذي يفوق 620 مليون نسمة. ويتوزع السكان الأصليون بكيفية متفاوتة بين هذه البلدان، ولهم في كل من غواتيمالا والبيرو والإكوادور وبوليفيا تأثير كبير على المصير الوطني، وإذا كان عددهم كبيراً في كل من البرازيل وكولومبيا وفينزويلا وبلدان أمريكا الوسطى، فإنهم يشكلون مع ذلك أقلية بين السكان من جراء ما عرفته هذه البلدان من اختلاط métissage، غير أن وزنهم السياسي لا يرتبط وجوباً بعدهم (في كولومبيا لا يمثل السكان الأصليون سوى 6% من عدد السكان لكن أراضيهم تمثل ربع مساحة البلد ولهم حضور سياسي قوي).

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه، إلى جانب الهنود، تم إحصاء عدة مئات من الإثنيات في أمريكا اللاتينية : 28 اثنية مخصوصة رسميا في فنزويلا، 84 في كولومبيا، 206 في البرازيل (255 في إحصائيات أخرى)... وهي إثنيات تحدد باللغة، أو بالأرض، أو بأشكال خاصة للتنظيم الاجتماعي، أو بأنماط التفكير والعيش⁽⁴⁶⁾.

وعيا منها بواقع التنوع الثقافي واللغوي الذي يميز شعوبها، عمدت العديد من دول أمريكا اللاتينية إلى مراجعة دساتيرها على أساس فهم جديد للوحدة الوطنية لا يبني على فرض التجانس على الفوارق الثقافية، بل على الاعتراف بهذه الفوارق وعلى تثمين أكبر للتعدد بكل صوره⁽⁴⁷⁾، متوجهة إلى «الاعتراف بمفهوم آخر للأمة»⁽⁴⁸⁾.

وانطلاقا من ذلك، عملت دساتير العديد من هذه البلدان على تعريف أوطنها بكونها متعددة الإثنيات والثقافات، جاعلة من النهوض بالتعدد مبدأ دستوريا : كولومبيا (المادة 7)، البرازيل (المادة 215)، بوليفيا (المادة 1)، فينزويلا (الفصل الثامن، المواد من 119 إلى 126)، الباراغواي (الفصل الخامس، المواد من 62 إلى 67)، والبيرو (المادة 48).

وقد اعترفت هذه الدساتير للسكان الأصليين وللزنج بحقوق احترام ثقافتهم، واستعمال لغاتهم التي غدت لغات رسمية، بل ان كولومبيا اقرت التمثيل المباشر للسكان الأصليين في البرلمان (المادة 171 من دستور 1991)، وكانت أيضا سباقة إلى الاعتراف للسكان الأصليين باختصاص قضائي وفق قانونهم العرفي

(المادة 246)، وهو ما سارت على نهجه دساتير كل من الباراغواي (المادة 63) وبوليفيا (المادتان 179 و190) والإكوادور (المادة 171) وفينزويلا (المادة 260).

والجدير باللحظة، في هذا الصدد، أن دستور كل من الإكوادور وبوليفيا ذهباً أبعد من ذلك، إذ أقرَا بوجود دولة "متعددة القوميات" plurinacional وتضمنا مفاهيم منبثقة من التقاليد الأصلية لمجتمعاتها مثل مفهوم "العيش الطيب" والحقوق المرتبطة به : دستور الإكوادور (المواد 10، 12 و13)، دستور بوليفيا (المادة 306)، كما اعترفا للسكان الأصليين بحقوق على الأرض بما في ذلك حق ملكية أسلافهم لأراضيهم (المادة 57 في دستور الإكوادور، والمادتان 2 و30 في دستور بوليفيا)⁽⁴⁹⁾.

بل إن دستور بوليفيا (الأكثر راديكالية في هذا المجال) نص على تمثيل «محكمة الشعوب الأصلية» داخل المحكمة الدستورية (المادة 197)⁽⁵⁰⁾.

وتؤكدنا لهذا التوجه، فإن دول أمريكا اللاتينية تحتل الصدارة ضمن الدول التي صادقت على الاتفاقية رقم 169 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبائل (الموقعة سنة 2007)، إذ أن 15 من الدول الـ 22 التي صادقت على هذه الاتفاقية إلى اليوم تتسمى إلى أمريكا اللاتينية⁽⁵¹⁾.

بيد أنه تجحب الإشارة، في موضوع التعدد الثنائي والثقافي واللغوي لبلدان أمريكا اللاتينية، إلى أن البنية الاجتماعية لبلدان أمريكا اللاتينية لا ترتكز على أساس قبلي، كما هو شأن في بلدان إفريقيا السوداء. فإذا كان نشوء الدولة في بلدان أمريكا اللاتينية كان سابقاً عن نشوء الأمة، مما جعل الدولة هي التي صاغت الأمة وليس العكس، فإن تنوع الانتماءات المكونة لمجتمعات أمريكا

اللاتينية : محلية، آسيوية، إفريقية وأوروبية (أغلب المستعمرين الأوروبيين جاءوا إلى أمريكا اللاتينية بدون عائلات) سهل التمازج العرقي لهذه المجتمعات، مما يفسر «عدم وجود أي تمييز عرقي في هذه المجتمعات، على الأقل في القانون.... فالدولة القومية واقع صلب في كل أمريكا اللاتينية، خلافاً لما يحدث في كثير من زوايا إفريقيا»، كما أن «الاحتتجاجات التي قد تعبّر عنها هذه الاتثنىات - المبعثرة بين عدة دول وداخل الدولة الواحدة - لا تعبّر عن مطالب انفصالية»⁽⁵²⁾.

وفي هذا المضمار، فإن دساتير البلدان الأكثر اعترافاً بالتنوع الثقافي واللغوي والقومي تنص دائماً على أن الدولة "موحدة" وذات "كيان واحد" (المادة 1 من دستور كل من بوليفيا والأكادور)، كما حرص دستور فنزويلا، في مادته الأولى، على تأكيد وحدة الأمة بهذه العبارة : «الاستقلال والحرية والسيادة والحسنة ووحدة الأرض وحرية تقرير المصير الوطني حقوق للأمة».

د. التنصيص على ضمانات لممارسة الحقوق

الحقوق والحريات قد تظل مجرد كلمات بدون أهمية ولا معنى *Flatus vocis*، إذا لم تكن مشفوعة بضمانات تكفل تطبيقها. وقد حرصت العديد من دول أمريكا اللاتينية على إقرار آليات تشريعية مؤسسية وقضائية، يتسم بعضها بالابتكار، تضمن على الأقل نظرياً، نفاذ هذه الحقوق.

وتتمثل هذه الآليات، أساساً، في :

1. دعوى حماية الحرية *Habeas corpus* الramiea إلى استرجاع كل شخص للحرية التي فقدها بكيفية تعسفية وغير مشروعة بناء على

أمر من سلطة عمومية (إكوادور : المادة 77، البيرو : المادة 139، البراغواي : المادة 133، كولومبيا : المادة 30، المكسيك : المادة 107، الأرجنتين : المادة 43، جمهورية الدومينican : المادة 71...).

2. دعوى حماية الحياة الخاصة *Habeas data* التي تسمح لكل شخص بالولوج إلى المستندات والمعلومات الجنينية والمعطيات الشخصية المتعلقة به أو بأملاكه الموجودة لدى هيئات عمومية أو أشخاص ذاتيين أو معنوين خواص، وكذا التعرف على أصلها والغاية منها ومصيرها : (بوليفيا : المادة 130، إكوادور : المادة 92، البرازيل: المادة 5، البند 72، البراغواي : المادة 28، البيرو : المادة 2، الأرجنتين : المادة 43، جمهورية الدومينican : المادة 70، كولومبيا : المادة 15، المكسيك: المادة 6...).

3. دعوى التظلم الدستوري *amparo* وتقام أمام المحاكم الدستورية لحماية الحقوق والحريات المضمونة دستوريا، سواء تم انتهاؤه هذه الحقوق بمبرر قانون أو مقرر إداري أو قضائي ؟

4. دعوى عدم الوفاء *recurso de incumplimiento* وتتيح لكل شخص، يعتقد بأن حقا من حقوقه الدستورية تم انتهاؤه بسبب تقاعس السلطات العمومية، إمكانية تقديم دعوى أمام محكمة، بغية إصدار الأمر إلى الإدارة للقيام بعمل أو إجراء يفرضه الدستور أو القانون⁽⁵³⁾: (إكوادور: المادة 93، البيرو : المادة 200، بوليفيا : المادة 134...).

غير أنه، في كولومبيا، لا يمكن تقديم هذه الدعوى ضد المقررات القضائية، طبقاً لما قضت به المحكمة الدستورية (قرار C-543 لسنة 1992)⁽⁵⁴⁾.

وفي هذا الصدد، إذا كان العديد من الفقهاء يعترفون بما تضمنته العديد من دساتير دول أمريكا اللاتينية، في مجال حقوق الإنسان، من عناصر التجديد والابتكار، ليس فحسب في أمريكا اللاتينية بل في العالم، فإنهم يلاحظون أيضاً أن هذه الحقوق كثيراً ما تكتسي طابعاً "شعرياً" أو "طوباويًا" أو "خطابياً محضاً"، وقلماً كانت تحظى بالتنفيذ الفعلي⁽⁵⁵⁾، فأحياناً «لا يكفي الضمان من أجل الضمان»، بل يتعمّن النظر أيضاً فيما إذا كانت الضمانات المقررة تضيّف فعالية قانونية للأدوات الموجودة «ولا تختزلها في مجرد صيغة بلاغية»⁽⁵⁶⁾. فالحقوق المذكورة إذا لم تكون متطابقة مع الواقع المجتمعي تغدو «مجرد طموحات وانتظارات»⁽⁵⁷⁾.

ورغم هذه التحفظات، التي جعلت البعض يصف دساتير أمريكا اللاتينية بكونها "دساتير من ورق"، وحتى مع الاعتراف بكون إعلانات الحقوق لم تشهد في هذه البلدان تطبيقاً شاملأ وكمالاً، «فقد كان لها وقع سياسي واجتماعي وقانوني لا نزاع فيه»⁽⁵⁸⁾.

هـ. دور القضاء

جرت في العديد من دول أمريكا اللاتينية، في العقود الثلاثة الأخيرة، إصلاحات قضائية هامة تمثلت في إحداث مجالس عليا للسلطة القضائية، وإقرار استقلال النيابة العامة التي صارت جزءاً من السلطة القضائية (كولومبيا، الباراغواي،

السلفادور، البيرو، الأرجنتين، الإكوادور)⁽⁵⁹⁾، وتوسيع سبل الطعن القضائي المتاحة للمواطن، وإحداث هيئات قضائية خاصة لمراقبة تنظيم الانتخابات والبت في المنازعات المتعلقة بها (المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي، الأوروغواي، كوستاريكا، فينزويلا، بوليفيا) وفي بروز القضاء الدستوري، الذي تأثر في البداية بالنموذج الأمريكي (الدفع بعدم الدستورية) لكنه صار، في العقود الأخيرة، أكثر تأثراً بالنماذج الأوروبي المتميزة بوجود مراقبة دستورية ممركزة ومجردة⁽⁶⁰⁾، إما من خلال وجود محاكم دستورية مستقلة (البيرو، جمهورية الدومينican، بوليفيا، الإكوادور) أو وجود دوائر أو غرف دستورية داخل المحاكم العليا (الباراغواي، السلفادور، كوستاريكا، نيكاراغوا، فينزويلا، الهندوراس)، أو محاكم عليا تزاول أيضاً مهام القضاء الدستوري (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، بناما، الأوروغواي، الهندوراس)⁽⁶¹⁾.

وقد أفضى بروز القضاء الدستوري إلى إضفاء مزيد من الحيوية على القضاء عموماً، وإلى مزيد من إخضاع السياسة للقضاء، مما يعبر على «التحول النهائي من القانون السياسي إلى القانون الدستوري، أي من فكرة الضمانة السياسية للدستور إلى ضمانة القضاء الدستوري»⁽⁶²⁾. لكن ذلك أدى أيضاً، في نظر البعض، إلى توسيع دور القضاة في الحياة السياسية «الذين بدأوا في التصدي لقضايا كانت من قبل تناقض في الفضاءات الديمقراطية»⁽⁶³⁾.

ثانياً، المنحى الرئاسي

من السمات الجوهرية الرئيسية لأنظمة الدستورية في أمريكا اللاتينية، في مجال تنظيم وتوزيع السلطة، طابعها الرئاسي. وهو طابع لا يتأتى فهمه دون

الرجوع إلى الدساتير الرئيسية التي وضعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي كانت في مجملها ثمرة تفاهم وتجادب التيارين الليبرالي والمحافظ، مما أفضى إلى إقرار نظام للسلطة قائم على «الكواكب والسلطات المضادة»⁽⁶⁴⁾

.Frenos y contrapesos

وإذا كانت هذه الأنظمة استمدت طابعها هذا من النظام الرئاسي الأميركي، فإنها أخذت منه شكله دون روحه، إذ أنها ابتعدت عن أهم ما يميز هذا النظام: التوازن. فسرعان ما آل النظام الرئاسي في بلدان أمريكا اللاتينية إلى ترجيح كفة الرئيس بتمتعه بصلاحيات واسعة⁽⁶⁵⁾، مما أدى إلى انزلاق جل الأنظمة الدستورية في أمريكا اللاتينية من الرئاسية إلى الرئاسوية، وهو ما نعته أحد الفقهاء بـ "القيصرية الدستورية"⁽⁶⁶⁾ [Césarisme constitutionnel] نسبة إلى نظام قيصر روما.

أ. أسباب هيمنة النظام الرئاسي

يعزو الباحثون تجذر النظام الرئاسي في عموم دول أمريكا اللاتينية إلى أسباب عدّة في مقدمتها :

- الميراث التاريخي : ففي نظر العديد من الباحثين، إن هيمنة النظام الرئاسي في أمريكا اللاتينية وتحوله عملياً إلى نظام رئاسوي يعود إلى الصبغة العسكرية والسلطوية التي طبعت الأشكال الأولى للحكم فيها⁽⁶⁷⁾، وإلى ظاهرة الزعامة Caudillismo المتأصلة من الاستعمار الإسباني، بل حتى من الأفكار الدستورية لمحرر أمريكا اللاتينية نفسه Simon de Bolivar (1783-1830).
- الذي وصف الرئيس، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة وضع دستور بوليفيا

(25 مايو 1826)، بكونه "الشمس التي تمنح الحياة للكون وهي ثابتة في مركزها" ⁽⁶⁸⁾، el sol "que, firme en su centro ,da vida al universo"

- انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر، مما يسّع عليه شرعية ديمقراطية أكيدة ؟

- الاعتقاد بأن النظام الرئاسي وحده يمكن أن يضمن الاستقرار لدول أمريكا اللاتينية «فاللبيراليون والمحافظون معاً كان لديهم، أولاً وقبل كل شيء، خوف من الفوضى ومن ظاهرة الأغلبيات الجامحة»⁽⁶⁹⁾؛

- هشاشة النظام الحزبي وتعدد الأحزاب وانقساماتها، مما أفضى إلى نشوء "نظام رئاسي ائتلافي"، الذي يعد "من إبداعات أمريكا اللاتينية"⁽⁷⁰⁾.

هذا، وقد حاول بعض الباحثين، انطلاقاً من معايير قانونية أو سوسيولوجية، إدخال بعض التصنيفات في الأنظمة الرئاسية في دول أمريكا اللاتينية، بالتمييز أحياناً بين الأنظمة الرئاسية الصرف والأنظمة المختلطة والأنظمة شبه الرئاسية، وبالتالي في أخرى بين الأنظمة الرئاسية الديمقراطية والأنظمة الرئاسية السلطوية، وفي حالات أخرى بين الديكتاتوريات الأولغارشية والديكتاتورية العسكرية والأنظمة الشعبوية⁽⁷¹⁾.

ومهما كانت درجة صواب هذه التصنيفات، فإن الحقيقة الساطعة في الأنظمة الدستورية لدول أمريكا اللاتينية –إذا تركنا جانب الناشر النظري الرائع اليوم بين الفقهاء حول جدوا إدخال تقنيات النظام النيابي أو شبه الرئاسي إلى

هذه الأنظمة -⁽⁷²⁾، أنها تظل جميماً رئاسية في أعماقها، وكما عبر عن ذلك الفقيه الفنزويلي Ricardo Combellás «إذا كانت هناك مؤسسة متجلذرة بقوة في ثقافتنا السياسية فهي النظام الرئاسي، وإذا كانت هناك مؤسسة غريبة عنا فإنها النظام النيابي»⁽⁷³⁾، ولا أدل على ذلك أن المجلس التأسيسي الذي وضع دستور البرازيل لسنة 1988 كان يميل إلى اعتماد النظام النيابي، لكنه في الأخير آثر إحالة أمر الاختيار بين النظامين الرئاسي والنيابي على الاستفتاء. وقد أجري الاستفتاء في 21 أبريل 1993 وانتهى بتصويت 55% من الناخبين لفائدة الاحتفاظ بنظام الجمهورية الرئاسي، مقابل 25% صوتوا لصالح إقرار النظام النيابي⁽⁷⁴⁾. مما يشهد بالفعل بأن النظام الرئاسي متجلذر، ليس فحسب في التاريخ السياسي والدستوري لدول أمريكا اللاتينية، بل حتى في وجدان شعوبها، إذ كما عبر عن ذلك أحد الباحثين، فإن «مقارنة النظام الرئاسي والنظام النيابي في أمريكا اللاتينية، تعني مقارنة شيء موجود بالفعل – في الحاضر والماضي – مع شيء لم يوجد قط»⁽⁷⁵⁾.

ب. مظاهر الرئاسوية

تحلى أهم مظاهر "الرئاسوية" في الأنظمة الدستورية لدول أمريكا اللاتينية في كون الرؤساء، بالإضافة إلى انتخابهم بالاقتراع العام المباشر كما أسلفنا، يزاولون في الوقت ذاته، صلاحيات رؤساء الدول وصلاحيات رؤساء الحكومات (المادة 80 من دستور المكسيك، المادة 165 من دستور بوليفيا، المادة 76 من دستور البرازيل...)، ويمارسون بذلك، صلاحيات تنفيذية واسعة : تعيين أعضاء الحكومة، التعيين في المناصب العليا المدنية والعسكرية، تنفيذ القوانين،

المصادقة على الاتفاقيات الدولية، إدارة العلاقات الخارجية... وقد يساعدهم في ذلك نائب للرئيس على النمط الرئاسي الأمريكي.

ييد أن الصالحيات التي تبرز أكثر الطابع الرئاسي لهذه الأنظمة، وتبعدها عن النمط الرئاسي الكلاسيكي، تمثل في الاختصاصات التشريعية التي يزاولها رؤساء الدول في أمريكا اللاتينية. فبالإضافة إلى حق الاعتراض "الفيفتو" المعمول به في النظام الرئاسي الكلاسيكي، يمتلك هؤلاء الرؤساء حق المبادرة التشريعية⁽⁷⁶⁾، بل إن هذه المبادرة موقوفة في الميدان المالي، على الرؤساء دون سواهم⁽⁷⁷⁾، الذين يمكنهم أيضا دعوة البرلمان إلى الانعقاد⁽⁷⁸⁾، بل وحتى التشريع في حالة الضرورة بشروط معينة⁽⁷⁹⁾.

ج. العلاقات بين السلطات التشريعية والتنفيذية

مقابل الصالحيات الواسعة لرؤساء الدول، وإذا تركنا جانبها بعض التجارب النيابية المحدودة التي شهدتها بعض دول أمريكا اللاتينية في فترات معينة من تاريخها الدستوري والتي كان مآلها الفشل⁽⁸⁰⁾، والطابع شبه الرئاسي للنظام الدستوري للبيرو⁽⁸¹⁾، فإن آليات مراقبة البرلمانات للسلطة التنفيذية، في هذه الدول، لاسيما آليات إثارة مسؤوليتها السياسية، تظل محدودة، وهي خارج المسئولية الجنائية، لا تطال الرؤساء وتنصب أساسا وفي الغالب على أعضاء الحكومة بصورة فردية.

وفي هذا المضمار، يمكن تصنيف آليات مراقبة السلطات التشريعية للأجهزة الحكومية في بلدان أمريكا اللاتينية على الوجه التالي :

1. آليات المراقبة البرلمانية العادية : وتشمل الأدوات التي تسمح للبرلمانات بالحصول على معلومات بشأن تدبير الحكومات للشؤون العامة كالأسئلة البرلمانية، وتقديم الوزراء لتقارير إلى البرلمانات⁽⁸²⁾ أو الاستجوابات⁽⁸³⁾، التي قد تؤدي في بعض البلدان، إلى إثارة المسؤولية السياسية للوزراء المعينين (بوليفيا : المادة 158 – البند 18، غواتيمala: المادة 167، كولومبيا : المادة 135...). وتنص دساتير أخرى على إمكان إحداث لجان برلمانية مؤقتة للتحقيق في وقائع معينة محددة تهم قضايا عامة⁽⁸⁴⁾.

2. الآليات المثيرة للمسؤولية السياسية : تتضمن دساتير 12 دولة في أمريكا اللاتينية إمكانية توجيه اللوم (ملتمس رقابة)، إلى الوزراء بشكل من الأشكال، باعتباره الأداة الرئيسية التي تتيح للبرلمانات إثارة مسؤولياتهم السياسية⁽⁸⁵⁾، وفي ستة منها، يؤدي ملتمس اللوم إلى استقالة أعضاء الحكومة المعينين، وفيباقي، فإن مفعولها يخضع لقرار رئيس الجمهورية. وفي كوستاريكا لا يترب عن ملتمس اللوم أي أثر قانوني إذ يظل هذا الأثر محصورا في المجال الأخلاقي والسياسي⁽⁸⁶⁾.
 هذا، وفي بيرو، الذي أشرنا سابقا إلى طابعه شبه الرئاسي، وبالإضافة إلى ملتمس الرقابة، فإن رئيس مجلس الوزراء يمكنه طرح مسألة الثقة أمام البرلمان، وفي حال رفض البرلمان منح الثقة للحكومة، يتعين على هذه الأخيرة تقديم استقالتها بكامل أعضائها إلى رئيس الجمهورية (المادة 133)، علما بأن دستور هذا البلد يسمح بالمقابل، بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة وفق شروط معينة (المادة 134).

د. مساعي التخفيف من الطابع الرئاسي

لأجل التخفيف من الطابع الرئاسي للأنظمة الدستورية بأمريكا اللاتينية، وإعادة شيء من التوازن إلى العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تضمنت دساتير دول أمريكا اللاتينية عموماً التقنيات التالية :

- حصر الولاية الرئاسية في مدة زمنية محددة، غالباً في أربع سنوات⁽⁸⁷⁾ أو خمس سنوات⁽⁸⁸⁾ وأحياناً في ست سنوات⁽⁸⁹⁾. وباستثناء نيكاراغوا، فإن جل الدول تمنع دساتيرها انتخاب الرئيس المنتهية ولايته لولاية ثانية أو ثلاثة على الأقل مباشرة⁽⁹⁰⁾.
- إثارة المسؤولية الجنائية للرئيس أمام البرلمان⁽⁹¹⁾ أو القضاء كبديل عن غياب مسؤوليته السياسية، بل إن دستور فنزويلا يسمح، بمحض مادته 72، بالإقالة الشعبية لكل من يتولى مأمورية انتخابية، بمن فيهم رئيس الجمهورية.

وهكذا، وبالرغم من بعض مظاهر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الملحوظة في الأنظمة الدستورية لأمريكا اللاتينية، واقتباسها لبعض التقنيات الثنائية، فإن هذه الأنظمة تظل في جوهرها أنظمة رئاسية، بل إنها في رأي البعض، احتفظت بأسوأ ما في النظام الرئاسي الأمريكي دون أي من مزاياه⁽⁹²⁾. كما أن تزايد الاختصاص التشريعي الذي يمتلكه الرؤساء في هذه الدول والذي أدى إلى ظهور «نموذج للسلطة الرئاسية خاص بأمريكا اللاتينية»⁽⁹³⁾، وتزايد سلطة "السيد الرئيس" القائمة على الزعامة التي أدت عملياً إلى إلغاء «استقلال وتوازن سلطات الحكم»⁽⁹⁴⁾، يعد في رأي البعض، من المخاطر التي تواجهها هذه الأنظمة⁽⁹⁵⁾.

ثالثاً، الدور غير العسكري للجيش

من السمات البارزة للحياة الدستورية في دول أمريكا اللاتينية ما شهدته هذه الدول على مدى عقود مديدة، من انقلابات عسكرية عديدة، ومتواترة جعلتها تعيش لمدة طويلة، تحت حكم أنظمة عسكرية ديكتاتورية.

في بداية السبعينات، لم يكن في أمريكا اللاتينية سوى ديكتاتورية عسكرية واحدة في الباراغواي (دامت من 1954 إلى 1989)، غير إنه في العشر سنوات المaulia، جرت انقلابات عسكرية pronunciamientos، أطاحت بحكومات مدنية في ما لا يقل عن عشر دول بأمريكا الوسطى والجنوبية⁽⁹⁶⁾.

وتالت الانقلابات العسكرية بوتيرة جعلت أمريكا اللاتينية تحتل المرتبة الأولى بين مناطق العالم، في عدد الانقلابات التي بلغت في بعض الدول، مستويات قياسية، كما هو الشأن في بوليفيا (188 انقلاباً ما بين تاريخ استقلالها في 1825 و1978⁽⁹⁷⁾ و56 انقلاباً ما بين 1934 و1985)، و36 انقلاباً في غواتيمala منذ 1944، و31 في البيرو، و24 في باناما التي تم فيها سنة 1902 أول انقلاب في القرن العشرين...، بالإضافة إلى ما سمي في بعض البلدان كالأرجنتين بـ "الانقلابات الباردة" التي كانت تنتهي بعزل العسكريين عن انقلاباتهم⁽⁹⁸⁾.

وباستثناء كوستاريكا التي تمنع المادة 12 من دستورها إقامة قوات مسلحة، فإن الانقلابات صارت ممارسة متواترة للسيطرة على السلطة بالقوة عمّت مجموع دول أمريكا اللاتينية⁽⁹⁹⁾.

وإذا كانت الديكتatorيات الناجمة عن انقلابات عسكرية، دام بعضها سنوات وبعضها عدة أشهر، في حين لم يتجاوز بعضها الآخر أياماً معدودات،

كما حدث في بعض الانقلابات في بوليفيا، فإن سبعة بلدان (فينزويلا، الباراغواي، غواتيمالا، نيكاراغوا، البرازيل، الأرجنتين وبوليفيا) عاشت ما بين 45 و 50 سنة من حياتها، خلال القرن العشرين، تحت حكم أنظمة عسكرية، بصورة يمكن معها «تعريف القرن العشرين في أمريكا اللاتينية بطابع انقلاباته العسكرية»⁽¹⁰⁰⁾. بل إن بلدا مثل الأرجنتين، لم يتمكن فيه أي رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية ما بين 1930 و 1973 من إكمال ولايته الرئاسية، ومن ضمن آل 16 رئيساً الذين تولوا السلطة خلال هذه الفترة، 11 كانوا عسكريين، وفي هذا البلد كما في عموم أمريكا اللاتينية تواجد «المنتخب والجندي وجها لوجه أو جنبا إلى جنب»⁽¹⁰¹⁾.

ويعزو الباحثون عموماً تدخلات العسكريين في الحقل السياسي إلى أسباب عدّة، في مقدمتها إقدام دول أمريكا اللاتينية على بناء جيوش قوية نتيجة النزاعات والحروب التي نشبّت بين هذه الدول بسبب الحدود غير المرسمة بدقة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، والمنافسة على بعض المناطق الغنية بمواردها الطبيعية، والسعى إلى السيطرة على بعض الموانئ الاستراتيجية⁽¹⁰²⁾. وقد أفضى ذلك إلى اكتساب هذه الجيوش مكانة وازنة، ودوراً فاعلاً في الحياة السياسية يتجاوز الدور التقليدي للجيوش. والغريب أن تحدث هذه التدخلات أحياناً بناء على طلبات صادرة عن الطبقة السياسية نفسها كالأحزاب السياسية التي غدت، في الأرجنتين في الستينيات من القرن الماضي على سبيل المثال، «جماعات ضغط تجاه الجيش» حسب تحليل Alain Rouquié⁽¹⁰³⁾، هذا بالإضافة إلى تأثيرات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في سياق الحرب الباردة⁽¹⁰⁴⁾.

ومهما كانت أسبابها الداخلية والخارجية، فإن التدخلات العسكرية «قادت أمريكا اللاتينية إلى أسوأ أزمة بنوية عرفها تاريخها بعد غزو واستعمار القارة»⁽¹⁰⁵⁾ فقد حملت هذه التدخلات العسكرية معها عواقب وخيمة، مخلفة ندوباً وآثاراً بيئية على الحياة السياسية فيها، بحيث «إن التحولات العميقة التي عاشتها أمريكا اللاتينية في الخمسين سنة الأخيرة، لا يمكن فصلها عن مسار العسكرية الذي عاشته القارة الأمريكية خلال عقدي الستينيات والسبعينات»⁽¹⁰⁶⁾.

غير أنه، ابتداء من أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وبعد سقوط النظام الديكتاتوري في كل من البرتغال وإسبانيا، والانحراف الكامل لهذين البلدين في الحياة الديمقراطية، وما تلا ذلك من تلاشي شرعية الأنظمة الديكتاتورية، بالإضافة إلى صعود الطبقات الوسطى في المجتمعات أمريكا اللاتينية، بدأ انحسار الأنظمة العسكرية في هذه البلدان⁽¹⁰⁷⁾. فابتداء من 1978 في الإكوادور وإلى 1989 في الشيلي والبارغواي، مروراً بالبيرو في 1980 وبوليفيا في 1982 والارجنتين في 1983 والأوروغواي في 1984، والبرازيل في 1985، فإن «جميع الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية ستتساقط الواحدة تلو الأخرى، في حركة دومينو عكسية لتلك التي عرفتها سنوات الستينيات والسبعينات»⁽¹⁰⁸⁾.

وبعد تهادي الأنظمة العسكرية، استرجعت دول أمريكا اللاتينية عموماً، على الأقل من هذه الوجهة، عافيتها السياسية «وغداً كل تدخل أو مجرد تهديد بتدخل عسكري في الحياة السياسية أمراً مستهجننا»⁽¹⁰⁹⁾، الأمر الذي أفضى إلى «إطلاق مبادرات هامة للتجديد الدستوري»⁽¹¹⁰⁾، أثاحت لكافة دول أمريكا اللاتينية إنجاز «تغييرات جوهرية في بنياتها الدستورية»⁽¹¹¹⁾، مما أفسح المجال

لولوج دول أمريكا اللاتينية مرحلة جديدة في حياتها الدستورية، قائمة على أساس التنافس الديمقراطي، وهو الأساس الذي لم تتمكن حتى الأنظمة الشعبوية من تجاوزه.

رابعاً، الدستورانية الجديدة

ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، لاسيما مع صدور دساتير جديدة، في كل من كولومبيا (1991) وفينزويلا (1999) والإكوادور (2008) وبوليفيا (2009)، بدأت الدستورانية في أمريكا اللاتينية في اكتساب سمات جديدة، مطبوعة أساساً بالسعى إلى جعل الدستور أداة لتغيير المجتمع "Constitutionnalisme transformateur"¹¹²، مما أفضى إلى بروز ما سمي "بالدستورانية الجديدة" التي لا تكتفي فيها الدساتير بتنظيم هيكل الدولة، وإقرار الحقوق والحريات العامة، بل تسعى إلى إحداث تغييرات بنوية عميقة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي¹¹³، وهي الدستورانية التي تبادر الباحثون في تقييم حقيقتها ومداها.

أ. أساس الدستورانية الجديدة

تظهر ملامح هذه الدستورانية الموصوفة بـ "الملتزمة" أو "الراديكالية" أو "الثورية" أساساً في سعيها إلى النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية، وفق تصور فيه كثير من الجدة. وممّا يدل على هذا المنحى إن دساتير كل من فنزويلا وبوليفيا والإكوادور خصصت للحقوق، بشتى أجيالها وأصنافها، على التوالي : 110 و 94 و 73 مادة . غير أنه في مجال تنظيم وممارسة السلطة، ظلت دساتير هذه الدول محافظة على الميراث الكلاسيكي لدستورانية أمريكا اللاتينية، بل عملت على مزيد من تركيزها :

1. في مجال النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية يتجلّى هذا النهوض، بصفة خاصة، في :
1. الاعتراف بالتبادر الاجتماعي والتعدد الثقافي واللغوي والقومي⁽¹¹⁴⁾ ؛
 2. تقديم لواحة مساعدة للحقوق والحرّيات الجديدة المتنمية إلى الجيل الثاني والجيل الثالث، مثل الحق في التغذية وفي الماء، وفي بيئـة سليمة، وفي التواصل والإعلام والثقافة والعلوم، وإدخال، لأول مرة في القانون الدستوري المقارن، حقوقاً جديدة مثل "حق العيش الطيب Derecho del buen vivir" (المادة 14 من دستور الإكوادور)، واعتبار الطبيعة أو Pacha mama موضوعاً لحقوق أساسية (المادة 71 من دستور الإكوادور)، مع جعل الحقوق ذات مفعول مباشر وقابلة جميعها للتقاضي⁽¹¹⁵⁾ ؛
 3. إدراج المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في أنظمتها القانونية واعتماد معايير التأويل الأكثر مراعاة لهذه الحقوق⁽¹¹⁶⁾ ؛
 4. إحاطة الفئات الاجتماعية الهمة أو المقصبة : الشعوب والسكان الأصليين، الشباب، النساء الحوامل، ذوي الاحتياجات الخاصة، المرتفقين والمستهلكين... بالحماية الدستورية⁽¹¹⁷⁾ ؛
 5. التزام الدولة بوضع سياسات للتدخل الإيجابي من شأنها تحقيق مساواة حقيقية في كل الحقوق ؟
 6. إقرار سبل المشاركة المباشرة للمواطنين في السلطة، وهو ما أطلق عليه دستور كولومبيا لسنة 1991 "صور المشاركة الديمقراطية"

وسمها دستور كل من فنزويلا (1999) وبوليفيا (2008) "الديمقراطية التشاركية" ودستور الإكوادور (2009) "المشاركة في الديمقراطية"⁽¹¹⁸⁾.

وتظهر هذه الآليات "التشاركية" الشعبية في المبادرة الشعبية، والمراقبة الشعبية على السياسات العمومية، والاستفتاء الشعبي، والاستشارات الشعبية، وإمكان إعفاء المنتخبين...⁽¹¹⁹⁾.

وفي هذا الصدد، بدأت فنزويلا سنة 1999 في تطبيق ما أسمته "سلطة المواطنين Poder ciudadano" ، وتبعتها بوليفيا سنة 2008 بإقرار "المراقبة الاجتماعية Control social" ، ثم الإكوادور سنة 2009 بما سمي "السلطة الخامسة" Quinto poder⁽¹²⁰⁾.

وقد حدت الصيغة الجديدة للحقوق الاجتماعية التي تبنتها دساتير هذه الدول، والطابع الشعبي الذي أرادت إضفاءه عليها، إلى نعت نفسها بنعوت جديدة : «دولة ... الحقوق والعدالة والدولة الاجتماعية» في الإكوادور (المادة الأولى) «دولة ديمقراطية اجتماعية على أساس القانون والعدالة» في فنزويلا (المادة 2) و«دولة موحدة اجتماعية للقانون» في بوليفيا (المادة الأولى)، مما يترجم إرادة هذه الدول في الابتعاد عن المفهوم الليبرالي لدولة القانون والتركيز على الحقوق الاجتماعية. ولا أدل على ذلك من أن دساتير كل من فنزويلا وبوليفيا والإكوادور خصصت للحقوق بمختلف أجيالها وأصنافها، بما في ذلك حقوق السكان الأصليين، على التوالي 110 و 94 و 73 مادة.

2. في ميدان تنظيم السلطة

إذا كانت الدول المذكورة (فينزويلا، الإكوادور، بوليفيا) ضمنت دساتيرها لوائح مسbebة وطموحة للحقوق والحرفيات وضماناتها، فإنها في مجال تنظيم سلطات الدولة، ظلت حبيسة الهندسة التي صيغت في منتصف القرن التاسع عشر «القائمة على تركيز السلطة تراياها في المركز، وتركيزها سياسيا في يد السلطة التنفيذية»، وإذا كانت هذه الدساتير مستوحاة، إلى حد بعيد، من النموذج الأمريكي القائم على نظام الكواكب والسلطات المضادة Frenos y contrapesos، فإنها في هذه المسألة بالذات ابتعدت عن النموذج الأمريكي لترتكز، مقابل ذلك، على "النموذج السلطوي النابوليوني" ⁽¹²¹⁾.

ويتجلى هذا المنحى السلطوي في :

1. تضخم السلطة التنفيذية : من خلال تحويل رؤساء الدول، في البلدان الثلاثة المذكورة، صلاحيات غير مألوفة في النظام الرئاسي، مثل حل البرلمان الممنوح للرئيس في الإكوادور (المادة 148 من الدستور) وفي فنزويلا (المادة 236)، دون أن يكون هذا الحل متربما عن سقوط الحكومة في أعقاب فقدانها لثقة البرلمان ⁽¹²²⁾.

2. حذف الأزدواج المحلي في برلمانات هذه الدول الثلاث، مما سهل هيمنة نفس المجموعة السياسية على السلطتين التنفيذية والتشريعية معا ⁽¹²³⁾، الأمر الذي يسير عمليا في اتجاه وحدة السلطة وليس فصل السلط.

والجدير باللحظة، هنا، أن فنزويلا هي الدولة الوحيدة في العالم التي يتتألف برلمانها من مجلس واحد، بالرغم من نظامها الفيدرالي.

3. إضعاف مبدأ فصل السلطة : لاسيما عن طريق إقرار سبل دقيقة لاحتواء السلطة القضائية (بما في ذلك القضاء الدستوري) التي توجد عموماً تحت مراقبة شعبية أو مراقبة السلطة التنفيذية.

في خلافاً للفكرة السائدة المبنية على أن الديمقراطية تقتضي وجود نظام قائم على مبدأ فصل السلطة، فإن البعض في أمريكا اللاتينية يدافع صراحة على فكرة التركيز القوي للسلطة في يد السلطة التنفيذية، بحججة أن ذلك من شأنه تمكين هذه الأخيرة من القضاء على الأقصاء واللامساواة.

وقد وجد هذا الخطاب قولاً أكبر لدى الدول المتسمة إلى ما سمي بالدستورانية الجديدة (فينزويلا، الإكوادور، بوليفيا)، وهي الدول التي أبعدت مفهوم وجوب استقلال القضاء عن باقي سلطات الدولة، إما عن طريق "ديمقراطية" القضاء من خلال الانتخاب الشعبي لكتاب القضاة، بمن في ذلك قضاة المحاكم الدستورية (مما يفضي عملياً إلى انتخاب قضاة منبثقين من نفس الأغلبية التي انبثقت منها السلطة التنفيذية)، أو عن طريق آليات غير رسمية تسمح للحكومة باختيار أعضاء المحاكم العليا والمحاكم الدستورية، من خلال الهيئات المكلفة بهذا الاختيار الخاضعة بدورها للحكومة⁽¹²⁴⁾ (تنظر على سبيل المثال المادتان 182 و198 من دستور بوليفيا والمادة 434 من دستور الإكوادور).

ومن الأمثلة الدالة بكيفية ناصعة على ضعف استقلال القضاء الدستوري عن السلطة السياسية في هذه البلدان، القرار الذي أصدرته أحيرًا المحكمة الدستورية المتعددة القوميات في بوليفيا، بشأن إعادة انتخاب الرئيس لولاية ثالثة.

فطبقاً للمادة 168 من دستور بوليفيا فإن رئيس الدولة ينتخب لمدة خمس سنوات، قابلة للتجديد مباشرة مرة واحدة فقط، غير أن المحكمة الدستورية المذكورة، في قرار صادر بتاريخ 28 نوفمبر 2017 تحت عدد 0084/2017، والذي لا يمكن أن يوصف إلا بكونه قراراً غريباً وشاداً، لجأت إلى استدلالات ملتوية لإثبات الحق الدستوري للرئيس الحالي (Evo Morales) للترشح لولاية ثالثة.

فاستناداً إلى المادة 23 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المتعلقة بحق المواطنين في ممارسة الحقوق السياسية، ومن ضمنها حق الانتخاب وحق تولي المناصب العمومية، التي اعتبرتها المحكمة تعلو على الدستور نفسه لكونها في نظرها، تمنح الأفراد حقاً أفضل من الدستور، وعلى المادة 26 من الدستور الذي يخول لكل المواطنين الحرية في المشاركة في تشكيل وممارسة السلطة السياسية، صرحت المحكمة بعدم تطبيق مقتضيات المادة 168 من الدستور التي تمنع صراحة تولي رئاسة الدولة أكثر من مرتين متتاليتين. وبذلك تكون المحكمة المذكورة قد عطلت تطبيق مقتضى دستوري خاص، صريح وواضح، بناء على مبدأ دستوري عام، وعلى بند عام في اتفاقية دولية، وأعطت لنفسها الحق للبت في "دستورية نص دستوري".

ومما يزيد في غرابة هذا القرار أن الرئيس الحالي Evo Morales سبق له أن حاول، في فبراير 2016، تعديل الدستور من خلال استفتاء شعبي، من أجل السماح له بالترشح من جديد للرئاسة في الانتخابات التي ستنظم سنة 2019، غير أن نتيجة الاستفتاء كانت سلبية. وبموجب القرار المذكور للمحكمة الدستورية المتعددة القوميات، يكون Evo Morales حقق عن طريق هذه المحكمة، ما تم

رفضه من طرف الناخبين، وتكون هذه المحكمة، عبر تبريرات لا تستقيم أمام التمحيص القانوني، عاكست إرادة الناخبين إرضاء لرغبات الرئيس.

وتجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن المحكمة الدستورية لكولومبيا، وهي تبت في قضية مماثلة تماماً تتعلق بقانون يرمي إلى الدعوة إلى إجراء استفتاء لتعديل المقتضى الدستوري الذي يمنع تولي رئاسة الدولة لأكثر من ولايتين (المادة 197)، صرحت - خلافاً للمحكمة الدستورية المتعددة القوميات البوليفية - أن هذه المبادرة مخالفة للدستور، لأسباب شكلية، وكذا لأسباب جوهرية : فإعادة انتخاب الرئيس تنتهك مبادئ فصل السلطة، المساواة، التناوب الديمقراطي ونظام التوازنات المقررة بمقتضى دستور 1991. وفي نظر هذه المحكمة فإن مراجعة الدستور لا يجوز لها أن تتجاهل المبادئ البنوية والعناصر المحددة للدستور (قرار رقم C.14/10 بتاريخ 26 فبراير 2010). ويمكن القول بأن المحكمة، في هذا القرار، اعتبرت أن السماح بإعادة انتخاب الرئيس لولاية ثالثة يعد بمثابة "هدم ذاتي للدستور".

4. تصحيح الأساليب المباشرة لمشاركة المواطنين في الحكم : هذه الأساليب إذا كانت لا تمس النظام التمثيلي في جوهره، فإنها تسائل الموقع التنفيذي للأحزاب السياسية وتحد من دورها، بل إن هذه الأساليب ترکز دستورياً السمة الشعبوية لهذه الأنظمة حيث «الزعيم الشعبي يلجم مباشرة إلى الجماهير الشعبية لبلوغ أهدافه»⁽¹²⁵⁾.

5. تحصين الاختيارات الدستورية : يلاحظ في البلدان الثلاثة المذكورة أنها، تحت تأثير الزعامة الكاريزمية لقادتها⁽¹²⁶⁾، اتبعت نفس النهج

في وضع دساتيرها الجديدة، وذلك حسب "السيناريو" التالي : أولاً الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخاب استناداً إلى خطاب ثوري، واعد بتغيير جذري للوضع القائم، ثانياً الدعوة إلى استفتاء لاستشارة الشعب بشأن ضرورة وضع دستور جديد تدشيناً لمرحلة سياسية جديدة، ثالثاً إقامة مجلس تأسيسي مكلف بوضع دستور جديد، وأخيراً تنظيم استفتاء ثان للمصادقة على الدستور الموضوع من طرف هذا المجلس التأسيسي⁽¹²⁷⁾.

ولأجل المحافظة على أحکام الدستور، الموضوع حسب القناعات الإيديولوجية لأصحابها المؤسسين، فإن هذه الدساتير تضيق إلى حد بعيد صلاحيات المؤسسات المنتخبة في مجال مراجعة الدستور، بل إن دستور بوليفيا – وهي حالة فريدة – عمل على التقييد المسبق لاجتهدات المحكمة الدستورية المتعددة القوميات، بأن حدد، في مادته 196، المعايير التي يتعين على المحكمة الأخذ بها في تأويلها للدستور، والمتمثلة في تطبيق «إرادة السلطة التأسيسية طبقاً لوثائقها ومحاضرها وقراراتها، إضافة إلى النص الدستوري نفسه»، مما يعني أن المؤسسين أرادوا عدم السماح بتأويل آخر للدستور، غير ما ذهبت إليه السلطة التأسيسية الأصلية في "اللحظة التأسيسية الثورية"⁽¹²⁸⁾، وعدم ترك المستقبل الدستوري للبلاد في يد القضاة.

ب. تقييم الدستورانية الجديدة

يلاحظ بعض الباحثين أن الدستورانية الجديدة، التي سميت أيضاً بـ "دستورانية الجنوب"⁽¹²⁹⁾ و"الدستورية من الأسفل"⁽¹³⁰⁾، ولدت في لحظات

أزمة مطبوعة «بضعف المؤسسات، انعدام الثقة، الفساد... أزمة الحكومة، اقتصاد غير ناجح، خوصصة القطاعات الاستراتيجية كقطاع الطاقة، التهميش الاجتماعي للمجموعات الأصلية..»⁽¹³¹⁾، وأنها انبثقت «من رماد فشل النموذج النيوليبرالي»⁽¹³²⁾. ويسبب ذلك فإن هذه الدستورانية الإيديولوجية «استعانت بالدستور والقانون لتحقيق أغراض سياسية حزبية وثورية»⁽¹³³⁾.

وفي هذا المنحى، فإن هذه الدستورانية لم تدخل تغييرات هامة على بنية السلطة⁽¹³⁴⁾، بل إنها سعت إلى «تركيز السلطة السياسية حول السلطة التنفيذية»، وإلى معادة مبدأ فصل السلطة لا سيما ما يخص استقلال القضاء⁽¹³⁵⁾.

وحتى في مجال حقوق الإنسان، الذي أسهبت فيه، فإن التوجه الراديكالي للبلدان المذكورة أدى إلى حدوث نوع من التوتر مع المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان CIDH، التي تتبنى مفهوما ليبراليا لحقوق الإنسان، مما حدا بهذه الأخيرة، في حالات عديدة، إلى إدانة أو انتقاد تلك الدول، لا سيما في موضوع حرية التعبير والمحكمة العادلة، مما دفع بفينزويلا إلى الانسحاب، سنة 2013، من اتفاقية San José المحدثة للمحكمة المذكورة⁽¹³⁶⁾.

وفي نظر الفقيه Gargarella، فإن دساتير ما سمي بالدستورانية الجديدة، لها "روحان"، روح متمسكة بتنظيم السلطة بكيفية عمودية والتي تقود إلى التضييق على الديمقراطية، وروح ثانية مرتبطة بحقوق الإنسان التي أصبحت اجتماعية منذ بداية القرن العشرين، وقد أدت المزاوجة بين هذين "الروحين" إلى تناقض في هذه الدساتير بين نموذج تنظيم السلطة (أسلوب القرن التاسع عشر) ونمط الحقوق المقررة (أسلوب القرن الواحد والعشرين)، ويختتم هذا الفقيه رأيه

بالقول بأن الأميركيّات اللاتينيّات كانوا أول من أدرج "الطبقة العاملة" والجماعات الأخرى المحرّمة في الدستور، غير أنهم اقتصرّوا في ذلك على الجزء المتعلّق بالحقوق. وقد حان الوقت ليفتحوا لهذه الجماعات "قاعة أجهزة" الدستور (أي الحيز الذي تتحذّذ فيه القرارات)، التي ما زالت مغلقة منذ أزيد من قرنين»⁽¹³⁷⁾.

وعموماً، وكما أبرز ذلك أحد الباحثين، فإن العناصر التي تتّلّف منها الدستورانية الجديدة ليست جميعها أصلية، إذ أنها جمعت جزئياً، أفضل ما في تراث الدستورانية الاجتماعيّة، الذي بني في أوروبا وفي أمريكا اللاتينية نفسها⁽¹³⁸⁾.

هذا، وإذا كان بعض الباحثين يرى أن الدساتير المتممّة إلى ما سمي بالدستورانية الجديدة (لاسيما دساتير كل من فينزويلا والإكوادور وبوليفيا) هي "دساتير طوباوية"، لكونها تبحث عن وضعيّة لم تتحقّق بعد⁽¹³⁹⁾، مما يجعل منها "دستورانية الواجهة"، فإن باحثاً آخر، رغم إقراره بكون هذه الدستورانية "كاملة في النظريّة وليس في الواقع" وأن فشلها هو نتائج "مجتمعاتها التراصية، السلطويّة والقليلّة التقدّم"، فإنه يرى أن «التجديّد والإضافة الأكثّر أهميّة للدستورانية الجديدة لأمريكا اللاتينيّة تمثّل في الضغط المستمر للقوى السياسيّة الشعبيّة التي تمكنّ الدولة من قيادة السيادة الشعبيّة إلى متهاها الكامل، وتحطّي بذلك، عقبة التخلّف»⁽¹⁴⁰⁾.

وفي جميع الأحوال، فإن هذه الأنظمة تظلّ "سلطوية - تنافسيّة" حسب تعريف الأستاذين Steven Levitsky وLucar Way، إذ أنها، خلافاً للديكتاتوريات

القحة والمطلقة، تسمح للمعارضة السياسية بالدخول في المنافسة من أجل الوصول إلى السلطة، ولو في شروط غير متساوية وفي انتخابات ليست حرة، ولا عادلة ولكنها ممنتظمة⁽¹⁴¹⁾.

خاتمة

إذا كانت أوروبا هي "رحم" دستورانية أمريكا اللاتينية، وكانت الأغلبية الساحقة من دساتير دول أمريكا اللاتينية التي تمكنت من العبور إلى القرن العشرين، تبدو "مفرغة في قالب" النموذج الأمريكي، فإن هذه الدول، بالنظر لواقعها الخاص، ساهمت أيضاً، عن طريق منظومتها الدستورية، مساهمة كاملة في «التفكير الفلسفى والسياسي للعالم الحديث والمتحضر»⁽¹⁴²⁾.

وإذا كانت دول أمريكا اللاتينية ورثت وتأثرت بالدستورانية الغربية، في الوضع الذي كانت عليه هذه الدستورانية في بداية القرن التاسع عشر، واعتمدت في ذلك صياغاً دستورية متفاوتة النجاح، فإنه من المؤكد «أنه كان هناك - بدرجات مختلفة من بلد إلى آخر - جهد للتجربة الدستوري لا يستهان به»⁽¹⁴³⁾.

ومن خلال هذا التجربة أبدعت هذه الدول أنماطاً وآليات دستورية متفردة، وقدمت إضافات متميزة، يمكن إجمال أهمها فيما يلي :

- إن أمريكا اللاتينية كانت سابقة -من خلال دستور هايتي الصادر سنة 1801 - إلى إقرار مبادئ فصل السلط والمساواة أمام القانون. بل إن هذا الدستور نص، في مادته الثالثة، على إلغاء العبودية والسخرة. وقد أدت هذه الأفكار الجسورة والثورية (لا سيما في إبانها) إلى اعتقال

صاحبها Toussaint Louverture، الزعيم ذي الأصول الإفريقية، ونفيه إلى فرنسا حيث مات سجينًا ؟

- إن الدستور المكسيكي الصادر في 5 فبراير 1917، كان أول دستور في العالم تضمن حقوقا اجتماعية وتحددت عن حقوق الطبقة العاملة⁽¹⁴⁴⁾، وذلك قبل نشوب الثورة البولشفوفية في روسيا ؟

- إن دساتير أمريكا اللاتينية، في مجلملها، تعد منبتا حقيقيا للحقوق والحراءات بكافة أجيالها وأصنافها، فإن إعلانات الحقوق تمثل فيها حركة «طائفة دستورية فريدة في العالم»⁽¹⁴⁵⁾ ؟

- إن عددا من هذه الدساتير أقرت الخصوصيات الثقافية واللغوية لشعوبها ونجحت عموما، عبر آليات دستورية متعددة، في إدماجها في المجتمع ؟

- إن دول أمريكا اللاتينية ، التي شهدت في مراحل من تاريخها حركات ثورية مسلحة في شكل حرب عصابات، تمكنت جميعها من إيجاد حلول لهذه المعطلة، أنهت أعمال العنف وفسحت المجال لهذه الحركات للاندماج في الحياة السياسية ؟

- إن عددا من الدساتير سعت إلى تجاوز الصيغ الدستورية الاعتيادية المتداولة وابتكرت أساليب جديدة لإشراك المواطنين عن طريقها في الحياة العامة ؟

- إن جل دول أمريكا اللاتينية عملت على التوفيق بين الطابع الرئاسي للنظام والواقع الائتلافي للحكومات، مما يعد تجربة جديرة بالدراسة في تجلياتها الناجحة وغير الناجحة ؟

- إن القضاء الدستوري، في العديد من دول أمريكا اللاتينية، يقدم اجتهادات قضائية متميزة جديرة بالاطلاع والدراسة.

لقد عبر أحد الباحثين عن قلقه تجاه التحديات المستقبلية التي تواجهها دستورانية أمريكا اللاتينية الرابع إلى «انعدام الثقة في الأحزاب السياسية، تشتبك نظام الأحزاب السياسية، بروز تيار إعادة انتخاب الرؤساء، إضعاف السلطات التشريعية والقضائية، الاستفتاءات المسخرة والتي لا تتم وفق القانون، مشكل الجريمة المنظمة وتدهور الأخلاق العامة»⁽¹⁴⁶⁾، مما قد يؤدي في نظره إلى موجة جديدة من الرئاسوية المفرطة، وإلى إضعاف حماية حقوق الإنسان، فإن نفس الباحث يدعو هذه الدول إلى "مواصلة الطريق دون رجعة"⁽¹⁴⁷⁾، إذ انه إذا كانت الصعوبات التي رافقت دستورانية أمريكا اللاتينية لا يمكن إنكارها، فإن نجاحها أيضا - في نظر باحث آخر - لا يمكن أيضا إنكاره⁽¹⁴⁸⁾.

حقا، إن دستورانية أمريكا اللاتينية، بتجاربها ونجاحاتها وإخفاقاتها، جديرة بالتتبع والدراسة.

الهوامش

- (1) Dairon Martínez Tejeda *América Latina y su tradición constitucional*, www.monografias.com/trabajos101/america-latina-y-su-tradicion-constitucional.htm, p 1
- (2) Pierre Bon *l'État en Amérique Latine*, Pouvoirs- 98, 2001 p.17
- (3) Jean-Michel Blanquier . *Consolidation démocratique, pour une approche constitutionnelle*, Pouvoirs - 98, 2001, p 38
- (4) Jacques Lambert *la transposition du Régime Présidentiel hors des États -Unis Le cas de l'Amérique Latine*, Revue Française de Science Politique, n° 3 (1963), p 577
- (5) Dairon Martínez Tejeda op cit p 3
- (6) José Sanchez *L'implantation du constitutionnalisme en Amérique Latine . un bilan contrasté*, www.droitconstitutionnel.org/congresmtp/texte7/sanchez.htm p 1
- (7) Ibid p 1
- (8) Detlef Nolte *Réformes constitutionnelles en Amérique Latine*, in sous la direction de C.M Herrera, «le constitutionnalisme latino-américain aujourd'hui entre renouveau et essor démocratique», éd KIME, Paris 2015 p 55
- في هذه الفترة صدرت، على سبيل المثال، دساتير حديدة في كل من البرازيل (1988)، برازيلي (1992)، البرasil (1993)، الأكروادور (في 1998 وفي 2008)، فنزويلا (1999)، بوليفيا (2009) وجمهورية الدومينيكان (2010).
- (9) Ibid. p 64 (note 32)
 - حسب إحصائيات أخرى، فقد شهدت دول أمريكا اللاتينية، خلال القرن العشرين، حوالي 100 مراجعة دستورية وأكثر من 200 مراجعة على مدى قريب :

Roberto Gargarella *Lo "viejo" del "nuevo" constitucionalismo Latinoamericano*, law yale educ/.../pdf/SELA15_Gargarella_CV-Sp pdf p 26
- (10) Carlos María Pelayo Moller *las reformas constitucionales en materia de derechos humanos* , Cuadernos de Capacitacion , México 2012, p. 11.

- (11) Hector Gros Espiel El constitucionalismo latino-americano y la codificación en el siglo XIX, www.cepc.gob.es/controls/mav/getData.ashx?MAVqs=aWQ9 . p 162
- (12) Roberto Gargarella . op cit p 26
- (13) Detlef Nolte op cit p 63
- (14) Ibid p 67
- (15) Ibid p 61
- (16) Gerardo Pisarello El nuevo constitucionalismo latinoamericano y la constitución venezolana de 1999 balance de una década, www.sinpermiso.info p 7
- (17) Hector Gros Espiel . op cit p 152
- (18) Pedro Diaz Marín contexto histórico sobre el constitucionalismo español e hispanoamericano , www.cervantesvirtual.com, p. 6
- (19) Fernando Marcos Kallas l'importance du multiculturalisme dans les constitutions des États Latins et l'aboutissement d'un nouveau constitutionnalisme , Panor Braz.law-year3-Numbers3 and 4 – 2015 p 69 (Note 15).
- (20) Cathalina Sanchez Escobar . Particularités du droit des pays de l'Amérique Latine, www.academia.edu/943089/les_particularites_du_droit_des_pays p 6
- Federico Lara Peinado y Joaquin Cordoba Zollo el debate constitucional, www.artehistoria.com/v2/contextes/2612.html, p 12
- (21) Roberto Gargarella op cit p 26-27
- (22) Eric Sauray le premier constitutionnalisme haïtien, matrice du constitutionnalisme latino américain, www.theses.fr/2008PA030095 résumé p 1
- (23) Roberto Gargarella . op cit p 4-8.
- (24) Ibid p 4-5
- (25) Ibid p 6
- (26) Ibid p 7
- (27) Jean Michel Blanquier op cit p 38

(28) Rodingo Uprimny, les récentes transformations constitutionnelles en Amérique Latine,

Institut de recherches sur la gouvernance, Ed Charles Leopard Mayer, Paris 2012 p 245

(29) José Sanchez, op cit p 2

(30) Ibid p 45

(31) واجهت العديد من دول أمريكا اللاتينية حركات داخلية ثورية أو مضادة للثورة في شكل حرب عصابات، مثل ما حدث في بيكاراغوا (الحركة السسدية والحركة المضادة لها Contra)، وفي المكسيك (ثورة Chiapas)، وفي البيرو (حركة الطريق الممier Sendero luminoso) وفي كولومبيا (حركة القوات المسلحة الثورية لكورلومبيا FARC) وحركة حيش التحرير الوطني ELN.

وتجدر الاشارة، بهذا الصدد، الى أن جميع هذه الدول تمكنت من إيجاد حلول سياسية للحركات الثورية والمتطرفة المذكورة، كان آخرها الاتفاق التاريخي المبرم، سنة 2016، بين حكومة كولومبيا وحركة FARC التي تحولت، في 31 أغسطس 2017، إلى حزب سياسي يحمل إسم "القوة البديلة الثورية للجميع" Fuerza alternativa revolucionaria del comun، محفوظة نفس الحروف الأولى للحركة FARC، وذلك بعد مراجعة دام استمر من 1964 إلى 2016، محلها مئات الآلاف من الضحايا.

(32) Girardo Pisarello op cit p 6 (Note 9)

(33) Roberto Gargarella · op cit p 7-8

(34) Ibid p 15

(35) Jean Gicquel, Jean Eric-Gicquel Droit constitutionnel et Institutions politiques, LGDJ, Paris 1916 – n° 794

(36) Jean Michel Blanquer op cit p 45

(37) Carlos Miguel Herrera Constitutionnalisme social et populisme constitutionnel en Amérique Latine, in «Le constitutionnalisme Latino-Américain aujourd’hui», op cit p 84

(38) - Ibid. p 84 (+ Note 5)

(39) الأرجنتين (المادة 37)، بوليفيا (المادتان 11 و 26)، كولومبيا (المادة 43)، الماراغوي (المادة 48)، جمهورية الدومينيكان (المادة 39)، وفنيزويلا (المادة 88)

(40) الأرجنتين (المادة 75، سد 23)، بوليفيا (المادة 71)، كولومبيا (المادة 13)، الإكوادور (المادة 65)، المكسيك (المادة 2 سد 6)، بيكاراغوا (المواد 48، 56)، وفنيزويلا (المادة 21).

(41) الأرجنتين (المادة 41)، بوليفيا (المادة 33)، البرازيل (المادة 23)، الشيلي (المادة 19، بد 8)، كولومبيا (المادة 79)، كوستاريكا (المادة 50)، الإكوادور (المادة 14)، السالفادور (المادة 117)، عواتيمالا (المادة 97)، المكسيك (المادة 4)، نيكاراغوا (المادة 60)، ساما (المادة 118)، الماراغوي (المادة 76)، البيرو (المواد 66-69)، جمهورية الدومينيكان (المادة 66)، الأوروغواي (المادة 47) وفنيزويلا (المادة 127).

(42) دستور الإكوادور (المادة 71).

- (43) Jorge Carpizo, Tendencias actuales del constitucionalismo Latinoamericano, Revista Derecho del Estado – n°23 diciembre 2009 p 24-25
 - Roberto Gargarella, op cit p 13
- (44) Giancardo Rolla, la evolución del constitucionalismo en América Latina y la originalidad de la experiencia de justicia constitucional, Anuario Iberoamericano de justicia constitucional, n°16, Madrid 2012, p. 343
 - José Aylwin, los derechos de los pueblos indígenas en América Latina . avances jurídicos y derechos de implementación, www.upf.edu/dhes-alfa/materiales/res/dhgv-pdf/ p.282
- (45)José Aylwin, op.cit p 275
- (46) Christian Gros, Métissage et identité, la mosaïque des populations et les nouvelles demandes ethniques, Pouvoir n° 98-2001, p. 148-149
- (47) Rodrigo Uprimny, op.cit p 246
- (48) Beaventura Santos, Refundición del Estado en América Latina, Instituto Internacional de Derecho y sociedad, Lima 2010, P.81 – V;F M Kallas op cit p. 68
- (49)José Aylwin, op cit p 279
- (50) Roberto Vicianos Paster et Ruben Martínez Dalman, Aspects généraux du nouveau constitutionnalisme latino-américain, in «le constitutionnalisme latino-américain aujourd’hui» op cit p 45
- (51)José Aylwin, op cit p 280
- (52) Pierre Bon, op cit p 23-24
- (53) Claudia Storini, Derecho y garantías en el nuevo constitucionalismo latino americano, Actas del Congreso International “América Latina · La autonomía de una región”, Madrid 2012 PP 659-660
 - Giancarlo Rolla, op.cit p 350-351.
- (54) Giancarlo Rolla, op cit p 345-346
- (55) Roberto Gargarella, op cit p 17
- (56) Claudia Storini, op cit p 652

- (57) Diana Gabriela d'Amberocio "características del nuevo constitucionalismo social latinoamericano, gambrieladambrocio.blogspot.com/2010/09/ características p 4
- (58) Jean Michel Balanquer, op cit p 45-46
- (59) Jorge Carpizo, op.cit p 22
- (60) Giancarlo Rolla, op cit p 337-338
- (61) V Tribunales y salas constitucionales de Ibero-america, VII Conferencia Iberoamericana de justicia constitucional, Mérida Yucatán México 2009 1162 P
- (62) Giancarlo Rolla, op cit p 335
- (63) Rodrigo Uprimny, op cit p. 251
- (64) Roberto Gargarella, op.cit p 10-11
- (65) Jacques Lambert, op cit p 581
- (66) Franck Moderne, les avatars du Présidentialisme dans les Etats Latino-américains, Pouvoirs n°98, 2001 p 72
- (67) Parlamentarismo ¿una salida a la crisis de gobernabilidad de América Latina ? Documento de debate preparado por la Corporación Escenarios, II Encuentro del grupo Biarritz, Puna Cana, Repub'lica Dominicana octubre 2004 p 6
- (68) José Sanchez, op cit p 5
- (69) Roberto Gargarella . op cit p 12
- (70) Jorge Carpizo : op cit p 30

وحسب الإحصائيات التي أوردها هذا الباحث (ص. 29)، فعدد الأحزاب يتجاوز العשרה في 11 بلداً : في فينزويلا، 22 في جمهورية الدومينيكان، 14 في البرازيل وغواتيمالا، 13 في الأرجنتين والإكوادور، 12 في البيرو، 11 في بوليفيا وكاستاريكا، 10 في السالفادور والباراغواي، 5 في الهندوراس و 4 في الأوروغواي. وفي إحصاء آخر أخرأه باحث أمريكي، شأن الانتخابات التي حررت خلال القرن العشرين ما بين 1912 و 1995، فإن الدول الإحدى عشر الأكبر في أمريكا اللاتينية يوجد بها ما لا يقل عن 1200 حزب سياسي، وهو ما يمكن أن يصل إلى 100 حزب آخر إذا أخذنا بعين الاعتبار التحولات التي شهدتها دول أمريكا الوسطى في السنوات الأخيرة، عن :

Georges Conffignal, Crises ,transformation et restauration des systèmes de partis, Pouvoirs n°98 – 2001 p 103

(71) Franck Moderne, op cit p 74-75

(72) Parlamentarismo ¿una salida a la crisis de gobernabilidad de América Latina ? op cit

Franck Moderne op cit p 7 (73)، بقلا عن

(74) Ibid

(75) Dieter Nohler, Presidencialismo vs Parlamentarismo en America Latina, Revista de Estudios Políticos – n° 74 (1991), p 46

(76) دساتير كل من : فنزويلا (المادة 204)، بوليفيا (المادة 162)، كولومبيا (المادة 200)، الشيلي (المادة 32)، المكسيك (المادة 71)، الباراغواي (المادة 238)، كوستاريكا (المادة 140)، جمهورية الدومينican (المادة 96)، الهندوراس (المادة 245).

(77) دساتير كل من : بوليفيا (المادة 158)، كولومبيا (المادة 200)، الباراغواي (المادة 216)، كوستاريكا (المادة 140)، الشيلي (المادة 65).

(78) دساتير كل من : الشيلي (المادة 32)، الباراغواي (المادة 184)، فنزويلا (المادة 236)، بوليفيا (المادة 172)، كولومبيا (المادة 200)، كوستاريكا (المادة 140).

(79) دساتير كل من : الشيلي (المادة 64)، جمهورية الدومينican (المادة 128)، كولومبيا (المادة 150)، الأرجنتين (المادة 99). لمزيد من التفاصيل حول هذه المواضيع يطر :

XI Conferencia Iberoamericana de justicia constitucional (CIJC) Presidencialismo y parlamentarismo, Cadiz 17-19 de mayo 2012, p 62 - 65

(80) مثل البرازيل (ما بين 1839 و 1889، وما بين 1961 و 1963)، والشيلي (ما بين 1891 و 1924)، والبرازيل (ما بين 1856 و 1862)، وفيروفيلا (ما بين 1961 و 1999)... Franck Moderne op cit p 77 - 78

(81) يمكن اعتبار النظام الدستوري في البرازيل نظاماً شبه رئاسي، بالنظر لما يعرفه من فصل مرن وتوارد للسلط، يتجلّى في وجود العديد من آليات التعاون والتيسير والرقابة المتبادلة بينها : V. XI CIJC Presidencialismo y parlamentarismo, op cit p 47 - 48

(82) دساتير كل من : البرازيل (المادة 50)، كولومبيا (المادة 135)، المكسيك (المادة 93)، البرازيل (المادة 129)، الأرجنتين (في مواجهة رئيس مجلس الوراء : المادة 100).

(83) نجد تقنية الاستجواب في دساتير عدة دول : كولومبيا (المادة 135)، بوليفيا (المادة 158)، كوستاريكا (المادة 121 - السد 24)، جمهورية الدومينican (المادة 95)، عواتيمالا (المادة 166)، الهندوراس (المادة 251)، البرازيل (المادة 131)، البرازيل (المادة 50)، الباراغواي (المادة 193)، الأرجنتين (فقط في مواجهة رئيس الحكومة : المادة 101) Jorge Carpizo op cit p 22 - (101)

(84) دساتير كل من : البرازيل (المادة 58)، كوستاريكا (المادة 121، السند 23)، غواتيمala (المادة 171)، جمهورية الدومينيكان (المادة 93)، المكسيك (المادة 93)، بوليفيا (المادة 158)، البراغواي (المادة 195).

V-XI CIJC Presidencialismo y parlamentarismo, op cit p 50-53.

(85) دساتير كل من : الأرجنتين (المادة 101)، بوليفيا (المادة 158، البند 18)، كولومبيا (المادة 135، البندان 8 و9)، كوستاريكا (المادة 121، السد 24)، الإكوادور (المادة 131)، السالفادور (المادة 165)، غواتيمala (المادة 167)، بناما (المادة 161 السد 7)، الباراغواي (المادة 194)، البيرو (المادة 132)، الأوروغواي (المادتان 147 و148) وفينزويلا (المادتان 240 و 246). Jorge Carpizo op cit p 22

(86) الفصل الخامس من الباب العاشر من الدستور

V XI CIJC · Presidencialismo y parlamentarismo, op cit p 58 -60

(87) دساتير كل من : الأرجنتين (المادة 90)، البرازيل (المادة 82 سد 1994)، كولومبيا (المادة 90)، جمهورية الدومينيكان (المادة 50)، غواتيمala (المادة 184)، الهايدوراس (المادة 237).

(88) دساتير كل من : نيكاراغوا (المادة 148)، بناما (المادة 172)، الباراغواي (المادة 112)، الأوروغواي (المادة 152).

(89) دساتير كل من : الشيلي (المادة 25، منذ 1989)، المكسيك (المادة 83)، فنزويلا (المادة 230، منذ 1999)

(90) دساتير كل من : السالفادور (المادة 154)، غواتيمala (المادة 187)، المكسيك (المادة 83)...غير أن بعض الرؤساء حاولوا بسخاف تغيير هذه القاعدة لصالح بقائهم في السلطة مدة أخرى (A Fujimori F. Moderne : op cit p 73 F H Cardoso في البرازيل) : في حين ناءت محاولة Alvaro URIBE في كولومبيا بالفشل بسبب اعتراض المحكمة الدستورية (قرار رقم 10/14C - بتاريخ 26 فبراير 2010)، وعلى عكس ذلك، تمكّن Evo Morales في بوليفيا من تحطّي عقبة عدم جواز تولي الرئاسة لأكثر من مرتين بفضل استصداره لقرار للمحكمة الدستورية يسمح له بذلك (قرار 84/2017 بتاريخ 28 نوفمبر 2017).

(91) تم عزل العديد من الرؤساء بسبب الرشوة والفساد (في كل من البرازيل، فنزويلا والبيرو) أو العجز (في الإكوادور)، أو عدم احترام الإجراءات الدستورية (في غواتيمala) Georges Couffignal op cit p 107

(92) Parlamentarismo ¿una salida a la crisis de gobernabilidad de América Latina ? op cit p 13

(93) Roberto Gargarella, op.cit p 26.

(94) Hector Gros Espiel, op.cit p 153

(95) Diana Gabriela d'Ambrocio p 3

(96) Pierre Bon op cit p 31

(97) V. El País 25 de noviembre 1978

- (98) Modesto Emilio Guerrero Memoria del golpe de Estado en América Latina durante el siglo XX, <http://www.voltairen.org/artclo137304.html>, p 2-3
- (99) Renée Fregosi, La fin des coups d'Etat militaires en Amérique Latine ? books.opendition.org/iheal/1883 ? lang fr - p 61
- (100) Modesto Emilio Guerrera, op.cit - p 6.
- (101) Hubert Gourdon, Armée et pouvoir en Amérique Latine, ed de l'IHEAL, 2004 -p 41-42
- (102) Pierre Bon, op cit p 21-22
- (103) Hubert Gourdon, violence, politique et armée en Amérique Latine, Pouvoirs n°98, 2001 - p 121
- (104) Renée Fregosi, op cit - p 61
- (105) Dairon Martinez Tejeda, op.cit - p 6
- (106) Felipe Vectoriano Serrano, Estado, golpes de Estado y militarización en América Latina . una reflexión histórico política Argumentos (Méx) vol 23 n°64 México 2010 - p 1.
- (107) Pierre Bon, op cit p 31-32
- (108) Renée Fregosi, op cit - p 63
- (109) Ibid p. 69.
- كان من نتائج التجربة السيئة للحكم العسكري، أن دساتير بعض دول أمريكا اللاتينية تمنع كل من تزعم حركة عسكرية من الترشح لرئاسة الجمهورية (دستور عواتيمالا : المادة 186) وبعدها الآخر يغفي المواطنين من واحب الطاعة "لحكومة مختصة" بل يحيز للمديسين "اللحوء إلى الثورة دفاعا عن النظام الدستوري" (دستور البيرو : المادة 46).
- (110) Gerardo Pesarello, op cit p. 3
- (111) Gabriel Negretto, la política del cambio constitucional en América Latina
<http://www.condistintosacentos.com/28/07/17>, p. 1
- (112) Carlos Miguel Herrera, la question du constitutionalisme Latino-américain aujourd'hui, op cit p 12
- (113) Gilberto Bercovici, La constitution brésilienne de 1988, les constitutions transformatrices et le nouveau constitutionnalisme Latino-américain, in "le constitutionnalisme latino-américain aujourd'hui" op cit p 116.

الدستور، كأداة للتغيير، اتجاه بدأ، في الواقع، مع صدور دستور الهند لسنة 1949 الذي وضع في يد الدولة الأدوات التي تمكنها من تغيير سمات المجتمع من خلال "المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة" (المواد 26-51)، المستمدّة بدورها من المادة 45 من دستور إيرلاندا لسنة 1937. ويحد هذه الحركة الدستورية التعبيرية مائة في الدستور البرتغالي (1976) ثم في الدستور الإنساني (1978) وكذا في دستور إفريقيا الجنوبية : (1996)

- Gilberto Bercovici, op cit p 118-120

و عموما، فإن حركة تغيير الواقع عن طريق الدستور المتخصص لربما يرمي إلى تغيير الدولة والمجتمع بحدتها، أكثر بصاعة، في البلدان التي أرادت إحداث قطيعة مع ماضيها الدكتاتوري (البرتغال، إسبانيا) أو مع مجتمع الفصل العنصري (إفريقيا الجنوبية)، أو سعت إلى التغلب على الميراث القديم للتحالف (الهند، البرازيل).

(114) Carlos Miguel Herrera, *La question du constitutionnalisme Latino-américain aujourd'hui*, in 'le constitutionnalisme latino-américain aujourd'hui' op cit p 13

(115) Carlos Manuel Villabella, *nuevo constitucionalismo latino-americano ? Un nuevo paradigma ?* México, Meriel 2014 - p 87-93

- Octavio Osorio Gómez, *El nuevo constitucionalismo frente al neo constitucionalismo*, Revistas-juridicas unam mx/index php/hechos y... p 6

(116) Roberto Viciana Pastor y Rubien Martínez Dalmau ; op cit p 44

(117) Javier Couso . las democracias radicales y el "nuevo constitucionalismo latinoamericano", Law yale.edu/. ./SELA13_cosou_CV_SP_20130420 pdf, p 9-10

(118) Roberto Viciana Pastor y op cit p 43

أدرحت العديد من الدول، في الفترة الأخيرة، آليات المساعدة الشعبية في دساتيرها : الارجنتين (المادة 39)، البرازيل (المادة 14)، كولومبيا (المادة 55)، باما (المادتان 238 و 314)، الماراغوي (المادة 123)، البيرو (المادة 107)، جمهورية الدومينican (المادة 97).

(119) Roberto Gargarella, op cit, p 18-20, p 30

(120) Fernando Marcos Kallas, op cit p 73, Note 28,

كرست دساتير بعض الدول صيغاً للمرأة الشعبية على السياسات العمومية : بوليفيا (المادة 241)، البرازيل (المواد 10، 198 و 204)، كولومبيا (المادتان 103 و 270)، المكسيك (المادة 26)، باما (المادة 233). كما تضمنت دساتير العديد من البلدان مبدأ الاستفتاء والاستشارة الشعبية وكذا مبدأ إمكان إقالة المستعين :

V Roberto Gargarella op cit , p 18-20, p 30

(121) ibid p 23

(122) Javier Couso op cit p 12

(123) Ibid

- (124) Ibid p 10
- (125) Roberto Viciana Pastor y . op cit p 34-35, p 44
- (126) Hugo Chavez (Venezuela), Evo Morales (Bolivia), Rafael Correa (Ecuador)
- (127) Javier Couso, op cit p 7-8
- (128) Ibid p 18
- (129) Carlos Miguel Herrera, La question du constitutionnalisme latino américain aujourd’hui, op cit p 12
- (130) Beaventura Santos, op cit p 72, V Fernando Marcos Kallas, op cit p 71 (Note 23)
- (131) Diana d’Ambrocio, op cit p 1
- (132) Dairon Martinez Tejeda, op cit p. 11
- (133) Heduardo Hernando Nieto Constitucionalismo latino americano de la constitución filosófica a la constitución ideológica, Diversidad, Dic2015-jun 2016, Año 7, p 10
- (134) Carlos Miguel Herrera, La question du constitutionnalisme latino américain aujourd’hui, op cit p 15.
- (135) Javier Couso, op cit p 12 et p 21.
- (136) Ibid p 18-20
- (137) Roberto Gargarella El 'Nuevo constitucionalismo latino americano', El País, <http://elpais.com/elpais/2014/07/31/opinion/4>
- (138) Gerardo Pesarello, Lo "viejo" del "nuevo" constitucionalismo, op cit p 2
- (139) Carlos Gaviria Diaz, Le nouveau constitutionnalisme latino américain, in «Le constitutionnalisme latino américain aujourd’hui» op cit p 23
- (140) Gilberto Bercovici, op cit p 115 et p 126
- (141) Javier EL-HAGE, Las trampas autoritarias de Evo Morales http://elpais.com/internacional/2017/12/13/actualidad/1513186714_047080.html p 2
- (142) Dairon Martinez Tejeda op cit p 3-4
- (143) Rodrigo Uprimny, op cit p 252
- (144) علما بأن الدستور الفرنسي الصادر سنة 1848 ، الذي جاء بدورهعقب ثورة ، كان أول دستور تحدث عن العلاقات بين العمال والمشغلين (المادة 13) ، غير أن هذا الدستور لم يدم أكثر من ثلاثة سنوات، إذ قام لويس نابليون سسجه سنة 1852 .
- (145) Jean Michel Blanquer, op cit p 45

(146) Jorge Caprizo . op cit p 34.

(147) Ibid p 1

(148) José Sanchez, op cit. p. 3

ملحق

الدستور الراهنة لدول أمريكا اللاتينية المستعملة في هذه الدراسة :

- الأرجنتين : صادر في 1853 وأعيد العمل به في 1983 ، شاملًا تعديلاته لغاية 1994 ،
- الإكوادور : 20 أكتوبر 2008 شاملًا تعديلاته لغاية 2011 ،
- الأوروغواي : 15 فبراير 1967 شاملًا تعديلاته لغاية 2004 ،
- الباراغواي : 20 يونيو 1992 شاملًا تعديلاته لغاية 2011 ،
- باناما : 11 أكتوبر 1972 شاملًا تعديلاته لغاية 2004 ،
- برازيل : 5 أكتوبر 1988 شاملًا تعديلاته لغاية 2014 ،
- البيرو : 29 ديسمبر 1993 شاملًا تعديلاته لغاية 2009 ،
- بوليفيا : 7 فبراير 2009 شاملًا تعديلاته لغاية 2009 ،
- بورتوريكو : 25 يوليو 1952 شاملًا تعديلاته لغاية 1970 ،
- جمهورية الدومينican : 13 يونيو 2015 ،
- السالفادور : 15 ديسمبر 1983 شاملًا تعديلاته لغاية 2003 ،
- الشيلي : 11 مارس 1980 شاملًا تعديلاته لغاية 2014 ،
- فينزويلا : 20 ديسمبر 1999 شاملًا تعديلاته لغاية 2009 ،
- غواتيمala : 17 نوفمبر 1993 ،
- المكسيك : 5 فبراير 1917 شاملًا تعديلاته لغاية 2014 ،
- كورستاريكا . 7 نوفمبر 1949 شاملًا تعديلاته لغاية 2015 ،
- كولومبيا : 4 يوليو 1991 شاملًا تعديلاته لغاية 2013 ،
- نيكاراغوا : 9 يناير 1987 شاملًا تعديلاته لغاية 2007 ،
- البندوراس : 11 يناير 1982 شاملًا تعديلاته لغاية 2013

تجربة التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية : دولة الشيلي ومبدأ التوافق كأفق للتغيير

عبد القادر الشاوي

كاتب - سفير سابق

المملكة المغربية

يبدو في حكم المؤكد أن عملية الانتقال الديمقراطي وانتهاج سبيل العدالة الانتقالية لمصالحة المجتمع، ب مختلف مكوناته، مع تاريخه في بعض دول أمريكا اللاتينية قد نهضت، بعد محاضر مطبوع بالعنف والاتهامات، على أكثر من أساس، سأذكر منها ثلاثة أراها مدركة :

أولها، تلك التجربة الديمقراطية التاريخية السابقة على الديكتatorية التي كانت عماد العمل العام في مختلف المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة، والمثال الشيلي في هذا بارز للعيان. الواقع أن قيام الديكتاتوريات واستباب نفوذها بالقوة والعنف لم يكن، فيما يبدو، إلا لإسقاط تلك الديمقراطيات الليبرالية، وخرق الشرعية التاريخية التي كانت لها في معظم مجالات الحياة والعمل، فكانت الاستعادة من خلال النضال الديمقراطي العام الذي خيم، حسب

التجارب، في ظروف مطبوعة بالعنف والاستبداد، من العلامات الدالة على مواصلة العمل بالاختيار الممكّن، الذي يضمن التوازن والمساواة والاستقرار. ومعلوم على سبيل المثال، أن الرئيس المنتخب في الشيلي عام 1970 سبق له أن تقدم لانتخابات الرئاسية، فلم يفز إلا في المرة الثالثة، بل إن قيام ما عرف مع هذا الرئيس بـ(التجربة الاشتراكية) يعتبر هو نفسه وليد مسلسل ديمقراطي واضح على صعيد السلطة، رغم وجود معارضة يمينية مهمة وبارزة على صعيد المجتمع وعلى مستوى الصراع.

ثانيها، الأزمات المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية وسواءهما) التي عرفتها حقبة أواخر السبعينيات، وانتشار المد الاشتراكي والشيوعي معه في علاقة بثورتين كبيرتين في الاتحاد السوفيافي (سابقاً) والصين، بالإضافة إلى الأدوار البارزة التي لعبها النضال المختلطة في سبيل التغيير، وكان في معظمها مؤلفاً من حركات تحريرية أو منظمات ثورية، بحيث تمازفت هذه العوامل وغيرها، فأظهرت الأوضاع القائمة، في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، وكذلك في إفريقيا، إذا أحبينا الإشارة إلى بعض التجارب البارزة، على نحو من التفكك يؤذن بقيام الثورات المختلفة، ويغير من صورة المجتمعات والنظم. وقد غذّت الأزمات المذكورة مختلف أوجه النضال ضدّ الديكتاتوريات، ثم إنها فتحت الباب مرة أخرى أمام مواصلة العمل بالاختيار الديمقراطي للانحراف في العالم الحديث، والسير في ركب التقدّم.

أما ثالثها، فيمكن وصفه بالاتجاه الإنساني نحو الديمقراطية، والنضال الذي خيض في سبيل ذلك، أهمّه وأقواه ذو طابع إيديولوجي بالتحديد، فاخترق العالم الأوروبي والغربي عموماً، وهو الذي أوجب نظماً وتوجهات وقواعد سادت

ويجب أن تسود بين الدول، وفي العلاقات العامة، بل وأصبح الدعم الدولي في مجالات مختلفة ومن طرف جهات متعددة (ذات صبغة أممية أيضاً)، في مناخ من الحرب الباردة شديدة التأثير على الأفهام والتوجهات، يتحدد بذلك في كثير من الأحيان.

ربما كانت التغيرات التي أصابت (العالم الاشتراكي)، قبل وغداة سقوط جدار برلين، قد ساعدت بصورة واضحة، في مناخ نهاية الحرب الباردة أيضاً، على انتعاش الوعي الديمقراطي في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، مع الاعتيار بأن النضال الكنسي ذا الطابع الديني *la teología revolucionaria* كان له أدواره الخاصة في استنهاض الهمم، والدعوة إلى محاربة الفقر منذ فترات أبعد في التاريخ، تعود لأوائل الستينيات من القرن الماضي^(١).

ولا بأس من التأكيد على أن تجربة الانتقال السياسي لم تكن سهلة ولايسيرة. فقد جاءت، في حقيقة الأمر، في أعقاب حركات نضالية، بعضها ذات طابع عسكري، قضت على مظاهر الاستقرار الذي كانت معظم الدكتاتوريات قد سعت لاستتابه بالقوة والعنف، وكذا بدون أية شرعية ديمقراطية تذكر. وهو ما يفسر، في كثير من الأحيان، شراسة السلطة القمعية الدكتاتورية التي تحكمت في رقاب من نذروا أنفسهم للمواجهة، وعملوا في سبيل التغيير، من جانب، وطبيعة التضحيات التي ضحى بها المناضلون في سبيل تغيير تلك السلطة الظالمة غير الشرعية من جانب آخر.

على أن الظاهرة البارزة التي عبرت عنها تجارب الانتقال الديمقراطي تتمثل أيضاً في مبدأ ومفهوم التسوية، أي أن الانتقال الديمقراطي والانحراف في

مسلسل العدالة الانتقالية، إنما كان حصيلة تفاهم عام بين الأطراف المتصارعة، لإنهاء النزاع الناشب بينها، والاقتناع التام بأن السبيل الوحيد لبلوغ ذلك، هو القبول بالحل الوسط، المبني على التراضي بينها واعتراف المتراضين، على ضوء تفاهم وميثاق معين، بأن الانتقال يجب أن يبنى على العدل، وعلى كل طرف أن يبذل جهده لتحقيقه دون اقصاء أو عنف.

فالتسوية إذن، تعد على مستوى الوعي بمثابة القبول الاختياري بأن التجربة السابقة، بخيرها وشرها، لا يجب أن تستمر، وأن لها أن ترتكز على المجهودات الجماعية لمختلف الأطراف الفاعلة، واستعدادها للعمل وفق محدداتها مع ما يفرضه ذلك من تنازلات. إن التسوية هي منطلق العدالة الانتقالية، وأن القبول بالعدالة الانتقالية كاختيار لبناء الديمقراطية، لا ينفصل عن معرفة الحقيقة (حقيقة ما جرى في الماضي) في سبيل تحقيق المصالحة أيضاً مع ما يصاحبها، أي معرفة الحقيقة وبلوغ المصالحة، من مقتضيات وموجبات.

منطلقات التجربة الشيلية في عملية الانتقال الديمقراطي

إن المتأمل في التجربة الشيلية الخاصة يلاحظ، منذ البداية، أن المجتمع الشيلي، رغم ظاهر التطور العام الذي أحدهـ (التحول الديمقراطي) على امتداد قرابة ثلاثة عقود من الزمن، ما زال يعاني في المجال السياسي الصرف، وربما في مجالات أخرى، وأساساً فيما يرجع لمفهوم ومعنى الانتقال الديمقراطي نفسه، من نوع جذري من أنواع الانقسام العمودي التاريخي، المرتبط أساساً بالتصورات المعلنة والخطابات المصوغة والأوضاع السارية. ولا علاقة لهذا الانقسام، إلا

من حيث الشكل، بالظاهر "الطبيعية" الأخرى للصراع الاجتماعي التقليدي، المبني على تناقض المصالح الاقتصادية وغيرها، فلهذا أنسنه وقواعده وأشكال النضالية التي تُسند ويستند إليها المتصارعون فيه وحوله، ولآخر وجوده (الظيفي)، أو المرحلي إذا شئنا، لعله ارتبط بصورة واضحة بالفترة الدقيقة من الناحية التاريخية التي تقرر فيها، برضى الأطراف المعنية، القطع مع العهد الديكتاتوري، والانتقال الدستوري إلى العهد الديمقراطي. ويفكـد ما أذهب إليه، أن انتصار المعارضة في تصويتها بلا في استفتاء 5 أكتوبر 1988 لم يكن، في الواقع، إلا بـ 55%， مع أن الهدف المتونـخـى منه بالأـسـاسـ، أي الاستفتاء، كان هو الدعوة لإجراء الانتخابات التي قد تحدد مصير البلاد بطريقة مختلفة. أضف إلى ذلك، أن دستور 1980 الذي أـعـدـهـ وـمـنـحـهـ وـاعـتـمـدـهـ الحكم العسكري انطلاقاً من المصالح التي حددـهاـ للتطور المستقبـلـيـ، في مختلف مجالـاتـ الحياة العامة في الشيليـ، بـقـيـ هوـ نـفـسـهـ فيـ أـسـاسـ عمليةـ التـطـوـرـ الـلاـحـقـةـ لـمـ يـتـغـيـرـ مـطـلـقاـ، وـلـعـلـهـ ماـ زـالـ سـارـياـ، معـ بـعـضـ التـعـديـلـاتـ التيـ مـسـتـ بـعـضـ أحـكـامـهـ الجـزـئـيـةـ، إـلـىـ يـوـمـنـاـ هـذـاـ.

ومن المثير حقاً، أن يصادف المتبع لما يُنشر ويداع في الشيلي مواقف وتصورات متوافقة ومتباعدة كذلك، ما زالت تعبر عن الحالة المذكورة بعد مضي أزيد من ثلاثة عقود على بداية الانتقال الديمقراطي، وقرابة نصف قرن على الانقلاب الدموي الذي أطاح بالرئيس القتيل ألينديـ، وأقام بالقوة والعنف نظام الحكم العسكريـ. يكفي في هذا المقامـ، أن أشير إلى حالة واحدة للأبعاد الرمزية المختلفة التي تتضمنـهاـ وتفصـحـ عنهاـ: فقد نـشـرـ مـارـكـوـ أـوـمـيـنـامـيـ (2)ـ علىـ صـفـحتـهـ

في (تويتر) في أوائل شهر يناير 2018 تغريدة يقول فيها: (بعد 43 سنة أدين قتلة ميغيل (أبوه). العدالة قد تتأخر ولكنها تصل. يمكن لهم أن يدلوا بأي شيء، أن يختلفوا أي شيء، ولكن العدالة من اختصاص المحاكم. ونحن كعائلة نشن ذلك عالياً بدون حقد ولا عنف. أفكر في أجدادي الذين ماتوا وهم يتظرون). وهي تغريدة غير جdaleة أرادها للاستر哈ام على أبيه، وللتأكيد في نفس الآن، على أن العدالة الشيلية ماضية في إحقاق الحق الذي لعائته عليها من جراء ما أصابها من إصابات، في تلك المرحلة المدلهمة من أوائل السبعينيات على يد الحكم العسكري، غير أن التعليقات والردود التي كتبت حولها كانت سلبية في المجمل، ويمكن التأكد من مصادرها من خلال المعجم الذي استخدمته في التعبير على نحو قدحي، وفيه الكثير من التجني. يكفي على سبيل المثال أن أشير إلى رد قال فيه صاحبه : "أبوك لم يكن حماماً بيضاء، فلا تحاول الاستخفاف بالحقيقة، لقد كان إرهابياً وقاتل، دعك من الكذب"، وسار غيره على هذا المنوال، ولم يكن (ماركو) في معظم ردوده عليهم إلا السياسي الذي ينبه إلى ضرورة التمعن في القراءة والابتعاد عن السب والقذف.

والواضح أن هذه الحالة الرمزية الدالة وحدتها تكفي، من بعض التواحي، للتعبير عن الانقسام المشار إليه أعلاه، والذي يمكن اعتباره مع ذلك، انقساماً في التقدير، والمعالجة في التعاطي مع مرحلة مضطربة من مراحل تطور الشيلي شديدة التعقيد أيضاً، ولعلها لم تكن حاسمة، لأن المجتمع انقسم فيها على ذاته في علاقة بذاكرته وماضيه والواقع التي اتصلت بهما، ولو أن نسبة الانقسام، بين الحفاظ على المقومات الداعمة للاستمرار بالديكتatorية، ومتضيّات الانتقال

الديمقراطي والعمل بالديمقراطية نفسها، قد يكون مثيراً، إذا ما قورن ببعض البلدان في أمريكا الجنوبيّة نفسها.

مرادي أن أقول أيضاً، إن الانتقال إلى الديمقراطية سلمياً لم يكن سهلاً، وكان من الناحية الدستورية والتشريعية بطيناً وتدريجياً، ولعله خضع في المجمل للتطورات التي اخترقت المجتمع في لحظات من اليقظة الديمocraticية والسياسية التي تقوت على صعيد بعض فئات المجتمع، ومعظمها كان منخرطاً من قبل في النضال العام ضد الدكتاتورية، هذا إلى جانب التجاذبات الكثيرة التي برزت بين الفرقاء السياسيين العاملين في الميدان الاجتماعي، مع السند الدولي الذي تحول، في معظم مراحل ذلك النضال الاجتماعي، إلى قوة معنوية نافذة في التأثير.

ويمكن النظر إلى هذا الواقع المتعدد من زاويتين :

- زاوية السلطة القائمة أو ما كان يسمى تلطفاً بالحكومة العسكرية Gobierno militar (غير المدنية)، التي أقدمت، بعد أن اشتد النضال السياسي العام في ارتباط مع تطور المعارضة السياسية وصعوبة الأزمة الاقتصادية منذ أواخر السبعينيات، هذا فضلاً عن الضغط الدولي الذي أصبح شديداً، لا يمكن رده بسهولة، على خطوات فعلية، سنشير إليها لاحقاً، سهلت كثيراً من التطورات، وعلى رأسها اعتماد مقاربة دستورية لضمان الانتقال الديمقراطي، ولو بشروط ممحضة تضمن لها الاستمرار والهيمنة.

- زاوية المعارضة السياسية، التي تشكلت بالخصوص في إطار جبهة استشارية (أو تشاورية) عريضة نسبياً، ضمت كثيراً من الديمقراطيين الراغبين في

عودة الحكم الشرعي. فكان لها في هذا، أنها أقصت موضوعيا، مختلف التوجهات المتطرفة المبنية على العنف الثوري، شيوعية وفوضوية على الأرجح، من ناحية، ثم كان لها أن خاضت في اتجاهات مختلفة، بحدة وعنف، بعض المراجعات الإيديولوجية التي أطاحت بتصوراتها السابقة وبلورت في صفوتها وعيها مختلفا يتعلّق بالأسلوب والمهام المرحلية من ناحية ثانية. ولهذا حابهت النظام الديكتاتوري، بهذا وذاك، بمنطق يراعي المساومة والإنقاذ في سبيل تحقيق الديمقراطية بأقل الخسائر الممكنة. ومن الطبيعي أن نقول، إن المعارضة السياسية كانت تقدر، تقديرًا ضمنيا، طبيعة الديكتاتورية، التي احتلت المشهد السياسي قرابة سبع عشرة سنة، وتعمل في نفس الآن، على ابتداع أسلوب جديد سوف يخلصها سلميا منها. ومن الحق أن نعترف أن الحملة التي قادتها للتصويت بـ (لا) في استفتاء 1988 كانت إيجابية، وحققت بها خطوة ديمقراطية كان من الصعب تحقيقها بالوسائل الأخرى... تلك التي كانت معروضة ولها أنصارها قلًّا عددهم أم كثُر.

وفي الزاويتين معا، أمكن أن نلاحظ جملة من التطورات والخطوات الاستباقية أيضًا سارت كلها، في مدى زمني متوسط، ولو أنه يمكن أن يوصف بالطول كذلك، نحو الأهداف التي تبين، فيما بعد، أنها كانت من درجة ضمن اختيارات دولية كبيرة يكون فيها الانتقال السلمي نحو الديمقراطية في كثير من البلدان، وخصوصا بعد سقوط جدار برلين والانتهاء التدريجي لمسيريات الحرب الباردة، أمرا واردا إن لم يكن ضروريًا. وقد وجدنا في تلك التطورات والخطوات مستويات مختلفة بعضها دستورية، وأخرى تشريعية والبعض الآخر

منها له طبيعة أمنية. حتى أصبح الاتجاه العام واضحاً، مع وجود كثير من التوترات، نحو الأفق الديمقراطي المرتجى. ويمكن أن نذكر من تلك التطورات والخطوات على سبيل المثال لا الحصر :

الإعلان والتصويت على دستور 11 سبتمبر 1980 الممنوح الذي أقترح، لأول مرة في العهد الديكتاتوري، انتقالاً هادئاً نحو ديمقراطية أريد لها أن تكون تمهيدية ومراقبة. وقد قيل الكثير عن مظاهر التزوير التي شابت العملية الانتخابية، إلا أن المثير مع ذلك، أن الدستور الجديد اعتمد اعتماداً كلياً، مع تعديل جزئي بعض بنوده فيما بعد، كقاعدة عامة متوازنة نسبياً للحقوق والواجبات، على صعيد الحكم والمجتمع. ومع أن ما ترتب عن هذا الدستور أن بينوتشي أعيد انتخابه لولاية أخرى مدتها ثمان سنوات، إلا أنها أوحت بأن هذا الانتخاب، وهو عملية شبه ديمقراطية، يمكن أن يكون له في المستقبل القريب جداً، متجليات أخرى سوف تملئها التطورات المتفاعلة في المرحلة التي تدشن فيها الانتقال نحو الديمقراطية. ومع أنه بعد صدور هذا الدستور، وقعت جملة من الأحداث التي كان من الممكن أن تعصف بالتوافق الضمني الذي أقره، ومنها اختطاف القائد النقابي تو كابيل خيمينيث Tucapel Jimenez واغتياله من طرف رجال الأمن في الحادي عشر من ماي 1983، وقيام الاحتجاجات الشعبية الواسعة بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الشيلي في تلك الفترة بالذات، إلى جانب المحاولة الفاشلة لاغتيال الديكتاتور نفسه في 7 سبتمبر 1986، واغتيال مجموعة من المناضلين اليساريين في يونيو من السنة الموالية (16 يونيو 1987)... إلا أن الاتجاه العام كان قد تقرر بنوع من التوافق الذي لا رجعة في اختياره الديمقراطي، بموجب المسطرة التشريعية التي أقرها الدستور، وسوف

يتأكّد ذلك بأربع وقائع متتالية، ولو على مسافة زمنية امتدت لأربع سنوات متواصلة :

- بحيث أعلنت الحكومة العسكرية في 25 فبراير 1987، عن فتح التسجيل الانتخابي لتهيئة استفتاء 1988 وحصول الأحزاب السياسية (غير الماركسية) على شرعية العمل بدون قيود حقيقة مانعة ؟

- وفي 25 يوليو 1988 قررت الحكومة العسكرية رفع حالة الطوارئ وإلغاء المنع الذي كان ساريًا على الحريات المدنية ؟

- أما في 14 ديسمبر 1989 فباتريسيو إلويين يفوز في الانتخابات الرئاسية بـ 55 فاصلة 17 في المائة من الأصوات على رأس تحالف وسط - يساري معارض ؟

- وأخيرا يغادر بينوتشي كرئيس عام للقوات المسلحة في 11 مارس 1990 سدة الحكم، بعد سبع عشرة سنة من ديكتatorية العنف والمصادرة.

ويتضح إذن، أن الإعداد للانتقال الديمقراطي، انطلاقا من دستور 1980، امتد عشر سنوات تقريبا، وهو الذي كان في أساس الانتخابات التي فاز فيها اليسار فوزا نهائيا أوجب، بالجسم الضروري، القطع مع العهد الديكتatorialي والانحراف في العهد الديمقراطي، الذي انطلق بدوره، من اعتماد العدالة الانتقالية كأساس واضح لعمليتين متداخلتين هما : المصالحة الشاملة، وجبر الضرر من جراء الانتهاكات الجسيمة التي مسّت حقوق الإنسان بين 1973، تاريخ الانقلاب على الشرعية و 1990 تاريخ عودة الديمقراطية.

التجربة الشيلية في العدالة الانتقالية

بالنظر إلى طبيعة الديكتاتورية التي هيمنت في الشيلي لفترة قاربت سبع عشرة سنة، فقد جاء الانتقال الديمقراطي مطابعاً بظاهرتين متداخلتين، تمثل أولاهما، في تواصل وحدة النضال السلمي الاحتاججي، وثانيتهما تمثل في تراثي النظام الديكتاتوري الذي أعيته النضالات الشعبية والعزلة الدولية. ظاهرتان متقابلتان يتوجه بهما الوعي الديمقراطي الحاد، بأهمية التجاوز والتغيير مع أو ضد الهيمنة والعنف المادي والمعنوي المستند بالمحافظة والممانعة. ويمكن القول، فيما يرجع للظاهرة الأولى، إن أسباب التوتر الاجتماعي تولدت، بصورة خاصة، عن طبيعة الأزمات التي مرت بها دولة الشيلي بعد الانقلاب العسكري، هذا بالرغم من بعض بوادر النهوض الاقتصادي، الذي أوجبه سياسة السوق المفتوح، واعتماد سياسة التطور الرأسمالي (النموذج الأمريكي)، كنقيض لمجمل السياسات الاقتصادية التي كان نظام أليندي قد اعتمدها، باستهداف واضح يرمي إلى تحقيق الاشتراكية (الخاصة) بطريقة سلémie، في بلد متختلف ذي موارد طبيعية واقتصادية محدودة. أما في الظاهرة الثانية، فقد كان من الواضح أن النظام العسكري في استبداده الشامل بجميل السلط، وكذا في قهره للشعب واستنزاف خيراته ومقدراته العامة، هذا فضلاً عن قمع اختياراته، واحتجز تطوره وتسلّط مختلف أساليب القمع والتنكيل به، لم يعد يملك مبررات كثيرة للاستمرار، شكلاً ومضموناً، في مناخ من التغيرات الدولية من جانب، وفي حضم النضالات العامة التي خاضت ضده لإطاحة به من جانب آخر.

جدلية تلقائية، ولعلها موضوعية في ارتباطها بواقع الصراع بين الديكتاتورية والاتجاه العام نحو الديمقراطية، أثبتت عن ديناميكيتين : أفرزت أولاهما،

وهي ديناميكية تطورية، وجوب الانتقال، واستسلمت الأخرى، وهي ديناميكية محافظة، للتسوية. وربما كان الاختيار الأسلم والممكن، مع وجود اختلاف في الرؤى في التقدير والاقتناع والقبول، هو العمل بمنطق الانتقال الديمقراطي، واعتماد العدالة الانتقالية كاختيار ممكّن لفضض مختلف أشكال النزاعات المجتمعية والسياسية وسواها، وتحقيق الديمقراطية والسلم. جدلية أخرى سنشرح أبعادها ضمنيا فيما بعد، وقد مثلت لإرادتين متناقضتين تقريرياً، وبينهما تجاذبات قوية أمكن للتطور الزمني اللاحق، وهو نفسه زمن تطور الانتقال الديمقراطي من حيث بلوة مساره، وحصول بعض التغيير في المواقف، فضلاً عن الارتقاء بحلقاته، أن يؤسس لمنظور مختلف، قوامه المؤسسات والحربيات والحقوق، هو النظام الديمقراطي ودولة الحق والقانون.

فالعدالة الانتقالية التي تأسست في تجارب أخرى سابقة، حسب سياقاتها العامة والتزاعات التي اكتفتها، فرضت في التجربة الشيلية، أولاً، وقبل كل شيء، نوعاً من الاعتراف الرسمي، من قبل الدولة والمجتمع، بأن عهد الديكتاتورية قد ولّى، وأن الزمان الديمقراطي قد أقبل، هذا إلى جانب فرض آخر عنوانه إقرار السلم والعدل، وأيضاً قيام دولة الحق والقانون المنصفة.

ولذلك، يمكن القول إن في اعتماد تجربة العدالة الانتقالية في الشيلي على ميكانيزمات (الحقيقة وجبر الضرر)⁽³⁾ بالموازاة مع الأحكام القضائية، أفاد عملية بناء دولة القانون، وكذا في تكوين ذهنية ديمقراطية تحترم الحقوق الأساسية، وخصوصاً من قبل الهيئات التي دعمت النظام السابق بين 1973 و1990.

فهي تجربة مختلفة أيضاً بحكم السياق المحلي والدولي، وذات خصوصيات تتناسب مع الطبيعة المتميزة للمجتمع، الذي أرادت أن تتغلب على نزاعاته العامة، وأن تتجاوز نظامه الموروث عن العهد الديكتاتوري. وربما لهذا الأمر، انطبعت بسمات معينة وفرت، فيما بعد، القاعدة الأساسية التي استندت إليها تجربة العمل الديمقراطي.

يمكن أن نلاحظ في هذا السياق، إذن، أن إقامة العدالة في الشيلي نهضت في المحمل، على أربع قواعد هي من صميم العدالة الانتقالية، ولكنها أيضاً من صميم الوعي الديمقراطي، الذي بلورته واعتمدته النخب للتلغلب على أوضاع وصعوبات واتهاكات العهد القديم، وأعني بذلك اعتماد الحقيقة، والوفاء بمقتضيات جبر الضرر، تطبيق العدالة وإنجاز المصالحة. قواعد لم يكن تطبيقها سهلاً، ولعله استغرق زمناً، بعضه ما زال متصلاً من خلال إثارة بعض القضايا، كاغتيال الرئيس أليندي، والشاعر بابلو نيرودا... وأخرى، غير أنها وضعت الأساس المكين للتطورات المستقبلية، سواء من خلال الإضافة أو من خلال الجرح والتعديل، وكذا من حيث المستوى والفعالية، خصوصاً وأنها كانت سلسلة من الإجراءات ذات طبيعة قضائية، ثم إن نجاحها ارتهن بالوصول إلى معرفة الحقيقة والمصالحة، إلى جانب أنها كانت تتغيا، كما قلنا من قبل، بناء الديمقراطية والنظام القضائي العادل وسيادة السلم الاجتماعي.

لقد أشرنا من قبل، إلى أن المعارضة السياسية العامة، الملتقة حول برنامج الانتقال، انتصرت انتصاراً واضحاً، وإن كان على شيء من النسبة، في استفتاء 5 أكتوبر 1988، الأمر الذي كان يعني انتصار الإرادة الشعبية الممثلة في التحالف

وسط-يساري الذي شكلته أحزاب سياسية معينة، وفجات شعبية عريضة، التفت حولها. وفي 14 ديسمبر 1989 أي بعد شهر واحد فقط سوف يفوز (باتريسيو إلويين) على رأس نفس التحالف في الانتخابات الرئاسية بأزيد من 55% من الأصوات. وسيكون هذا الفوز بمثابة إعلان حاسم، لم يستغرق تنفيذه سوى بضعة شهور، أي في 25 أبريل 1990، بإنشاء (لجنة الحقيقة والمصالحة) ثم ما تلاها في الزمن من مبادرات أخرى سنشير إليها.

لقد انبنت هذه التجربة، في الواقع الحال، على لجتين مختلفتين ومتكمالتين، سأعرض بإيجاز لمنشئهما وتطوراتهما والنتائج التي انتهيا إليها، بينهما فارق في الزمن يقارب العامين :

أولاً، اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة

La Comision Nacional de Verdad y Reconciliación

التي أنشئت بقرار أعلى صادر عن وزارة الداخلية رقم 355 بتاريخ 25 أبريل 1990، المنصور في الجريدة الرسمية يوم 9 ماي 1990 على عهد الرئيس باتريسيو إلويين... وذلك من أجل المساهمة في الكشف الشامل للحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة بين 11 سبتمبر 1973 و 11 مارس 1990، أي خلال الفترة المتعلقة بالحكم العسكري للمجنرال بيتوتشي. وقد ترأس هذه اللجنة (راوول ريتينغ) وهو قانوني وسياسي شهير في البلاد وسميت باسمه. وبعد تسعه أشهر من العمل، قدمت في 8 فبراير 1991 تقريرها للرئيس (باتريسيو إلويين)، الذي تضمن 3550 حالة تظلم تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان. وقد انتهى التقرير إلى القول بما مجموعه 2279 من الضحايا الذين فقدوا حياتهم

في تلك الفترة، منهم 164 عُدُوا ضحايا للعنف السياسي و5115 انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي 4 مارس 1991 كشف الرئيس (إلويين) عن خلاصة مركزة للتقرير المنجز من طرفها، وطلب العفو رسمياً باسم الدولة في خطاب متلفز، موجه للأمة. وللعلم، فقد عرض التقرير مجموعة من التوصيات تتضمن إجراءات لتعويض عائلات الضحايا، ثم نفذت تلك التوصيات في السنوات اللاحقة، وخصوصاً بعد صدور قانون 19123 لسنة 1992 الذي أنشأ (الرابطة الوطنية لجبر الضرر والمصالحة) التي كان من بين أهدافها تنسيق وتفعيل والنهوض بالعمليات الضرورية لتنفيذ التوصيات المتضمنة في التقرير.

ثانياً، اللجنة الوطنية حول الاعتقال السياسي والتعذيب

La Comision Nacional sobre Prisión Política y Tortura

التي ترأسها الراهب سيرخيو فالش Sergio Valech وسميت باسمه. وقد أنشئت من أجل البحث في هوية الأشخاص الذين تعرضوا للحرمان من الحرية وللتعذيب لأسباب سياسية من طرف أجهزة الدولة، أو من طرف أشخاص يتبعون لجهاز من أجهزتها بين الفترة الممتدة من 11 سبتمبر 1973 إلى 10 مارس 1990 على عهد الحكم العسكري الذي ترأسه الجنرال بینوتشي. وفي 18 غشت 2011، وذلك بعد وفاة رئيسها (فالش)، تقلدت رئاستها ماريا لويسة سيبولفيدا Maria Luisa Sepulveda، وهي التي قدمت رسمياً تقريرها الثاني الذي اعترفت الدولة بموجبه بما مجموعه 40018 ضحية، بينهم 3065 فقدو حيواتهم أو هم في عداد المختفين. وقد أنشئت هذه اللجنة ذات الطبيعة الاستشارية من طرف الرئيس (ريكاردو لاغوس) بقرار 1040 بتاريخ 26 سبتمبر 2003، وأعلنت عن

تقريرها الأول يوم 28 نوفمبر 2004، بحيث كان من بين أهدافها، التغلب على النواقص التي عانت منها (لجنة ريتينغ) السالفة الذكر، التي لم تطرق لقضايا التعذيب والاعتقال السياسي.

خلاصات مستفادة

يستفاد من التجربة الشيلية في نطاق العدالة الانتقالية ثلاثة خلاصات مترابطة وأساسية، تطلق من خصوصية معينة سأشير إليها في الاستنتاج العام :

أولها، أن الانتقال من العهد الديكتاتوري إلى العهد الديمقراطي هو عملية مركبة نضالية وتفاوضية على السواء، وأراها ترتبط كذلك بميزان القوى بين الأطراف المتنازعة، بحيث لو لم تكن الظروف العامة المتعلقة بهما من حيث الإكراهات أو الاحتقان، والقوة المتعادلة أو المختللة، فضلاً عن الاستعداد الخاص للتفاهم والطموح الإيجابي، وذلك في مناخ دولي متتحول، أصبح يمعنى ما، طرفاً مؤثراً في هذا التوجه أو ذاك، لما كان من الممكن أن يجنب كل طرف في توافق ممكناً نحو السلم العام السياسي والاجتماعي وغيره. يمكن القول هنا إن الديكتatorية استسلمت للنضال الديمقراطي في الوقت الذي كان فيه النضال الديمقراطي هذا، وهو المبني على الحد الأدنى من التاليف والاختيار والقرار، يتطلع ويعمل، بكثير من التضحيات وبغير قليل من التحولات والمراجعات، في سبيل قيام السلم الاجتماعي الضامن لوجوده الفعال والممكن في المجتمع⁽⁴⁾.

ثانيها، العدالة الانتقالية التدرجية كانت في أساس الانتقال الديمقراطي السلمي الذي ولد، فيما بعد وعلى امتداد فترة زمنية انتقالية غير يسيرة، تجربة

ديمقراطية تمثيلية بارزة ومهمة، قامت على أكتاف مؤسسات منتخبة انتخاباً حراً ونزيهاً. وجدير بالإشارة، أن العدالة الانتقالية في الشيلي ارتبطت، في بداية الأمر، بالقدرة على المساومة والتفاوض، ولكن أيضاً على الرغبة المؤكدة، في مناخ محلي محتقن وعرضة لتأثير دولي محرج، التي أبدتها الأطراف المتنازعة بعد أن تكتلت في أحلاف لضمان القوة والتأثير، كما هو الحال بالنسبة للمعارضة العامة داخل المجتمع، أو للحفاظ على المصالح الممكنة في مناخ متتحول، كما كان شأن النظام العسكري، بعد أن لم تتمكنه الديكتatorية التحكمية من السيطرة النهائية بالعنف والقوة. وعلى هذا فقد بدا الاختيار المتبادل، من موقع الفعل (السلطة، النضال) المبني على الوعي السياسي والإيديولوجي والقيمي بأهمية التغيير، هو أسلم طريق للخروج من نفق الاستبداد والاستثناء طمعاً في إرساء ما يمكن تسميته بالحقيقة الشرعية الضامنة للتطور الذاتي المستقل تحت سلطة القانون، وفي تفاعل مع مقتضياته لضمان الاستقرار والعدل والتنمية.

ثالثها، أن النتائج المترتبة عن العدالة الانتقالية أوفت في تحقيق المصالحة النسبية في أبعادها المختلفة، أي داخل المجتمع من خلال إقرار العدل، وبين الدولة والمجتمع للقضاء على العناصر الكبرى المولدة للنزاع... دون أن يعني هذا أن المصالحة الشيلية بحكم طبيعتها الخاصة، وكل أشكال المصالحة، بطبيعة الحال، على اختلاف التجارب والسياسات، لم تهيئ الشروط المناسبة، بحكم رأسمالية السوق وطبيعة التجربة الاقتصادية الحرة، لبروز أشكال أخرى ومنظمة من الصراعات التي تتفاعل في الواقع العام. وأخيراً بين المجتمع وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أفق ما لا يجب أن يتكرر تأكيداً للعدالة الانتقالية نفسها، ولقيام النظام الديمقراطي الضامن لتطور الأفراد والجماعات.

لقد كانت المصالحة لإحقاق حقوق الضحايا وذويهم أيضاً، وذلك من حيث ضمنت لهم مادياً ومعنوياً شروطاً مختلفة للعيش الكريم، في إطار السلم والرفاهية الممكنة.

ومع هذا وذلك، فإنه من الضروري أن نتحكم إلى النسبة في تقدير جميع الخلاصات التي انتهت إليها التجربة الشيلية حسب تحليلي لها في هذا البحث. يكفي أن أسوق في هذا المجال ما قاله عن المصالحة أحد العسكريين Juan Emilio Cheyre، الذي عمل في ظل النظام الديكتاتوري ثم أصبح فاعلاً في تجربة العمل الديمقراطي، يدافع عن الانفتاح ويطالب بالمصالحة، فكان رئيساً للجامعة الكاثوليكية في أواسط الألفية... إلى أن دعي للمساءلة والبحث في سنة 2015 في الدور المحتمل الذي قد يكون لعبه في المرحلة السابقة، حين ذكر : (إنني على يقين تام بأن تحقيق المصالحة سوف يعطي للشيلي أعظم فرصة لبناء أحسن بلد لجميع مواطنيه، وبالخصوص، لفائدة أولئك الذين لا يملكون وأولئك الذين ضحوا وعانوا في سبيل البلاد أعظم تضحية وأقسى المعاناة. وبعيداً عن التعريفات الأساسية للمفهوم، فإنني أعتقد أن جوهر المصالحة يكمن في إرادة وقدرة الكائن البشري على إنقاذ وإعادة بناء مجتمع تعرض في مرحلة من تطوره للتفكك الخطير)⁽⁵⁾.

أما الخصوصية التي أود أن أنهي بها هذا العرض فكامنة في أن التجربة الشيلية كانت تدريجية، استنسخت فيها بعض القرارات قرارات سابقة، واكتملت بأخرى حلقات لم تكن في السابقة (سابق المرحلة)، وساقت الحوار العام الذي خيض بين مختلف الأطراف المعنية بتجارب الماضي، ثم إنها أفرت على الصعيد

الديمقراطي مواقف وتصورات، صار من الصعب الخروج عنها بوصفها قيماً حدائقة، تنظم السلوك وتُشرع الممارسة... دون أن يعني هذا، بطبيعة الحال، أن الانقسامات العمودية على صعيد المجتمع، ما تعلق منها بالماضي أو ما هو من صميم قضايا الحاضر المعيش، قد اعتدلت، ولا البناء الديمقراطي العام نفسه قد اكتمل. ولكن الذي لا يمكن أن يرتفع هو أن التحول الأساسي الذي أحدثته العدالة الانتقالية، بوصفها عدالة إجرائية لا انتقامية، أصحاب على نحو جلي تماماً بنية النظام السياسي والقيم المجتمعية والصيغ القانونية الفاعلة في السلوك والتطور على حد سواء.

الهوامش

(1) إن حصور الكاثوليكين لك كاميلو طوريس وعشرات من القسّيس مثله أولئك الذين وهبوا حياتهم لعملية التحرير في أمريكا اللاتينية في السنوات العشرين الأخيرة أثار انتباه العالم أجمع إلى ظاهرة غير متوقرة: وجود قطاع من (المسيحيين الثوريين) في الكائس المسيحية لأمريكا اللاتينية كاثوليكية وبروتستانتية على السواء ص. 10.

قال فيديل كاسترو عن الشيلي : (إننا نعتبر المسيحيين اليساريين، المسيحيين الثوريين كحملاء استراليين للثورة) وقد أدى بذلك في جامعة كونسسيون حوانا عن سؤال لأحد المناضلين التابعين لحزب اليسار المسيحي ص. 15. انظر :

Iglesia, represión y memoria El caso chileno, María Ángelica Cruz, ed. Siglo 21, 2004 España.

(2) يعتبر ماركوس أوبيامي زعيماً بشيطاً لما يمكن تسميته بالاحتياط الثالث في الشيلي، وخصوصاً بعد أن استقال من الحزب الاشتراكي وكون لنفسه وللمجموعته السياسية حرزاً سياسياً (الحرب التقديمي) بما في السنوات الأخيرة وحقق معدلات مهمة في الانتخابات الرئاسية المتعاقبة منذ 2010. وهو في نفس

الورقت الاس الشرعي للمساصل الثوري ميغيل إبريكث الذي قتل في بداية أيام الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس أليسيدي

(3) انظر :

Justicia de transición, Kai Ambos, Gisela Elsner (editores), Konrad Adenauer Stiftung 2009

ويتضمن هذا الكتاب نتائج البحث السادس لمجموعة أمريكا اللاتينية للدراسات حول القانون الجنائي الدولي وحول تحارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا.

(4) ابتداء من سنة 1980 تمكنت المعارضة العامة من تظيم نفسها بصورة أفضل تحقق عبر التقارب والتفاهم والمرأحة، وفي نفس السنة أيضاً، ولم يكن الأمر صدفة، دعت السلطة الحاكمة إلى تظيم استفتاء للتصويت على دستور حديد ولو مع استمرار حالة الاستثناء.

انظر لمزيد من التفاصيل : *Transiciones democráticas, enseñanzas de líderes políticos*

Sergio Bitar y Abraham F Lowenthal editores ,Galaxia Gutenberg, 2016, p 87 et s

(5) ص. 221 المصالحة، مهمة باقعة Juan Emilio Cheyre

In Las Voces de la Reconciliacion, Edicion Hernan Larrain F Y Ricardo Nuñez M

1 e s [Instituto de estudios de la sociedad, Agosto 2013, chile

إسهامات العامل الديني في إرساء التحرر وترسيخ الديمقراطية بين أمريكا اللاتينية والبلاد العربية

عز الدين عناية

أستاذ علم الأديان

جامعة روما – الجمهورية الإيطالية

حضر الدين ولازال، سواء في البلاد العربية أو في أمريكا اللاتينية، في سائر مخاضات التحول الكبير. وبرغم التباعد الجغرافي بين المنطقتين ثمة تشابهٌ في دور العامل الديني من حيث الدفع نحو التحرر. ففي مختلف تجارب التحول في الفضاءين، لم يكن الدين منعزلاً عن قضايا النهوض الاجتماعي، الأمر الذي جعله عرضة للتوظيف، وهو ما جرّ أحياناً إلى أشكال من التوتر. لكن الدين بمؤسساته ورموزه ورأسماله الخُلقي يأبى، سواء في أمريكا اللاتينية أو في البلاد العربية، أن ينعزل عن قضايا الناس المصيرية، وبقدر ما هو سبيل للخلاص الآخروي، هو مسار للتحرر الدنيوي. كيف يبقى الدين حافزاً للتحرر الاجتماعي ودافعاً لترسيخ النهج الديمقراطي دون أن يفقد رسالته الخُلقيّة الجوهرية؟ وكيف يتعالى مع الدولة الحديثة ومع المؤسسات المدنية القائمة دون أن يشكل عنصر تصادم؟

ذلك ما يمثل التحدى الأكبر للمسيحيات المتنوعة في جنوب القارة الأمريكية وللإسلام الحضاري في المنطقة العربية.

حول هذه القضايا سيتمحور موضوع مداخلتنا، بشأن إسهامات العامل الديني في التحولات التي شهدتها أمريكا اللاتينية والبلاد العربية إبان الحقبة المعاصرة، مع التطرق إلى آثار ذلك العامل، السلبية منها والإيجابية، وكذلك إلى أبرز التحديات.

أولاً، بدايات الإشكال الديني

سوف نتناول بعجالـة المخاض الحضاري الذي ولـد الإشكال الديـني في البلاد العربية، ونتـطرق إلى نظيرـه في أمريـكا اللاتـينـية، لنـقـيـ في مـسـطـوى معـالـجـة قـضاـيـا الدـينـ فيـ الـراـهنـ. بدـأـ تـشـكـلـ الطـرـوـحـاتـ النـهـضـوـيـةـ ذاتـ المـلامـحـ الـدـينـيـةـ، فيـ الـبـلـادـ الـعـرـبـيـةـ، معـ روـادـ الإـصـلـاحـ، معـ الشـيـخـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ الـوهـابـ (1791-1803) فيـ نـجـدـ، وـمـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ السـنـوـسـيـ (1787-1859) فيـ شـمـالـ إـفـرـيـقـيـاـ، وـمـحـمـدـ أـحـمـدـ الـمـهـدـيـ (1843-1885) فيـ السـوـدـانـ، وـغـدـتـ الـمـسـأـلـةـ أـكـثـرـ إـلـحـاحـاـ عـقـبـ اـتـصـالـ الـمـفـكـرـيـنـ الـنـهـضـوـيـنـ بـالـغـربـ، كـمـاـ هـوـ الشـأنـ معـ رـفـاعـةـ رـافـعـ الـطـهـطاـويـ (1801-1873)، وـجـمـالـ الدـينـ الـأـفـغـانـيـ (1839-1897)، وـخـيـرـ الدـينـ التـونـسـيـ (1820-1890)، لـتـصـلـ الـمـسـأـلـةـ إـلـىـ اـحـتـدـامـ ثـورـيـ وـنـضـالـيـ معـ الـأـمـيـرـ عـبـدـ الـقـادـرـ الـجـزـائـريـ (1830-1846)، وـعـبـدـ الـكـرـيمـ الـخـطـابـيـ (1914-1926) وـعـبـدـ الـعـزـيزـ الشـعالـيـ (1898-1937)، إـبـانـ الـحـقـبـةـ الـاسـتـعـمـارـيـةـ. تـمـحـورـ الـهـمـ الـمـرـكـزـيـ لـمـجـمـلـ الـحـرـكـاتـ الـإـصـلـاحـيـةـ وـالـنـهـضـوـيـةـ وـالـتـحـرـيرـيـةـ، فـيـ الـبـحـثـ

عن سُبل لخروج المسلمين من محنّة التردد الحضاري الذي انجرفوا إليه. وقد لخص هذا الهم عنوان كتاب الأمير شبيب أرسلان المشهور "لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟"⁽¹⁾. مع طروحته هؤلاء الرواد، بدأ الإلحاح على حضور الإسلام في العملية النهضوية بارزاً، أعقبها منشأ توجهات إيديولوجية جليلة في خيارات الساسة والأحزاب، حيث بدأت تتعرّض إلى موقع الإسلام في بناء الدولة الحديثة. لم يكن موضوع الدين كبنية جوهرية داخل الدولة المنشودة، إبان الفترة الاستعمارية، مسكتاً عنه، وإنما كان مؤجلاً في الغالب إلى مرحلة التحرر، وإن دبت لوثة تسييس الدين، وبدأت تفعل فعلها منذ تشكّل أولى الأحزاب العربية القومية والليبرالية والاشتراكية. فقد بدأت الأوساط الفكرية والسياسية مع مطلع القرن الفائت تمور بالطروحات التي تتناول مكانة الإسلام التشريعية في عمليات ما بعد التحرير، وتفاوت النظرُ إليه من وطن إلى آخر. ولم تتحسّم كثير من البلدان الأمر بوضوح، خصوصاً منها دول المشرق العربي ذات التنوع الديني الإسلامي/المسيحي، وإن استبان الأمر في غيرها من الأقطار مثل بلاد المغرب وكتلة دول الخليج، بوصف الدين مرجعية أساسية للدولة وإن اتّخذت تلك المرجعية تأويلاً متبايناً أحياناً⁽²⁾.

هذا السياق الحديث والبدئي لحضور الدين في بناء الدولة، لو تتبعنا تفاعلاته في أمريكا الجنوبيّة في الفترة ذاتها، نلحظ بمحظ هشاشة الدول الناشئة في أعقاب الاستعمار الإسباني والاستعمار البرتغالي، بقاء تعامل الكنيسة الكاثوليكية مع الواقع الاجتماعي الجنوب أمريكي، على غرار تعاملها السالف في الحقبة الاستعمارية⁽³⁾. وبوجه عام، كانت الكنيسة الكاثوليكية بمثابة تفرّع لإدارة

الاستعمارية، فالعديد من المهام الحكومية كان يتقلّدها رجال دين، ناهيك عما تحظى به من امتيازات اقتصادية، مثل العشور التي تلقّاها، والأراضي الزراعية التي بحوزتها⁽⁴⁾. كان هذا المعطى المتعلّق بالكنيسة ينطبق تقريباً على سائر دول المنطقة، التي كان دعم حاضرة الفاتيكان لها فاعلاً⁽⁵⁾، ما جعل موضوع الحرية الدينية رهين المتنفّذين الكاثوليك، بموجب تمازج الدول الوليدة مع الكنيسة، لتظهر انتقادات تلك الهيمنة لاحقاً بقصد السماح للكنائس الجديدة بالحضور والنشاط.

في ذلك الظرف -مطلع القرن العشرين- بدأ السعي حيثاً، من جانب أطرافٍ في الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقّيم الوصاية الكاثوليكية وتقليلها هيمنتها على المجال الديني جنوب القارة، وأبدت الكنائس البروتستانتية الأمريكية حماسةً لمنافسة نظيرتها الكاثوليكية في المنطقة. وهو توجّهٌ عامٌ في أمريكا، يرى في الجماعات البروتستانتية امتداداً للبيروقراطية على مستوى ديني واقتصادي. ضمن هذا السياق، يندرج تصريح الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت، خلال العام 1912، بأن الكاثوليكية تشكّل عقبةً أمام تمدد السياسة الأمريكية جنوب القارة⁽⁶⁾. وهي في الواقع رؤية مستوحاة من سردية رائحة أن البروتستانتية تمثل السند القييمي والإيديولوجي للرأسمالية والبيروقراطية، أساسها تلازم مفترض بين الأخلاق البروتستانتية وروح المذهب الرأسمالي، وفق القراءة الفيبرية. لتستمرّ أوضاع التدافع بين الأطراف البروتستانتية الأمريكية والكنيسة الكاثوليكية الأوروبية حاضرة إلى مشارف الحقبة الراهنة. فالكاتب الأمريكي صامويل هاتنغتون يعدّ البروتستانتية عاملًا مهمًا وأساسياً للتطور، وعنصراً من عناصر القوة الأمريكية ؟

في مقابل ذلك صرّح جوزيف راتسينغر (البابا لاحقاً)، إبان توليه رئاسة "مجلس مراقبة العقيدة"، في 13 مايو خلال العام 2004 «بأن الولايات المتحدة تدعم بقوة تمدد البروتستانتية في أمريكا اللاتينية، وهو ما يعني أن تراجع الكاثوليكية حاصل جراء عمل الكنائس الحرة، بتعلة أن الكنيسة الكاثوليكية غير قادرة على ضمان نظام سياسي اقتصادي مستقرّ، ولا تفلح في تربية الأمم، في وقت يُعدّ فيه نموذج الكنائس البروتستانتية الحرة الأقدر على الإسهام في عملية البناء الديمقراطي، بما يضاهي ما هو جاري في الولايات المتحدة». لقد قاد تطور التّنحيل البروتستانتية في أمريكا اللاتينية رجالات الكنيسة الكاثوليكية إلى إدانة البروتستانتية بشكل لا نجد له شبيهاً منذ فترة الإصلاح، إلى حدّ مهاجمة البابا يوحنا بولس الثاني "التّنحيل الإنجيلية" ووصفها بـ"الذئاب الضاربة"⁽⁷⁾.

صحيح، شهدت أمريكا اللاتينية حضور طلائع المقيمين البروتستانت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد كان أغلبهم من التجار الإنجليز والأمريكان، وكان محظوراً عليهم إقامة كنائس خاصة. ولكن موجة التبشير البنتكوسطالية⁽⁸⁾ العارمة انطلقت مع نزوح جحافل المزارعين الفقراء إلى أحزمة المدن الكبرى، واحتضانهم من قبل المبشرين البروتستانت. وقد ترافق ذلك التمدد البنتكوسطالي بشكل عام مع تطور الليبرالية الجديدة في أواخر سبعينيات القرن الماضي، وما صحبها من تحرر السوق التجارية المرافق بتحرير السوق الدينية⁽⁹⁾.

والأمر اللافت في حمى التنافس على المخيال الديني في أمريكا اللاتينية، أن يغدو مشروع الدين مشروعًا أجنبياً، بعيداً عن القضايا الجوهرية لأمريكا

اللاتينية. وهو ما يجلو في الصراع الخفي والجلي بين الكاثوليك والإنجيليين، ونقصد الكاثوليكية ذات السندي الرومي الأوروبي والإنجيلية ذات السندي الأمريكي. لتغدو المطالبة بالحربيات الدينية والتعددية الدينية وتحرير السوق الدينية مطالب غير بريئة.

وبصرف النظر عن هذا التدافع الخفي والجلي بين الكاثوليكية والبروتستانتية، ليست أمريكا اللاتينية محصورة في المكونات الكاثوليكية أو في الانشقاقات البتلكوستالية والإنجيلية فحسب ؛ بل ثمة مكون ديني شعبي عميق، وإن تراجع طفوه على الساحة، ناجم عن غياب البنية التنظيمية في تلك الاعتقادات، التي طالما تعرضت إلى الطمس، منذ اكتساح الكاثوليكية وهيمنة التأويل الأوغسطيني المستوحى من النص الإنجيلي : "أخرج إلى الطرق والسياحات وأجبر الناس على الدخول حتى يمتلي بيتي" ⁽¹⁰⁾. فقد تعرض السكان الأصليون إلى ما يشبه "الكروتشات الجديدة" (الحرب الصليبية) هدفت إلى "تميم الحضارة" ونشر "الدين الحق" إبان المرحلة الاستعمارية ⁽¹¹⁾.

ثانياً، وطأة حقبة السبعينيات والطروحات الدينية المتفجرة

أ. السياق العربي

شهدت سبعينيات القرن الماضي في أمريكا اللاتينية والبلاد العربية، احتدام الطروحات الدينية السياسية، التي لاتزال مؤثرة في المسار الحضاري لشعوب المنطقتين. فلو تأملنا أوضاع البلاد العربية، نلحظ في تلك الأجنحة التي احتضنت مخاضات الدولة الوطنية التنافس الحاد، بين الطروحات المحافظة من جهة

والطروحات الاشتراكية والليبرالية من جهة أخرى. وما إن انقضى عقد السبعينيات وحلّ عقد السبعينيات حتى تعمقت هوة الانشقاقات، ليتشكل تحالف المؤسسة الدينية التقليدية (الأزهر والزيتونة والقرويين على سبيل المثال) مع السلطات الحاكمة، وينفرز إسلام احتجاجي سوف تزيده الابلاءات والسجون عتواً وصلابة. انضوى تحت سقف الأنظمة العربية الناشئة العديد من أفراد النخبة الدينية التقليدية، صوناً للدين وحفظاً للدولة، وابنی شبه تحالف مصيري مع أنظمة الحكم. في تلك الفترة، التفتت معظم الأنظمة القومية والوطنية حول الحزب الواحد والزعيم الأوحد، وفي جانب آخر استمدت الأنظمة الملكية مشروعيتها من رأسمال رمزي ديني ذي منزلة محافظٍ. والملاحظ أنَّ النخب الدينية التي رافقت ميلاد الدولة الوطنية كانت في مجملها تقليدية، عازها الطرح الحدائي للدين، الأمر الذي جعل الشريحة الشبابية تنفر من خطابها.

من جانب الإسلام الاحتجاجي الناشئ، ما كانت طروحاته المتواترة تملك من الحجة والرؤية والتجذر، ما يكفي لإقناع شعوب خارجة لتوها من الاستعمار، بل كانت طروحات الإسلام الاحتجاجي في مجملها قلقة على مصائر الهوية، ومتخوفة من زحف القيم الغربية الجارف. تلك السمة الغالبة جعلت جملة من المتابعين الغربيين لظاهرة الإسلام السياسي يتقاسمون توصيف "القلق البنيوي" في حديثهم عن الظاهرة. بوصف ذلك القلق يستند إلى نظرية وظيفية ترجئ أن منشأ الحركات السياسية الدينية حاصلٌ جراء تعكرات اجتماعية اقتصادية. وهو ما تنبأ إليه مبكراً الفرنسي فرانسوا بورغا (1988) في نعت الإسلام السياسي بـ"صوت الجنوب"⁽¹²⁾.

لكن مفهوم التحرير الذي يعني هنا، بمدلوله الاجتماعي والإنساني، والذي نرور متابعته خلال الحقبة المعاصرة في الخطابات الدينية، سوف تلقى له صدى في أدبيات المفكرين الإسلاميين منذ أواسط القرن الفائت، في كتاب "العدالة الاجتماعية في الإسلام" للسيد قطب الصادر عام 1949، والذي أتبعه بكتاب "حركة الإسلام والرأسمالية"، وكذلك في كتاب مصطفى السباعي "اشتراكية الإسلام" عام 1947. ولكن الملاحظ أن ذلك المطلب الذي رام إثارة موضوع العدالة، لن يغدو مطلباً ملحاً في الفكر الديني، بل سيقى ثانوياً وعَرَضاً أمام الهاجس السياسي الطاغي، المطالب بتطبيق الشريعة وأسلمة الدولة. وبالتالي لن نجد إلى مشارف الحقبة المعاصرة لمفهوم التحرير، بمدلوله المشار إليه، حضوراً بارزاً لطغيان النظر السياسي. نشير ضمن هذا السياق إلى انتقاد راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة التونسية، مواقف الإسلام السياسي الباهت في السبعينيات والثمانينيات بخصوص المسألة الاقتصادية التي بقيت متناولة في إطار أخلاقي، وهو ما جعل هذا التيار يتحقق في أواسط العمال، بسبب الحديث السطحي عن العدالة الإسلامية والابتعاد عن قضايا العمال الفعلية⁽¹³⁾. لكن في هذا السياق ينبغي ألا نغفل عن تقطن ما عُرف بـ"اليسار الإسلامي" أو بـ"الإسلاميين التقديميين"، أواخر سبعينيات القرن الماضي إلى ما يعتور الخطاب الديني من وهن بشأن مسألة التحرر. نشط هذا التيار في تونس بقيادة ثلاثة منهم، حميده النميري وصلاح الدين الجورشي ومحمد القوماني، الذين التفوا حول "مجلة 15/21" حينها. وحاول هذا التيار أن يتصالح مع الظروف اليسارية ودعا إلى "lahوت أفقى"⁽¹⁴⁾ بقصد تحويل قضايا المحروميين والمستضعفين إلى قضايا جوهوية. ليجد هذا الخط الفكري تنظيراً أعمق مع المصري حسن حنفي في

مؤلفين بارزین له "التراث والتجدد.. موقفنا من التراث القديم" و"اليمين واليسار في الفكر الديني"⁽¹⁵⁾.

لكن مسألة التحرير، بوجه عام، سوف لن نجد لها حضورا طاغيا في السياق العربي، سوى بمدلولها السياسي المرتبط بالحقبة الاستعمارية، وفي ما عدا ذلك، خفت مدلولتها في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية من فكر النخبة التقليدية، ومن أدبيات الحركات الإسلامية على حد سواء. لعله من باب المزاح أن نستدعي مؤلف "التحرير والتنوير" للشيخ الطاهر ابن عاشور، الذي لن نظر فيه بحديث عن مباحثنا الذي نروم معالجته رغم ما قد يوحي به العنوان، فقد يتبين الرجل منذ التمهيد لكتابه (ص. 8 - 9) أن المراد من التحرير هو "تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد"، وليس التحرير بمعنى الفكاك من ربة الحيف الاجتماعي، إذ بقي التحرير منصرفا إلى قضايا لاهوتية صرفة.

وأما ما تعلق بموضوع الديمقراطية، فلا يمكن القول إن الحركات الإسلامية كان موقفها صريحا أو مبدئيا من العملية السياسية برمتها، رغم اشتغالها المكثف بالسياسة. فلما ثُكَّ أن الإسلام السياسي قد تعامل مع البيت العربي بمثابة المطرود من أحضانه، بعد أن هزَّت التحولات الحداثية أطراوه. لذلك تنوَّعت الظروف داخل الإسلام السياسي من الرفض التام للمغاير، إلى القبول به على مضض، وإلى الاعتراف به نظيرًا وشريكًا كما نعيشه في مرحلتنا الراهنة.

ولو عدنا إلى تاريخية الإسلام السياسي في البلاد العربية، نلحظ مساهمة العديد من العوامل في تذبذب تلك الحركات فترة السبعينيات والستينيات، منها

مناخ العنف الطاغي على الممارسة السياسية عامة، وعدم نضج الفعل السياسي لتلك الحركات. ليقى المبرر، كيف لحركات أن تبلور لديها رؤية تعدديّة أو يتشكّل لها موقف من الديموقراطية في واقع يفتقد أصلًا إلى تلك العناصر. الأمر الذي خلّف ضبابية في رؤية الحركات الإسلامية لذاتها ولغيرها، امتدّت حتى مطلع التسعينيات، وهي الفترة التي بدأت تشهد مساعي حادة نحو التعددية الحزبية والتطلع لترسيخ مبدأ الديموقراطية⁽¹⁶⁾. من هذا الباب، تذهب الإيطالية لاورا غواتزوني إلى أن تألف الإسلام السياسي مع الديموقراطية يقتضي النظر إليه داخل السياق العام للبلدان الإسلامية، بوصفِ معضلة الديموقراطية ليست محصورة بالإسلام السياسي وحده ؛ بل هي مسألة على صلة بمجمل القوى الناشطة والنظم الحاكمة. وبالتالي، يبقى السؤال المطروح وفق غواتزوني ليس في مدى تعايش المسلمين مع الديموقراطية، ولكن ضمن أي سياق داخلي أو خارجي يتيسّر تحقيق ذلك⁽¹⁷⁾؟

ب. سياق أمريكا اللاتينية

سوف تشهد أوضاع الدين في أمريكا اللاتينية تحولات كبرى مع فترة السبعينيات، بدخول عنصر لاهوت التحرر، وتطور موجة الاكتساح البتّوكوستالي. في ذلك الظرف، لابد أن نشير إلى أحداث مؤثرة ألمّت بأمريكا اللاتينية، ففي الوقت الذي شهد فيه الحزب الديمقراطي المسيحي الشيلي فوزاً في الانتخابات مع إدواردو فراغي مونتالفا، خلال العام 1964، وعدّ "ثورة ديموقراطية" وبديلًا للنخيار الكوبوي، شهد البرازيل انقلاباً عسكرياً أطاح بالحكومة الشعبية لجوão غولار (João Goulart)، واجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية (جونسون)،

في أبريل من العام اللاحق، جمهورية الدومينيكان، ليتدشن موسم انقلابات، وتسود حقبة عنيفة في المنطقة. في هذا الجو السياسي المشحون لاح توجه التحرر، وبدأت الخيارات الثورية تلقى صدى في أوساط رجال الدين. وقد مثل انحراف رجل الدين وعالم الاجتماع الكولومبي كاميلو توريس رستريبو (Camilo Torres Restrepo)، سنة 1965، في صفوف "جيش التحرير الوطني" (ELN) ذي التوجهات الماوية، وإلى حين استشهاده في فبراير من العام اللاحق، عنواناً لما يعتري كنيسة أمريكا اللاتينية من تحولات⁽¹⁸⁾. في تلك الأحوال، انعقد "مؤتمر أساقفة أمريكا اللاتينية" في مادلين في كولومبيا (من 26 أغسطس إلى 6 سبتمبر 1968)، وهو ما شكل إعلاناً رسمياً لولاده لاهوت التحرر. فقد كان الجو العام في مادلين متھمساً للختار المنهجي الذي يصل اللاهوت بالواقع الاجتماعي السياسي. بظهور خطاب تحريري، بالمعنى الاجتماعي، لصيق بقضايا المهمشين، ومفعّم بالدلالات اللاهوتية، بدأ كنيسة أمريكا الجنوبيّة للمرة الأولى تجنب صوب الاستقلال عن روما، ولا يجد رهبانها وأساقفتها في "تعليم الكنيسة الاجتماعي"⁽¹⁹⁾ سوى شكل من أشكال البحث عن التوازن في الموقف بين الرأسمالية والاشراكية. لذلك ما كان عسيراً على "lahot التحرر" تحويل مفهومي الخلاص والخطيئة وإعطائهما دلالات واقعية اجتماعية جنب تلك الدلالات الغبية. ليغدو التحرر من الخطيئة بمفهومه الديني يوازي التحرر من الظلم والتخلف، ويرتقي بالرأسمالية إلى مصاف الخطيئة البنوية. من هذا الباب، مهد مؤتمر مادلين الطريق للخطوات الأولى للاهوت التحرر.

في تلك الأوجاء صاغ اللاهوتي البيروفي غوستافو غوتيراز أول رؤية نظرية للتحرر في "نحو لاهوت التحرر" سنة 1969، أي عقب المؤتمر بسنة تحديداً، رسم فيها الملامح الرئيسية لهذا اللاهوت، كانت بمثابة الإعلان عن المولد النظري لللاهوت التحرر. وعلى غرار الانشقاقات الدينية التي غالباً ما تنتطلق باحتجاجات محدودة ونوايا إصلاحية، ما كان يدور بخلد رواد التحرر إحداث شرخ في الكنيسة، بل مجرد استحداث ممارسة لاهوتية وفية للنهج الإنجيلي وعلى صلة بمشاكل الفقراء. وفي هذا الانشقاق، يمكن تحديد خمسة عناصر أساسية :

- خيار الفقراء بوصفه الشغل الشاغل الذي تدور حوله الكنيسة واللاهوت؛
- أسبقية فعل التحرير على التأمل اللاهوتي ؛
- توظيف أدوات العلوم الاجتماعية بقصد صياغة رؤية واقعية ؛
- تأكيد البعد السياسي للإيمان والتوجه نحو التغيير الجذري للواقع السائد؛
- قراءة النص المقدس وتأويله في ضوء قضايا الواقع⁽²⁰⁾.

وبوجه عام، وجد لاهوت التحرر في أخلاقيات الدين سندًا للتوجهات المناهضة للاستغلال، وحافظاً لإرساء نظام عادل يمتنع عنه الحيف والظلم. وبوصف تلك الأخلاقيات مكرّسة للتوجهات وخيارات في صفة المحروميين، شكّلت في العديد من المناسبات حافزاً للاحتجاج على أوضاع اجتماعية، ومثلت عوامل "الأنجلة" وإعلان "البشاراة" للفقراء "نُذرًا للأغنياء"⁽²¹⁾. فاؤتقرار بالدور الخلاصي والتحريري للمسيح، كما تطور في لاهوت أمريكا اللاتينية، ليس محصوراً بحدود فردية بين العبد وبارئه في عالم الآخرة ؛ بل يمتد ليشمل خلاص الفرد وتحريره

من أي بنية من بنى الحيف. من هنا، اختلف الدور المنوط بعهدة الكنيسة في أمريكا اللاتينية عما هو منوط بشقيقتها في أوروبا. لم يعوّل لاهوت التحرر حينها على الانطلاق من قمة الكنيسة ليسير صوب القاعدة، ولا من القاعدة الشعبية صعوداً نحو القمة، ولكن بالانطلاق من الهاامش صوب المركز⁽²²⁾. وقد يسرّت الصلة الاجتماعية المتينة بين مؤسسة الكنيسة وعموم الشعب، إبان حكم الأنظمة العسكرية، جعلَ الكنيسة المجال الحر والوحيد غير الخاضع للرقابة الرسمية، ما أهلها لتكون الحاضنة لطلعات التغيير الديمقراطي المبكرة وتبرعم داخلها أولى المسارات، لقد كانت الخورنيات والأديرة الملجاً والمنطلق⁽²³⁾.

فقد وجد "اللاهوت السيافي" موضع قدم حيث عجز اللاهوت التقليدي عن تقديم إجابات لمشاكل راهنة وتحديات جديدة. وضمن هذا الإطار العام، جاء انشغال لاهوت التحرر بقضايا المحروميين، لتشهد الفترة تطويرًّا لواهيت العالم الثالث : في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية⁽²⁴⁾. فقد بدأ حينها يسود مطلب الأجورنامنتو (التجديد)، فضلاً عن الدعوة إلى إنشاء "لواهيت أهلية" قرية من أوضاع الناس. وببدأ مطروحاً في الجدل الديني سُبل تخطي التخلف وتفادي العنف وإرساء صلح بين النضال الثوري والرسالة المسيحية، وهو سؤال سوسيولوجي بالأساس⁽²⁵⁾، لتي تجاوباً في كتاب "لاهوت التحرير.. السياقات" الصادر في ليماس سنة 1971، "Teología de la liberación. Perspectivas" الذي عرف رواجاً في أمريكا اللاتينية وخارجها ومثل حجر زاوية في بناء معالم مشروع التحرير. بدا اللاهوت من خلاله بمثابة رؤية نقدية للتاريخ البشرية ولم يقتصر على التفكير في العالم، بل أسهم في صياغة المسار الذي يتغيّر عبره

العالم. صحيح شهدت الحقبة في أوروبا موجة "اللاهوت التقديمي" ، بوصفه نتاجا على صلة بأسئلة الحداثة وبالواقع الغربي تحديدا، غير أن لاهوت أمريكا اللاتينية هو لاهوت متتطور وحاضر ضمن سياق ثقافي اجتماعي مغاير، يجد نفسه أمام واقع تاريخي، مرتهن للفاقة والاستضعاف والحرمان، ليغدو السؤال الحاسم حول كيفية الانتقام من تلك الآثام.

سوف تحضر القضايا الاجتماعية بالجاج في المؤتمرات الأسقفية اللاحقة المنعقدة بجنوب القارة، وبعد أن تلخص التنديد في مادلين (1968) في "أن المؤس لا إنساني" ، وفي بويلا (1979)، "أن الفقر مناف للإنجيل" ، وفي سانتو دوميغو "أن المؤس غير مسموح به" ، يبقى السؤال الحاضر وفق غوستافو غوتيراز "بأي شكل يُقال للفقير، المدحور خارج المجتمع، إن رب أكرمك وهو غارق في مؤسسه؟"⁽²⁶⁾

السياسي والدين

حرى أن نفرد حيزا ضمن مداخلتنا للتجربة الكوبية والدين، حتى ندرك طبيعة الإشكال القائم بين الكنيسة والنظم الثورية. فقد كان تصلب فيديل كاسترو مع الكنيسة ناشئا عن تخوف على الثورة من دوائر النفوذ الكنيسية في جنوب القارة. وهو في الأصل، تخوفٌ نابعٌ من اختلاف بنوي في النظر، ففي الوقت الذي تسعى فيه الكنيسة لاحتضان سائر فئات المجتمع، استنادا إلى منظور أخلاقي شامل للجميع، يضع الشرائح المهيمنة والخاضعة على قدم المساواة ؟ يتبنى المنظور الاشتراكي الكاستروي رؤية طبقية اشتراكية صارمة، تقف في صفة

البروليتاريا علناً، وهو ما ولد تضارباً مع الكنيسة. من هنا، اعتبر الزعيم الكوبي الكنيسة حليفاً غير مأمون في عملية النهوض بأمريكا اللاتينية، سيما وأنها ترفض مقوله الصراع الطبقي رفضاً باتاً، وتروج للصلح الطبقي بدل الصراع الطبقي.

من جانب آخر يعي كاسترو عمّق تجذر الدين في جنوب القارة، ما جعله يعول على بناء تحالف استراتيجي مع المسيحيين الثوريين، بناءً على ما ييشّر به ذلك التحالف من نسج علاقات جديدة ؟ غير أن تلك العملية تبقى في حاجة إلى جهد لمحو الإرث التاريخي الذي يربط الإيمان الديني بين الاستغلال ويسم الاشتراكية بالإلحاد⁽²⁷⁾. فعادة ما يجمع عامة الناس التوجه الاشتراكي بخشية على إيمانهم، الأمر الذي يؤثّر على خياراتهم السياسية، التي تترجم غالباً في نفور من هذا الخيار. وبمعزل عن تلك الهواجس يلوح الخيار الاشتراكي الأقرب إلى روح الدين "لئن يلح جمل في سُمّ الخياط أهون من دخول غني ملوكوت الرب" (إنجيل متى 19: 24)، غير أن الخشية من الإلحاد ومن معاداة الدين يبقى كلاهما حاسماً في الخيارات السياسية النهائية، إذ ثمة إرث اشتراكي ثقيل يرهق المخيال الجمعي في أمريكا اللاتينية. من جانبه سعى كاسترو جاهداً إلى تفكيك ذلك العائق بنسج علاقات مع "المسيحيين المناصرين للاشتراكية"، جاء في أعقاب لقاء بمجموعة من رجال الدين في ديسمبر 1971 على هامش زيارة للشيلي. تم ذلك على أمل تجسير الهوة بين الاشتراكيين والمسيحيين، وذلك بناءً على معطيين أساسيين : يكون فيهما المسيحيون "حلفاء استراتيجيين" للماركسيين في دعم مسار التحرر في أمريكا اللاتينية ؛ ويقبل المسيحيون بأرياحية منهج التحليل الماركسي دون أن يطالهم تشكيك في معتقداتهم⁽²⁸⁾. لم تنقض سنة

على زيارة كاسترو للشيلي، حتى دعا اثنى عشر رجل ديني إلى كوبا، شاركوا في أنشطة العمل الطوعي. صدر على إثر ذلك بيان مشترك بين المسيحيين الثوريين والماركسيين، ألحّ على أنّ جوهر مساوىّ أمريكا اللاتينية تكمن في الاستغلال الرأسمالي ؛ وأن الاشتراكية هي ضرورة تاريخية ؛ وأن المسيحيين معنيون أخلاقيا بالنضال رفقة الماركسيين ضد العنف الممنهج المتولد من جنوب القارة جراء الرأسمالية⁽²⁹⁾.

ثالثاً، اهتمام الأديان إلى الديمقراطية والتعددية

شكلت الأوضاع السياسية والاجتماعية الضاغطة في البلاد العربية وفي أمريكا اللاتينية دافعا لبروز تأويلاً جديداً في الدين، تمحورت بالأساس حول الاستفادة من عامل الديمقراطية والقبول بالتعددية، سواء في شكلها الديني أو السياسي. لم تكن الديمقراطية مغربية للأديان يوماً، كما هو الحال في الراهن. حيث تُشكّل الديمقراطية بالفعل الإغراء الأكبر للتوجهات الدينية بعد تحوّفِ ران في أوساط المتدينين، باعتبار مؤدى الديمقراطية إلى النسبة، وإذا بالتعددية وما تفرّزه من مناخ تنافسي تسهم في تجدد الأديان. فقد ساد طويلاً أن الحداثة تحرّر حتماً إلى تراجع الدين وتقود صوب العلمنة، غير أن ذلك لم يفض إلى ما كان متوقّراً، بل شهدنا نوعاً من المصالحة، وما حصل هو تنافس الأديان وتطورها، وعوده الدين إلى الفضاء العمومي. كانت حقبة السبعينيات حاسمة في أمريكا الجنوبيّة، لما مسّ الخارطة الجيودينية من تحولات أتت آثارها متداخلة ومتناقضية أحياناً. ففي الوقت الذي كانت فيه الكنيسة الكاثوليكية تتبنى خيار الفقراء، كان

القراء يميلون إلى خيار البروتستانية ويسيرون صوب الكنائس البتكتوكستالية، وهو ما لم يكن خيارا سياسيا صرفا؛ بل خيارا دينيا إيمانيا بوجه عام⁽³⁰⁾.

سيحدث التنافس الديني جليا مع الثمانينيات والتسعينيات، بعد أن أمست البتكتوكستالية الرؤية الدينية الأكثر تاغما مع الليبرالية الجديدة. ليتعزز نفوذ البروتستانتية الجديدة ببروز ظاهرة الكنائس الإنجيلية العملاقة (megachurch) التي لا تكفي بالوعظ الديني، بل تمارس أنشطة اجتماعية شتى تربوية وتعليمية ورياضية وصحية. وضمن هذا التطور الحاصل غالبا ما دعمَ البتكتوكستاليون مرشحين معينين للرئاسة أو مرشحين موالين لهم، كما حصل في فينيزويلا والبرازيل والبيرو وغواتيمالا وكولومبيا. كانت الحالة الأكثر بروزا مع انتخاب ألبارتو فوجيموري (Alberto Fujimori) في البيرو سنة 1991 وتعيينه نائبا بتكتوكستاليا، وكذلك حالة الجنرال إفراين ريوس مونت (Efraín Ríos Montt) المشابع للبتكتوكستالية، الذي اعتلى كرسي السلطة في غواتيمالا في أعقاب انقلاب عسكري سنة 1982. الأمر ذاته حدث في البرازيل مع ديلما روسيف (Dilma Rousseff)، في وقت شهدت فيه الأحزاب الكاثوليكية تراجعا⁽³¹⁾.
الحالة التي أوردنها بشأن البتكتوكستاليين تنسحب على الكاثوليك أيضا، من حيث توظيف عامل الدين ورمزيته، ذلك أن الإضرابات الكبرى في قطاع السيارات التي شهدتها البرازيل في منطقتي سانتو أندرے وساو برناردو، خلال العامين (1979/1980)، كانت تجمعاتها تُعقد في الكنائس، بعد أن وجدت دعماً من الأسقف كلاوديو هومس⁽³²⁾.

لم يكن حرص الپنتکوستالیین على تشكیل أحزاب دینیة في کولومبیا یهدف إلى "مسحة السياسة"، بقدر ما كان یهدف إلى انتزاع امتیازات تضاهی امتیازات الكاثولیک، من خلال التأکید على مبدأ الحریة الدينیة، وهو ما حصل بالفعل مع دستور کولومبیا 1991. نتج عن ذلك اعتراف (سنة 1997) بتراتیب الزواج الدينی الذي یعقده بپنتکوستالیون، فضلاً عن السماح لرجال الدين المتممین لکنیستهم بالتردد على السجون والمستشفيات. في هذا الجو التنافسي، شعرت الكاثولیکیة بالغبن من تراجع نفوذها، ولكن بقدر ما شکلت الديمقراطیة والتعددیة مشکلة بالنسبة إليها، غدت حافزاً للتحدد والتطور. يورد عالم الاجتماع الامريکي رودنای ستارک في كتابه "انتصار الإيمان"، في أن أغلب بلدان أمريكا اللاتینیة بات الكاثولیک أكثر ترددًا على کنیستهم، حيث بلغت نسبة التوافق أسبوعياً في سبعة بلدان (غواتیمالا، کولومبیا، السلفادور، الہندوراس، الإکوادور، کوستاریکا، المکسیک) 60 بالمئة أو أكثر (کما الشأن في غواتیمالا 71 بالمئة). وبلغت في ستة بلدان أخرى (الباراغواي، بوليفیا، نیکاراغوا، بينما، جمهوریة الدومینیکان، البيرو) 52 بالمئة⁽³³⁾. وترواحت نسبة من أقرّوا بأهمیة الكاثولیکیة في حياتهم اليومیة في كلّ من الإکوادور والبيرو ونيکاراغوا وغواتیمالا وجمهوریة الدومینیکان وکوستاریکا وکولومبیا وبولیفیا والبرازیل والسلفادور وبينما الہندوراس والباراغواي بين 83 و 92 بالمئة⁽³⁴⁾. فالجلی أن التحوّلات اللاهوتیة التي شهدتها أمريكا اللاتینیة ما كانت تحولات معزولة عن القضايا الاجتماعية والسياسیة، بوجهیها الإقليمی والدولي. فقد شهدت الأطراف الدينیة انغماساً في قضايا اجتماعية، منها ما تعلّق بمحال الأخلاق والأسرة (موانع الحمل، الطلاق، الإجهاض) أو بمحالات معيشیة على

صلة بالإصلاح الزراعي، أو بضبط الأجر الأدنى، أو بانتقاد اتفاقيات التبادل الحر أو بتسديد الدين الخارجي ؟ وكذلك ما عاد اللاهوت بمنأى عما يشغل عالمنا من قضايا كونية، وهو ما برع جلياً من مشاركات رجال الدين في لقاءات المنتدى الاجتماعي العالمي، سيما لما استضاف البرازيل فعاليات ذلك المنتدى حلال العام (2000)⁽³⁵⁾. ليقى التساؤل المطروح في أمريكا اللاتينية عن مدى ضمان تلك التحولات الدينية لتغيرات إيجابية، حتى لا يقى الأمر مجرد ترهل ديني غير فاعل.

في الجانب العربي، منذ أن تقلص احتكار الدين، بوجهيه السلطوي والإسلاموي، بدا واضحاً أن الرأسمال الرمزي أوسع من اختزاله في ثنائية رسمية وغير رسمية أو موالية وأخرى معارضة، وظهرت تأويليات وتمظهرات ورؤى متنوعة. فقد عانى الدين في البلاد العربية من الاستقطاب بوجهيه الرسمي والمسني. وولّد ذلك الاستقطاب سياسات مجحفة غالباً ما تضرر منها الدين والنسيج الاجتماعي بما دبت فيه من ترهل ؛ ولكن الحرية الدينية في الراهن أثبتت أن أشكال التدين الجديدة التي تطورت في البلاد العربية، فضلاً عن تعبيرات النشاط الثقافي الديني، لم تكن غرقاً في التسييس أو دعماً للتوجهات المتشددة، بل أثبتت في معظم الأحيان بحثاً عن إرساء هوية متصالحة مع تاريخها ومع مخزونها الحضاري. وباتت الحرية الدينية المتوفرة في بلدان المغرب، على سبيل المثال، عاملاً من عوامل معاضدة المجتمع، وهو ما تجلّى في العمل المدني الناشئ بدوافع دينية وأخلاقية. صحيح أن التعددية في بلاد المغرب هي تعددية داخل التقليد الديني الواحد، السنّي بالأساس، ولكن ذلك ساهم مساهمة فعالة في إبراز قيمة التعددية على مستوى أوسع.

ونحن نعاين مختلف تمظهرات الدين في البلاد العربية وفي أمريكا اللاتينية، حرّيّ ألا يهيمن المنظور الغربي للدين على واقع المنطبقين. فمن المجدى لتجنّب التوترات في بلداننا، تبني مفهوم "الحداثة المتعددة"، فليس هناك طريق أوّل للحداثة، بل هناك طرق متعددة. فإن كان الدين في الغرب قد شكّل عائقاً في فترة من الفترات للحداثة، فذلك لا يمكن تعميمه، لأن الدين في فضاءات أخرى كان ولا يزال عامل تحرر وسندًا قوياً للنهج الديمقراطي. وهو ما نشهده بالفعل في أمريكا اللاتينية وفي البلاد العربية. فليست اللافتة الغربية النهج الوحيد للحداثة، هناك أشكال أخرى من الحداثة يلعب فيها الدين دوراً إيجابياً، كما يقول عالم الاجتماع بيتر بيرجر⁽³⁶⁾. ينبغي الخروج من المعيارية الغربية للدين والحداثة، بالاحتكام دوماً إلى مدى مواءمة الفعل الحضاري في الفضاءين (البلاد العربية وأمريكا اللاتينية) لما هو مقبول غربياً، على غرار ما تساءل عنه الإيطالي رنزو غولو : هل الإسلام متلائم مع الديمocratie⁽³⁷⁾؟ فحين أشرنا في مقدمة هذه المداخلة إلى مفهوم الإسلام الحضاري، كنا نقصد العمق التأصيلي للدين، الذي يأبى الانحصار في إسلام محدد، سياسي أو نضالي أو سلطوي أو صوفي أو ما شابه ذلك. وبالتالي حرّيّ التعامل مع الدين كقوة حضارية مختبرة داخل الشعوب تصرّف من خلالها أفعالها المتنوعة.

حسبنا أن هذا الوضع في البلاد العربية ينطبق على أمريكا اللاتينية أيضاً، فالتوترات التي تحدث في النسيج الاجتماعي، وتكون لها تبعات سياسية، لا يمكن التعاطي معها بأسلوب الهيمنة والاحتكار، ولكن بتنزيل مفهوم المتعددة الدينية المُنزلة الصائبة حتى نجتنب ديمocratiاتنا الوليدة الأزمات. وكى لا نضيع

في وعثاء السياسة، ينبغي أن يبقى مطلب التحرر من الحيف والظلم والفقير مطلباً نبيلاً بمنأى عنّي يتبنّاه من أطراف سياسية أو دينية. كما أن على سائر التوجهات الدينية أن تعي أن المحافظة على نهج الديمقراطية هو ضمانة لتطورها وليس لانتكاستها.

الهوامش

- (1) لمزيد التوسع راجع كتاب "العقل الإسلامي المعاصر والتحديات: ثورات حركات كنائس" لمنير شعيب، دار البراق للنشر تونس 1986، ص. 13 وما بعدها؛ وكتاب "الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي"، لمجموعة من المؤلفين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي 2002، ص. 18 وما بعدها.
- (2) Laura Guazzone, *Storia Contemporanea del mondo arabo*, Mondadori, Milano 2016, p. 36 e s.
- (3) Àvaro Ramis, La religiosità come campo di battaglia L'incompiuta laicità dello stato cileno, "Le Monde diplomatique", novembre 2017, p. 15
- (4) Rodney Stark, *Il trionfo della fede Perché il mondo non è stato così religioso*, Lindau, Torino 2017, p. 99.
- (5) على سبيل المثال مع إقرار دستور 1925 في الشيلي بنفصال الكنيسة عن الدولة، بقي الجهاز التعليمي خاضعاً لهيبة الكنيسة الكاثوليكية.
- (6) Stefanini M., *Geopolitica dell'avanzata protestante in America Latina*, "Limes", n° 3, 1993, p. 176.
- (7) "Miami Herald", 16 ottobre 1992
- (8) تُترجم الكلمة في اللسان العربي بـ "الخمسينية"، وهي تفرعٌ مذهبٌ بروتستانتي سلامحٌ إفريقيٌ ظهر في منتصف القرن الفائت في الولايات المتحدة. يُنذر أن الخلاف بين البروتستانتية التاريخية والبروتستانتية

يتمحور في كون العلاقة بين الرب والمؤمن، مع الأولى، يتلخص في التأويل المباشر للنص المقدس ؟ في حين مع الثانية يطعى هاجس ربط صلة معاشرة للمرء مع الألوهية، بناء على تجربة عاطفية قوامها الإيمان بنزل الروح القدس.

(9) Loris Zanata, "L'America latina, Cattolica ma non troppo", Limes "Quaderni Speciali" 2/2005, p. 155

(10) تم تأويل الآيات الواردة في إنجيل لوقا (14: 16-24) من قبل القديس أوغسطين على أنها تفيد إكراه غير المؤمنين على الدخول في الدين الحق، أي الكاثوليكية.

(11) Jorge J. Ramírez Calzadilla - Alessandra Ciattini, Religione, Politica e Cultura a Cuba, Bulzoni Editori 2002 Roma, p. 43

(12) Laura Guazzone (a cura) Storia ed evoluzione dell'islamismo arabo I Fratelli musulmani e gli altri, Mondadori, Milano 2015, p. 17-18.

(13) انظر راشد العنوشي "من تجربة الحركة الإسلامية في تونس"، المركز المعاي里 للبحوث والترجمة، لندن 2001، ص. 56 وما بعدها.

(14) العارة وردت في مقال بعنوان "حو لاهوت أفقى مستير" لمحمد القوماني منشور في "مجلة 21/15" العدد: 14، 1987، ص. 34.

(15) نُشر الأول في المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1992، والثاني في دار الثقافة الحديدية، القاهرة 1996.

(16) يمكن الحديث عن بوادر تطور رؤية مؤمرة بالتجددية السياسية في أوساط الإسلام السياسي منذ صدور مؤلف راشد العنوشي: "الحربيات العامة في الدولة الإسلامية" (1993). جاء الكتاب عبارة عن بيان اعتراف للحركة الإسلامية بالأخر، ومدخلًا للإقرار بتنوع المكونات السياسية في البلاد العربية. كان القبول بالديمقراطية بالشكل الذي طرحته العنوشي في مؤلفه المشار إليه بشير تطور هائل في أوساط الإسلام السياسي أسهم في تبيين الديمقراطية في العالم العربي.

(17) Laura Guazzone (a cura) Storia ed evoluzione dell'islamismo arabo I Fratelli musulmani e gli altri, Mondadori, Milano 2015, p. 15

(18) Padre Camillo Torres, Liberazione o morte Antologia degli scritti, Feltrinelli, Italia 1969.

(19) تلخص سياسة الكنيسة الاجتماعية في ما يُعرف بـ"تعليم الكنيسة الاجتماعي"، المستند إلى فحوى "الرسائل البابوية العامة" و"الإرشاد الرسولي"، وهي عبارة عن توجيهات صادرة عن أصحاب الكنيسة لحثّ المؤمنين للسير على هداها.

- (20) Gustavo Gutiérrez - Gerhard Ludwig Müller, *Dalla parte dei poveri. Teologia della liberazione, teologia della chiesa*, Editrice messaggero di Sant'Antonio, Padova 2013, p. 45 e s.
- (21) François Houtart, "Alcune Proposizioni introduttive", in AAVV, *Chiese e rivoluzione nell'America Latina*, Newton Compton Editori, Roma 1980, p. 35.
- (22) ميكائيل لوفي، "لاموت التحرير في أمريكا اللاتينية وعلاقته بالإيمان والعمان"، ترجمة: عز الدين عناية، "مجلة التفاهم"، العدد 43، سلطنة عمان 2014، ص. 176.
- (23) Loris Zanata, "L'America latina, Cattolica ma non troppo", Limes "Quaderni Speciali" 2/2005, p. 155.
- (24) Silvia Scatena, *La teologia della liberazione in America latina*, Carocci, Roma 2008, p. 7.
- (25) Ibidem, p. 17.
- (26) Gustavo Gutiérrez -Gerhard Ludwig Müller, *Dalla parte dei poveri. Teologia della liberazione, teologia della chiesa*, Messaggero di Sant'Antonio Editrice, Padova 2013, p. 9.
- (27) Ibidem, p. 36
- (28) تبدو تلك الاستراتيجية تتنافى مع ما نصّ عليه الفصل 54 من دستور 1976 من طابع إلحادي للدولة الكوبية، حتى وإن أقرّ حرية الضمير والمعتقد بشروط لا يتضاربا مع الشرعية الثورية. جرى تقييم ذلك الفصل في الإصلاح الدستوري لسنة 1992، الذي تبنت فيه الدولة موقفاً لأنكياً وأقرّ مراعاة الحرية الدينية، بالإضافة أنّ لكل مواطن الحق في الاعتقاد أو في عدم الاعتقاد.
- (29) Marcelo González Martín, *El Movimiento de los "cristianos por el socialismo"*, Anales de la Real Academia de Ciencias Morales y Políticas, nº 53, 1976- 50
- (30) Loris Zanata, "L'America latina, Cattolica ma non troppo", Limes "Quaderni Speciali" 2/2005, p. 156.
- (31) Loris Zanata, "L'America latina, Cattolica ma non troppo", Limes "Quaderni Speciali" 2/2005, p. 157
- (32) Beppe Carioca, "In Brasile è cominciato l'inverno della chiesa", Limes "Quaderni Speciali" 2/2005, p. 165
- (33) Rodney Stark, *Il trionfo della fede. Perché il mondo non è stato così religioso*, Edizione Lindaau, Milano 2017, p. 112-113.
- (34) Ibidem, p. 114

- (35) ميكائيل لوفي، "لاموت التحرير في أمريكا الالاتية وعلاقته بالإيمان والعمان"، ص. 186-187.
- (36) Peter L Berger, I molti altari della modernità Le religioni al tempo del pluralismo, Memi, Bologna 2017, p 14
- (37) Renzo Guolo, L'Islam è compatibile con la democrazia ?, Laterza, Bari – Roma 2007

لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية

بين الفلسفة والدين

عبد السلام طويل

**أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية
المملكة المغربية**

تسعى هذه الورقة إلى مقاربة موضوع "لاهوت التحرير" في أمريكا اللاتينية بين الفلسفة والدين ؛ وذلك انطلاقا من أهم الأديبيات التي انتجتها جماعة من رجال الدين المسيحي، وأطرتها الكنائس في أمريكا اللاتينية بداية من أواسط القرن الماضي، كنتيجة مباشرة لاكتشاف المضمون الاجتماعي والثوري للعقيدة المسيحية وتوظيفها في مواجهة الاستعمار، لتغدو تبعا لذلك، وتأثرا بالماركسية، بمثابة إيديولوجية ثورية، ومرجعية للنضال والتحرر من كل أشكال الاستغلال والفقر والحرمان والتهميش والانعتاق من كل أضراب الهيمنة والسيطرة والعدوان.

وهو ما يجعلنا إزاء تأويل جديد للمسيحية يتمدد عن كل الوصيات، ويدعو إلى حرية قراءة وتأمل وتأويل الإنجيل كحق لكل المؤمنين، تأويلا لا يجد حرجا في استلهام الماركسية ليس باعتبارها فلسفة مادية إلحادية، وإنما بكونها منهجا

تفسيرياً وإيديولوجية تحررية لا تكتفي بفهم الواقع وتفسيره، بقدر ما تسعى إلى تغييره والتخلص من كل أشكال وعوامل الاستغلال والهيمنة والاستلاب فيه.

ليتبلور، تبعاً لذلك، لاهوت جديد للتحرير يقدم نفسه ليس ك مجرد صلوات وطقوس يسعى صاحبها للخلاص الآخروي الفردي، وليس ك بناء نظري ثيولوجي فحسب، وإنما ك حركة والتزام و فعل للتحرر والعدالة والمساواة في التاريخ.

ولقد أدى التنزيل التاريخي لمقتضيات هذا التأويل في مواجهة التأويل التقليدي المحافظ، الذي طالما عبرت عنه الكاثوليكية الرسمية من خلال الفاتيكان، إلى سجال ثيولوجي تداخل فيه ما هو ديني بما هو سياسي، وما هو إيديولوجي بما هو استراتيجي، وما هو محلي وقاري بما هو عالمي.

أولاً، لاهوت التحرير : المفهوم والمحددات والسياق

يمثل لاهوت التحرير توجهاً وتأوياً دينياً مسيحياً، يستمد مرجعيته من أدبيات ذات منحى لاهوتى نضالى، أسهم فيه العديد من رجالات الدين المسيحي⁽¹⁾، تعبيراً عن حركة اجتماعية واسعة، ظهرت في مطلع الستينات من القرن الماضي استجابةً لحدة الفوارق الاجتماعية واستشراء مظاهر الفقر والقهراً والاستغلال والتهميش والإهانة والاستلاب الناتجة عن التسلط الاستعماري والهيمنة الرأسمالية من جهة، وعن تحكم وطغيان الديكتاتوريات العسكرية من جهة أخرى.

حيث ظلت دول أمريكا اللاتينية منذ نهاية الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، ترزح تحت نير أنظمة عسكرية تسلطية مستبدة. استفادت من الاستقطاب الإيديولوجي والسياسي الدولي ومن أجواء الحرب الباردة.

لقد ظهر لاهوت التحرير كحركة نضالية تؤمن أن التزام موقف الحياد من الصراع بين السلطات الديكتاتورية المستبدة والمجتمعات المستضعفة بأمريكا اللاتينية يعد انحيازا لا أخلاقيا للجلادين، وذلك في تعارض صارخ مع قيم الإيمان المسيحي والقيم الإنسانية الكونية. ومن هنا إعلانها الانحياز للضحية في مواجهة الجلادين؛ حيث لم يكتف الآباء والكهنة بإدانة الظلم وكشف خروجه عن تعاليم المسيحية، وإنما قرروا الالتزام الفعلي بمواجهته والنضال المستميت من أجل القضاء عليه، فانحازوا إلى المستضعفين والمقهورين بغض النظر عن انتمائهم الديني في مواجهة الطغاة وإن كانوا مسيحيين.

حيث أوصى مؤتمر "ميدين" التأسيسي الخاص بأساقفة وكهنة أمريكا اللاتينية المنعقد عام 1968 بـ "ضرورة تعليم التحرر كأدلة جوهرية لانعتاق الشعوب من جميع أشكال العبودية، وارتفاعهم من وضع أقل إنسانية إلى وضع أكثر إنسانية، واضعا في الاعتبار أن البشرية هي المسؤول الوحيد والمبدع الرئيسي لنجاح أو إخفاق مسار تحرره"⁽²⁾.

وفي هذا الإطار، يصدر لاهوت التحرير عن وعي عميق بالنقد الذاتي؛ فهو لا يرى الكنيسة من الواقع العاجز الذي طالما عانت منه مجتمعات أمريكا اللاتينية تحت الحكم العسكري، بل يقر بمسؤولية الكنيسة من خلال مشاركتها أو بصمتها على هذا الظلم؛ فالأب جوستافو يوكي، في أكثر من مناسبة وأكثر من سياق، أن "الكنيسة لا تضع نفسها فوق هذا الواقع، وإنما تعلن مسؤوليتها عن الظلم الذي ساندته سواء من خلال تضامنها مع النظام القائم أو بصمتها على شرور هذا النظام"⁽³⁾. و"بما أن لاهوت التحرير يتحذذ نهج الفكر النceği"⁽⁴⁾، فهو يرفض أن تكون المسيحية أداة لتسويغ وتبرير المظالم الاجتماعية.

وتأكيداً لهذا الالتزام الأخلاقي يقول الأب "جوستافو جوتيرث": «عندما يتوقف نظام معين عن تعزيز الصالح العام ويفضل عنه المصالح الشخصية، فعلى الكنيسة ليس فقط التنديد بالظلم الواقع، بل أيضاً كسر محور الشر»⁽⁵⁾.

محذراً من الوقوع في خطيئة شرعة الفقر أو إضفاء المشروعية الدينية عليه، معتبراً أن "التنديد بالظلم يعني رفض استخدام المسيحية كستار يضفي الشرعية على النظام القائم" مضيفاً: "إننا ككنيسة، أي مجتمع تلاميذ يسوع، يجب علينا أن نعلن قiamته لقارة شابتها الإنسانية وعدم جعل الفقر أمراً إنجيلياً"⁽⁶⁾.

وبإمكان أن نجمل أهم العوامل والمحددات التي حكمت نشأة وتطور ظاهرة لاهوت التحرير في العناصر التالية :

1. منزع نceği جذري للنظام الرأسمالي ينطلق من الإدانة الصريحة للرأسمالية ومنظومة قيمها ومعاييرها و اختياراتها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، وامتداداتها المتمثلة في الليبرالية الجديدة، باعتبارها خطيئة بنوية ؟
2. التوسل بالمنهجية والتحليل الماركسيين ؛ لفهم وتفسير تناقضات الرأسمالية واحتلالات نظامها الاقتصادي والاجتماعي ؛
3. مناصرة الفقراء والمهمشين والمستغلين، ودعم نضالاتهم وتعلقاتهم للتحرر والانعتاق، والكرامة، والعدالة الاجتماعية ؛

4. مناهضة شتى الوثنيات ؛ المعلنة منها والمضمرة ؛ باعتبارها تمثل التحددي الأكبر للحقيقة الدينية والوجود الإنساني أكثر من الإلحاد. وفي هذا

السياق عادة ما يجري الحديث عن الفراعنة والقياصرة الجدد. مثلما يجري النظر إلى النمط الرأسمالي المتجلّي في الاستغلال بمثابة وثنية محدثة يحسّدّها أجيال تجسيد ما جرى التعبير عنه بـ "دين رأس المال" الذي يضفي طابعا قدسيا على البضاعة، التي باتت معابدها (البنوك)، وإكليروسها (الممولون)، ولاهوتها (المخططات الاقتصادية)؟

5. نقض الثنائية اللاهوتية التقليدية بالنظر إلى كونها ناجما للفلسفة الأفلاطونية الإغريقية؛ لا صلة لها بالتراث الكتابي التوراتي الذي يتميز فيه التاريخ الإنساني عن المشيئة الإلهية.

عادة ما يتم طرح إشكالية لاهوت التحرير انطلاقا من مرتکزین وافتراضیین أساسین؛ نضج الوعي السياسي في دول الجنوب من جهة، وتأثيره التحفيزي على المسيحيين من جهة أخرى⁽⁷⁾؛ فبفعل تأثير العديد من العوامل التاريخية، وفي صدارتها التطور الذي عرفته العلوم الاجتماعية، تنامي وعي أعداد متزايدة من الناس بكونها فاعلة في التاريخ؛ ملتزمة بتعظيم البنية الاجتماعية المختلطة، وعازمة على الانحراف والمشاركة في الحياة السياسية تدبيرا وإصلاحا. الأمر الذي يعبر عن تبلور فهم وتمثل جديد للسياسة كبعد مستوّع للفعالية الإنسانية، وليس مجرد قطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية.

وذلك انسجاما مع التطور النوعي الذي عرفته العلوم الاجتماعية، وهو التطور الذي مكن من تحديد أسباب الاستلاب، ورصد آليات اشتغال النظام الرأسمالي، والوعي بالعوامل الاقتصادية والسوسيو ثقافية التي تنتج مختلف مظاهر الظلم والقهر والاستغلال والاستلاب.

إلى جانب هذه الرؤية الكلية والمستوعبة غير القطاعية للشأن العام، ينضاف تصور أكثر ديمقراطية وشعبية بمقتضاه لا تغدو السياسة حكراً على فئة أو نخبة محدودة، وإنما حقل جماعي للتحقيق الإنساني، وفضاء لحماية ممارسة الحرية للجميع.

إن هذا التصور للسياسة، كما تعكسه أدبيات لا هوت التحرير، لا يتجاهل الأبعاد الأخرى للحياة، بقدر ما يتعرض على الرؤية القطاعية التجزئية للفعالية الاجتماعية والإنسانية، وهي الرؤية التي تهدد بتجريد المواطنين من الشروط الموضوعية الملمسة لحياتهم وجودهم.

بقدر ما تتجذر الممارسة الاجتماعية (*praxis sociale*) يزداد التشوف والتطلع إلى إرساء أسس مجتمع سوي أكثر عدالة وحرية وكرامة، يضع حداً لخضوع دول لأخرى، وطبقات اجتماعية لطبقات اجتماعية أخرى، وكذا خضوع الإنسان لأنبيائه الإنسان⁽⁸⁾.

وبكلمة واحدة ؛ يسعى تيار لا هوت التحرير إلى التغيير الاجتماعي العميق والاستبدال النوعي والحدري للنظام القائم بنظام حديث أكثر عدلاً وإنسانية. لنكون بذلك بإزاء تصور ثوري للسياسة (*une conception révolutionnaire de la politique*).

ومع الراديكالية الحاكمة لفلسفة التغيير لدى مفكري لا هوت التحرير، تترسخ الطبيعة الصراعية للمجال السياسي، وما يترب عن ذلك من ضرورة النظر إلى الصراع الطبقي (*Lutte de classes*) باعتباره مكسباً (Acquis)، وتقبل

حقيقة أن ما يترتب على هذا الصراع من مواجهات يعد لازما لإحلال السلام والعدالة الاجتماعية⁽⁹⁾. وهو التصور الذي يجد معارضته شديدة من طرف البابا السابق بونو السادس عشر الذي يعتقد بأن الرهان على الصراع الطبقي كطريق للوصول إلى مجتمع لا طبقي يعد أسطورة تحول دون الإصلاحات وتكرس البوس والمظالم⁽¹⁰⁾.

ونظراً لعدم استئناس المسيحيين تقليدياً في أمريكا اللاتينية بمثل هذا المنظور الجديد للحقيقة والواقع السياسيين، فقد تقبلوا تدريجياً هذه الرؤية الجديدة، والتزموا الانخراط في معارك من أجل التحرر. ليؤكدوا بذلك، كما أبرز ذلك "جوستافو جوتيريث"، أن الممارسة الاجتماعية أصبحت تمثل تدريجياً المجال الذي يتحقق فيه مصير المسيحي وإيمانه⁽¹¹⁾.

وهكذا أمسى الإيمان أو الدين يحيل إلى حقيقة من طبيعة وجودية تعايش في هذا العالم، في حضن التاريخ؛ وبالتالي في قلب حقل السياسة، بدل أن يحيل إلى واقع منفصل ومنفك عن كل التزامات تاريخية.

لا يكاد الدين في أدبيات لاهوت التحرير ينفك عن التاريخ، وعن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. بل أكثر من ذلك، ليس له حيز خاص بمنأى عن مختلف مظاهر الوجود التاريخي الاجتماعي؛ سواء في الحياة الخاصة المقابلة للحياة العامة، أو في قلب كل مؤمن. إنه يعيش في قلب الحياة الإنسانية، وضمن شروطها ومحدداتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموضوعية الملحوظة. ليبدو جلياً وفقاً لجوستافو جوتيريث؛ أن الوعي الإنساني يوجد في "علاقة اعتماد متبادل" مع البنية المجتمعية⁽¹²⁾.

ولذلك، عادة ما يجري التشديد في الأديبيات ذات الصلة أن العلاقة بين الدين والسياسة لا تتحدد فقط عبر الأخلاق ؟ بحيث يتعين على المؤمن أن ينهض بواجبه على الصعيد السياسي على غرار باقي الأصعدة على ضوء وعيه. كما لا تتحدد على مستوى العلاقة بين الكنيسة والدولة بشكل حصرى⁽¹³⁾.

فالدين والسياسة تجمعهما، في تصور لاهوت التحرير، وحدة تاريخية منسجمة⁽¹⁴⁾، بشكل يجعل المسيحيين يعيشون إيمانهم ويكتشفون كنهه ومعناه من خلال التزاماتهم الزمنية/ الأرضية بما فيها التزاماتهم السياسية.

فالدين والسياسة، الكنيسة والدولة حقيقةان تسند كلاهما الأخرى للدفاع عن مصالحهما المشتركة والمتبادلة ما لم يعلنان الحرب على بعضهما البعض باسم هذه المصالح عينها.

ومع ذلك، فإن لاهوت التحرير يصدر عن تصور للعلاقة بين السياسة والدين يجمع بين وحدتهما الملمسة، وتمايزهما في آن. كما يعتقد أن مبدأ عدم تدخل الدين في السياسة إنما توظفه المجموعات المسيطرة للدفاع عن مصالحها من خلال الحرص على الإبقاء على الوضع القائم دونما تغيير.

وفي هذا الإطار، يدعو جوستافو إلى "ضرورة الفصل بين الكنيسة والدولة، حتى تتحرر الكنيسة من روابط السلطة الزمنية والتخلص من الصورة الملقة على مساندتها لذوي السلطة"، معتبراً أن "انفصال الكنيسة عن الدولة سوف يسهم في تحرير الأولى من مساومات مشبوهة ويجعلها أكثر قدرة على التعبير عن موقفها"⁽¹⁵⁾. كما يسلم أن استقلال السلطة الزمنية عن السلطة الدينية أصبح أمراً

محسوما لا رجعة فيه. وهي الاستقلالية الذاتية التي ترتب عليها انفصال العالم الزمي عن السلطة الكنسية، وعن رسالتها في آن⁽¹⁶⁾.

فوعيا من المسيحيين بحالة الاستلاب التي تعاني منها قطاعات جماهيرية واسعة، فقد انخرطوا في عملية الصراع من أجل التحرر؛ بحيث يتحقق إيمانهم من خلال الممارسة التحريرية التحريرية⁽¹⁷⁾. انتلافا من هذا المنظور التضامني يعيد المسيحيون التفكير في إيمانهم، مثلما يستحدث إيمانهم ممارستهم التحريرية. علما أن هذه الوحدة الملجمة (Unité concrète) لحققتين إنسانيتين متميزتين، تتحقق داخل الشخصية الفردية مثلما تتحقق داخل الجماعة.

وهو ما ينسجم مع مفهوم جوستافو للفعل السياسي باعتباره ذلكم الفعل "الذي يوحد الفرد بالجماعة، ويوحد الجماعة بالفرد من أجل نمو وتطور الإنسانية". وباعتباره العمل السياسي الملجم الذي يعبر عن الاختيار الروحي الباعث على الفعل الثوري.

وهكذا فإن لاهوت التحرير ينتصر لعلاقة جديدة بين الإيمان والسياسة بمقتضاه لا يقتصر الأمر على دور الإيمان وتأثيره في السياسة وقول كلمته في مجرياتها؛ من خلال إداته وشجبه لمختلف تشوهات واحتلالات نظام سوسيو اقتصادي معين⁽¹⁸⁾، وإنما دور الوعي والممارسة السياسية في بلورة فهم جديد للإيمان ذاته. يتعلق الأمر إذن بتفاعلية دينامية حية وملجمة بين حققتين لا تتماهيان، وإنما تتوحدان بنفس الهدف : الإنسانية، السلام، مملكة رب.

إن هذا التمثل الجديد للسياسي، ومقتضيات الممارسة التاريخية للتحرر، مناصرة للفقراء والمغضوب عليهم، يجعلنا في كنف عالم مختلف نرتاد من خلاله

عوالم تجربة روحانية جديدة. إن هذه التجربة هي التي صارت بالنسبة إلينا، يقول جوستافو جوتيرث، بمثابة مصفوفة فهم جديد للكلمة كهبة إلهية تفتح الوجود الإنساني وتحوله⁽¹⁹⁾.

تنفي أدبيات لاهوت التحرير وجود نظرية منزلة تسمح للكنيسة باقتراح نموذج معياري للمجتمع، كما تنفي حيازة الدين لمجال خاص بمنأى عن الاختيارات والتحديات والرهانات السياسية⁽²⁰⁾.

وفي هذا السياق ينفي "جوستافو جوتيرث" أن يقدم الإنجيل بوتوبيا، مثلاً ينفي أن يكون الإنجيل غريباً عن المشروع التاريخي. على النقيض من ذلك؛ فهو يمثل مشروعًا إنسانياً وهبة إلهية⁽²¹⁾.

ثانياً، الظاهرة الدينية في الفضاء الحضاري لأمريكا اللاتينية يدلل "مايكيل كوك" (Michael Cook) في كتابه الموسوم "أديان قديمة وسياسة حديثة..." كيف أن "الأديان القديمة تسهم إسهاماً حقيقياً في السياسة الحديثة"، وكيف أن الديانات التوحيدية الإبراهيمية تسهم إسهاماً فعلياً في بلورة الهوية السياسية الحديثة⁽²²⁾.

وفي صلة بال المجال الحضاري الأمريكي لا يخلص إلى أن «إحدى كبرى مساهمات الدين المذهبة في تخليق الهوية القومية في أي مكان من العالم، يمثلها معتقد "عذراء غوادالوبي" ملكة المكسيك وأم شعبه»⁽²³⁾.

فمع تسليمه أن العذراء تحمل قمة السلم الأكليريكي الإسباني، وأن عبادتها تمتد بعيداً في إسبانيا القرون الوسطى، إلا أنه يشدد على أن لها في الوقت نفسه صلات بسكان المكسيك الأصليين.

فعلى امتداد القرن التاسع عشر، أبانت عن قدرة عجيبة لتجاوز مختلف التباينات الإيديولوجية العميقة بين الأحزاب السياسية لتحصل على ولائها جميعاً بعد أن مثلت رمز وحدة الثوار في ملحمة النضال في معركة الاستقلال لتغدو رمزاً وطنياً⁽²⁴⁾.

ولذلك، فرمزيتها وحضورها السياسي لا يشكل تحدياً للطابع العلماني للنظام في المكسيك مثلاً لا يهدد طابعه الجمهوري؛ فلا أحد سعى لخلق حركة ذات نزعة "غواodalوبيه" يمكن أن تغير هوية المكسيكي. كما أن «الانطباع بأن عبادتها تشير إلى تدخل عميق للدين في سياسة الهوية في أمريكا اللاتينية» لم يتردد "مايكيل كوك" في نعته بـ"السراب"⁽²⁵⁾.

يتميز خطاب لاهوت التحرير بنزعة نقدية جذرية لأمريكا الشمالية وسياساتها العدوانية ضد أمريكا اللاتينية، خاصة حينما أمعنت في تحويل استقلال كوبا عن إسبانيا إلى تبعية مباشرة لها. وتتجدد هذه النزعة أصولها في العداء التاريخي بين الكاثوليكية والبروتستانتية، حيث شكلت البروتستانتية، منذ النصف الأول من القرن السادس عشر، العدو الأول للكاثوليكية؛ وتفسير ذلك أنه "بعد التغلب على ثورة أهل البلد في الأمريكتين، كانت التهديدات الجدية الممكنة في البداية على الأرض التي تحتلها الكاثوليكية الأمريكية اللاتينية صادرة عن البروتستانط".

فقد كانت هولندا البروتستانتية التي احتلت بين عامي 1630 و 1654 الإقليم الشمالي الشرقي الغني من البرازيل، وبريطانيا البروتستانتية التي عملت على احتلال ما يسمى الآن بليز⁽²⁶⁾. وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تمثل، منذ نهاية القرن التاسع عشر، القوة البروتستانتية الرئيسة بالمعنىين الفعلي والرمزي في المجال الحضاري الأمريكي الشمالي واللاتيني. ولذلك ليس من المستغرب أن نجد سياسياً ومثقفاً من حجم "خوسيه فاسكونسيلوس" (ت. 1959) يعتبر أن البروتستانتية تعد جزءاً معتبراً من التهديد الذي تمثله الولايات المتحدة لتراثه الإسباني الكاثوليكي.

ومع أن الشعور بنزعـة معاداة الأمةـة كان شـبه عام في أمريـكا الـلاتـينـية بين الأـغـنيـاءـ وـالـفـقـرـاءـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ، وـمـعـ شـيوـعـ الـاعـتـقادـ بـأنـ تـهـدـيدـ الـبـعـثـةـ التـبـشـيرـيةـ الـبرـوتـسـتـانـتـيـةـ فـيـ الـأـرـبـعـينـيـاتـ يـمـثـلـ جـزـءـاـ مـنـ مـؤـامـرـةـ كـبـرىـ تـدـبـرـهاـ أـمـريـكاـ الشـمـالـيـةـ لـلـسـيـطـرـةـ عـلـىـ أـمـريـكاـ الـلـاتـينـيـةـ وـتـكـرـيسـ هـيـمنـةـ الـبرـوتـسـتـانـتـيـةـ عـلـىـ كـاثـوـلـيـكـيـةـ، إـلـاـ أـنـ ذـلـكـ لـمـ يـمـنـعـ "ماـيـكلـ كـوكـ"ـ مـنـ نـعـتـ هـذـهـ النـزـعـةـ بــ"ـجـنـونـ الـارـتـيـابـ"ـ الـبـارـانـوـيـاـ (Paranoïa)ـ الـتـيـ تـصـلـ إـلـىـ حدـ الـهـوـسـ بـوـجـودـ مـؤـامـرـةـ يـتـمـ فـيـهاـ التـوـاطـؤـ بـيـنـ الـبرـوتـسـتـانـتـيـةـ وـالـمـاسـونـيـةـ وـالـيـهـودـ الـبـلاـشـفـةـ وـأـصـحـابـ الـبـنـوـكـ ضـدـ كـاثـوـلـيـكـيـةـ⁽²⁷⁾.

ومـقـابـلـ مـوقـفـ أـمـريـكاـ الشـمـالـيـةـ المـتـوـجـسـ مـنـ كـاثـوـلـيـكـيـةـ، وـالـرافـضـ لـأـيـ شـكـلـ مـنـ أـشـكـالـ الـاعـتـارـافـ الرـسـميـ بـهـاـ، رـغـمـ اـحـتـضـانـهـاـ لـأـقـلـيـةـ كـاثـوـلـيـكـيـةـ مـتـزاـيدـةـ العـدـدـ (حوـاليـ 25ـ فـيـ المـائـةـ حـالـيـاـ)، نـلـاحـظـ مـعـ "ماـيـكلـ كـوكـ"ـ «ـوـاقـعـةـ أـنـ الرـأـيـ الـعـامـ الـأـمـريـكيـ الـلـاتـينـيـ لـمـ يـظـهـرـ توـجـسـاـ كـبـيرـاـ إـزـاءـ تـنـاميـ الـأـقـلـيـةـ الـبرـوتـسـتـانـتـيـةـ فـيـ أوـسـاطـهـ، وـلـاـ مـالـ إـلـىـ اـعـتـارـهـ جـزـءـاـ مـنـ مـؤـامـرـةـ بـرـوتـسـتـانـتـيـةـ عـالـمـيـةـ»ـ، مـشـدـداـ عـلـىـ أـنـ عـبـارـةـ "ـيـانـكـيـ اـرـحلـ عـنـاـ"ـ لـاـ تـتـوجهـ إـلـىـ الـبـرـوتـسـتـانـتـ أـبـنـاءـ الـبـلـدـ فـيـ أـمـريـكاـ الـلـاتـينـيـةـ⁽²⁸⁾.

فمع أن الكنيسة الكاثوليكية قد انشغلت كثيراً بالتهديد البروتستانتي، إلا أنه ما أن أصبحت الحركة البروتستانتية أكثر تجدراً وانتساباً إلى السكان الأصليين حتى أ Rossi من العسير على الكنيسة الكاثوليكية أن تستثير الشعور الوطني ضدها⁽²⁹⁾. ولا أدل على ذلك من أن العنف بين الجماعات الكاثوليكية والبروتستانتية يعد نادراً في أمريكا اللاتينية⁽³⁰⁾.

وهو ما يفسر ما تعرضت له المكسيك من عدوان أمريكي، في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك بغزو أغلبية أراضيها إلى حد احتلال العاصمة من خلال حرب لم يتردد "يوليسيس. إس. غран特" (Ulysses S. Grant) باعتبارها "إحدى أكثر الحروب ظلماً خاضتها أمّة قويّة في مواجهة أمّة ضعيفّة"؛ البلد الأمريكي اللاتيني الوحيد ذي الحظ السيئ في مجاورته للولايات المتحدة عبر حدود برية طويلة. لدرجة أن الرئيس المكسيكي الأسبق الجنرال "بورفيريو ديات Porfirio Díaz" ذهب إلى حد القول بشحنة دلالية لا تخلي من مفارقة: "المكسيك المسكين؛ فهو إلى هذا الحد، بعيد عن الرب وقريب من الولايات المتحدة"⁽³¹⁾.

ومع أن الولايات المتحدة قد كفت، منذ ذلك الحين، عن ضم أية أرض أخرى من أمريكا اللاتينية، إلا أن لها "سجلاً حافلاً" من التدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة في الأجزاء التي يسهل اختراقها من أمريكا اللاتينية، على غرار البلدان الصغيرة بأمريكا الوسطى والكاريبى؛ حيث كانت التدخلات العسكرية الأمريكية مضطربة (ثلاثون هجوماً برياً عنيفاً عامي 1898 و 1933؛ بمعدل مرة كل سنة تقريباً)⁽³²⁾. كما أن نفوذها وتأثيرها السياسي والاقتصادي والثقافي يمتد على طول المخروط الجنوبي.

يلاحظ "مايكل كوك" أن معاداة الولايات المتحدة الأمريكية لحركة الإصلاح الجامعي بأمريكا اللاتينية لسنة 1919 في سعيه لتطهير الجامعات من الأساتذة الذين كانوا عمالء إمبريالية الثقافية لا يوازيه إلا النجاح الأدبي لكتاب "آريل" لخوسيه أوريكي روedo⁽³³⁾ في حمله على نزعة الأمبراطورية، واعتباره أن الأمريكيين "تنقصهم موهبة الطيبة الأسمى"، مثلما "تنقصهم الروحانية".

أبعد من ذلك، فإن "رودو" (José Enrique Rodó) يحزم أن المجتمع الأمريكي يعد تجسيدا للنزعة النفعية؛ وهي نفعية، يشدد، على أنها "حالية من أية مثالية". والت نتيجة أن حضارتهم توحى بـ "عدم الكفاية والخواء". وهو ما يفسر فشلهم في وراثة "غريزة شعرية تليدة" عن البريطانيين. وكذا فشلهم في تمثل الحقيقة الدينية عميقا. فعلى الرغم من أن لديهم "تمكناً متيناً من زمام الأخلاق"، إلا أنه لم يبلغ مستوى "الروحانية اللطيفة والعميقة" على حد تعبير "رودو" الذي لا يتردد في النظر إلى "الظهوريين" الأمريكيين باعتبارهم "طائفة حزينة" "تضطهد الجمال"⁽³⁴⁾.

ومن الطبيعي أن يكون للكتاب صدى قويا وعميقا في سائر أنحاء أمريكا اللاتينية، خاصة تلكم الأنحاء الخاضعة مباشرة للنفوذ والسيطرة الأمريكية؛ وهو ما يفسر إعادة طباعته في "سانتو دومينغو" سنة 1901 وفي "هافانا" سنة 1905 وفي "المكسيك" سنة 1908.

ووجه المفارقة؛ أن القيمة الرمزية/التاريخية لأمريكا اللاتينية من وجهة نظر "رودو" لا تكمن في كاثوليكيتها، ما دام يقينه راسخاً بأن "المثالين الأسمى في التاريخ" هما "المعجزة اليونانية" و"المسيحية الأولى".

أبعد من ذلك، فإن الكاثوليكية في السياق الحضاري لأمريكا اللاتينية ظلت تعاني من نقص في المعيارية الأخلاقية، والت نتيجة ما عبر عنه "مايكيل كوك" بـ "النقص في الاحترام للكاثوليكية"⁽³⁵⁾ نتيجة الاعتقاد السائد باصطدامها في الموقع الخطأ في الصراعات والموافق التاريخية الحاسمة؛ فقد «انحازت إلى الغزاة ضد السكان الأصليين، ومع الإسبان ضد أبطال حركة الاستقلال، ومع الأليغارشيات الحاكمة في البلاد المستقلة ضد الجماهير المستضعفة»⁽³⁶⁾.

ومع أن "مايكيل كوك" يعتبر أن هذا المنظور يعد تبسيطياً، إلا أنه لا ينفي تجدره في المخيال والوجدان الجماعيين لسكان أمريكا اللاتينية، ولا أدل على ذلك من أن هذا النقص في الاحترام للكاثوليكية يعبر عنه على نحو حقيقي كاريكاتور معاصر يظهر حضور بوليفار في طقس ديني، وهو يجثو بينما انتبه ينصب كلياً على الصحيفة التي كان يقرأها، في تجاهل بارد لمقام الامتثال أو على الأقل الاحترام والتوقير الذي تستدعيه رمزية الدين⁽³⁷⁾.

تعاني الهوية القومية لدول أمريكا اللاتينية من الهشاشة، بفعل نزوع سكانها إلى عدم الاختلاف الكبير عن غير أنهم سواء من حيث مقومات الهوية الإثنية أو من حيث الدين، وكذا بفعل أزمة الشرعية التاريخية بالنسبة إلى الكثير من البلاد الناطقة بالإسبانية التي تعد نتيجة للفكك السياسي الناتج عن الاستعمار أكثر من كونها نتيجة للتحرر من نيره؛ حيث أعيد ترسيخ الهويات المحلية التي كانت سائدة في أواخر العصر الاستعماري في مواجهة فكرة الوحدة الشاملة التي طالما نادى بها "سيمون بوليفار Simón José Bolívar".

في بينما ارتبطت الكاثوليكية في لاهوت التحرير بالماركسية والاشراكية، فقد ارتبطت في سياق تاريخي واجتماعي سابق بالفاشية ؟ ففي الثلاثينيات "وجدت حركات سياسية يمينية في الكثير من البلاد الأمريكية اللاتينية، وقد كانت حركات فاشية، وفي الوقت نفسه شديدة الالتزام بالكاثوليكية".

لكن بخلاف نظيرتها الأوروبية، فإن هذه الحركات الفاشية الأمريكية اللاتينية قد نهضت بدور ضئيل ومحدود في سياسات بلدانها. وهي الحركات التي يبدو من الأجدر وصفها باعتبارها "حركات يمينية ارتبطت بالدين بدلاً من وصفها حركات دينية ارتبطت باليمنين"؛ على غرار حزب الكتائب (الفالانج) في بوليفيا الذي يحيل اسمه إلى إسبانيا الفرنكية، حيث كانت الكتائب حزباً ضعيفاً يدين بنجاحه إلى تبنيه من قبل الجنرال الكبير فرانكو، ومن قبل الكنيسة الكاثوليكية خلال الحرب الأهلية (1936-1939). غير أن لكتائب البوليفية توجهاً كاثوليكياً أرسخ من الكتائب الإسبانية.

وعلى غرار "الحركة الوطنية الاشتراكية" في تشيلي. وخلافاً للثوثنية النازية، فإن "النازيسما" ينطلق من أن المسيحية تمثل أساس الحضارة الغربية، وأن الكنيسة تشكل القوة الإيجابية الكافية للتضامن الوطني والاجتماعي⁽³⁸⁾.

كما نجد في البرازيل "حركة نزعة الوحدة العضوية للأمة" (الإنتيغراليزم) التي استوحت فكرها السياسي من موسيليني. وإذا ما استنطقتنا أدبياتها فسوف نجد أن قوميتها أكثر تجذراً من كاثوليكيتها ؟ فمع أن بيانها التأسيسي يحيل إلى الرب والدين، والمبادئ والقيم المسيحية، والمثال المسيحي الأعلى، إلا أن اللازمة المهيمنة هي القومية لدرجة أنها لا نكاد نظر بأية إشارة صريحة إلى

الكاثوليكية. فمع أننا لا نعدم وجود دعوات كثيرة لحرية الدين، إلا أن التشديد لا يكفي على أن الأنترغرايزم لا يمثل حركة دينية أو إكليريكيّة⁽³⁹⁾.

ومع ذلك فإن العمق الديني للقومية، هاهنا، لا غبار عليه؛ فقد تعاون الأنتراليسْت والكنيسة تعاوناً كبيراً في الثلاثينات لدعاعي سياسية وإيديولوجية؛ لدرجة أن المثقفين الكاثوليك ورجال الدين انضموا إلى الحركة، مثلما استعارت نزعة الوحدة العضوية (الأنترغرايزم) العديد من الأفكار من "لغة التبعد الكاثوليكيّة". فقد وعدت بأن يتم توجيه الأمة وقيادتها على هدى "قوانين المسيح"، الأمر الذي وجد ترجمته في تأكيد قائد الأنتراليسْت أن قوميته "ملائكة بالرب". وهو ما يجعلنا نستخلص أننا، بحق، بقصد "حركة قومية نمت بصورة وثيقة روابطها مع الدين والكنيسة"⁽⁴⁰⁾.

وذلك على خلاف حركة "السيناركية" في المكسيك التي تعد حركة كاثوليكية في المقام الأول متوجهة ضد الطابع المناهض للإكليروس وللدين في الثورة المكسيكية.

ثالثاً، جوستافو جوتيريث مؤسساً للاهوت التحرير

يصدر جوستافو جوتيريث عن تصور شمولي للفقر يتتجاوز أبعاده المادية المباشرة ليأخذ مختلف مظاهر «الكافح من أجل العدالة والسلام، والدفاع عن كرامة الإنسان وحرি�ته سعياً إلى حياة ديمقراطية تشارك في صنع القرارات التي يتبناها المجتمع، وبناء حياة متكاملة من الإيمان». وتأكيداً لهذا المعنى يقول :

«وفي تحليل نهائي لمفهوم الفقر نجد أنه يعني الموت ؛ نقص الغذاء والسكن، وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الصحية والتعليمية، واستغلال الطبقة العاملة، والبطالة الدائمة، وانعدام احترام كرامة الإنسان، وقيود الظلم المفروضة على الحرية الشخصية في مجالات التعبير عن الذات، والسياسة، والعقيدة» ؛ ليغدو الفقر، تبعاً لذلك، بمثابة "الوضع الذي يدمر الشعوب والأسر والأفراد" (41).

وبنفس حدة حمله على مختلف مظاهر الفقر والحرمان والاستغلال، يعلن إدانته الشديدة لمختلف مظاهر التمييز العنصري، مؤكداً أن "تهميشه قطاع المجتمع من الهنود الحمر والسود، وازدرائهم، وضع لا يمكننا أن نقبله كبشر، وبالأخرى كمسيحيين"، معتبراً أن "الممارسات العنصرية تمثل تحدياً رئيساً للمجتمع المسيحي، وقد بدأنا حديثاً فقط في بذل الجهد لمواجهتها" (42).

ولأن المرأة تعد أول ضحايا الفقر والحرمان والاضطهاد الاجتماعي، فقد انتصر لها تيار لاهوت التحرير، يقول جوستافو جوتيريث : «ففي أمريكا اللاتينية بدأنا الآن ندرك الطابع غير الإنساني، وغير المقبول لوضعهن»، معتبراً أن «الشيء الوحيد الذي يجعل من الصعب جداً فهم الأبعاد الحقيقة لهذا الوضع المرفوض للمرأة يكمن في الممارسات الثقافية السائدة في المجتمع، وهي الممارسات التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية». ليخلص إلى أن «الوضع المعيش للأقليات العرقية، الثقافية، والمرأة، يشكل تحدياً للمهمة الرعوية ولواجبات الكنيس المسيحية، وبالتالي فإنه، هو أيضاً، يمثل تحدياً للتأملات اللاهوتية» (43).

من الأبعاد المحددة لظاهرة لاهوت التحرير المنحى النقدي المستطبّن بعد "ما بعد حداثي" ، وهو المنحى الذي بمقتضاه يغدو لاهوت التحرير، بالتعريف،

بمثابة "الفكر الناقد للتطبيق العملي المسيحي، على ضوء كلمة الله"⁽⁴⁴⁾. وبمقتضى هذا البعد النقدي المحايث للاهوت التحرير فإن «السؤال الذي يجب على كل من يقومون بالخدمة الرعوية، وبالتالي اللاهوتية، طرحة، حسب جوستافو جوتيرث، هو : كيف يمكن أن نقول للفقراء، الذين يُجبرون على العيش في الظروف التي تجسد الحرمان من الحب، إن الله يحبهم ؟ وهذا يعادل السؤال: كيف يمكن أن نجد وسيلة لتحدث عن الله (في أتون) تجربة المعاناة والظلم التي يعيشها الفقراء في أمريكا اللاتينية ؟»⁽⁴⁵⁾.

لا يكف الأب جوستافو عن انتصاره للفقراء والمضطهددين، وعن رهانه على الكنيسة لتحريرهم بدل التواطؤ مع مستغليهم ومضطهديهم، مشددا على أن «لحياة الكنيسة جانبي لا ينفك أحدهما عن الآخر ؛ فهي الجامعة، وفي الوقت نفسه المنحازة إلى الفقراء»⁽⁴⁶⁾. وهو ما يفسر أن الموضوع الذي يتمحور حوله لاهوت التحريري يتمثل في ما عبر عنه الأب جوستافو بمبدأ "الاختيار التفضيلي للفقراء"، وهو المبدأ الذي يعطي «الأفضلية للفقراء والأكثر احتياجا ولتلك القطاعات التي تُعزل لأي سبب كان»⁽⁴⁷⁾. وهو ما يفسر حربه على شتى مظاهر المؤس والحرمان.

غير أن هذه الحرب على المؤس رغم حيويتها وأولويتها، إلا أن «الأمر أمر بنيان عالم يتيسر فيه لكل إنسان، على غير اعتداد بالعرق والدين والقومية، أن يحيا حياة إنسانية كاملة، طليقة من العبوديات التي تأتيها من الناس، ومن طبيعة لا تنفك السيادة عليها ناقصة»⁽⁴⁸⁾.

وفي هذا الإطار نجده يميز بين ثلاثة أبعاد لمفهوم التحرير ؛ البعد الأول، تعبير عن تطلعات الشعوب والطبقات الاجتماعية المقهورة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مواجهة الدول الغنية والطبقات القيمية. ومقابل مفهوم التحرير يتحدث الأَب جوستافو عن مفهوم الإنماء، مبرزاً أن «قضية الإنماء لن تجد مكانها الصحيح إلا من منظور التحرير الشامل والجذري حتى تتحقق التنمية معناها الحقيقي من أجل خير الإنسانية». والبعد الثاني، ويغدو بمقتضاه التحرير بمثابة «إدراك عقلاني كامل لعملية تاريخ البشرية ومسؤوليته الإنسانية في تحديد مصيرها»⁽⁴⁹⁾. أما بعد الثالث، فيصل إلى حد «القطيعة مع النظام القائم والدعوة إلى ثورة اجتماعية»⁽⁵⁰⁾.

أبعد من ذلك، فإن الأَب جوستافو يذهب إلى حد الدعوة إلى "صياغة جديدة للعالم والدين معاً"، خاصة وأننا «أمام عالم مستقل بذاته. أو بعبارة أكثر إيجابية نحن أمام عالم بلغ سن الرشد»⁽⁵¹⁾. وأن «العالم لا ينطلق من الدين، بل إن الدين هو الذي ينطلق من العالم»⁽⁵²⁾.

ومع ما قد يشيره هذا القول من مفارقة، إلا أن ما يعطي مغزى لدعوته السالفة رهانه على «الافتتاح على العالم، واستيعاب التساؤلات المطروحة، والانتباه إلى التحولات التاريخية»، وتأكيده أن «هذا الافتتاح على محمل التاريخ البشري سوف يسهم في تحقيق مهمة اللاهوت الفكرية تجاه تطبيق عملي لتعاليم كنسية لا تحددها النظريات»⁽⁵³⁾. وكذا إيمانه بأهمية الحوار مع الثقافة السائدة، وغيرها من الثقافات⁽⁵⁴⁾. والعمل على «بناء مدينة إنسانية من شأنها، قبل كل شيء، ترسیخ مجتمع قائم على العدل، والإخاء الإنساني، واحترام حقوق الآخرين»⁽⁵⁵⁾.

يتميز لاموت التحرير بوعي بالخصوصية والنسبية التاريخية والوعي بالسياق، حيث نجد جو تيرث ينتقد الاستناد إلى اللاهوت الأوروبي دونما اهتمام بسياقه الفكري والتاريخي، ليغدو اللاهوت، تبعاً لذلك، مجموعة من المقترنات المجردة. كاشفاً كيف باعثت محاولات تكيف اللاهوت الأوروبي مع واقع جديد بالفشل، وكيف أن عدم تمكن اللاهوتيين في أمريكا اللاتينية من وضع أولويات للموضوعات، وشرح جوهرها وتطوير تفكير الكنيسة حولها يحد تفسيره في أن «جميع هذه الجهود كانت تتحرك داخل إطار الثقافة الخاصة بشمال الأطلسي»⁽⁵⁶⁾.

كما يستطرد لاموت التحرير أبعاداً فلسفية تصورية من عدة وجوه، رغم أن الأب جوستافو ينفي أن يكون كذلك؛ فبعد أن يجزم أن «اللاهوت ليست فلسفة من الفلسفات»، يعود ليؤكّد مباشرةً أنها «معرفة منطقية قائمة على العقل»، وأن «اللاهوت كمعرفة عقلية يعد، من وجهة نظره، معرفة قائمة على "مبدأ اللقاء بين الإيمان والعقل"؛ بحيث "يحتاج اللاهوت إلى كل من الروحانية والمعرفة العقلية" وتفسير ذلك؛ أن لكل منها مهمة دائمة لا غنى عنها في كلية الفكر اللاهوتي».

كما يعتبر أن "فهم الإيمان ليس نقاً بل عقاً يستجيب بكلِّ إرادته لمحبة الله لنا، ونمطاً ثابتاً نسير عليه في الحياة"⁽⁵⁷⁾، لترتقي فلسفة التحرر لديه، انسجاماً مع ذلك، إلى مستوى الصراع التاريخي والحضاري "من أجل روح الإبداع المستمرة من أجل الإنسانية، فهو ثورة ثقافية دائمة لا تتوقف"⁽⁵⁸⁾.

رابعاً، لاهوت التحرير لدى إنرييك ديسال⁽⁵⁹⁾

تعود التجارب التأسيسية لفلسفة التحرر، من وجهة نظر "إنرييك ديسال" (Enrique Dussel)، إلى سنوات الستينات والسبعينات من القرن العشرين بعيد اندلاع أحداث 1968؛ انطلاقاً من أمريكا اللاتينية وليس من أوروبا، انطلاقاً من مكسيكو وليس من باريس. فالأمر يتعلق بتجربة تاريخية وحركة اجتماعية مختلفة ومتقدمة لا تخلو من أبعاد أنطولوجية، غير أن الأنطولوجيا⁽⁶⁰⁾ كمبحث فلسفى، هاهنا، سرعان ما تم تسييسها.

لقد ارتبطت نشأة فلسفة التحرر واغتنت من خلال تفاعಲها بحركة علمية أكademie نشيطة في الجامعات، وبوجه خاص في الأرجنتين. وهي الحركة التي أمست أكثر تجدرًا في التربة الأمريكية اللاتينية سنة 1973، وذلك بحضور كل من "ليوبولدو زيا" (Leopoldo Zea) و"سالازار بوندي" (Salazar Bondy).

وخلالاً لهذا الأخير، الذي ظل يعتقد أن الفلسفة مستحيلة في عالم استعماري، حاجج "إنرييك ديسال" بقوة على أن الفلسفة ممكنة، بل وضرورية في عالم استعماري، الأمر الذي جعل "سالازار بوندي" يتحقق بعد ثلاث سنوات من انطلاق مجموعة البحث في فلسفة التحرر بـ "بيونس آيريس" (Buenos Aires).

ذلك أن فلسفة التحرير تعد حصيلة حملة من اللقاءات العلمية والحلقات النقاشية التي جمعت مجموعة من المفكرين في الأرجنتين في بداية السبعينات. كما تعد ثمرة محضنين مؤسسين؛ الأول بالمكسيك مع "ليوبولدو زيا"، والثاني في البيرو مع "أوغستو سالازار بوندي"؛ حيث أسهما في تدشين نقاش نظري سنة 1968 حول إمكانية وجود فلسفة لاثينو أمريكا أصلية و الخاصة.

غير أن النقد الموضوعي الذي يمكن توجيهه، يمكن استشكاله على الشكل التالي : إذا كان الخطاب الفلسفـي خطابـا عامـا و كونـيا ومـجردا فـلـمـاـذا هـذـا الإـصـرـار عـلـى رـبـط فـلـسـفـة التـحـرـير حـصـرـيا بـأـمـريـكا الـلاـتـينـية ؟ أـلـا يـسـطـبـطـن هـذـا نـوـعـا من التـمـرـكـرـ المـعـكـوسـ عـلـى الذـاتـ ؟

لقد عـرـفـت هـذـه الـفـلـسـفـة زـخـما مـلـحوـظـا خـلـال السـبعـينـاتـ، غـيرـ أنـ جـانـبـاـ مـهـماـ من روـادـها المؤـسـسـينـ لمـ يـواـصلـوا اـهـتـمـامـهـمـ وـانـخـراـطـهـمـ ضـمـنـ حـرـكـيـتـهاـ بـالـفـاعـلـيـةـ المـطـلـوـيـةـ. وـيـعـدـ "ـإـنـرـيكـ"ـ مـنـ أـكـثـرـهـمـ وـفـاءـ لـهـاـ، وـاسـتـمـرـارـاـ فـيـ الـاستـشـكـالـ وـالـتأـمـلـ فـيـ الـوـاقـعـ الـكـوـنـيـ الـمـعـاـصـرـ انـطـلـاقـاـ مـنـهـاـ، رـغـمـ وـعيـهـ بـأنـهـ تـمـثـلـ مـشـرـوعـاـ فـلـسـفـيـاـ مـعـقـداـ وـصـعـباـ غـيرـ أـنـهـ مـتـجـذـرـ فـيـ التـارـيـخـ وـالـحـيـاةـ ؛ ذـلـكـ أـنـ فـلـسـفـةـ التـحـرـرـ وـأـخـلـاقـ التـحـرـرـ تـعدـ، بـالـنـسـبـةـ إـلـيـهـ، أـخـلـاقـاـ لـلـحـيـاةـ. وـالـمـسـأـلـةـ التـيـ تـنـطـرـحـ بـهـذـا الصـدـدـ هـيـ مـدـىـ الـقـاـبـلـيـةـ التـجـرـيـيـةـ لـهـذـهـ الـحـيـاةـ⁽⁶¹⁾.

رـغـمـ اـنـتـصـارـ "ـدـيـسـالـ"ـ لـمـفـهـومـ الـشـعـبـ، إـلـاـ أـنـهـ يـنـفيـ بـشـدـهـ اـنـتـقادـ "ـسـورـوـتـيـ"ـ (Cerutti)ـ لـهـ بـالـشـعـبـوـيـةـ ؛ فـهـوـ لـاـ يـفـتـرـضـ التـعـارـضـ بـيـنـ مـفـهـومـ الـشـعـبـ وـمـفـهـومـ الـطـبـقـةـ، مـعـتـبـرـاـ أـنـ مـفـهـومـ الـشـعـبـ مـنـ السـعـةـ وـالـشـمـولـ بـحـيثـ يـسـتوـعـبـ كـلـ الـطـبـقـاتـ وـالـشـرـائـجـ الـاجـتمـاعـيـةـ.

لـاـ يـتـصـرـ "ـإـنـرـيكـ دـيـسـالـ"ـ لـمـفـهـومـ الـشـعـبـ عـلـىـ حـسـابـ مـفـهـومـ الـطـبـقـةـ (classe)، وـلـاـ يـتـخـذـ مـوقـفـاـ مـنـاهـضاـ مـنـ الـمـارـكـسـيـةـ بـقـدـرـ ماـ يـصـدرـ عـنـ مـوقـفـ مـعـرـفـيـ نـقـدـيـ مـنـهـاـ ؛ حـيـثـ لـمـ يـسـتـبـعـ، يـوـمـاـ، مـفـهـومـ الـطـبـقـةـ وـإـنـماـ اـسـتـدـمـجـهـ ضـمـنـ مـفـهـومـ الـشـعـبـ.

لقد أمضى "ديسال" عشر سنوات من النظر العلمي النبدي في الفلسفة الماركسية؛ حيث راجع كل نصوصها التأسيسية مراجعة نقدية شاملة، واكتشف إلى جانب أبعادها الاقتصادية المادية استبطانها لأبعاد إيديولوجية وثيولوجية كامنة. ومع ذلك فهو لم ينف يوماً إفادته منها بل وتأسيسه عليها؛ بحيث ما كان له أن ييلور فلسفته في التحرير والتحرر إلا انطلاقاً منها.

من بين المراجعات النقدية الكبرى التي خضعت لها فلسفة التحرير تعد مراجعة "آبل" الأكثرفائدة وأهمية؛ من خلال إتاحتها الفرصة لمناقشة مواضيع ذات أهمية قصوى، من قبيل نظام الشرعنة، والمسألة السياسية وقضايا الديمقراطية. ومع ذلك، فقد دلل على أن منظور "آبل" رغم حرصه على البعد التطبيقي الإجرائي للمبادئ، إلا أن مقارنته تظل هي الأخرى عاجزة عن بلورة مبادئ ورؤى جديدة.

فبعد أن صاغ نظام الشرعية والمشروعية، خلص إلى أن كل الأنظمة التاريخية معرضة للزوال. ومع أن "ديسال" لم يعرض على تقرير هذه الحقيقة، إلا أنه شدد، في الوقت نفسه، على أن هذه القابلية للخطأ تترتب عليها، بكل تأكيد، مضاعفات سلبية عادة ما يعاني منها الضحية دونوعي منه. ومن هنا يراهن "ديسال" على تفكيك النظام برمته انطلاقاً من معاناة الضحية.

وفي هذا السياق، يكشف كيف أن كل من "بورغن هابرماس" و"آبل" ينزعان إلى الخلط بين الصلاحية والحقيقة، الأمر الذي يفسر ارتقابهما لتصور توافقي للحقيقة خلافاً لـ"ديسال" الذي يؤكد أنه يعتمد تصوراً متماسكاً للحقيقة يعد بمثابة مدخل لسبير الواقع وتحليله وتفسيره سعياً للتغييره.

كما يشدد على الاختلاف بين النزوع إلى الحقيقة والنزوع إلى الصلاحية، وبين النزوع إلى الصلاحية ونزوع الجندي والقابلية للتحقق. غير أن تمفصل المفاهيم الثلاثة السالفة يفضي إلى نزوع جديد هو نزوع أو منزع الخير والخيرية الذي لا يشيره أياً من "هابرماس" و"آبل".

علماً أن الخير، هاهنا، لا يتعلّق بما هو مادي فحسب، وإنما بالتقاطع بين ما هو رمزي وشكلي، وما هو مادي، وما هو قابل للتحقق. لكن بغض النظر عن نزوعنا إلى الخير، فإن تصرفاتنا وأفعالنا، ما دامت محكومة بمحددات دنيوية تاريخية، فلا يمكن إلا أن تنتج عنها آثاراً سلبية، وهو ما لا يسعهما تصوّره لأنهما يجهلان مغزى المعاناة الجسدية⁽⁶²⁾.

وفي رده على سوروتي (Cerutti) الذي حزم في يقين؛ أن نظرية التبعية قد تم تجاوزها مثلما تم تجاوز فلسفة التحرير⁽⁶³⁾، نفى "إنريك ديسال" أن يكون الأمر كذلك بأي حال من الأحوال؛ وفي هذا الإطار أعاد قراءة كارل ماركس لافحاماً من يعتقدون أن نظرية التبعية لم تعد صالحة. وفي هذا السبيل، حاول التدليل، في جل مؤلفاته، كيف أن هذه النظرية، التي تم اقتراحها بشكل صريح من قبل ماركس، لم يتمكن منظرو التبعية من فهمها واستيعابها⁽⁶⁴⁾.

لم يكتف ديسال بالدليل على صلاحية نظرية التبعية وإجرائيتها الوظيفية، وإنما اعتبر أنها الوحيدة القادرة على كشف مظالم العولمة واحتلالاتها ومفارقاتها، وهو ما يفسر إمعانه في التمسك بها ومزجه بين فلسفة التحرير والفلسفة الماركسيّة متمثلاً بشكل حصري في كتابات وتنظيرات ماركس بعيداً عن التحريريات الستاليينية واللينينية وكذا تحريريات فريدريش إنجلز.

ومع وعي "ديسال" الشديد بكون فلسفة التحرير ارتبطت، منذ نشأتها، في وعي الكثيرين، بلاهوت التحرير، إلا أنه يصر على ضرورة التمييز والفصل بينهما، فرغم التصادي الدلالي بينهما إلا أنهما مختلفين ؛ فلاهوت التحرير يتصل بجماعة من المؤمنين، ويمثل خطاباً موجهاً لهذه الجماعة على وجه التحديد، أما الفلسفة فتبعد عن الفعالية العقلية، ومن إمكانية التفاسير باعتباره نظراً عقلياً استدلاليًا واستقرائيًا للوجود وللحقيقة الاجتماعية، يروم الفهم والتفسير. ولو أن وظيفة الفلسفة، في سياق فلسفة التحرير، تتجاوز السعي إلى الفهم والتفسير إلى التغيير ؛ بحيث أن النظر العقلي التأملي والنقدi لا ينفك فيها عن النزوع المستمر إلى تغيير الواقع التاريخي رفعاً لشتي مظاهر الظلم، والاضطهاد، والاستغلال، والاستعلاء، والتمرّكز على الذات، والاستلاb.

ولأن فلسفة التحرير ترتبط أشد ما يكون الارتباط بالجماعة، وتقوم على حوار استدلالي خطابي وشعبي، فلا يسعها إلا أن تستند على بيداغوجيا القهر —"باولو فريري" (Paulo Freire)، وهي البيداغوجيا التي تعد مناقضة لفلسفة جون جاك روسو.

فحالفا لإميل (Emile) الذي وجد نفسه طفلاً يائماً بلا أب ولا أم، محبراً على الخضوع خضوعاً تماماً وسلبياً لتعليمات وصيه، فإن "فريري" (Freire) ليس يائماً، فهو ابن لأب وأم، وينتمي إلى شعب له ثقافة كفيلة بإيقاظ وعيه السياسي ووعيه الحضاري.

وفي هذا الإطار يخلص "ديسال" إلى أن فلسفة التحرير تماهي فكر "باولو فريري" Paulo Freire من الوجهة البيداغوجية. أكثر من ذلك، فهو يعتبر أن

التيار المرتبط (بفريري) قد وظف مؤلفه حول البيداغوجية الأمريكية كولاتينية التي يعرض فيها وييلور بعض مبادئه الفلسفية، (*La pédagogie de l'opprimé*).

يحتل سؤال الأخلاق مكانة مركزية في فكر "ديسال"؛ فالمنبدأ الأخلاقي لإنتاج وإعادة إنتاج وتنمية الحياة⁽⁶⁵⁾، فضلاً عن دوره في المجال العام، كفيل بمساءلة وتمحیص الثقافة هي الأخرى أخلاقياً من خلال التساؤل عن مقاصدها وما لآتها وغاياتها وقيمها.

ففي السياسة، تخضع المبادئ الأخلاقية لمجموعة من الحقول، كما لدى "بيير بورديو" (Bourdieu) حيث تحول المنبدأ الأخلاقي إلى منبدأ معياري تبعاً لكل حقل. كما يسهم المنبدأ المعياري في تحديد ماهية السلطة، والفعل السياسي والبناء المؤسسي، وبهذا فهو ينظم السياسة برمتها، ويرتقي إلى مستوى المنبدأ الناظم للحياة، ومنبدأ الصحة والصلاحية وإضفاء المشروعية، والجدوى الإستراتيجية (*La faisabilité stratégique*).

وهكذا نخلص إلى أن السياسة تمثل الدليل الأمثل على فلسفة الأخلاق، بينما تختزل لدى "أبل" إلى مجرد تطبيق إجرائي للمبادئ؛ يتعلق الأمر بنظام ناجز مسبقاً يطبقه على الليبرالية بينما يخضع المنبدأ الأخلاقي للحقل السياسي، ويعيد تحديد جميع المعطيات ضمن سياسة قوية (*politique forte*) لا صلة لها بالليبرالية⁽⁶⁶⁾.

وفي هذا الإطار، يحاول "ديسال" بلورة مفهوم لـ "الخير" وـ "الجيد" بشكل يرنس إلى تجاوز مختلف مظاهر القصور التي اعترضت حل التحديدات الفلسفية الحديثة للمفهومين مع كل من مور، وشيلر، وهوسرل، وهابرماس، وروولز⁽⁶⁷⁾. وهو

هنا يصدر عن التمييز بين الممكן وغير الممكן من الوجهة الأخلاقية⁽⁶⁸⁾، وبين أخلاق الاقتتال وأخلاق المسؤولية انطلاقاً من "ماكس فيبر" Max Weber⁽⁶⁹⁾، وأخلاق المناقشة مع يورغن هابرماس⁽⁷⁰⁾.

مع أنه يؤسس ويدعو وينتصر للديمقراطية إلا أن الأمر لا يتعلق بديمقراطية ليبرالية وإنما بديمقراطية محايضة غير مضافة (sans adjectif) وهكذا أمست الأخلاق تتحدد لدى (ديسال) بطريقة تجريدية، لا يتعلق الأمر بتطبيق المبدأ الأخلاقي في حقل إمبريقي، ما دام يتميّز لمستوى تجريدي (Niveau abstrait) بحيث لا يوجد فعل أخلاقي في ذاته (Acte éthique en soi) وإنما توجد مجموعة من الحقوق التطبيقية في السياسة، والاقتصاد، والعائلة، والرياضية.

لقد شكلت فكرة توجيه التفكير الفلسفى الأمريكولاتيني بعيداً عن مدار الفكر الغربى، رهاناً استراتيجياً. وهو التفكير الذى انطلق من التأكيد والدفاع عن حياة الآخر، وهي الحياة التى طالما عمل النظام التوتاليتارى على تجاهلها وإلغائها.

و ضمن هذا الأفق، يعد تحرير الشخص الفقير ومدى العون والمساعدة إلى المحاج الملهم، من وجهة نظره، المعيار المطلق لأخلاق التحرير⁽⁷¹⁾، Le critère absolu de l'éthique de la libération لا يندرج ضمن أي برنامج سياسى مخصوص. غير أن "ديسال" يشدد على أن هذا التحرير لن يكون ناجعاً ودائماً، إلا إذا كان صادراً عن الشخص الفقير، كما يؤكد أن الضحية فقط هو من يستطيع تقدير قيمة وثمن الحرية.

فأخلاق التحرير لا تسعى إلى كفالة الحياة الكريمة للإنسان الفقير فحسب، وإنما تعمل على الاعتراف به كإنسان قادر على أخذ مصيره بيده، وبهذا تلافي السقوط في الأبوية ومنطق الصدقة و"الإحسان"، وهذا الاعتراف يمكنه من الأيلولة كائناً قادراً على بناء علاقات إنسانية حقيقية، قائمة على العدالة والاحترام المتبادل بين الذات والآخر. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نسجل مدى عمق وغنى النزعة الإنسانية التي يصدر عنها "ديسال"، ومدى إيمانه بالغيرية التي بمقتضها تغدو العناية والاهتمام بالآخر مسؤولية مستقلة سابقة عن كل قرار⁽⁷²⁾

والفضاء الأمثل لتبلور مثل هذه العلاقات يتمثل في الجماعة؛ حيث يتلزم الأعضاء بالتعاون والتآزر في جو من الوئام والاحترام المتبادل، بناء على وعي ذاتي يعبر عن نضج كل فرد وارتقاءه في كف الجماعة، حيث تبدو أهمية وضرورة تشكيل جماعات التواصل الخاصة بالضحايا كنتيجة مباشرة للوعي بواقع التهميش⁽⁷³⁾. وحيث ينخرط الأفراد ضمن مسار تحررهم انطلاقاً من إيمانهم؛ وهو إيمان نقدي متين وصلب (*Une foi critique et solide*) .

ومن هنا تتبّع الحاجة الماسة إلى بلورة فكر أخلاقي، ينافح عن الحقيقة الإنسانية في مواجهة شتى أنماط وأضراب الزيف والاستلال والاستغلال والقهر، خاصة في أمريكا اللاتينية حيث الصراع الإنساني مستميت و دائم من أجل الوجود والبقاء.

إذا كانت الأخلاق القائمة تبرر شتى أضراب السيطرة على الآخر وتهميشه وإلغاء وجوده، فإن الأخلاق الشيولوجية تعلمنا بأن تحرير الضحايا يعد من المعايير التي تمكّنا

من الخلاص ؛ ذلك أن التضامن الملموس والمسؤول مع شخص الضحايا يحدد قبولاً واستحساناً من طرف كل من يعتقدون ويتطلعون إلى عالم أفضل.

السياق الأميركي لاتيني يفرض كيفية جديدة للنظر الفلسفية والثيولوجي، بحيث من المستحيل التفلسف حول شخص مجرد، وكذلك من المستحيل صياغة خطاب ثيولوجي حول إله لا يعبأ ولا يشعر بالمعاناة الإنسانية. ومن هنا حمله على الآلهة الزائفة وإيمانه بالإله الحق.

تنطلق أخلاق التحرر من المحددات والظروف التي تحكم حياة الناس في الأطراف، وهم يعانون الحرمان والقهر والخوف. ولمواجهة هذا الوضع ما فتئ يدعو إلى اجترار ممارسة تحريرية تمكّنهم من الانتقام.

لقد فتح اكتشافه لأعمال الفيلسوف المكسيكي "ليوبولد زيا Leopoldo Zea" آفاقاً جعلته يقترب بإمكانية انحراف أميركا اللاتينية في التاريخ العالمي انطلاقاً من واقع فقرها. وانسجاماً مع هذا التصور، تكتسي حياة الشخص الفقير أهمية وقيمة قصوى لدى "ديسال" لدرجة أن وجود الله وحضوره يتحددان بمدى تحقق الحياة الكريمة للشخص الفقير. وهذا الربط يجعل من أخلاق التحرر ثيولوجيا أساسية، مثلما يتحدد حضور إله الحياة (Dieu de la vie) في التاريخ من خلال القدرة على إنتاج وتنمية حياة كل فرد في كنف الجماعة⁽⁷⁴⁾.

وفي مواجهة شتى مظاهر الفقر والحرمان والتهميش والقهر حيث صراع الطبقات المستضعفة في أميركا اللاتينية لا يكاد يكف من أجل البقاء، تشدد أدبيات لاهوت التحرير على وضع قيمة الحياة الخاصة بكل عضو من أعضاء الجماعة فوق كل اعتبار. وفي هذا الإطار، تغدو الجماعة بمثابة الفضاء الأنسب لإنتاج وإعادة إنتاج الحياة وتنميتها وتطوريها⁽⁷⁵⁾.

يدلل الباحث "ديليس سيجور Délèce Séjour" على أن "ديسال" يحاول إبراز العلاقة المترادفة القائمة بين أخلاق التحرر وبين إرساء "مملكة الله"، من خلال جملة من المسارات التاريخية، وهنا تندرج فلسفته، كما سلفت الإشارة، ضمن لاهوت التحرير⁽⁷⁶⁾.

بالنسبة إليه، لم يقتصر الأمر على مجرد رسم مسار تاريخي للأخلاق من خلال لحظاتها الفارقة عبر العصور، أو من خلال مظاهر تقهقرها في بعض الثقافات، وإنما سعى إلى فهم وظيفتها في نمو كل فرد باعتباره كيانة اجتماعية، كما حذر من تصنيم الحقائق والقوانين والقيم⁽⁷⁷⁾.

وفي هذا السياق، نجد أنه يعتقد بشدة الدعوة إلى الفصل بين الاقتصاد والأخلاق؛ مميزاً بين "l'éthique" و "Morale"؛ فالمفهوم الأول يحيل إلى الممارسة "La praxis"، باعتبارها فعلاً وعلاقة مع الآخر كشخص مقدس ومطلق (et absolu comme personne saint)، وهي الممارسة التي تعمل على اكتشاف الشخص الفقير وتحريره، كما يشير إلى كيفية الفعل والاستجابة، وكيفية احترام الآخر وخدمته؛ مما هو أخلاقي بمعنى "Ethique" لا يقاس بالمعايير الأخلاقية "Morales"؛ علماً أن "الآخر" يشير في فلسفة "ديسال" إلى الشخص الفقير والمضطهد والمظلوم والمهمش المقصي الذي يوجد مستلباً خارجاً النظام الاجتماعي العام. غير أنه سرعان ما يعود في مفارقة لا تخلو من التباس وتناقض ليخلص إلى أن الأخلاق بمعنى "Ethique" تتميز ببعدها التاريخي والنسيي بينما تتميز الأخلاق بمعنى "Morale" بكونها مطلقة ومتجاوزة للتاريخ⁽⁷⁸⁾.

لقد سبق أن أوضحت للفيلسوف إنرييك ديسال في مائدة مستديرة أدارتها الدكتورة أسماء لمرابط بالرابطة المحمدية للعلماء أن فكرة الاستقلال الفلسفي التي يدافع عنها بقوة تجد ما يقابلها في الفكر العربي الإسلامي المعاصر بشكل جلي لدى كل من حسن حنفي في كتابه "مقدمة في علم الاستغراب"، و"اليسار الإسلامي والوحدة الوطنية"، وطه عبد الرحمن في كتابه "الحق العربي في الاختلاف الفلسفي".

كما يتناينا شعور طاغ في مستوى من مستويات نقد "ديسال" الجذري للمركزية الغربية وللنظام الرأسمالي، وللظاهرة الاستعمارية بأن فلسفة التحرر توشك أن تغدو مواجهة فلسفية وحضارية شاملة، بل وفلسفة للانتقام⁽⁷⁹⁾.

خامساً، موقف جوزيف راتزنجر من لاهوت التحرير

يمثل الإنجيل، من وجهة نظر "جوزيف راتزنجر Joseph Ratzinger" رسالة للحرية وقوة للتحرر⁽⁸⁰⁾. وهي الحقيقة الجوهرية التي شكلت موضوع تأمل وتفكير مجموعة من الشيولوجيين ضمن أفق ومنظور جديد غني بالوعود. فالتحرر يعد بالأصلالة تحررا من الخطيئة التي يتبعين أن تحظى بأهمية وأولوية خاصة؛ لأن التحرر من الخطيئة يستدعي، وفق متواالية منطقية، التحرر من مختلف العبوديات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الصادرة جميعها عن الخطيئة التي تمنع الناس من أن يعيشوا في انسجام مع كرامتهم⁽⁸¹⁾.

كما يتحدد فعل الحرية والتحرر في أدبيات لاهوت التحرير من خلال فعل الهجرة (L'Exode) الذي يشكل الحدث الأساسي والمؤسس⁽⁸²⁾ في تكوين

"الشعب المختار" (Peuple élu)، "شعب الله" (Peuple de dieu)، فبالهجرة يتحقق التحرر من السيطرة الأجنبية، ومن مختلف أصناف الاستعباد والخضوع والإذعان والإذلال.

وتلافيًا لتأسيس هذا المفهوم المؤسس في الديانات التوحيدية، فقد شدد "راتزنجر" على أن التحرر من خلال الهجرة أو تحرر الهجرة "La libération de l'exode" لا يمكن اختزاله حصرًا في التحرر السياسي، كاشفًا أن التأويلية الجديدة لشيلوجيا التحرير تتزعزع إلى إعادة قراءة الكتاب المقدس قراءة سياسية بشكل أساسي، وهو ما يفسر إعطاءهم أهمية قصوى لحدث الهجرة كتحرر من السيطرة السياسية.

غير أن المشكلة، لا تكمن في إبراز بعد السياسي في نصوص الإنجيل، وإنما تكمن في جعلهم من هذا بعدً بعده حاسماً ومحدداً، مع ما قد يتربّع عن ذلك من تكريس لقراءة احتزالية تسهم في إفقار حقيقة الكتاب المقدس⁽⁸³⁾. وإنه لأمر بالغ الدلالة، يلاحظ "راتزنجر" أن يتم استبدال مفهوم التحرر في الكتاب المقدس بمفهوم أكثر قرباً منه، وهو مفهوم الخلاص وال:redemption)، تأكيد الحقيقة أن الله هو المحرر الأكبر⁽⁸⁴⁾، وأنه لا هو سيد التاريخ⁽⁸⁵⁾.

ومع تأكيده أن مجمع العقيدة والإيمان La Congrégation pour la Doctrine de la Foi المسيحيّة، وإنما يستهدف إثارة انتباه القساوسة والشيلوجيين وجميع المؤمنين للتحريفات التي باتت تعكر نقاء الإيمان وصفو الحياة المسيحية، كما تعكسها "شيلوجيا التحرر" من خلال استعارتها غير النقدية لجملة من المفاهيم من الفكر الماركسي.

دون أن يفضي ذلك إلى إنكاره للجهود الصادرة عن روح إنجيلية صادقة ومتفاعلة مع الخيار التفضيلي للفقراء، ولا إلى تبرير موقف الحياد واللامبالاة إزاء المشاكل التراجيدية الضاغطة ؛ من فقر وبؤس وقهراً واستعمار واستغلال واضطهاد. كل ما هنالك أن هذا التحذير إنما أملأه الخوف من أن تفضي هذه التحريفات الإيديولوجية الجسيمة، من حيث لا يقصد أصحابها ولا يدرؤن إلى خيانة قضية الفقراء⁽⁸⁷⁾.

لقد أبرز "جوزيف راتزنجر" أن الكنيسة الكاثوليكية طالما التزمت بادانة كل التجاوزات والمظالم والانتهاكات التي استهدفت الحريات والحقوق مهما كان مصدرها. كما عملت على الدفاع عن حقوق الإنسان، وبوجه خاص مناصرة الفقراء والمستضعفين في نضالهم من أجل العدالة والحرية والكرامة الإنسانية. مؤكداً أن ت Shawf الشعوب وتطلعها للانعتاق والتحرر بات يشكل ميسماً بارزاً للأذمنة الحديثة، التي يتعين على الكنيسة أن تتفاعل إيجابياً مع متغيراتها وتعمل على تأويتها على ضوء الإنجيل.

الملاحظ أن "راتزنجر" لم يكتف بتوجيه نقده لإيديولوجيا لاهوت التحرير، وإنما انطلق من نقد مزدوج لكل من هذه الأخيرة، والنظام العالمي القائم ؛ مبرزاً كيف أن غياب الإنصاف والعدالة ومعنى التضامن في العلاقات الدولية عادة ما يخدم مصالح الدول الصناعية، بشكل أمست معه الهوة بين الأغنياء والفقراء لا تكف عن الاتساع، مع ما يتربّع عن ذلك من شعور عميق بالإحباط، خاصة لدى شعوب العالم الثالث. وهكذا نلمس لديه وعيَا وفهمَا عميقَا للأزمة وإقراراً بشروطها الموضوعية⁽⁸⁸⁾.

مشددا على أن التفاوتات الصارخة بين الأغنياء والفقراe على مستوى الأفراد، كما على مستوى الدول، باتت غير مقبولة ولا مسموح بها، وأن المفارقة القائمة بين واقع الوفرة والتبذير من جهة، وواقع الفاقة والإملاق من جهة أخرى، لم تعد مستساغة. وفي هذا السياق يعتقد بشدة السباق من أجل التسلح وآثاره الوخيمة على واقع الأمن والسلم الدوليين، واستنزافه لموارد ومقدرات هائلة من شأن تحصيص جزء ولو يسير منها أن يلبي الاحتياجات الأساسية للفئات المحرومة⁽⁸⁹⁾.

لقد سعى "جوزيف راتزنجر" إلى التدليل على أن النزوع إلى الحرية والتحرر ورفض كل أشكال الاستغلال والقهـر لا يشكل خاصية حصرية لإيديولوجيا لامهota التحرير، مشددا على أن هذا النزوع يمثل تيمة مسيحية أصلية، ذلك أن التطلع والتشوف إلى الحرية والتحرر إنما يندرج ضمن بنية التصور الاعتقادي للعهدين القديم والجديد معا.

ولأن هذا التطلع لا يمكن إلا أن يجد صدى له عميقا في عقول وقلوب المسيحيين، فقد دعا إلى تمييز وتقييم التعبيرات النظرية والعملية لهذا التطلع والتشوف، تلافيا لاستغلاله، بحيث أن النزوع إلى الحرية والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية تارة ما يتم استغلاله من قبل إيديولوجيات لا تخرج في حرفه عن معناه ومقصده الإنساني. فارضة بذلك مسارات ومسالك للحركة تكرس اللجوء المعرض إلى العنف سبيلا وحيدا لتحقيق هذا التطلع المشروع.

وفي هذا الإطار يحذر "راتزنجر" من الصيغ غير الملائمة لاستيعاب المنظور المسيحي للفقر، وكذا لنمط الالتزام من أجل العدالة الذي يستدعيه. وفي صدارة

هذه الصيغة نجد حركات لاهوت التحرير التي ما نشأت إلا تفاعلاً وتجاوبراً مع هذا التطلع. غير أنها جاءت تغطي أوضاعاً ووضعيات ثيولوجية متعددة، تعانى حدودها النظرية من التشوش وعدم التحديد، وفي أحسن الأحوال من سوء التحديد بفعل التأثير الطاغي للمرجعية الفلسفية والإيديولوجية الماركسية. وهي المرجعية التي يدعوا للتحرر منها والاحتکام للمرجعية الإنجيلية من خلال ما عبر عنه بـ "التجربة الراديكالية للحرية المسيحية"؛ مشدداً على أن السيد المسيح هو "محررنا الذي خلصنا من الخطيئة والاستبعاد" وهو من طالب أتباعه بأن يكونوا رحماء، وعلى ضوء الرسالة المسيحية في الحب الأخوي والرحمة يتم تذكير الأغنياء بواجبهم اتجاه الفقراء.

ولإبراز الطابع الكلي للخلاص الذي أتى به السيد المسيح لجميع الناس، سواء أكانوا أحراراً سياسياً أم عبيداً، فقد أوضح "راتزنجر" كيف أن العهد الجديد لم يفترض ولم يشترط أي تغيير في الشروط السياسية والاجتماعية بشكل مسبق للتمتع بهذه الحرية. بحيث لا يمكن تحديد الشر بشكل أساسي وحصرى في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفاسدة؛ كما لو أن جميع الأدواء وأسبابها إنما تصدر عن هذه البنية، وكما لو أن عملية خلق إنسان جديد إنما تتوقف على إرساء بنية اقتصادية وسوسيopolitique جديدة. دون أن ينفي ذلك أن الحرية الجديدة التي أتى بها السيد المسيح يتعمّن أن يكون لها تأثير على المجال الاجتماعي.

فالبنية رغم تأثيرها وسطوتها وفسادها، تظل نتيجة مباشرة للفعل الإنساني، فهي ثمرة من ثمرات فاعليته التاريخية والحضارية. وبالتالي فإن تعزيزها وإصلاحها أو تغييرها إنما يتوقف على مدى ما تتحلى به شجاعتنا

وقوة إرادتنا. وبغض النظر عن كونها ؛ (أي البنيات) جيدة وإيجابية، أو سيئة وسلبية، فهي تعد نتيجة قبل أن تكون سببا. وبالتالي فإن أصل الشر، من وجهة نظر "راتزنجر"، إنما يكمن في الأشخاص الأحرار المسؤولين. وهنا تتبّع أهمية اعتناق الدين كمصدر للتجدد الذي يصل إلى درجة الولادة الجديدة المفضية إلى حياة جديدة ملؤها حب الجار والقريب، وقوامها السعي إلى العدالة، والتحكم في الذات، والتحلي بالفضيلة⁽⁹⁰⁾.

فعلى خطى "بول السادس" الذي شدد على خصوصية رسالة الإنجيل النابعة من مصدر إلهي، أشار "جون بول الثاني" في خطابه بـ (Puebla) بالأركان والحقائق الثلاث التي يتعين أن تقوم عليها كل ثيولوجيا حقيقة للتحرر ؛ حقيقة السيد المسيح، وحقيقة الكنيسة، وحقيقة الإنسان.

وفي هذا السياق، ينتقد بشدة من يعتبر أن الصراع اللازم من أجل العدالة والحرية الإنسانية في أبعادها الاقتصادية والسياسية يمثل جوهر الخلاص المسيحي. غير أن إيمانه بوجود ثيولوجيا حقيقة للتحرر تستمد مرجعيتها وفلسفتها وغائتها من الإنجيل، شريطة أن يتم تأويتها بشكل طابق وصحيح، لم يحل دون حدّيه، من وجهة نظر وصفية، عن ثيولوجيا التحرير بصيغة الجمع (Des Théologies de libération) ؛ ما دامت تغطي وضعيات وموافق ثيولوجية، وفي بعض الأحيان إيديولوجية، ليست مختلفة فحسب، وإنما غالباً ما تكون غير متناسبة ومنسجمة فيما بينها.

ولذلك نميز لديه بين تأويتين لثيولوجيا التحرر؛ تأويلاً إيديولوجية دهرية، وتأويلاً علمية وفية لروح النص المقدس وقيمه الكبرى. وهو يعني ب النقد التأويلاً إيديولوجية التي تصدر عن فهم للحقيقة الدينية ينبع عن معيارية إيمان الكنيسة

(La foi de l'église)، بل ويمثل نفيها العملي. ذلك أن الاقتباسات غير النقدية وغير الراسخة من الإيديولوجية الماركسية، والرُّكُون إلى أطروحتات هيرمينيوجنطيكية للإنجيل مطبوعة بالعقلانية المجردة، تكمن في أصل وجذر التأويلية التي أفسدت جوهر الالتزام الأصلي لمصلحة الفقراء.

ومع وعيه أن التعجل وال الحاجة إلى التجاهة والفاعلية قد قادا بعض المسيحيين في ظل غياب بدائل مقنعة، إلى الالتجاء إلى التحليل الماركسي كمدخل تفسيري وعملي لتجاوز واقع الأزمة الإنسانية المستفحلة، صادرین عن المنطق التالي: نحن بإزاء وضعية متفجرة وحرجة تستوجب فعلاً ناجعاً غير قابل للإبطاء، وهذا الفعل الناجع يقتضي تحليلاً علمياً للأسباب البنوية والتاريخية لواقع الفقر والبؤس. والماركسية تتضمن الوسائل والآليات الالزمة لمثل هذا التحليل، خاصة وأنها تقوم على دعوى رفض كل مظاهر الاستغلال والقهر والاستلاب، لذلك فهم مجبرون على استعارتها وتوظيفها.

من البديهي أن المعرفة العلمية للوضع القائم والسبل الممكنة للتتحول الاجتماعي تمثل الافتراض المسبق لكل فعل قادر على الوصول إلى الأهداف التي تم تحديدها أعلاه، وهو ما يمثل دليلاً ومؤشرًا على جدية الالتزام. ومع أن "راتزنجر" لا ينكر أن مصطلح "العلمية" يمارس تأثيراً وجاذبية شبه أسطورية، إلا أنه يعتقد أن كل ما يحمل صفة العلمية لا يعد بالضرورة علمياً. ولا ريب لديه أن "ثيولوجيا التحرر" لا تخرج عن حكم هذا الاستدراك. وهو ما يفسر إلحاحه على أن استعارة أي طريقة لمقارنة الواقع يتبع أن يسبقها فحص نceği من طبيعة إبستيمولوجية، وهو الفحص النقدي الذي تفتقده العديد من تيارات ثيولوجيا التحرر.

ومن هنا أهمية الوعي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بتعددية المنهاج والمقاربات ووجهات النظر، التي عادة ما لا تأخذ بعين الاعتبار إلا ظهراً واحداً من مظاهر الواقع الذي يستعصي عن التفسير الأحادي بفعل طبيعته المعقدة والمركبة. وفي الحالة الماركسية يؤكد "راتزنجر" أن هذا النقد المسبق يفرض نفسه بشكل مضاعف؛ ما دام الفكر الماركسي يشكل تصوراً شمولياً للعالم، يتضمن جملة من المعطيات، القابلة للملاحظة والتحليل الوصفي، والمندمجة ضمن بنية فلسفية إيديولوجية.

إنه لأمر مضلل وخطير، من وجهة نظر "راتزنجر"، أن يتم تجاهل العلاقة الوثيقة التي تجمع التحليل الماركسي والإيديولوجية الماركسية، وبالتالي أن يتم قبول عناصر التحليل الماركسي دون الوعي بأبعادها الإيديولوجية⁽⁹¹⁾، وأن يتم الانخراط في عملية الصراع الطبقي في تجاهل تام للنموذج التوتالياري للمجتمع الذي ينتع عنه. فرغم أنه لم يخوض مواجهة مباشرة وساخنة مع الماركسية، على غرار سلفه جون بول الثاني، إلا أنه يعتقد أن الإيديولوجية الماركسيّة تؤدي إلى تكريس نفس الظاهرة التوتاليارية.

فمع أن تطبيق منظور تفسيري مستعار من الفكر الماركسي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي السياسي الراهن، يبدو منذ الوهلة الأولى مستساغاً انطلاقاً من بعض مظاهر التناقض والتماثل القائمة بين دول أمريكا اللاتينية ووضعية البلدان التي سبق لكارل ماركس أن حلّ أوضاعها في أواسط القرن التاسع عشر، إلا أن المشكلة لا تكمن في مدى وجود هذا التماثل أو عدم وجوده، وإنما في الموقع وال موقف المتبادر الذي اتخذته التجارب الماركسيّة من الدين.

ذلك أن الإلحاد وحرمان الشخص الإنساني من حرياته وحقوقه توجد في مركز التصور الماركسي، وهو التصور الذي يستبطن تناقضات ومغالطات ومصادرات تهدد بشكل مباشر حقائق الإيمان حول معنى الحياة والوجود، ومغزى المصير الأبدى للأشخاص. فضلاً عن أن السعي إلى إلزام الشيولوجيا بأطر تحليل وتفسير تصدر عن هذا المنظور المادي الإلحادي من شأنها، إلى جانب ما تشيره من مفارقات، أن تدخل أدبيات هذا الالاهوت في تناقضات مربكة⁽⁹²⁾.

وعلى أساس هذا التمايل تجري اختزالت تحول دون إجراء تحليل علمي موضوعي لأسباب التأزم الاجتماعي، وما يتصل به من مظاهر الفقر والبؤس والاستغلال. وهو ما يفسر دعوة "راتزنجر" الملحقة للاهوتيين بصفة خاصة للالتزام ليس بمقتضيات النظر العلمي التاريخي والسياسي، وإنما بمقتضيات الفحص النقدي لمناهج التحليل والتفسير المستعارة بناء على معيار شيولوجي، انطلاقاً من أن «نور الإيمان هو الذي يمد الشيولوجيا بمبادئها»⁽⁹³⁾.

ووعياً منه أن أزمة تيار "lahot al-tahrir" تعدّ بالأساس أزمة تصورية ومنهجية، فقد شدد على حيوية التسليم بالحقيقة الموضوعية العينية، وضرورة مواكبة الوعي النقدي لفرضيات العمل التي يتم اعتمادها، وهي الفرضيات التي عادة ما تعبّر عن وجهة نظر خاصة يترتب عليها تحديد بعض مظاهر الواقع المدروس مزيجين غيرها إلى الظل.

إن هذا التحديد الذي ينبع من طبيعة العلوم الاجتماعية عادة ما يفضي تجاهله، وجهة نظر "راتزنجر" إلى تكريس تصور شمولي على غرار الفكر الماركسي. وهذا التصور المادي الشمولي يقود لاهوت التحرير إلى قبول العديد من الأوضاع غير المتواقة مع الرؤية المسيحية للإنسان.

من ذلك، على سبيل المثال، التوسل بالعنف بناء على تأصيل نظري له يذهب إلى أن القانون الأساسي والمحرك للتاريخ، الذي هو قانون صراع الطبقات، يفيد أن المجتمع قائم على العنف، ذلك أن الصراع الطبقي يشكل قانوناً موضوعياً وضرورياً أساسياً يتميز بالشمولية والكونية؟ ينعكس ويتجلّ في سائر مجالات الوجود الديني والأخلاقي والثقافي والمؤسسي. وفي علاقة بهذا القانون لا يتمتع أي مجال من المجالات السالفة بالاستقلالية، ليمثل هذا القانون العنصر المحدد في كل مجال من مجالات الوجود الاجتماعي.

فالعنف الذي يأخذ شكل علاقة سيطرة الأغنياء على الفقراء "rapport de domination des riches sur les pauvres" لا يمكن دفعه إلا بعنف ثوري مضاد يقلب علاقـة السيطرة الأولى. بحيث كلما دخلنا في صـيرورته إلى جانب المحرومـين والمـضطهدـين، كلما كان مـوقـنـا وفـعـلـنـا حـقـيقـيـا وـعـلـمـيـا، من هنا التلازم بين الحقيقة والعنف⁽⁹⁴⁾. وتـبعـا لـهـذـا الـمـنـظـور يـغـدو السـعـي إـلـى أي إـصـلاح بـنـيوـي وـمـؤـسـسي جـذـري اـسـتـجـابـة لـدـوـاعـي وـضـرـورـات أـخـلـاقـيـة، عـدـيمـاـلـمـعـنـى⁽⁹⁵⁾.

لـنـخـلـصـ مـعـ "ـرـاتـزـنـجـ" إـلـى أنـ استـعـارـةـ "ـلـامـوتـ التـحرـيرـ" لـهـذـا التـصـورـ وـهـذـهـ الأـطـرـوـحـاتـ المـارـكـسـيـةـ أـفـضـىـ إـلـىـ إـعادـةـ النـظـرـ الجـذـريـ فـيـ طـبـيـعـةـ الـأـخـلـاقـ نـفـسـهـاـ "ـEـt~h~iqueـ". وـالـحـاـصـلـ أـنـ الطـبـيـعـةـ المـتـعـالـيـةـ لـلـتـمـيـزـ بـيـنـ الـخـيـرـ وـالـشـرـ، وـالـتـيـ تـشـكـلـ قـوـامـ الـمـبـدـأـ الـأـخـلـاقـيـ وـالـأـخـلـاقـيـةـ تـمـ إـلـغـاؤـهـ وـإـلـجهـازـ عـلـيـهـ بـشـكـلـ ضـمـنـيـ مـنـ مـنـظـورـ الـصـرـاعـ الـطـبـقـيـ⁽⁹⁶⁾. كـمـاـ أـفـضـىـ إـعـطـاؤـهـ الـأـولـوـيـةـ لـلـصـرـاعـ الـطـبـقـيـ كـقـانـونـ شـامـلـ وـكـوـنـيـ، عـلـىـ الـحـبـ كـقـانـونـ كـوـنـيـ إـلـىـ "ـخـيـانـةـ" مـرـجـعـيـتـهاـ وـهـوـيـتـهاـ وـانتـمـائـهاـ.

وخلال ذلك يذهب جوزيف راتزنجر إلى أن الإيمان المسيحي "un contenu objectif" يستوطن مضموناً موضوعياً "la foi chrétienne" كما حاول التدليل على محدودية النسبية، معتبراً أن التسلیم المطلق بها، ليس فقط في الدين، وإنما في كل ما يتصل بالمسألة الأخلاقية، سوف يؤدي لامحالة إلى تدمير المجتمع. لأن النسبية المطلقة عادة ما تؤدي إلى الفوضى والتوتاليتارية ". "L'anarchie ou le totalitarisme"

كما يعتبر أن الإيمان المسيحي فضلاً عن دعوته للعقل "fait appel à la raison" فهو يتجاوزه من خلال الحب ؟ فمع أن الحب ليس ضد العقل إلا أنه يتجاوزه كثيراً. كما أن الله عقل "Logos" ؟ فهو العقل الخالق "La raison créatrice" وهو الكلمة "La parole" لأن اللغوس ليس مجرد عقل، إنه عقل يتكلّم، يستجيب ويتفاعل، كما أن اللغوس هو كذلك الحب.

ومن ثم، فإن المسيحية، حسب الكاردينال راتزنجر، ليست فلسفة معقدة، إنما هي التلقي عن الله والتأثير بهديه وتبلغ رسالته والشهود عنه، وتبعاً لذلك فإن الكنيسة التي لا تعمل إلا على استمرار وجودها كنائس لا طائل منها ولا خير فيها مهما تضخم إمكانياتها، إذ لا يمكنها أن تعيش وتنتج إلا إذا كانت تستشعر أولوية الله وأسبقية حبه لدليها. وهو ما لا يمكن أن يتم إلا على أساس يقين عقلي.

وهو ما يفسر دعوته للكنيسة كي تطلق نقاشاً حول الأسس العقلية التي يقوم عليها الإيمان أو عدم الإيمان. من منطلق أن الإيمان ليس عدواً للعقل وإنما رديفاً له، يدافع على معياريه وسموه مؤكداً أن الإيمان يجب ألا ينطوي على ذاته، كما يجب ألا يتقلص ويختزل في نظام رمزي يرهتنا، وإنما يجب أن ينهض برسالته في الهدایة⁽⁹⁷⁾.

ضمن هذا التصور يغدو الصراع الطبقي هو محرك التاريخ، ليصبح التاريخ، تبعاً لذلك، فكرة ومفهوماً مركزاً يتحقق في كنفه الرب وليس العكس. بحيث لا يوجد إلا تاريخ واحد؛ لا يمكن التمييز ضمنه بين "تاريخ الخلاص" و"التاريخ العلماني"، "التاريخ المقدس" و"التاريخ المدنى". وأي تمسك بالتمييز السالف يتم الاعتراض عليه بدعوى السقوط في الأزدواجية "Dualisme". والنتيجة هي السقوط في "حلولية تاريخانية" ، إن صح التعبير، "Immanentisme historiciste".

بحيث سيتم النزوع إلى تحديد "مملكة الرب" (Royaume de Dieu) ومصيرها وما لها بحركة التحرر الإنساني، وسيتم النظر إلى التاريخ باعتباره موضوع تطوره الخاص، كصيورة من خلال الصراع الطبقي والخلاص الذاتي للإنسان "l'autorédemption de l'homme" ، مثلما سوف تتم المماهاة بين الله والتاريخ، ليصبح الإيمان محضر وفاء للتاريخ، وثقة في المستقبل. وهو ما يتعارض مع الإيمان الكنسي كما نجد معالمه الكبرى في المجلس الفاتيكانى الثاني، ومع التصور الدينى بوجه عام؛ لنجترئ مع "راتزنجر" أن عملية تسييس جذرية للدين والإيمان والأحكام الشيولوجية سوف تترتب ضرورة عن هذا التصور⁽⁹⁸⁾.

ولأن كنيسة الفقراء كنيسة تقوم على أساس طبقي، فقد تشكل لديها الوعي بضرورة وحتمية الصراع الثوري كمرحلة نحو التحرر. وهو ما جعلها تعطي الأفضلية والأولوية للفقراء بالنظر إلى أوضاعهم وظروفهم القاسية، ولأنهم مفضلون من قبل الرب.

وهكذا فإن ثيولوجيا التحرير تعتبر أن كنيسة الشعب تعد كنيسة طبقية، كنيسة الشعب المظلوم والمغضوب الذي يتعين توعيته في سبيل الصراع التحرري المنظم (la lutte libératrice organisée) ليغدو الشعب، تبعاً لذلك، موضوعاً للإيمان (objet de la foi) بالنسبة للبعض⁽⁹⁹⁾.

رغم اعتراف "راتزنجر" بفضل أدبيات لاهوت التحرير في إعادة الاعتبار للنصوص الدينية المسيحية المدافعة عن الفقراء، فقد انتقد بشدة خلطهم المرbek والمضطرب بين الدلالة الكتابية المسيحية للفقر والدلالة الطبقية التي تحيل إلى ديكاتورية البروليتاريا. وهو ما أدى إلى إفساد وتحريف المعنى المسيحي للفقر، ليغدو محض أداة للصراع الطبقي ضمن المنظور الإيديولوجي لصراع الطبقات⁽¹⁰⁰⁾، وهكذا أصبحت كنيسة الفقراء كنيسة للطبقات، وصارت الممارسة الثورية بمثابة المعيار الأسمى للحقيقة الثيولوجية⁽¹⁰¹⁾.

بل وتم النظر إلى أصحاب التوجهات الثيولوجية التي لا تعتنق أطاريح لاهوت التحرير، وبوجه خاص الكنيسة الكاثوليكية، باعتبارهم يتمون إلى الطبقة المستغلة الظالمة. وهنا تبرز الخاصية الشمولية لثيولوجيا التحرر، التي لا يكتفي "راتزنجر" بنقدها، وإنما يدعوا إلى تعميم هذا النقد وتوسيع مجاله، حفاظاً على صفاء الحقيقة الدينية وصونها من مختلف أضراب التوظيف السياسي والإيديولوجي. بفعل قيامها على أساس طبقي صراعي نابذ، هذا الصراع الذي يرتقي لديها إلى مستوى المبدأ التأويلي المُحدّد⁽¹⁰²⁾.

الاجتماع الإنساني بين السلطة والحرية والقانون

يصدر "جوزيف راتزنجر" عن تصور متميز للعلاقة بين السلطة والقانون بموجبه يرى أن من واجب السياسة أن تضع السلطة وممارستها تحت وصاية القانون إذ "لا يجب تطبيق قانون الأقوياء وإنما يجب تطبيق قوة القانون". ومع تأكيده أن السلطة تعد بمثابة القطب المقابل للعنف الذي يعد "سلطة بدون قانون وضد القانون"، إلا أنه يتغاضى عن حقيقة أن التجربة التاريخية ثبتت التلازم بين امتلاك السلطة وامتلاك العنف الشرعي ؛ العنف الذي يقره القانون وينظم استعماله⁽¹⁰³⁾.

وبناءً عليه، يكتسي القانون أهمية خاصة في تصور البابا للنظام الاجتماعي، لذلك نجده يلح في الدعوة إلى "تجاوز الشك في القانون ونظامه"، كما يشدد على أن العلاقة بين الحرية والقانون والعدالة لا تنفك، فـ"الحرية دون قانون فوضى، وبالتالي فإنها قضاء على الحرية، وما أن يكف القانون عن كونه تعبيرا عن العدالة حتى ينبعث الشك في صلاحيته والثورة عليه".

ولذلك لا يخفى سعيه لكي يغدو القانون رديفا للعدالة ؛ أي تعبرا عن مصلحة الكل وليس سلطة أقلية بعينها، أو مجرد امتياز للذين يحوزون سلطة تطبيقه. وهو ما يجعل الضمانة الأساسية لاحترام القانون تكمن في الوعي الجماعي بأهمية ومشاركة الكافية في وضعه. ذلك أن "ضمان المشاركة الجماعية في وضع القانون وفي التسيير العادل للسلطة هو الأساس الجوهرى الذي يعبر عن الشكل الجيد للنظام السياسي الديمقراطي".

غير أنه لا يخفى تحفظه عن مبدأ الأغلبية الذي لا قوام للديمقراطية بدونه. من منطلق أن التجربة التاريخية تؤكد أن "الأغلبيات يمكن أن تكون عمياً وجائرة"، وتبعاً لذلك، فإن "مبدأ الأغلبية يطرح مشكل الأساس الأخلاقية للقانون".

لا تتمتع الحرية بجدرتها وقيمتها، حسب راتزنجر، إلا إذا ظلت مرتبطة بجوهرها وبرسالتها الأخلاقية (*Sa mission éthique*). إنها تحتاج إلى مضمون جماعي يمكن تحديده كضمانة لحقوق الإنسان، وبتعبير آخر، فإن مفهوم الحرية يحتاج إلى أن يستكمل بمفهومين آخرين هما : الحق والخير.

ومن جهة أخرى، يعتبر "راتزنجر" أننا لا نستطيع أن نطلب الحرية لذاتها، فهي غير قابلة للتجزئة وإنما يجب النظر إليها كرسالة بالنسبة للإنسانية جماعة. ولا يمكن الحصول عليها بدون تضحيات وتنازلات. كما لا يمكن أن تقوم مؤسسات وأن تكون ناجعة دون قناعات أخلاقية مشتركة. وهذه القناعات لا يمكن أن تصدر عن عقل محض إمبريقي (*une raison purement empirique*). في الديمقراطية المعاصرة لا تعد قرارات الأغلبية في حد ذاتها إنسانية ومعقولة، إلا بقدر ما تفترض مسبقاً وجود معنى إنساني جوهرى، وهو ما يستوجبأخذ العمق التاريخي للثقافة والأحكام الأخلاقية والدينية بعين الاعتبار، فحرمان ثقافة من الثقافات أو أمة من الأمم من أحد قواها الأخلاقية أو الدينية التاريخية يهدد بانتحارها.

ومن ثم فإن العمل على تقوية ودعم الأحكام الأخلاقية الأساسية وحمايتها دون فرضها بطريقة تحكمية، يبدو في نظره، شرطاً لوجود وصمود الحرية في مواجهة كل العدديات وآثارها الشمولية. وفي هذا الاتجاه يرى راتزنجر الرسالة

العمومية للكنائس، مؤكداً أن طبيعة الكنيسة تقتضي انفصالها عن الدولة، وأن تعاليمها لا يجب أن تفرض من قبل هذه الأخيرة، وإنما يجب أن تقوم على قناعات حرة.

أكثر من ذلك، فإنه يؤكد أنه لا يحق للكنيسة أن تكون دولة أو جزءاً من الدولة وإنما جماعة تقوم على الإيمان، ومع ذلك فمن واجبها أن تستشعر مسؤوليتها أمام الجميع وأن لا تنغلق على ذاتها. كما يجب عليها، بناء على حريتها الخاصة والأصلية، أن تتجه إلى حرية الجميع بشكل يجعل القوى الأخلاقية للتاريخ (*les forces morales de l'histoire*) حاضرة وموجهة؛ ذلك أن الحرية المشتركة، يشدد، لا يمكن تصورها بدون قيم⁽¹⁰⁴⁾. ويترسخ الوعي التاريخي بنسبية الحرية لديه بقوله : «لقد كنت دوماً ضد الفكر اليوتوبي، والإيمان بمجتمع مثالي كامل، لأن ذلك يلغى مبدأ الحرية التاريخية»⁽¹⁰⁵⁾.

فما أن تختفي الأخلاق حتى تحل محلها الإيديولوجيا quand la morale disparaît l'idéologie prend sa place قانون طبيعي للإنسانية "Loi physique de l'humanité". ومن تم فإن البربرية "La barbarie" ، والإيديولوجيا "l'idéologie" ، والعنف التوتالياري لا يمكن القضاء عليها إلا من خلال إعادة التحديـر "réenracinement moral" .

لا يتصور جوزيف وجود الأخلاق في انفصال عن الله، أي عن الدين "il n'est de morale que de dieu" وهو ما جعل جوي سورمان ينفي أن يكون راتزنجر ذو نزعة إنسانية "Humaniste" ، مادام يعتبر أن الإنسان لا يستطيع

أن يرسى أسس منظومة أو مرجعية أخلاقية بناءً على منطق تفكيره العلماني والفلسفي. فإذا كانت الأخلاق إنسانية بشكل حضري، فلن تكون تبعاً لذلك، إلا نسبية تختلف باختلاف المواقف والأراء.

ومن ثم، فإن صراع جوزيف رترنجر ضد لاهوت التحرير أو الشيولوجيا التحريرية، وضد الإنسانية اللائكية، "L'humanisme laïc"، والأخلاق الحداثية "Les moeurs modernistes" يندرج ضمن المسألة التالية : «إذا لم تكن هناك أخلاق بدون مطلق فلا يوجد مطلق بدون إله».

رغم وعي جوزيف بعمق الانقسام بين الإيمان وبين الإلحاد، إلا أنه شديد الوعي بالمقابل بأن الجميع يعيش في هذا العالم، وأن للجميع مسؤولية مشتركة. من منطلق أن الإنسان كيما كان، فهو كائن أخلاقي يحمل بين جنبيه رسالة أخلاقية وهو ما يبعث فيها نزوعاً من أجل الحب وضد الكراهة والحقد، من أجل الحقيقة وضد الكذب، وهذا النزوع جبلي في الإنسان ويجد مصدره في أصل خلق الإنسان، أي الله⁽¹⁰⁶⁾.

الخاتمة

لقد جرى تأويل كل من المسيحية والإسلام تأويلاً مختلفاً ؛ تارة تأويلاً ليبراليا، وأخرى اشتراكياً⁽¹⁰⁷⁾، تارة تأويلاً محافظاً، وأخرى تأويلاً ثوريَا، تارة تأويلاً نصياً متزمتاً، وأخرى تأويلاً مقاصدياً تجديدياً. وما يعنينا، هاهنا، فيما يتجاوز كل هذه التأويلات ؛ البحث عن حقيقة الذات المؤولة ؛ فردية كانت أم جماعية ؛ عن هويتها ورهاناتها ومصالحها، انطلاقاً من موقعها الاجتماعي.

وحقيقة السياق التأويلي ؛ خاصاً كان أم عاماً. هل هذا السياق محكوم بمحددات واعتبارات ذاتية داخلية، أم بمحددات خارجية، بحيث أن مقتضيات التكيف مع العصور والمجتمعات الحديثة هي التي أسهمت في استشارة مثل هذه التأويلات؟

مثلاً لا يمكن عزل الدين عن الديناميات التاريخية، وعن الرهانات والتطلعات الاجتماعية والثقافية لمعتنقيه، فكذلك لا يمكن الزج به في أتون كل المعارك الإيديولوجية والسياسية، منحافة إفقاره وتجميف حقيقته، وتعكير صفائه الأول. لكن دون أن يعني ذلك إرادة عزله وإقصائه، وإنما تعزيز مكانته كرأسمال جماعي ومرجعية مستوعبة وموجهة، وما يستلزم ذلك من سعيٍ كونيٍّ للوفاء لروح قيمه المؤسسة على العدل والحرية والمساواة والانعتاق والتعارف والكرامة الإنسانية.

الهوامش

(1) من قبيل: حوستافو جوتيرث من البرازيل، وروييم آلفز وهو غو آسماد وكارلوس ميسترو والأخوين ليوناردو وكلودوفيس بوف من البرازيل، وحون سورينو وإغناسيو إيلاكوريا من السلفادور، وسغوندو غاليليا ورومالدو موسى من الشيلي، ومانلو ريتشارد من كولومبيا، وجوري مينيل بوسو وسوان كارلوس سكانوي من الأرجنتين، وإبريل دوسيل من المكسيك، وحوان لويس سعوبدو من الأوروغواي.

(2) حوستافو جوتيرث الدومينيكي، لاهوت التحرير: التاريخ والسياسة والحلاص، ترجمة: حاد ررق الله الاب حون جرائيل الدومينيكي، سلسلة اللاهوت المسيحي 2، دار الأكاديمي، ص. 206.

(3) المرجع نفسه، ص. 201.

(4) المرجع نفسه، ص. 43.

(5) المرجع نفسه، ص. 218

(6) المرجع نفسه، ص. 45

- (7) Louise Melançon, Religion et politique ,Encyclopédie de L'agora.http //agora qc ca,
- (8) «Mettre fin à la soumission de certains pays à d'autres pays, de certaines classes sociales à d'autres classes sociales, de certains hommes à d'autres hommes» voir. G GUTIERREZ, Théologie de la libération, Lumen Vitae, 1974, p 61
- (9) Louise Melançon, op cit
- (10) La lutte des classes comme chemin vers la société sans classes est un mythe qui empêche les réformes et aggrave la misère et les injustices p 21.
- (11) G GUTIERREZ, Théologie de la libération, op cit , p 62 «la praxis sociale devient graduellement le lieu même où le chrétien joue avec d'autres son destin d'homme et sa foi au Seigneur de l'histoire»
- (12) G. GUTIERREZ, Praxis de libération et foi chrétienne (cours donné aux E U , 1974), p. 20 Voir: Louise Melançon, op cit
- (13) "Il apparaît alors de plus en plus clair que la conscience humaine - et la conversion du cœur - est en «rapport de dépendance réciproque» avec les structures de la société". Voir: Louise Melançon, op.cit
- (14)«union historique sans division ni confusion»
- (15) جوستافو حوتيرث الدوميكياني، م، س، ص. 219.
- (16) المرجع نفسه، ص. 147.
- (17) "leur foi se fait praxis de libération"
- (18) la dénonciation des distorsions d'un certain système socio-économique
- (19) G GUTIERREZ, Théologie de la libération, op cit p 24 "Le parti-pris pour les pauvres et les groupes sociaux opprimés, les luttes du prolétariat d'Amérique latine - et d'ailleurs - une nouvelle perception du monde politique, les exigences d'une praxis historique de libération - tout cela nous situe dans un monde différent et nous fait expérimenter une "spiritualité" nouvelle au cœur même de cette praxis C'est cette expérience qui devient pour nous la matrice d'une nouvelle compréhension de la Parole, don gratuit de Dieu qui pénètre l'existence humaine et la transforme "

- (20) Pour la théologie de la libération, il n'y a pas de doctrine révélée qui permette à l'Eglise de proposer un modèle de société la politique n'a pas à recevoir ses règles, ses projets ou ses utopies de la religion Par ailleurs, la religion n'a pas un domaine propre à l'écart des options et des enjeux politiques *
- (21) G GUTIERREZ, Théologie de la libération, op cit p 248 "L'Evangile ne nous fournit pas une utopie celle-ci est une œuvre humaine, tandis que la Parole est un don gratuit du Seigneur Mais l'Evangile n'est pas étranger au projet historique, au contraire· projet humain et don de Dieu s'impliquent mutuellement"
- (22) مايكل كوك، "أديان قديمة وسياسة حديثة : الحالة الإسلامية من منظور مقارن" ، ترجمة: محمد مراس المرروقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2017، ص. 90
- (23) نفس المرجع، ص 195.
- (24) نفس المرجع، ص. 197-196.
- (25) نفس المرجع، ص. 219.
- (26) نفس المرجع، ص. 204.
- (27) نفس المرجع، ص. 212.
- (28) نفس المرجع، ص. 214-213
- (29) يعود سا رودولف فاد تادد "Rudolf von Thadde" في السياق الحصاري الأوروبي إلى التاريخ ليحررنا أنه بفضل الثورة الإصلاحية التي أعلنتها مارتن لوثر في المانيا، وعمل كالفن على شرها في نافي أوروبا وأصبحت البروتستانتية أكبر قوة ثقافية في ألمانيا حلال القرن التاسع عشر ؛ فقد كان جوته الكاثوليكي يستخدمون بالفاتيكان، ويقعون في نزعة مالية المحافظة والطرف بحيث لم يكنوا سعاداء البروتستانية وإنما أعلموا عداءهم للبرالية وللثورة الفرنسية، وللحداة. أنظر :
- Rudolf von Thadden , "Pour un protestant ,il n'y a pas de chrétienté sans les lumières de Luther sans Kant", Le Monde , 22,Avril ,2005
- (30) مايكل كوك، "أديان قديمة وسياسة حديثة : الحالة الإسلامية من منظور مقارن" ، مرجع سابق، ص.214. باستثناء ولاية شياباس في حنوب المكسيك.
- (31) "Pauvre Mexique, si loin de Dieu et si près des Etats-Unis", voir, Jean-Michel Baer, Pascal Lamy et Nicole Gnesotto, "Où va Le Monde ? Le Marché ou la Force ?", Odil Jacob, 2017, Paris, p 95

- (32) مايكل كوك، "أديان قديمة وسياسة حديثة : الحالة الإسلامية من منظور مقارن"، مرجع سابق، ص. 205-206. لذلك ففي نيكاراغوا لم يكتفى الناشر القومي "ساندينو" بالتدليل بحيف المارينز الأمريكي باعتبارهم هميين ووحشاً بيضاء، بل إن جيشه دهّى إلى حد سُك عملة تبدو مظهراً حندياً من المارينز على أهبة قطع رأسه.
- (33) خوسيه إبريري روedo "José Enrique Rodó" واسمه الكامل خوسيه إبريري كاميلو روedo بيبيرو ولد في 15 يوليو 1871 بمدينة مونتيفيديو وتوفي في الأول من مايو لسنة 1917 بمدينة باليرمو 1872 1917، باحث وفيلسوف من الأوروغواي. تطور في أبحاثه ليستقل من الفلسفة الوضعية إلى الفلسفة البرغسونية. ومن مؤلفاته : "أريل" 1901 و "مظل بروبيرو" 1913.
- (34) نقا عن: مايكل كوك، "أديان قديمة وسياسة حديثة...", مرجع سابق، ص. 211.
- (35) نفس المرجع، ص. 226.
- (36) نفس المرجع، ص. 225-226.
- (37) نفس المرجع، ص. 226.
- (38) مايكل كوك، "أديان قديمة وسياسة حديثة...", مرجع سابق، ص. 230-231.
- (39) نفس المرجع، ص. 232.
- (40) نفس المرجع، ص. 232-233.
- (41) جوستافو حوتيرث الدومينيكي، *لاموت التحرير : التاريخ والسياسة والخلاص*، ترجمة : حان رزق الله، الأب حود حبرائيل الدومينيكي، سلسلة اللاهوت المسيحي 2، دار الأكروبسي، ص. 21. تحد في المرجعية الإسلامية العديد من النصوص والأثار التي تذهب نفس المحنى من قبل قوله صلى الله عليه وسلم : "كاد الفقر أن يكون كفراً" رواه أحمد بن مسیع عن الحسن أو أنس مروعاً. وهو عند أبي نعيم في "الحلية" [253/3 و 109/8] ، وابن السكن في "مصنفه" ، والبيهقي في "الشعب" [2/1/486] ، وابن عدي في "الكامل" عن الحسن بلا شك". كما ورد عن سيدنا علي رضي الله عنه قوله: "لو كان الفقر رجلاً لقتلته".
- (42) جوستافو حوتيرث الدومينيكي، *لاموت التحرير : التاريخ والسياسة والخلاص*، م، س، ص. 21.
- (43) المرجع نفسه، ص. 23.
- (44) المرجع نفسه، ص. 35.
- (45) المرجع نفسه، ص. 43.
- (46) المرجع نفسه، ص. 30.
- (47) المرجع نفسه، ص. 29.

- (48) المرجع نفسه، ص. 115.
- (49) المرجع نفسه، ص. 119.
- (50) المرجع نفسه، ص. 187.
- (51) المرجع نفسه، ص. 159.
- (52) المرجع نفسه، ص. 150.
- (53) المرجع نفسه، ص. 85.
- (54) المرجع نفسه، ص. 46.
- (55) المرجع نفسه، ص. 136.
- (56) المرجع نفسه، ص. 33.
- (57) المرجع نفسه، ص. 72-75.
- (58) المرجع نفسه.
- (59) انظر بشكل حاصل : عبد السلام طربيل، فلسفة التحرر بين المرحوميات الوضعية ولاهوت التحرير قراءة في كتاب : Enrique Dussel. "L'éthique de la libération à l'ère de la mondialisation et de l'exclusion محللة للإحياء، العددان 43-44، الرباط : دار الأمان للنشر والتوزيع، ط. 1، (رمضان 1438هـ/يونيو 2017م)، ص. 64-75.
- (60) الأنطولوجيا Ontology أو علم الوجود، أحد مباحث الفلسفة، وهو العلم الذي يدرس الوجود بذاته، الوجود بما هو موجود، مستقلاً عن أشكاله الخاصة، ويعنى بالأمور العامة التي لا تختص بقسم من أقسام الوجود، الراحب والمحور والعرض، بل تعمم على جميع الموجودات من حيث هي كذلك، وبهذا المعنى فإن علم الوجود معادل للميتافيزيقا أو ما بعد الطبيعة metaphysique. فهو نسق من التعريفات الكلية التأملية في نظرية الوجود عامة. وكان أرسطو في القرن الرابع ق.م، أول من أدخل معهوماً عن مثل هذه النظرية التي عنى بها العلم حول أعم قوانين الوجود "علم الوجود بما هو موجود".
يعود مصطلح الأنطولوجيا إلى أصل يوناني من onto وتعني الوجود، وlogie أي العلم. وقد ورد هذا المصطلح أول مرة سنة 1613، في القاموس الذي ألفه رودولف غوكليسيوس Rudolf Goclenius وأول من استخدم هذا المصطلح عوائناً لكتاب هو كريستيان فولف Wolff Christian Von (1679-1754)، في القرن الثامن عشر. ولا تكمن صعوبة تحديد مجال الأنطولوجيا في حداثة المصطلح وحدتها وإنما ترجع إلى الشكوك التي تراقص كلمة الوجود منذ أن استخدمها ترميدس Parménide وقد حاول أفلاطون أن يبحث عن الوجود الثابت والخالد في المُثُل ideas، مضحياً بالوجود الحسي المتغير

والزائل. ومع أن أرسطو لم يوافق أولاطور على التحرير الذي تتصف به المُثُل فإنه ربط كاستاده الوجود بالمعونة، بل أصبح تعريف الوجود لديه مدخلًا لكل علم معنون.

إن مصطلح "الوجود" طارئ على الفكر العربي الإسلامي، ذلك أن " فعل الكون" غير موجود في اللغة العربية كما هي الحال في اللغات الهندية الأوروبية. وقد شاع استخدام "الوجود" ومشتقاته في علم الكلام. لذلك ظهرت لدى الكافي محاولة لاشتقاق كلمة من أصل عربي لترجمة كلمة الوجود هي "الأيس" مقابل "الليس" وهو العدم. ومع الفارابي دخل مصطلح الوجود بقوّة إلى الفلسفة العربية-الإسلامية، وترسخ فيما بعد مع ابن سينا، حتى شاع وانتشر وأصبح في كتب المتكلمين، من أمثل الحوبي في كتابه "الإرشاد"، مرادفًا للمعنى الحاللة الله. ابطر :

<http://www.arab-ency.com>

- (61) Enrique Dussel, L'Ethique de la libération à l'ère de la mondialisation et de L'exclusion Traduit par Albert Kasanda Lumembu, Préface de Jacobin Wilke, L'Hamarttan, Paris, 2002, p 81
- (62) Moi j' ai une conception forte de la vérité ; comme un accès à la réalité. De la Philosophie de la libération; Entretien avec Enrique Dussel p 41
- (63) " La théorie de la dépendance a été dépassée , et avec elle la philosophie de la libération", p 41.

(64) من قبل : Teotonio dos santos, Maurio Marini, Cardoso

- (65) " principe éthique de production, de reproduction et de développement de la vie", Enrique Dussel," L'Ethique de la libération " Op cit, p 38
- (66) Karl Otto Apel, Discussion et responsabilité. II Contribution à une éthique de la responsabilité Traduit de l'allemand par Christian Bouchindhomme et Rainer Rochlitz, Revue Philosophique de Louvain Année 2001 Volume 99 Numéro 1, p. 139 - 142.
- (67) Enrique Dussel, L'Ethique de la libération à l'ère de la mondialisation et de L'exclusion , Op Cit, p 113 Le bon ou le bien n'est d'aucune manière indéfinissable comme le pensait G.Moore, ni la simple incarnation des valeurs (comme pour Scheler ou Husserel), ni simplement le valide normatif d'Apel ou de Habermas ou le juste de Rawls . c'est quelque chose de très précis et complexe
- (68) Ibid p 93
- (69) Ibid p 112
- (70) Ibid p 113

- (71) Délèce Séjour, L'éthique théologique de la libération d'Enrique Dussel une réponse à la morale dominatrice, p 106
- (72) Enrique Dussel, L'Ethique de la libération à l'ère de la mondialisation et de L'exclusion, Op Cit, p 156
- (73) Ibid p 178
- (74) Délèce Séjour, Op cit, p 6
- (75) L'éthique de la libération à l'ère de la mondialisation et de l'exclusion, Traduit par Albert Kasanda Lumembu, Préface de Joachim Wilke, L'Harmattan, Paris, 2002, p 17-18
- (76) Ibid, p 7
- (77) Ibid, p 9-11.
- (78) "tout ce qui est moral, (on se réfère à la morale comme système vécu) est relatif au système lui-même en tant que totalité concrète" voir Enrique Dussel, Éthique communautaire, Paris, Du Cerf, 1991, p 106.
- (79) On a le sentiment, dans un niveau de votre critique à l'Occident , l'Égocentrisme, l'Eurocentrisme, Le colonialisme, que la philosophie de libération risque de devenir une stratégie de lutte et de confrontation totale Comment évitez l'illusion probable que la philosophie de libération ne soit pas une philosophie de vengeance
- (80) "Message de liberté et une force de libération" , Joseph Card Ratzinger, instruction sur quelques aspects de la " théologie de la libération" Congrégation pour la doctrine de la foi A Rome, au siège de la Congrégation, le 6 août 1984, en la Fête de la Transfiguration du Seigneur, p 1
- (81) Ibid, p. 1
- (82) "L'épisode fondateur de l'Exode ne sera jamais effacé de la mémoire d'Israel", Ibid, p 6
- (83) Le tort n'est pas ici de prêter attention à une dimension politique des récits bibliques Il est de faire de cette dimension la dimension principale et exclusive, qui conduit à une lecture réductrice de l'Écriture Ibid, p 20
- (84) Ibid, p 6
- (85) Le chrétien ne peut méconnaître que Dieu est le maître de l'histoire p 21
- (86) نمساوية صياغة العاتيكان على لاموت التحرير سنة 1984

(87) Joseph Card. Ratzinger, instruction sur quelques aspects de la "théologie de la libération" op cit, p 2

(88) "l'accaparement de la grande majorité des richesses par une oligarchie de propriétaires dépourvus de conscience sociale, la quasi absence ou les carences de l'État de droit, les dictatures militaires bafouant les droits élémentaires de l'homme, la corruption de certains dirigeants au pouvoir, les pratiques sauvages d'un certain capital d'origine étrangère, constituent autant de facteurs qui alimentent un violent sentiment de révolte chez ceux qui se considèrent ainsi comme les victimes impuissantes d'un nouveau colonialisme d'ordre technologique, financier, monétaire ou économique La prise de conscience des injustices s'accompagne d'un pathos empruntant souvent au marxisme son discours, présenté abusivement comme étant un discours "scientifique" Ibid, p 13

(89) Ibid, p 3

(90) "Certes, il y a des structures iniques et génératrices d'iniquités, qu'il faut avoir le courage de changer Fruit de l'action de l'homme, les structures, bonnes ou mauvaises, sont des conséquences avant d'être des causes La racine du mal réside donc dans les personnes libres et responsables, qui doivent être converties par la grâce de Jésus-Christ, pour vivre et agir en créatures nouvelles, dans l'amour du prochain, la recherche efficace de la justice, de la maîtrise de soi et de l'exercice des vertus", Op cit, p 8

(91) عبد السلام طويل، قضايا ومعاهيم إشكالية في حقل التداول الإسلامي المعاصر، سلسلة كتاب روافد (115)، قطاع الشؤون الثقافية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت، الطبعة الأولى، ص. 61-67، 2015

(92) Op cit, p 13

(93) "C'est la lumière de la foi qui fournit à la théologie ses principes" Joseph Card Ratzinger, instruction, sur quelques aspects de la théologie de la libération, Ibid, 13

(94) La lutte des classes est ainsi présentée comme une loi objective, nécessaire En entrant dans son processus, du côté des opprimés, on "fait" la vérité, on agit "scientifiquement" p 15

(95) Dans ces perspectives, la référence à des exigences éthiques commandant des réformes structurelles et institutionnelles radicales et courageuses perd tout sens Ibid, p 15

(96) C'est notamment la nature même de l'éthique qui, par l'emprunt fait à ces thèses d'origine marxiste, est radicalement remise en cause De fait, c'est le caractère transcendant de la distinction du bien et du mal, principe de la moralité, qui se trouve implicitement nié dans l'optique de la lutte des classes Ibid, p 16.

- (97) Joseph Ratzinger, "Quel avenir pour l'Église?", des extraits, *Le figaro*, 21 Avril, 2005
- (98) Une politisation radicale des affirmations de la foi et des jugements théologiques suit inévitablement cette nouvelle conception. Il ne s'agit plus seulement d'attirer l'attention sur les conséquences et incidences politiques des vérités de foi, qui seraient respectées d'abord dans leur valeur transcendante. C'est toute affirmation de la foi ou de la théologie qui est subordonnée à un critère politique, lui-même en dépendance de la théorie de la lutte des classes, moteur de l'histoire p 17
- (99) les "théologies de la libération" dont nous parlons entendent par Église du peuple une Église de classe, l'Église du peuple opprimé qu'il s'agit de "conscientiser" en vue de la lutte libératrice organisée. Le peuple ainsi entendu devient même pour certains, objet de la foi p 18
- (100) L'Église des pauvres signifie alors une Église de classe, qui a pris conscience des nécessités de la lutte révolutionnaire comme étape vers la libération et qui célèbre cette libération dans sa liturgie p. 18
- (101) la praxis révolutionnaire qui deviendrait ainsi le critère suprême de la vérité théologique p 19
- (102) Ici apparaît le caractère global et totalisant de la "théologie de la libération". Celle-ci, en conséquence, doit être critiquée, non pas dans telle ou telle de ses affirmations, mais au niveau du point de vue de classe qu'elle adopte *a priori* et qui fonctionne en elle comme un principe herméneutique déterminant p 19
- (103) انظر : عبد السلام طويل، "البابوية الجديدة وسؤال الحداثة"، مجلة "رواق عربي"، مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، عدد: 36، 2004. وأعيد نشرها بمجلة "التسامح"، فصلية فكرية إسلامية تصدر عن ورارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، مسقط، العدد: 16، السنة الرابعة، 2006.
- (104) Joseph Ratzinger, "on ne peut pas vouloir de la liberté pour soi seul" *Le Monde*, 24/25 Avril 2005
- (105) Joseph Ratzinger, "Exclure la religion, C'est mutiler l'être humain", Op.cit
- (106) Joseph Ratzinger et Paolo Flores D'arais, "La foi est-elle compatible avec la raison ?", *Le Monde*, Lundi, Mai, 2005
- (107) انظر: عبد السلام طويل، "استراتيجيات التأويل بين العلم والإيديولوجيا . مقارنة بين التأويلية الإصلاحية والتأويلية الإحيائية"، مجلة التأويل، الرباط، العدد 1، 2014، ص. 300-275.

حضور أمريكا اللاتينية في تاريخ الأدب

العربي الحديث

محمد الكتاني

عضو أكاديمية المملكة المغربية

1. هجرة اللبنانيين إلى القارة الأمريكية

سأتناول في حديثي هذا ظاهرة تأثير هجرة العرب إلى القارة الأمريكية في الأدب العربي الحديث، هذه الهجرة التي بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر، في سياق حركة عامة عرفها العالم يومئذ نحو العالم الجديد. فكانت أول هجرة عربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1854، وإلى البرازيل والأرجنتين وكولومبيا سنة 1882، وإلى المكسيك والأرجنتين والشيلي في نفس التاريخ⁽¹⁾.

والملاحظ أن هذه الهجرة اكتسبت طابعاً استثنائياً، بالقياس إلى مثيلاتها التي توجهت إلى بلدان أخرى في أوروبا وإفريقيا، وذلك لما تطرّحه على الباحثين في نتائجها الأدبية من تساؤلات. أولها : لماذا حرص المهاجرون اللبنانيون والسوريون في بداية الأمر على الحفاظ على صلتهم بوطنهم الأم، والانحراف الملزّم بالتضليل العربي، رغم بعد الدار؟ وثانياً : لماذا تشتيّث المهاجرون باللغة

العربية في التعبير عن مشاعرهم وأفكارهم في وسط اجتماعي لا علاقة له بهذه اللغة؟ وثالثها: لماذا ساهموا في إغناء الأدب العربي الحديث بإبداع أدبي متميز يعرف بالأدب المهجري، دون أن يوجد لذلك نظير في البلدان الأخرى التي عرفت هجرة العرب إليها؟ ورابعها: ماذا كان لمجتمعات بلدان أمريكا اللاتينية من تأثير في توجيه الأدب المهجري؟ للإجابة عن هذه التساؤلات لابد من وضع الأدب المهجري في سياقه التاريخي والوقوف على عوامل الهجرة وتأثيرها فيه.

ومن المعلوم أن ظاهرة الهجرة لم تتوقف في تاريخ الإنسانية إلى اليوم، وأن آثارها السياسية والاجتماعية كانت من عوامل التطور والتقدم والتواصل بين الثقافات والحضارات. ومن ثم كانت موضوع أبحاث متواصلة في العلوم الاجتماعية كالتاريخ والاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد، فبالأحرى أن يكون لها تأثير في تاريخ الأداب الكبرى، وهو ما سنقف عليه بالنسبة للأدب العربي الحديث. فتاريخ الأداب يؤكد أن هجرة الأدباء والمبدعين من أوطانهم إلى بلدان أخرى لم يخل منها أدب من الأداب، وأن هذه الهجرة كانت سببا في ازدهار أدب المغتربين في الشكل والمضمون. وتاريخ الأدب العربي في مقدمة الأمثلة على ذلك. فقد رافق الشعر العربي في العصر القديم الفاتحين المسلمين العرب إلى العراق والشام ومصر وشمال إفريقيا والأندلس وإلى بلاد فارس وما وراءها، وسرعان ما ظهرت في هذه البلدان دول إقليمية اتخذت من اللغة العربية لغة رسمية، ومن التراث الأدبي العربي القديم مرجعًا لها. فتأثير الأدب العربي بالأداب الإقليمية لتلك البلدان أخذناً وعطاءً.

ويعدّ الأدب المهجري في العصر الحديث مثالاً لما نتج عن هجرة العرب إلى بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية من آثار لا تخطئ تميزها عين الناقد البصیر،

ييد أنه لا ينبغي أن نبالغ في تصوّر هذا التأثير بحصر ريادة التجديد في أدباء المهجـر وحدهم، لأنّ نهضة الأدب العربي الحديث والمعاصر ترجع إلى عوامل شتى ذاتية وموضوعية، وإلى أدباء بلدان عربية متعددة تكاملت أعمالهم في تحقيق هذه النهضة، وساهمت فيها بلدان من المشرق والمغرب.

أجل، لا يمكن لمؤرخ الأدب العربي الحديث، حين يتبع أطواره وإنجازاته أن يتجاهل ما يعرف بالأدب المهجـري، وهو ما أبدعه مهاجرون عرب من لبنان وسوريا، واستقروا بالولايات المتحدة الأمريكية أو ببلدان أمريكا اللاتينية، وجعلوا من إبداعهم نموذجاً رائداً للتجديد، والتعبير عن القضايا الاجتماعية والإنسانية والفلسفية.

فعلى امتداد النصف الأول من القرن العشرين، أثبتت أدباء المهجـر أو المهاجر على الأصح حضورهم المتميـز، ليس فقط في بلدان الهجرة، حيث التزموا بلغتهم العربية إبداعاً وتعبيرـاً، ولكن أثبـتوا حضورهم أيضاً بالنسبة لأوطانـهم في الشرق الأوسط، حيث أصبحـوا في طليعة رواد التجديد. وهي ظاهرة أدبية استثنائية، إذا علمنـا أنّ العرب هاجـروا في العصر الحديث من مختلف أوطانـهم إلى بلدان أوروبا الغربية كفرنسا وإنجلترا وإيطاليا وغيرها، واستقرـت بها حالـياتهم التي تعدـ بالملايين، من غير أن يكون لهؤـلاء المهاجريـن أدب عـربي يعبرـ عن هويـتهم، أو عن نـضالـهم ومعـانـاتهم، بالصورة البارزة التي كانت للمهاجريـن إلى أمريـكا اللاتـينـية أو أمريـكا الشـمالـية.

لابدـ إذن من استحضار هذه الظاهرة بكلـ تمثـالـتها وقوـتها، على المستوى الأدبيـ. والإجـابة عن مسـائلـاتها، وفي مقدـمتـها السـؤـالـ : لماذا هذا الحضـور لـبلـدانـ أمريـكا الجنـوـبيةـ في تاريخـ الأـدـبـ العـرـبـيـ الحديثـ، وما تـحلـياتـهـ ؟

2. عوامل الهجرة إلى العالم الجديد

لقد كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الشرق العربي ترثى تحت نير الحكم العثماني، لعدة قرون، حتى نهاية القرن التاسع عشر. بل ظلت هذه الأوضاع تزداد سوءاً، وتسد منافذ العيش الكريم أمام أبناء شعوب هذه البلدان، وتحاصر أنفاسهم. فالاستبداد كما مارسه السلاطين العثمانيون وحكامهم على هذه الشعوب، والصراعات الدينية التي غذّوها، ولاسيما في بلاد سوريا ولبنان، والمذابح الطائفية التي أشعلوها. كل ذلك حول أنظار شبيبة هذه البلاد إلى الهجرة من أوطانهم، والتماس أسباب العيش الكريم في العالم الجديد⁽²⁾.

وقد حملت هذه الأوضاع معظم المسيحيين في لبنان على الهجرة إلى بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية. منجدین إلى ما اشتهر عن أمريكا يومئذ من مظاهر التقدم الاقتصادي ورفاه العيش. فقد كان شائعاً على امتداد القرن التاسع عشر أنّ القارة الأمريكية هي بلاد اكتساب الثروات، وتوافر الفرص المتاحة للحياة الكريمة في ظلّ الديمقراطية والحرّيات العامة⁽³⁾.

والواقع أنّ تعلّق اللبنانيين المسيحيين بالثقافة الغربية، حفزهم منذ أربعينيات القرن التاسع عشر على الهجرة إلى أوروبا وأمريكا، وإن كان هذا السبب لا يمكن أن يفسّر ظاهرة تدفقهم على أمريكا بالألاف، حتى إنّه يمكن القول بأنّ المجتمع اللبناني المسيحي أخذ يرحل برمته إلى العالم الجديد، وإلى عدد من جهات العالم. لأسباب شتى، في مقدّمتها ما كان يملأِ مخيال اللبنانيين يومئذ من صور وردية عن العالم الجديد. وقد عبر بعض شعرائهم عن هذه الدوافع، فيقول الشاعر مسعود سماحة (ت. 1946) :

من البرّ أو لحج الأبحر
سموّ المجرة والمشترى
ويجري الرخاء مع الأنهر
سلام على ربّها الأزهر

سأضرب في الأرض لا خائفاً
 وأنزل في بلد دونه
يذبّ ال�باء على تربه
سلام على أرض كولمبس⁽⁴⁾

ويقول الشاعر إيليا أبو ماضي (ت. 1957م) يجحب وطنه لبنان الذي
يعاتب أبناءه حين هجروه :

ركبوا إلى العلياء كلّ سفين
خُلقو لصيد اللؤلؤ المكتون
أمّ الثقافة مصدر التمدين
لا يقنعون من العُلا بالدون
ذهبًا فكيف محابش من طين
والجوّ للبازي وللشاهين

لبنان لا تعذل بنيك إذا هم
لم يهجرونك ملاللةً لكنهم
ورثوا اقتحام البحر عن فينيقيا
لما ولدتهم نُسرواً حلّقوا
والنسر لا يرضى السجون وإن تكون
أرض للحشرات تزحف فوقها

مهما تكن أسباب تلكم الهجرة متعددة، وتحتفل بين فئات اجتماعية
وآخرى، فإننا باستحضار الأعداد الهائلة للمهاجرين اللبنانيين ندرك أنّ الأمر
يتعلّق بظاهرة استثنائية، حيث بلغ عددهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو
السبعين ألفاً، وإلى أمريكا اللاتينية نحو المليونين، وذلك حسب إحصائيات
رسمية إلى حدود سنة 1970⁽⁵⁾. وبالقراءة المتمعنة لشعر شعراء المهاجر
نكتشف بين سطورها ثلاثة دوافع أساسية كبرى وهي :

أولاً، معاقة الحرية في أكمل معانيها، حرية المعتقد وحرية التعبير
والتفكير.

ثانياً، خوض الثورة على التقاليد وعلى التراث من غير خوف من التعرض للأذى، وفي افتتاح على قيم الحداثة، بعيداً عن مجتمع لبنان الغارق في الطائفية.

ثالثاً، الرغبة في كسب العيش وممارسة العمل المنتج، بما يعنيهما من تحقيق الكرامة. يقول الشاعر شكر الله الجر (ت. 1975) :

ما هجرناك عن قلٍّ وصَلَابَه ز للحرّ ذِلَّةً وَمَعَابَه ملأ اليأسُ جَوَهْ وَرَحَابَه	إِيَّهِ لِبَنَانُ يَشَهِدُ اللَّهُ أَنَا إِنَّمَا أَصْبَحَ الْمُقَامُ بِأَرْضِ الْأَرَادَةِ كَيْفَ لَا يَهِيجُ الْأَبَيَّ مَكَانًا
---	--

ولما كان من بديهيات علم الاجتماع الأدبي تأثير البيئة الاجتماعية في الحياة الأدبية، فإن هذه البيئة المهاجرية أثرت في إذكاء الوعي القومي لدى المغتربين اللبنانيين، نظراً لما واجهوه من غربة وقساوة العيش. ولعل عبارة الكاتب اللبناني أمين الريحاني (ت. 1940) أنا لباني، «جنسitti على لساني، وفي وجهي وطني أصلعي» كانت تعبرأً مشتركةً لكل اللبنانيين المهاجرين، فانطلقوا يثبتون هذه الهوية في شعرهم وإبداعهم.

3. التحولات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية

لقد وفد المهاجرون العرب على بلدان أمريكا اللاتينية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وهي تعيش مخاضاً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً عاماً، وشعوبها تتطلع إلى بناء الدولة الوطنية بعد التحرر من الاستعمار، واسترجاع الهوية القومية، التي كانت قد تشكلت من ثقافة الهنود الأصليين، ومن ثقافة

وتراث الإسبان والبرتغال، الذين سبق لهم استيطان هذه البلدان، لقرون عديدة، حتى بعد التحرر من الاستعمار الإسباني والبرتغالي.

ففي البرازيل، وبعد ثلاثة قرون من العزلة أخذ المثقفون والمفكرون فيها يستنشقون هواء أوروبا الحامل للتيارات الحداثية في الفكر والأدب، ويعملون على إبداع صيغ جديدة، أكثر أصالة وأقوى تعبيراً عن الهوية البرازيلية. وأطلقت ثورة المكسيك منذ سنة 1910، حركة فكرية نشطة لتوسيعه ثقافي يستمدّ أصوله من الثقافة الهندية القديمة. وبعد الحرب العالمية الأولى، التحق كتاب الأرجنتين وكولومبيا وفنزويلا وكوبا بزمائهم في المكسيك والإكوادور والبيرو، باعتبارهم ينتمون إلى نفس الثقافة القديمة، التي ترسخت في بلدانهم في عصور ما قبل كريستوف كولمب (ت. 1506م). وذلك في الوقت الذي كانت الأبحاث الأركيولوجية والأبحاث الأنثروبولوجية تكشف النقاب عن الغنى الكبير لتاريخ هذه البلدان. وهو ما عمق الوعي بالهوية الأصلية لمجتمعاتها.

والواقع أنّ بعث هذه الروح الوطنية كان يرجع في بعض عوامله إلى تأثير الثقافة الغربية، التي كانت قد انتشرت في العالم كله، والتي تقوم على استعمال المناهج العلمية في دراسة الماضي وأصول التاريخ للشعوب القديمة، فضلاً عن انتشار المذاهب الفلسفية والاجتماعية كالوضعيّة والماركسيّة في بلدان أمريكا اللاتينية. إذ كانت الترجمة من اللغات الإنجليزية والفرنسية إلى اللغة الإسبانية والبرتغالية قائمة على قدم وساق. كل ذلك حمل في طياته شيوع نزوات الثورة الاجتماعية على التخلف وعلى الطبقية والرأسمالية والدكتاتورية العسكرية، في هذه البلدان. وهو ما أشاع أدب الاحتجاج والثورة في بلدان

أمريكا اللاتينية⁽⁶⁾. فالتقت ثقافة النخبة بثقافة الجماهير الشعبية، وكانت اللغتان الإسبانية والبرتغالية من ناحية، والعقيدة الكاثوليكية من ناحية أخرى، من عوامل توحيد هذه المجتمعات. كما كانت التحولات الاقتصادية والاجتماعية تشق طريقها في المكسيك وغيرها، وتعمل عملها في تحويل المجتمعات الإقطاعية الأبوية إلى مجتمعات أكثر ديمقراطية⁽⁷⁾.

في هذا المناخ الاجتماعي الجياش بنزوات التحرر، الذي كان يهّز مجتمعات أمريكا اللاتينية، تبلورت دعوة "lahor de la libertad"، التي أطلقها جيل من الشباب الثوري، داعين إلى اصطفاف الكنيسة وراء تحرير شعوبها. معتبرين أنَّ النظام الكنسي الكاثوليكي ليس سوى مثال للنظام السلطوي الاستبدادي، المنتقل عن النظام الروماني القديم. وفي هذا السياق، سُيُّل لهم المد الاشتراكي الماركسي العديد من الكتاب والفنانين وال فلاسفة في إطار أنثروبولوجية اجتماعية، ذات بعد إبداعي متميز في كلِّ التعبيرات الثقافية⁽⁸⁾.

4. اندماج المهاجرين في المجتمعات الجديدة

اختللت وجهات المهاجرين اللبنانيين إلى الأميركيتين، فمنهم من هاجر إلى أمريكا الشمالية، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما مدينة نيويورك. ومنهم من هاجر إلى بلدان أمريكا اللاتينية. وإذا اقتصرنا على المهاجر الأخير، فإننا نسجل أولاً أنَّ الهجرة إليه تصاعدت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إذ وجد المغتربون ظروفاً اقتصادية واجتماعية في المهاجر أدعى للطمأنينة والاستقرار⁽⁹⁾. بصرف النظر عمّا لقيه الكثير منهم من شظف العيش وشح الرزق إلى حد المهانة.

غير أن المعاناة التي تكبدوها في سبيل الاستقرار والاندماج في المجتمعات الجديدة، بعثت في نفوسهم مشاعر الاعتزاز بعروبتهم ولغتهم و هوبيتهم. ولا سيما حينما اكتشفوا لدى المجتمع البرازيلي والأرجنتيني ما يشبه وشائج القربى، حيث كان بعض هؤلاء يمتنون إلى المجتمع الأندلسي القديم بصلات لم تفارق ذاكرتهم ولا تقاليدهم. فراح المهاجرون اللبنانيون والسوريون يعتزون بالتراث المشترك بين الأندلسيين وبين شعوب هذه البلدان، كما وجدوا في البرازيليين والأرجنتينيين ما يلائم مشاعرهم في التعلق بالهوية والقيم الدينية المسيحية. إذ كان هؤلاء المهاجرون في معظمهم مسيحيين. لذلك سرعان ما اندمجوا في المجتمعات الجديدة، وأنحدروا يساهمون في تنميتها بسوادهم وأموالهم وأفكارهم. ولم يمض إلا قليل من الزمن حتى أصبح للجاليات اللبنانية والسورية في المهاجر سمعة طيبة، وحضور فاعل بفضل نشاطها التنموي، واحترامها للقوانين المحلية.

وقد تجلّى الاندماج الاجتماعي فيما بلغه الجيل الثاني والجيل الثالث من أبناء المهاجرين، في تولّي الوظائف العليا في إدارة الدولة، وتقلُّد المسؤوليات على رأس المؤسسات الاقتصادية والسياسية والجامعية⁽¹⁰⁾.

فالمهاجرون اللبنانيون الذين كانوا قد ناهزوا المليونين في شتى بلدان أمريكا اللاتينية، في حدود السبعينيات من القرن الماضي، أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات الأمريكية اللاتينية، فمارسوا التجارة والصناعة والخدمات الاجتماعية، وانخرطوا في الجنديّة، وفي الوظائف العمومية، بما في ذلك المناصب السامية كالوزارات ونواب الأمة والمحافظين للأقاليم، والقضاة والمحامين، ومديري الأبناك والأساتذة الجامعيين⁽¹¹⁾.

و قبل تناول تحليلات إسهام أدباء المهاجر في تجديد الشعر العربي في العصر الحديث، هذا الإسهام الذي كان يعني قبل كل شيء حضور أمريكا اللاتينية في تاريخ الأدب العربي الحديث، أقول : إن هذا الإسهام لم يكن ظاهرة معزولة، وإن كان الأمر يبدو كذلك لأول وهلة، حينما اتخذ هؤلاء الأدباء من اللغة العربية أداة للتعبير عن إبداعهم، في وسط اجتماعي لغته هي الإسبانية أو البرتغالية. فالسؤال الوارد حينئذ هو : إلى من كان يتوجه شعراء المهاجر بشعرهم العربي في مجتمعات لا علاقة لها باللغة العربية؟ والجواب هو أنّهم كانوا : أولاً، يعتبرون هذه اللغة جزءاً من كيانهم وقواماً لهويتهم، وتحدياً لإكرارات تذويبهم في كيان قومي جديد ؟

وثانياً، لأنّ أدباء المهاجر في البداية كانوا يخاطبون آلاف المغتربين في بلدان المهاجر، عبر الصحف والمجلات والمنتديات التي أنشأوها، لإثبات وجودهم في كلّ البلدان التي هاجروا إليها، كالبرازيل والأرجنتين والشيلي وغيرها، وليخففوا عنهم مشاعر الاغتراب والبعد عن الأوطان، التي لم تكن لتبرح مكانها في وجدانهم ؛

وثالثاً، لأنّ مشاركة أدباء المهاجر في الأدب العربي الحديث باللغة العربية كانت تستهدف استمرار الهوية الثقافية القومية، بالحفاظ على كلّ الخصوصيات التي نقلوها معهم ؛

ورابعاً، لأنّهم كانوا يخاطبون في نفس الوقت مواطنיהם في لبنان وبلاط الشام، الذين كانت تصل إليهم أصوات شعراء المهاجر وكتاباتهم.

والواقع أنّ المهاجرين العرب في دول أمريكا اللاتينية شكّلوا مجتمعاً نشيطاً محافظاً على خصوصياته القومية، وفاعلاً نشيطاً في الاقتصاد والثقافة والمجتمع

المدنى والإسهام فى إدارة دواىب الدولة. وكان من الطبيعى حينئذ أن يحافظ هذا المجتمع على هويته الثقافية وعلى تعاطيه للإبداع الأدبى والفنون التعبيرية التي جُبل عليها أبناؤه. وأن تكون اللغة العربية بالنسبة لهذا المجتمع قوام هويته ورمز وطنته. ولذلك حرص المهاجرون في البداية على التعبير باللغة العربية، وعلى الاستظهار لأدبها، وعلى تعليمها لأبنائهم. برغم الإكراهات التي واجهوها لتذويب خصوصياتهم القومية في مجتمعات أمريكا اللاتينية. بل يحق القول : أن تعلق المهاجرين باللغة العربية في أرض الهجرة جعلهم يؤمنون بالعروبة كجامعة قومية، تسمى على كلّ ما يفرقهم من عقيدة دينية أو مذهب طائفي أو نعرات عرقية.

5. الأدب كتعبير عن الهوية

في هذا السياق ندرك أسباب تعاطي المهاجرين لإنشاء الأندية والجمعيات الأدبية، التي كانت تعمل على تقوية الروابط القومية بين المهاجرين، كما ندرك أسباب تنافسهم في إنشاء مؤسسات الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية، وبناء المباني الفخمة التي لم يكن لها مثيل يومئذ في الشرق العربي⁽¹²⁾. وكان من أهم تلك الجمعيات الأدبية، جمعية العصبة الأندلسية التي يقول عنها أحد الباحثين : «ولما كان من غير المعقول أن تقوم جماعة من المهاجرين بتأسيس دولة في أرض نزلوها تجّاراً وعملاً فقد اكتفوا بتأسيس دولة أدبية، أطلقوا عليها اسم "العصبة الأندلسية" ، تيمّناً بالعصر الأندلسي الراهن وبرسالته الحضارية» والشائع أنّ الطلائع الأولى من المهاجرين عندما وصلت إلى أمريكا الجنوبيّة أطلقت عليها اسم "الأندلس الجديدة" ، هدفهم استلهام الأمجاد الأدبية القديمة،

وجمع شمل الشعراء والكتاب، وإسماع صوتهم، وطبع دواوينهم، من غير أن يجعلوا لهذه العصبة أي صبغة سياسية أو دينية أو عرقية.

وقد أصدرت "العصبة" مجلة باسمها بمدينة سان باولو سنة 1934، وظلّت محافظة على صدورها إلى ما بعد السبعينيات في القرن الماضي، وإن انقطعت عن الصدور خلال الحرب العالمية الثانية. وقد قامت هذه المجلة بدور كبير في نهضة الأدب العربي بأرض المهاجر وبالشرق العربي. جامعة بين نشر الإبداعات العربية في المهاجر وبين نشر الأبحاث والدراسات النقدية، والتعرّيف بالأداب الأجنبية. وفي هذا السياق، قامت بترجمة الأعمال الأدبية لعدد من الأدباء العالميين. وفي هذا الصدد، نذكر أنّ أدباء المهاجر الجنوبي ألفوا العديد من الكتب بالإسبانية والبرتغالية، ليعرفوا قراء بلاد المهاجر بثقافة الشرق وأدبها، حتى أصبح الحديث عن الشرق ملوفاً في دول أمريكا اللاتينية⁽¹³⁾. وبذلك انبثق حوار ثقافي وحضاري بين دول أمريكا اللاتينية ودول العالم العربي، بفضل أدباء المهاجر وكتابه، وبفضل غيرة هؤلاء على أصولهم القومية وعلى التعبير عن الانتماء إليها.

كانت الصحافة في مقدمة الوسائل الإعلامية القادرة على تحقيق التواصل بين شتّي طوائف المهاجرين في أكثر من بلد من بلدان أمريكا اللاتينية أو أمريكا الشمالية. لذلك أقدمت ثلاثة من المولعين بالأدب والكتابة والإعلام المكتوب على إنشاء الصحف في بلاد المهاجر، منذ أواخر القرن التاسع عشر، فانفتح المجال أمام الكتاب لإمداد هذه الصحف بكتاباتهم والتعبير عن تجاربهم. ولم تلبث هذه الصحف أن أصبحت رافداً من روافد الأدب العربي في الشعر أو في النثر، بل أصبحت تعبّر عن قضايا الأمة العربية في

الشرق الأوسط، وتقف إلى جانب النضال السياسي والتحريري الذي تحوظه الأحزاب العربية في الشرق الأوسط. وقد ترَكَت الحركة الصحفية في البرازيل والأرجنتين، هذان البلدان اللذان تميّزا بكثرة الشعراء والكتاب، نظراً لكثرَة المهاجرين إليها. كما تعددت فيهما الصحف والمجلات.

وقد توالي ظهور الصحف والمجلات العربية فيما بين الستينيات، في كلّ جمهوريات أمريكا اللاتينية، حتى بلغ عددها نحو الثلاثمائة، حيث كان يصدر في البرازيل وحدها خلال النصف الأول من القرن العشرين نحو المائة والعشرين صحيفة ومجلة. وبالرغم من كون جُلّ هذه الصحف والمجلات لم يُكتب له الاستمرار في أداء رسالته، بسبب الظروف المادية فإنّ عدداً منها لا يقلّ عن العشرين ظلّ صامداً يؤدّي رسالته متحدياً كلّ العوامل المعاكسة.

وقد لاحظ بعض الباحثين أنّ هذه الصحفة، بالرغم مما كانت عليه في المرحلة الأولى من نزوعات طائفية وحسابات شخصية، فإنّها شقت طريقها تدريجياً نحو جمهور من القراء، ظلّ يتّنامي باستمرار. وأصبحت هذه الصحفة مدرسة لتحقّيق قرائتها، ولا سيما من كان منهم لا يقرأ بالإسبانية أو البرتغالية أو الإنجليزية، ويريدون أن يعرفوا الكثير عن العالم الخارجي. كما كانت هذه الصحف أدّة للتواصل بين كافة العرب المغتربين، الذين تفرّقوا في أقاليم شاسعة أو مدن عملاقة.

والملاحظ أنّه كان للشعراء المهاجرين في أمريكا اللاتينية صوت متميّز في التعبير عن اليقظة العربية في أبعاده السياسية والاجتماعية، بقدر ما كان لشعراء المهجر الشمالي صوّتهم المتميّز في الثورة على القديم والدعوة إلى

التجديد. وقد مثل الصوت الاجتماعي والقومي العربي عدد من الشعراء، نذكر من بينهم رشيد الخوري (ت. 1984م) وإلياس فرات (ت. 1976م) وإلياس طعمة (ت. 1947م) وإلياس قنصل، (ت. 1981م) الذين انخرطوا بنفس التوتر والحماس في القضايا العربية، وفي الالتزام باللغة العربية وتراثها.

وكانت معظم الصحف فيها تبني الدعوة إلى القومية العربية، والدفاع عن القضية الوطنية في الشرق الأوسط. وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتذكى الحماس بين المغربين في تأييد حركات التحرر من الاستعمار، أو من الاستبداد العثماني يومئذ. وهذا ما دفعهم إلى التكتل والتضامن وإنشاء الجمعيات الأدبية الكبرى، مثل "الرابطة الكلمية" في أمريكا الشمالية و"العصبة الأندلسية" في البرازيل و"الرابطة الأدبية" في الأرجنتين⁽¹⁴⁾.

6. إسهام أدباء المهجر في تجديد الشعر العربي الحديث

تناول بعد هذه الممهّدات، مظاهر التجديد التي أدخلها شعراء المهجر، والتي تعدّ قيمة مضافة في تاريخ الأدب العربي الحديث، هذا التجديد الذي هبّت رياحه على أدبنا الحديث منذ بداية القرن العشرين. فعلى امتداد النصف الأول من هذا القرن، توالت مظاهر الإبداع المعبرة عن هذا التجديد في كلّ من بلدان المشرق وبلدان المهجر الأميركي. وبرغم توالي الدراسات وترانيم الأبحاث المنجزة في هذا الموضوع فإنّ تقييم هذا التجديد في ضوء النقد الحديث ظلّ يقتصر على الجانب النظري، إما في الشكل الفني من حيث الألفاظ والأساليب والأوزان الشعرية، وإما في المضمون من حيث التعبير عن الوعي القومي ونشان الحرية والعدالة الاجتماعية والتعبير عن المشاعر الذاتية.

ومن قبيل المغالطة القول بأنّ ريادة التجديد في الشعر العربي الحديث ترجع إلى شعراء المشرق وحدهم، أو إلى شعراء المهجّر وحدهم. فقد كانت رياح التجديد تهثّ أساساً من الاطلاق على الآداب الغربية، وكانت عواملها حينئذ مشتركة، منها ما يرجع إلى ظهور الوعي القومي، ومنها ما يعود إلى التشبع بقيم الحداثة، وفي مقدمتها تحرير الفكر من الغيبيات، والاعتراف بطبيعة الإنسان المادية، وعلاقته العضوية بالطبيعة وقوانينها. ومنها ما يعود إلى الثورة على التراث الأدبي العربي، باعتباره متجاوزاً. ومن خلال هذه التحوّلات العميقـة في الوعي السياسي والإيديولوجي انبثق وعي جديد ترددت أصواته الأدبية في بلدان الشرق العربي برمتها. ولا سيما مصر والعراق والشام. فكان من نتائج هذا الوعي تحول في نظرـة الناس إلى القيم الإنسانية، وفي مقدمتها الحرية، بمعناها الواسع، في الفكر والدين والسياسة. ومن ثمّ كان للحرية مدلولـها أيضاً في الأدب والإبداع. ونستدلّ على انبثاق مفهوم الحرية في الأدب بما نجده في مقدّمات الدواوين الشعرية التي أصدرـها المجددون في المشرق. وما كان لطائفة من النقاد العرب من الدفاع عنها. وعندما تعمقـ الكتابات الصادرة في هذه الآونة من تاريخ الأدب العربي الحديث تتحلّى المنطلقات المشتركة والقيم المرجعـية التي أصبح يرتکز عليها :

وأولـها : انتقال الشاعـر العربي من اعتمـاد مرجعـية التراث الأدبي في إبداعـه وموضوعـاته إلى اعتمـاد تجربـة الشاعـر نفسه ووجودـانـه ومعانـاته. وأصبحـ الشاعـر المجددـ هو الذي يتسـائل عن مغـزـى الحياة وأسرارـ الوجود الإنسـاني، ويـعتبر عن تجـاربـه الـوجـدانـية ومعـانـاته الـاجـتمـاعـية، ويـتأـثرـ بما تـحملـهـ الآـدـابـ الـعـالـمـيـةـ إـلـيـهـ من قـيمـ الثـورـةـ عـلـىـ التـقـليـدـ وـتـجـاـوزـ القـوالـبـ الـتـيـ تـجـهـضـ تـجـربـتـهـ، وـالـقـسـورـ السـمـيـكـةـ الـتـيـ تـحـنـقـ نـبـضـاتـ الـحـيـاةـ فـيـ فـكـرـهـ وـوـجـدانـهـ.

وثانيها : الانتقال من اعتبار الشعر صناعة للاستجداء والتزلف إلى ذوي السلطة والجاه بالمدح الكاذب وشعر المناسبات، وإجاده صناعة البديع التي يَحمدُ عليها القدماء لعدة قرون، أي الانتقال إلى اعتبار الشعر فناً مقدساً، يسمى على الخنوع للسلطة، وخدمة المصالح الشخصية، والكذب على النفس بلغة الرياء والمداهنة، اتباعاً للمبدأ القديم "أعذب الشعر أكذبه"، أي الانتقال من الصناعة إلى الإصغاء لصوت الطبيعة والتعبير عن حيّشانها بالمشاعر المتدققة، واستبطان الذات، واستنطاق أسرارها التي ترى في اليابس والأزهار وتغاريده الطيور وإشراقات الجمال في كلّ الكائنات رموزها المعتبرة عن وحدة الشاعر مع الطبيعة ومع الكون. يقول الشاعر إيليا أبو ماضي (ت. 1957م) مثلاً :

ما لي وللتشبيب بالصهباء إنني نبذت سفاسف الشعراء مدحاً وبُثُّ أصون ماء حياتهم قد بات واسطة إلى الإثراء ⁽¹⁵⁾	أنا ما وقفت لكي أُشتَّب بالطلاء لا تسألوني المدح أو وصف الدُّمَى باعوا لأجل المال ماء حياتهم لم يفهموا ما الشعر إلا أنه
--	--

وثالثها : تحقيق الصدق في التعبير عن الذات، ولا يتحقق للشاعر ذلك إلا من خلال تجاوزه للألفاظ والقوالب الفنية البالية، التي هي بمثابة استعمال للمسكوكات البلاغية القديمة في التشبيهات والمجازات التي طالما ردّها الشعراء القدماء، وإبداع صيغ تعبير عن نظرة الشاعر الذاتية والمتميزة.

ورابعها : الالتزام بقضايا الإنسان، من حيث هو إنسان، بغض النظر عن أيّ انتماء عرقي أو ديني أو طائفي. أي من حيث هو إنسان له كرامته وحقوقه، ومسؤوليته تجاه ذاته أو تجاه مجتمعه أو الإنسانية كلّها. وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة إلى أنّ كبار شعراء المهجر تأثروا بالنزعة الرومانسية التي حملتها الأداب

الأوروبية إلى الشرق العربي. وكان من مظاهر هذا المذهب الأدبي التعبير عن وحدة الشاعر بالكون، في كل ذرة من كائناته، وأن الإنسان لا يبلغ الكمال إلا إذا تحرر من عبوديته لذاته، وتماهى مع وحدة الوجود. وأدب جبران خليل جبران (ت. 1931م) وميخائيل نعيمة (ت. 1988م) خير مثال على ذلك. كما كان من خصائص هذا المذهب السمو على الأنانية والأثرة والإيمان بوحدة الإنسانية. يقول الشاعر المهجري ندرة حداد (ت. 1950م) :

يا أخي الساعي لنيل المجد، خفّف عنك جمحك
أنت لا تُرضي سوى نفسك إن أحرزت فتحك
سر معي في الأرض تنس المال والجاه وطمحك
أنا راض بالعصا يا أيها الحامل رُمحك
وسأنسى جرح قلبي كلما شاهدت مجرحك
وأرى ليك ليلى، وأرى صبحي صبحك
وإذا أخطأت نحوي فأنا الطالب صفحك⁽¹⁶⁾

خامسها : جعل الشعر تعبيراً عن ثورة نفسية على الواقع العربي المتخلّف، المحكوم بيد الاستبداد والقيم البالية والاستعمار الغربي. بل المحكوم بالعبودية، عبودية الإنسان لأطماعه وأمواله وشرائعه. يقول فوزي المعمول (ت. 1930م) :

رَهْبَةٌ من بشيره ونذيره	أنا عبد القضاء تملأ نفسي
ضلة عن لبابه بقشورة	عبد عصر من التمدن نله
فإذا بي أنوء من ثقل نيره	عبد مالي، أمضى يته بعد جهد
أعمى، مسِّير بغروره	أنا في قبضة العبودية العميماء

مكرهاً من مهودها لقبوره
ر، يخطّ القوي كلّ سطوره
د، على رغمه لأعمى نظيره

أنا عبد الحياة والموت أمشي
عبد ما ضمّت الشرائع من جو
كلّ ما في الكون أعمى ومنقا

وكان من الطبيعي أن تشمل هذه الثورة ضد العبودية الثورة السياسية على الظلم والاستبداد، وبعد الشاعر القروي "رشيد سليم الخوري" (ت. 1984م) الملقب بشاعر العروبة شاعر الثورة، كما يتجلّى في ديوانه "الأعاصير"⁽¹⁷⁾.

لقد شُكّل الشعر العربي على يد شعراء المهجر تحولًا عن مرجعيته القديمة، ومدخلًا جديداً للإبداع، ونُقلة نوعية مكّنت شعرنا العربي من دخول عصر جديد، فأصبح لا يقلّ قيمة عن أي إبداع شعري في الآداب العالمية الكبرى. ومما تحب الإشارة إليه في هذا السياق أنّ هذا المذهب الشعري كان يدعّمه مذهب في النقد الأدبي، ييرز قيمه الفنية وثورته الأدبية.

7. أثر الحرية الفكرية في التعبير عن الذات

ومرة أخرى نؤكّد أنّ هذا التحول في مرجعية الإبداع من التراث المُحتفظ إلى التجربة الذاتية، كان ظاهرة مشتركة بين شعراء المشرق العربي وشعراء المهاجر في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، غير أنّ هؤلاء وجدوا في الحرية المتاحة في بلاد المهاجر ما شدّ عضدهم، وحرّرهم من الخوف على حياتهم ومصيرهم، بينما يرثون صوتهم بكلمة الحرية ونقد الاستبداد، كما كان الواقع في المشرق العربي، يقول ميخائيل نعيمه، وهو أحد شهود هذا العصر : «أطلّ القرن العشرون على الديار العربية وهي رازحة تحت أثقال خمسة قرون

من الحكم العثماني، يتربّع الذلّ في قلوب أبنائها ويُخيّم الظلام على عقولهم. أمّا الأقلام فما كان لها من عمل إلّا تمجيد الحكم القائم والتلهي بالأحاجي اللغوية... لقد كان الفكر مغلقاً والذوق آسناً والإرادة الخالقة مسلولة، فما يجرؤ الشاعر أن يَحيد في القصيدة عن القافية الواحدة ولا أن يَتخيّل الأبواب التي طرقها الشاعر القديم من أقدم الأزمنة... ذلّكم هو الأدب الذي حمله المهاجرون الأوّلون إلى ديار غربتهم، في بداية هجرتهم»⁽¹⁸⁾.

أجل، ظلّ الرعيل الأول من الشعراء المهاجرين إلى أمريكا لا يكادون يتحرّرون من التقليد في الشكل والمضمون⁽¹⁹⁾، ثم أخذ التحرّر يسري في شعر شعراء الجيل الثاني من المهاجرين، إلى أن أصبح مذهبًا لا يَحيد عنه من جاء بعدهم. وإذا كان شعراء المهجر الشمالي قد انساقوا للتجديد بغير تردد، فإنّ شعراء المهجر الجنوبي اتّخذوا موقفاً وسطاً بين المحافظة والتجديد، وإن كان بعضهم ظلّ محافظاً.

وأغلب الظنّ أنّ التحوّلات التي ذكرنا بعض مظاهرها إنّما أملتها البيئة الجديدة في بلاد المهجر، والمعاناة التي اجتمعت فيها مشاعر الاغتراب والحنين إلى الأوطان، مع الانفتاح على واقع حضاري جديد، واقع أصبحت فيه الحياة المادية والآلية التي تهيمن على الإنسان، والحروب والصراعات الاجتماعية والسياسية قدرأً مقدوراً لهذا الإنسان، وهو واقع كشف عن عمق التحدّي الذي واجه المهاجرين، من حيث كونه أخذ يملّى عليهم الذوبان في حضارة جديدة. وهو ما حفّزهم على التشبّث بالهوية القومية، وفي مقدمة مقوّماتها الحفاظ على اللغة العربية في التعبير عن الذات. وكان الشعر العربي في طليعة رموز هذه الهوية وقيمها. ونعتقد أنّ ما عبرّ عنه بعض شعراء المهجر

في العديد من قصائدهم جاء تعبيراً عن خوفهم من التحوّلات المصيرية في مجتمعات صناعية، لا تحفل بالمشاعر الإنسانية. ولا بالقيم التراثية. ومن الأمثلة على ذلك قصيدة ميخائيل نعيمه "النهر المتجمد" التي يقول فيها :

يا نهر هل نضيئت مياهك فانقطعت عن الخير
 أم قد هرمت وخار عزمه فانثنيت عن المسير
 بالأمس كنت مرتماً بين الحدائق والزهور
 تتلو على الدنيا وما فيها أحاديث الدهور
 بالأمس كنت تسير لا تخشى الموانع في الطريق
 واليوم قد هبطت عليك سكينة اللحد العميق
 بالأمس كنت إذا أتيتك باكيأ سليّتي
 واليوم صرت إذا أتيتك ضاحكاً أبكيتني
 لكن سينصرف الشتا وتعود أيام الريع
 فتفك جسمك من عقال مكتنه يد الصقيع
 وتكرّ موجتك النقية حرّة نحو البحار
 حبلى بأسرار الدجى ثملى بأنوار النهار
 قد كان لي يا نهر قلب ضاحك مثل المروج
 حرّ كقلبك فيه أهواء وأمال تموج
 قد كان يُضحي غير ما يُمسي ولا يشكو الملل
 واليوم قد جمدت كوجهك فيه أمواج الأمل
 نبذته ضوابط الحياة فمال عنها وانفرد
 وغداً جماداً لا يُحسّ ولا يميل إلى أحد

وقدا غريباً بين قوم كان قبلًا منهم
وقدوتُ بين الناس لغزاً فيه لغز مُبهم
ا نهر ذا قلبي أراه كما أراك مكبلاً
والفرق أنك سوف تنشط من عقالك وهو لا

لكن هذه الأصوات الشعرية المثقلة بالقلق الحزين والإشراق من المصير الغامض لم تستطع أن تغلب على الأصوات الشعرية الأخرى لشعراء المهجر، التي يملأها العزم الوطيد والطموح البعيد لاسترجاع المجد التليد، في طليعتها شعر الشاعر زكي قنصل (ت. 1994م) في ديوانه "نور ونار".

لقد كان التقمُص للطبيعة، والتوحد معها، وإضفاء المشاعر الإنسانية عليها أحد مميزات المضمون الشعري في شعر المهجريين مثل قصيدة "الحديقة" للشاعر شكر الله الحر (ت. 1975م) وقصيدة "الخريف" للشاعر رياض المعمول (ت. 1988م)⁽²⁰⁾ وقصيدة "النهر المتجمد" لميخائيل نعيمة (ت. 1988م).

وبهذا التحوّل في المضمون الشعري، استرجع الشعر العربي دوره في التعبير عن الإنسان. وهو تحول لم يتم على يد شعراء المهجر وحدهم كما سبقت الإشارة، ولا بفضل ريادتهم فقط، وإنما تم على يد الشعراء العرب في المشرق والمغرب، بمن فيهم شعراء المهجر. وهو مذهب جديد في الشعر العربي غذته النزعة الرومانسية الواقفة من الأدب الغربي، وقامت على يد نقاد وشعراء روّاد في مصر، كعبد الرحمن شكري وعباس محمود العقاد وعبد القادر المازني. غير أنّ شعراء المهجر أبدعوا في هذا المذهب الكثير من الروائع. عمادهم في ذلك اعتماد الصورة الأدبية بكل طاقتها الإيحائية والتجربة الوجданية الصادقة⁽²¹⁾.

وفي هذا السياق، نستحضر تأثير المذهب الجديد للشعر المهجّري بالأداب العالمية، إلى حد القول بأنّ الأدب العربي الحديث والمعاصر يعُدّ مرآةً لتأثير العرب بالحضارة الغربية، سواء فيما يتصل بالحياة السياسية بكلّ أطيافها ونزعاتها، أو بالحياة الاجتماعية بصراعاتها وقيمها الحداثية، أو بالحياة الثقافية والفكرية. وإذا لاحظ الباحثون ما تميّز به شعر المهجّر، ولاسيما في أمريكا الشمالية من جرأة في هذا المذهب، فإنّ تفسير ذلك مرجعه أنّ هؤلاء الشعراء وجدوا أنفسهم في قلب الحضارة الغربية، التي كانت أكثر عرياناً وانكشافاً بمباهرتها ومذاهبها وصراعاتها العنيفة، بقدر ما كانت مكشوفة أمام عقولهم بأفكارها وفلسفاتها، بل وبتساؤلاتها المحتيرة. وقد كان الصراع المريض الذي غمر نفوس شعراء المهجّر، وهم يحاولون التكيف مع البيئة الجديدة وقيمها الحداثية، هو ما أثار في نفوسهم القلق والشك والحيرة تجاه التناقض العميق الذي يطبع الحياة الغربية. والأسئلة الفلسفية المألوفة في الفكر الغربي. ويتجلى ذلك في قصائد الشعراء جبران خليل جبران "المواكب" ومخائيل نعيمة في قصيدة "البحر" وإيليا أبو ماضي في قصيدة "الطلاسم".

8. من نتائج حركة التطور والتجدد

ونخلص بعد ذلك إلى النتيجة التي أردنا إبرازها في هذا البحث، وهي ذات شقين :

الشق الأول، هو أنّ التجديد المعتمد به في تاريخ الشعر العربي الحديث هو ما كان يتجلّى أولاً في المضمون، الذي أعطى للشعر العربي أفقاً جديداً، ورسالة

تسجّم مع ابعاث الإنسان العربي وعودته إلى معاشرة الحياة، بقيمها الأساسية في الحرية والكرامة والنقد الشجاع. وفي هذا السياق، يُبرّز دور الشعر المهجري في تحقيق هذه الانطلاقة الجديدة، فالتحقى شعراً به شعراء المشرق العربي في الانفتاح على المذهب الرومانسي في الآداب الغربية. حيث تحول الشعر العربي عن الأغراض والموضوعات التقليدية إلى التعبير عن ذات الشاعر وتوحدّها مع الطبيعة، واستنطاق أسرارها والتماس الحكمة من كتابها المفتوح أمام الوجودان. نلمس ذلك عند الشاعر ميخائيل نعيمة مثلاً عندما يتحدث إلى البحر :

أَمَا تَعْبَتْ؟ عَجِيج	كَرْ فَرْ فَكَرْ
مَاذَا تَرُومُ وَأَنْسِي	تَسِيرُ لَا تَسْتَقِرْ
كَائِنًا فِيكَ مُثْلِي	قَلْبَانِ عَبْدٌ وَحَرْ
هَذَا يَرُومُ فَرَارًا	مِنْ ذَا وَلِيْسَ مَفْرَرًا
يَا بَحْرِيَا بَحْرَ قَلْ لِي	هَلْ فِيكَ خَيْرٌ وَشَرٌ
هَلْ فِي سَكُونِكَ أَمْنٌ	وَفِي هِيَاجِكَ ذُعْرٌ

أَمَا في قصيده "إلى دودة" فيبلغ الشاعر ذروة التمزّق والشك في قيم الحياة والوجود، ويُخلخل سلاسل التراتبية بين الكائنات، ويسائل قيم الخير والشر، كما آمن بها الإنسان. فيقول في بعضها :

فَهَا أَنْتَ عَمِيَاءُ يَقُودُكَ مِبْصُر	وَأَمْشِي بَصِيرًا فِي مَسَالِكَ عَمِيَان
لِكَ الْأَرْضِ مَهْدٌ وَالسَّمَاءُ مَظْلَة	وَلِي فِيهِمَا مِنْ ضِيقٍ فَكَرِي سَجْنَان
لَئِنْ ضَاقَتَا بِي لَمْ تَضِيقَا بِحَاجَتِي	وَلَكِنْ بِجَهْلِي وَادْعَائِي بِعِرْفَانِي
فِي دَاخِلِي ضَدَّانُ، قَلْبٌ مُسْلِمٌ	وَفَكْرٌ عَنِيدٌ بِالْتَسْأَوْلِ أَضْنَانِي

توهّم أنّ الكون سرّ وأنّه
يُنال ببحث أو يباح ببرهان
فراح يجوب الأرض والجوّ والسماء
يسائل عن قاص ويبحث عن دان

أما الشق الثاني من مظاهر التجديد في المضمون، فيتمثل في تعبير الشعر المهاجري ببلدان أمريكا اللاتينية عن القضايا القومية العربية، وعن الانتفاء القومي لشعراء هذه البلدان، وهو ما اختلف فيه الباحثون⁽²²⁾، بحيث نجد أصياد الأحداث السياسية في المشرق العربي تتردد في الشعر المهاجري، سواء تعلقت هذه الأحداث بمصر أو سوريا أو لبنان أو بشمالي إفريقيا، وهو الأمر الذي لا نجد له أصداء لدى شعراء المهاجر الشمالي. وعندما نتصفح أي ديوان من دواوين الشعراء في المهاجر الجنوبي، فإننا نجد أنّ معظم قصائدهم تتغنى بقضايا الأمة العربية، والدفاع عن مقومات هويتها كاللغة العربية، وقيمها الوطنية كالحرية والعدالة الاجتماعية، والتعبير عن التعلق بالوطن الأم في بلاد الغربة.

واللافت للنظر أنّ الأجيال الأولى من المغتربين كانوا يعتزون باللغة العربية باعتبارها رمزاً للهوية، فحرصوا في البداية على التعبير بها عن وجدهم، وعلى استظهار تراثها الأدبي، وعلى تعليمها لأبنائهم. ومضوا على درب الإبداع الشعري على نهج أسلافهم، مجددين تارة ومحافظين تارة أخرى. وانتصروا في الدفاع عن هذه اللغة في المعركة التي كانت قائمة في مصر، في بداية القرن الماضي بين الفصحى والعامية. يقول شاعرهم جورج عساف من قصيدة "اللغة العربية"⁽²³⁾ التي يخاطب فيها شعراء المهاجر :

لها عليكم حقوق الثدي واللبن
أبناء يَرْبُّ إِنَّ الضاد أُمُّكُم
لا تترکوها بلا أهل ولا سكن
كونوا السياج لها في دار غُربتها

وهذا التعلق باللغة جعلهم يؤمّنون بالعروبة ويعتبرونها جامعة، تسمى على كل اختلاف مهما تكون عوامله كالدين والطائفية، يقول الشاعر القروي في قصيده "الناخلة".

فيكافئون الحب بالعدوان
قلبي على سباتها ولسانني
والذود عن حرماتها فرقاني
وحماستي وتسامحي وحناني
دين العروبة واحد لا اثنان
كرياضكم، ورياضكم كعُمان
مصر إلى شام إلى تطوان⁽²⁴⁾

من يُنبئ الملاً الذين أحبهem
إنّي على دين العروبة واقف
إنجيلي الحب المقيم لأهلها
أرضيّت أَحمد والمسيح بثورتي
يا مسلمون ويا نصارى دينكم
بيروتكم كدمشقكم ودمشقكم
ستجدّدون الملك من يَمِن إلى

ويعتبر الشاعر إلياس فرحات (ت. 1976) ورشيد القروي (ت. 1984) وإلياس طعمة (ت. 1947) وإلياس قُنصل (ت. 1981) مدرسة للوطنية والقومية العربية، ترددت أصواتها في بلدان أمريكا الجنوبيّة عبر الصحف المحليّة والأندية الأدبية، ثم في المشرق العربي بعد ذلك. وهو ما عرّضهم للكثير من الحملات العنيفة والتهم المزيفة. لكنّهم ظلّوا صامدين في التعبير عن التشبّث بالوطنيّة ومطالب الحرية والعدالة الاجتماعيّة. وممّا لا شكّ فيه أنّ الأجواء في بلدان أمريكا اللاتينية التي كانت تعرف رّجّات الاحتجاج ضدّ الأنظمة الاستبداديّة والفارق الطبقيّ، كانت تشجّع الشعراً العرب في بلدان أمريكا اللاتينية على خوض هذا النضال.

وممّا لا شك فيه أنّ التجديد في المضمون كان يستلزم التجديد في الشكل، أي في اللغة والأساليب والأوزان. وهذا من بديهيات النقد الأدبي التي تتجلى في الأدب المهاجر. لكن تناول هذا الموضوع لا يتسع المقام للخوض فيه بما يلزم من التفصيل والأمثلة الشعرية.

والخلاصة أنّ البيئة السياسية والاجتماعية لبلدان أمريكا اللاتينية كان لها تأثيرها في افتتاح شعراً المهاجر على الحركات التحررية والأفكار الحداثية، التي كانت ما تزال محاصرة في بيئات الشرق العربي. ومن ثمّ أخذ الشعر المهاجري دور الريادة في تحرير الإبداع الأدبي، وكان لأمريكا اللاتينية حضورها في تاريخ الأدب العربي الحديث. ولاسيما في جعل الإبداع الأدبي مرآة للثورة التحريرية من كلّ أشكال العبودية، التي كان المناخ السياسي في الشرق العربي رازحاً تحت نيرها. بينما كانت أجواء أمريكا اللاتينية السياسية والاجتماعية ملائمة لإطلاقها، والتعبير عنها بكلّ حرية وجهارة.

الهوامش

- (1) انظر "موسوعة السياسة" لعبد الوهاب الكيالي. المجلد 7. ص. 7، وما بعدها. ط/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. 1974.
- (2) ذكر المؤرخ فيليب حتى أن المذابح الطائفية التي عرفها لبنان سنة 1860 دهب ضحيتها أحد عشر ألفاً من اللبنانيين المسيحيين، وأحرقت حلالها 150 قرية. "تاريخ العرب" ج. 3، ص. 865.
- (3) انظر كتاب "تاريخ أوروبا في العصر الحديث" لفيشر. ترجمة أحمد سعيد ووديع الصبع ص. 588 وما بعدها ط/ دار المعارف 1972.
- (4) كريستوف كولمبس (ت. 1506م) سحّار أو رحالة كبير عَبْر البحار. يُنسب إليه اكتشاف القارة الأمريكية في أخيريات القرن الخامس عشر الميلادي. بتشجيع من العرش الإسباني.

- (5) نجيب العقيقي. "من الأدب المقارن". الجزء الثاني. ص. 307/306. ط/ مكتبة الأنجلو المصرية. سنة 1976.
- (6) انظر كتاب "تاريخ البشرية" المجلد السادس حول التطور العلمي والثقافي. إعداد منظمة اليونسكو. ترجمة عثمان نورية وراشد البراوي ومحمد علي أبو درة. ص. 100 وما بعدها. ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1972.
- (7) نفس المرجع. ص. 102.
- (8) انظر كتاب "دليل الفلسفة، منظور بلدان الجنوب" إعداد منظمة اليونيسكو. ص. 180 وما بعدها، دار أبي رقراق بالعرب. 2014.
- (9) انظر كتاب "الشعر القومي في المهجر الجنوبي" للدكتورة عزيزة مریدن. ص. 15. ط/ دار الفكر بدمشق 1972.
- (10) انظر عن أعداد هؤلاء المهاجرين وأسماء الشخصيات التي تقلّدت تلك المسؤوليات في كتاب "في الأدب المقارن" للأستاذ نجيب العقيقي ج 2. ص. 314 وما بعدها. ط/ مكتبة الأنكلو المصرية القاهرة سنة 1976.
- (11) انظر أسماء بعض هؤلاء في كتاب "الأدب المقارن" للعقيقي ج 2 ص. 314 وما بعدها.
- (12) انظر كتاب "عصبة الأندلسية" للدكتور نعيمة مراد. ص. 33-31. ط/ منشأة المعارف بالأسكندرية. سنة 1977.
- (13) نفس المرجع. ص. 98.
- (14) انظر كتاب "عصبة الأندلسية" للدكتور نعيمة مراد. ص. 31-33. ط/ منشأة المعارف بالأسكندرية سنة 1977.
- (15) انظر ديوان "الجدائل" ص. 108.
- (16) انظر ديوان "أوراق الخريف" ص. 17.
- (17) طبع هذا الديوان لأول مرة بمدينة سان باولو بالبرازيل سنة 1949.
- (18) انظر كتاب "التحديد في شعر المهجر" لمحمد مصطفى هذارة. ص. 47/48. ط/ دار الفكر العربي سنة 1957.
- (19) انظر ديوان "النحلة المنظوم حلال الرحلة" للشاعر لويس صابوسي وديوان "نسمات العصون" لسلمان داود سلامة وديوان "نفحات الرياض" لرزق حداد.
- (20) انظر كتاب "أدب المهجر بين أصالة الشرق وفكر الغرب". للأستاذ نظمي عبد البديع. ص. 113 وما بعدها. ط/ دار الفكر العربي بالقاهرة 1976.
- (21) انظر كتابنا "الصراع بين القديم والجديد" ج 2/ 947 وما بعدها.

- (22) انظر كتاب "الشعر القومي في المهرجان العربي" للدكتورة عزيزة مریدن، ص. 398 وما بعدها ط / دار الفكر بدمشق. 1972.
- (23) انظر كتاب "الشعر القومي في المهرجان العربي" للدكتورة عزيزة مریدن، ص. 351.
- (24) المرجع السابق. ص. 365.
-

المغرب وأمريكا اللاتينية ودبلوماسية الانفتاح والتقريب والاندماج الاقتصادي والثقافي

الحسين وگاگ

عضو أكاديمية المملكة المغربية

إنه لمن أحسن ما يسمع، أن نفوينا تنشرح وتحب أمريكا الجنوبيّة قبل أن تعرفها، وتستغرب إعراض بعض أقطابها عنها، وإقبالهم على خصومنا، وحين عرض علينا أمر دراستها والاهتمام بشؤونها من أكاديمية المملكة المغربية، تبين لنا مدلول قول الشاعر :

وأستكبر الاخبار قبل لقائه فلما التقينا صغر الخبر الخبر

و حين جادلت نفسي عن هذا الحب، ذكرتني بحب أمير المؤمنين مولانا محمد الثالث، محمد بن عبد الله الخطيب العلوي (الأمریکا الشیالية)، فكان أول من اعترف باستقلالها سنة 1777م، ووقع معها معاهدة الصداقة سنة 1786م لحماية بواخرها وسفنها من القرصنة.

وها هو أمير المؤمنين مولانا محمد السادس اليوم يولي اهتمامه وعنايته بأمریکا الجنوبيّة، لربط الصداقة والتعاون بين الجانبيين.

وها هو الشاعر مولاي عبد الرحمن البيزكارني يشعرنا بأن هذا الحب
موروث بقوله :

إن الأصول إذا زكت ففرو عها ترکو كذاك الشبل كالضرغام
ولهذا فال المغرب معتز بسلوكه التاريخي وعمقه الحضاري، وثوابته الدينية
والوطنية التي حفظت له روحانيته ووحدته الترابية.

والمغرب أصيل بأبعاده الأمازيغية والعربية والافريقية والمتوسطية، فخور
بموقعه الجغرافي المتميز والمنفتح على ثلاث واجهات كونية كلها قارات هي:
افريقيا، وأوروبا، وأمريكا، وهي خصوصيات استراتيجية قلما توفر لبلد غيره.
ويقيناً أن هذه المقومات الكبرى، هي التي أصلت ثوابته الحضارية والثقافية،
وشكلت على مر العصور، السمة الجوهرية لهذه الثقافة حتى عرف المغرب
تاريخياً باستثنائه الثقافي بفضل هذا التنوع وهذا الغنى اللذين صنعاً لله الحمد
الاستقرار لأنظمته على تعاقبها : سيادة الأمن والتعايش الإيجابي وقبول الآخر
واحترام الإنسان وتدعيم كرامته.

وتأسيساً على هذا الرصيد القيمي والحضاري، سهل على الإنسان المغربي
التواصل بيسر وبدون عوائق لغوية أو عرقية أو مذهبية مع الآخر، ولعل ذلك من
مكتسبات تجربته في التواصل مع أقوام مرت بال المغرب، أو تفاعلت مع إنسانه
وحضارته، بدون انغلاق أو عصبية.

إنها جملة مواصفات، هيأت المغرب لتكون له شخصية متوازنة سمحـة
في معاملاتها، قوية في عزيمتها، أتم الإسلام أخلاقها، قوى وحدتها برسالتـه
ووحدة المذهب المالكي.

فالملغارة متماسكون على اختلاف أصولهم وأعراقهم، ومتراصون أمام احتكاكهم بحضارات الآخرين، الأمر الذي زادهم منعة وعزيمة، صارعوا بها أقواماً آخرين، مما رشحهم ليكونوا منفتحين على إخوانهم في الأندلس منذ الدولة المرابطية.

ويستمر المغرب المعاصر منفتحاً على إفريقيا وأقطار أمريكا اللاتينية، بما تفرضه عليه قيمه التي عرفته للعالم، باعتباره دولة للسلم والأمن والعدل والوفاء للقيم الكونية.

دول أمريكا اللاتينية وقضية الوحدة الوطنية المغربية

تعتبر أمريكا اللاتينية منطقة استراتيجية كبرى وواعدة اقتصادياً وثقافياً، وتقطنها طائفة متنوعة من الأنساب والجماعات العرقية، مما جعلها من أكثر المناطق تنوعاً عرقياً في العالم، فالانفتاح على هذا البلد، هو انفتاح بناء، بالنظر إلى قوته الثقافية التاريخية، وتعاقب حضارات كبيرة عليه، وتميزه بإثنية هائلة: أحفاد الإسبان والسكان الأصليين، الهنود، العرب المحسنين القادمين من لبنان وفلسطين وسوريا وغير ذلك.

ويعتبر تبادل الدعم حول القضايا الترابية بين المغرب وأمريكا اللاتينية حزماً مهماً من التفاهم السياسي حول أبرز القضايا الإقليمية والدولية، وعلى رأسها قضية استكمال المغرب سيادته الترابية الجنوبية.

ويذكر بعض الباحثين في هذا السياق، الارتباط القوي بين المغرب والأرجنتين، والتعاون السائد بينهما إلى حد أن أعرضت إعراضًا كلياً عن

الجمهورية الوهمية للبوليساريو، فقابلها المغرب بدوره بدعمه المطلق للتسوية السلمية لقضية حزر الملاوي، والفضاءات البحرية المجاورة لها والممتلكات حولها مع انجلترا، ويضاف إلى هذا، ما ساد بينهما من تفاهم حول بعض القضايا الدولية مثل القضية الفلسطينية التي تولى فيها المغرب رئاسة لجنة القدس، ويدعمان الحل العادل لها، كما يرغبان في إصلاح هيئة الأمم المتحدة حتى لا تكون قراراتها في يد الأقوياء الذين ينفذونها حسب أهوائهم ضد الآخرين المستضعفين.

وإذا كان المغرب لم يدخل وسعاً في تحرير جزء من أراضيه الصحراوية من الاستعمار حسب الموقف التاريخي والشجاع من مولانا محمد بن يوسف رحمة الله، والملتزم به وارت سره مولانا الحسن الثاني طيب الله تراه، بالمسيرة الخضراء تحت راية القرآن لتحرير الصحراء، فإنه قد نال بذلك تقدير العالم إلى حد أن سار معه أقطاب عالميون.

وقد حاول بعد هذا استكمال حق سيادته الترابية الجنوبية -رغم ظروفه الصعبة- في تسعينيات القرن الماضي سنة 1975، فتم له تحرير مناطقها الأولى بعد مفاوضات متسمة بتعاون الطرفين، واتصالات هادئة ولا فتة الأنمار.

وقد أحدث هذا كله مفارقات، فبقدر ما أسعد الإخوة والأصدقاء بقدر ما أغاض الجيران، واستعدوا الآخرين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد كان هذا الحدث منعطفاً أساسياً في تاريخ العلاقات بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، فقد أدت مواقف هذه الدول الداعمة لأطروحة الخصم من قضية الصحراء إلى تغير أولويات السياسة المغربية الخارجية، فأصبحت هذه

القضية المصطنعة تشكل محور العمل الدبلوماسي المغربي الذي حمله على التخلص عن سياسة الكرسي الفارغ التي انتهجها في إفريقيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية، والإقبال على سياسة الانفتاح على كل الدول مهما اختلفت مع الحق المغربي بهدف الدفاع عن مصالحه الاستراتيجية.

والحق أن الجهد الدبلوماسي المغربي تجاه هذه الأقطار عرف نشاطاً وحيوية ملحوظة على مختلف الأصعدة الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وخاصة في عهد صاحب الجلالة أمير المؤمنين مولانا محمد السادس سدد الله خططه وكلل مساعيه بالفلاح والسداد.

الاستراتيجية الضابطة للسياسة المغربية تجاه أمريكا اللاتينية

أمام اتساع الفضاء الجغرافي للدول في أمريكا اللاتينية، وما يتطلبه من تغطية دبلوماسية مستمرة، طور المغرب خطة سياسية أكثر فعالية ونحاعة، وتأسس هذه الخطة على تركيز الجهود والفعل الدبلوماسي :

أولاً، فيما يتعلق بالدول التي تنتخب لولوج مجلس الأمن الدولي، بصفة

عضو غير دائم ؟

ثانياً، توسيع الانفتاح ليشمل أكبر عدد ممكن من المنظمات والتجمعات الإقليمية في عموم أمريكا اللاتينية.

وسيعمل هذا الانفتاح المغربي على التجمعات والتكتلات الكبرى على أن يحقق له مكاسب متعاظمة، تدعم صورته وموقعه كفاعل وازن داخل القارة

الإفريقية، ولا ننسى كذلك أن دول أمريكا اللاتينية، وخاصة الدول الصاعدة مثل البرازيل والأرجنتين وغيرها، تنتظر من المغرب باعتباره بوابة أمريكا اللاتينية للعبور نحو إفريقيا الوعادة ونحو الدول العربية الأخرى.

وكل هذه الأهداف غير خافية على الأطراف كلها، مما سيسهل مختلف عمليات الانفتاح والتقارب وتليين المواقف، وتذليل العوائق، حتى يحقق كل طرف غايته عبر أسلوب "راغب رابع" بدل أساليب الاستغلال الأحادي.

وضعية قضية الصحراء المغربية في أمريكا اللاتينية

يلاحظ أنها مررت بمرحلتين مختلفتين:

المرحلة الأولى :

مرحلة الاعتراف بالجمهورية المزعومة بين دول أمريكا اللاتينية بفعل الأنظمة السياسية اليسارية السائدة فيها حتى نهاية تسعينيات القرن العشرين، رغم الحملات الدبلوماسية المكثفة والمستعجلة والمتمثلة في تعين مجموعة من السفراء، وإرسال وفود للالتقاء برؤساء دول وحكومات المنطقة، من أجل التعريف بالقضية وحقيقة تاريخيتها، وكان تصلب موقف تلك الدول دافعاً وراء تقليل المغرب لأنشطة الدبلوماسية نحو أمريكا اللاتينية.

المرحلة الثانية :

مرحلة سياسة الانفتاح والاحتواء لمواجهة الاعترافات، فبحلول سنة 2000 انطلقت في أمريكا اللاتينية موجة موسعة من سحب أو تجميد الاعترافات

شملت عشر دول، واستمرت إلى غاية 2005، ومن هذه الدول : البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، البيرو، الشيلي، والدومنيكان وغيرها.

والعملية متواصلة ومستمرة، بل يرى المحللون السياسيون أنه بضعف فنيزويلا بفعل انهيار سوق البترول، ووفاة رئيسها اليساري الثوري بنفوذه وتأثيره على كثير من دول المنطقة، يتضرر ظهور أصوات وآراء كانت مخنوقه لصالح وحدة المغرب الترابية، مما يزيد من عدد الدول الموالية للمغرب، كما أنه قد طرأ جديد على الموقف المغربي التقليدي الرافض لفتح سفارات في العواصم التي توجد بها تمثيليات للبوليساريو، لكن قرار المغرب بالإبقاء على سفارته الجديدة في بناما رغم عودة التواصل الدبلوماسي مع البوليساريو في هذا البلد، يدعم التوجه الجديد في الدبلوماسية المغربية، المتسمة بالمرونة الكبيرة في قبول تنصيب السفارة المغربية حتى في الدول ذات الموقف المزدوج.

وقد صنف المتابعون دول أمريكا اللاتينية بحسب مواقفها من قضية الصحراء المغربية إلى مجموعات كالتالي :

المجموعة الأولى : وهي الصديقة للمغرب وهي : البرازيل، الشيلي، كولومبيا، غواتيمالا، الدومنيكان ؛

المجموعة الثانية : وهي صديقة، ولكنها ذات مواقف هشة وهي : البراغواي، المكسيك، كوستاريكا، هايتي ؛

المجموعة الثالثة : يمكن أن تكون صديقة للمغرب وهي : السالفادور، الإرغواي، الهندوراس، وبناما ؛

المجموعة الرابعة : دول غير صديقة للمغرب وهي : فنيزويلا، الإكوادور، نيكاراغوا، كوبا، وبوليفيا.

فعالية الدبلوماسية البرلمانية المغربية في دول أمريكا اللاتينية

إن الدستور المغربي الجديد لم يكتف بتحديد معالم الهوية المغربية في تفاعلاتها وأبعادها المختلفة، بل كرس أيضاً معالم تحرك الدبلوماسية المغربية، ارتكازاً على المعطيات الجيوسياسية والممارسة الدبلوماسية للمغرب، لتحقيق تعاون مشترك من منطق إستراتيجية لتجاوز الأنماط الاستغلالية التي أرهقت طاقات البلدان السائرة في طريق النمو لأجيال متعاقبة، وعجزها عن التحرر والافتكاك من ضغوط الأنماط الاقتصادية المعمول بها حاضراً، ومن هذا، انطلقت التحركات المختلفة، يحدوها تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لكل الأطراف المنخرطة في عمليات الانفتاح التي شملت بشكل كبير المنظمات الإقليمية التي أصبح المغرب يتتوفر داخلياً على صفة عضو ملاحظ مثل :

1. منظمة الدول الأمريكية، وهي منظمة عظيمة تضم مختلف دول القارة الأمريكية وتشمل 34 دولة من أمريكا الشمالية والوسطى واللاتينية ؟
2. المنظمة الإيبيروأمريكية التي تضم جميع دول أمريكا اللاتينية إلى جانب إسبانيا والبرتغال ؟
3. منظمة اندماج دول أمريكا الوسطى التي تضم بناما، السالفادور، الهندوراس، كوستاريكا، نيكاراغوا، غواتيمالا، الدومينican، وبيلاز ؟

4. تحالف المحيط الهادى الذى يضم البيرو، الشيلي، وكولومبيا والمكسيك ؟
 5. رابطة الدول الكاريبية ؟
 6. نظام التكامل لأمريكا الوسطى ؟
 7. منظمة شرق البحر الكاريبى ؟
 8. منتدى رؤساء المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبى ؟
 9. عضو البرلمان الأندىنى ؟
 10. عضو برلمان أمريكا الوسطى ؟
 11. عضو منظمة الاندماج في كل المجالات : الاقتصادية، والعلمية، والبيئية والتكنولوجية ؟
 12. عضو منتدى الدول العربية وأمريكا الجنوبيه ؟
 13. عضو منتدى الدول الإفريقية وأمريكا الجنوبيه.
- والمطلوب أن يسعى المغرب داخل هذه المجالات الاقتصادية الواسعة من خلال عضويته داخل التنظيمات القارية العظيمة والمتنوعة، ببرؤية مستقبلية طموحة، بعيدا عن النظرة الضيقية المختزلة للعلاقات الثنائية المرتبطة بقضية الصحراء المغربية، وهذا كفيل بأن يقلب الموازين السياسية لكثير من بلدان المنطقة لصالح المغرب، لأنه في العصر الحاضر يعتبر مكسب المصلحة الاقتصادية أقوى وأقدر من كل معيار آخر.

مكتسبات وآفاق الدبلوماسية المغربية في أمريكا اللاتينية

لقد عرفت مرحلة مولانا محمد السادس انتعاشا لافتا في توجه المغرب نحو إنشاء علاقات ثنائية أكثر فاعلية مع دول أمريكا الجنوبيّة، وقد ساعدت ظروف دولية وإقليمية على بلورة هذا التوجه، من أهمها نهاية الحرب الباردة، واستقرار آليات النظام الدولي الجديد، تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز ظاهرة التعاون التضامني على مستويات مختلفة.

أولاً، على المستوى السياسي :

لقد أثرت الرحلة الملكية عبر ستة بلدان في أمريكا اللاتينية شهر نونبر 2004 في تنشيط الاهتمام بإغناء العلاقات مع دول المنطقة، وتميزت سنة 2013 باتخاذ بعض الدول قرار تصسيق مجال تحركات خصوم الوحدة الترابية في أمريكا اللاتينية، فقد أعلنت هايتي سحب اعترافها بالجمهورية الوهمية، وقررت حكومة باناما تعليق علاقاتها الدبلوماسية معها، واختارت التقرب من المغرب خلال زيارة وزير خارجيتها للرباط بهدف استكشاف المجالات الممكنة للتعاون وبحث إمكانية فتح سفارة بالمغرب سنة 2014.

وبات من المؤكد أن جمهورية باراغواي ستتخذ قرارا رسميا بقطع العلاقات مع الجمهورية الوهمية، خاصة بعد أن أعلن رئيس مجلس شيوخها عن وقف أشكال التعاون معها.

وفي منطقة الكاريبي، أعلنت دولة سانت فنسنط وغرينادين ودولة باربادوس سحب اعترافها بالجمهورية الوهمية، وأعلن في نفس الإطار، عن وضع خارطة

طريق للنهوض بالتعاون بين المغرب ودول الكاريبي ما بين 2013-2015. كما أكدت المؤسسة التشريعية البرلمان بجمهورية الشيلي مؤخرا بغرفته تأييد وجاهة المقترن المغربي للحكم الذاتي.

وفي سنة 2011، انتخب الجنرال أوسو بيريز مولينا رئيسا لجمهورية غواتيمala، فتزامن هذا الانتخاب مع فوز المغرب وغواتيمala بمقعدين غير دائمين في مجلس الأمن الدولي، وفتحت سفارة بغواتيمala.

ثانيا، على المستوى الاقتصادي :

وقد أصبحت العلاقات بين الدول مع مطلع الألفية الثالثة تولي اهتماما متزايدا للمصلحة الاقتصادية، في عصر العولمة والتحديات الاقتصادية، وأصبح التعاون جنوب - جنوب بين الدول النامية يمثل فرصة حقيقة للتكميل الاقتصادي، وفي هذا الإطار، أصبحت علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية تسجل اهتماما متزايدا بالتحديد الاقتصادي، لتشمين العلاقات الثنائية، بعد أن كان المحدد السياسي هو المهيمن البارز والمأثور.

إن أول اتفاق تجاري كان مع دولة كوبا سنة 1962، لأجل تزويد السوق الكوبي بالسكر المغربي، كما انشئ في سنة 1991 السوق الجنوبية المشتركة الميركوسور التي وقع المغرب معها اتفاقا تجاريا لإنشاء المنطقة التجارية الحرة التي تضم البرازيل والارجنتين وفنزويلا وبراغواي، والتي تمثل 90% من اجمالي معاملات المغرب مع دول أمريكا الجنوبية، والتي ستتطور إلى اتفاق التعاون الاقتصادي المستفيد من غرفة التجارة والصناعة بين البرازيل والمغرب العربي.

وهناك تحالف المحيط الهادى المعترف بالمغرب كعضو ملاحظ في القمة الثامنة المنعقدة في فبراير سنة 2014، والمعتمد على فتح مكتب له بالدار البيضاء، لتشجيع وتعزيز فرص التجارة والاستثمار مع المغرب، وقد تأثر هذا الاقبال بالزيارة التي قام بها مولانا الملك محمد السادس إلى ست دول في أمريكا اللاتينية وهي : المكسيك والبرازيل والارجنتين والشيلي والبيرو وجمهورية الدومينican، والتي أعطت زخما جديدا للعلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول المذكورة.

ثالثا، المستوى الثقافي :

وهو المفهوم الجديد نسبيا في مجال العلاقات الدولية، وان كان أمره بارزا في تأثيره لدى الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قال : «إنكم تختصمون إلى، ولعل أحدكم يكون أحن حجة من الآخر فأقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه، فإنما هو قطعة من النار، فليأخذها أو يتركها».

ويرجع الفضل في بروزه أخيرا إلى الباحث الأمريكي جوزيف ناي سنة 1995، عندما نشر كتابه "القفز من أجل القيادة : الطبيعة المتغيرة للقوة لدى الأمريكيين" ، طوره في كتابه "وسائل النجاح في السياسات الدولية" ، وتحدث فيه عن القوة الناعمة، وهي القدرة الفعالة على استثمار الثقافة لجلب الأنظار في مقابل القوة الصارمة والحادية، وهي السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية ذلك أن الدبلوماسية الثقافية هي أو كسب حسن العلاقات الدولية، فباستطاعتها أن تحل محل السياسة، لأن ما أفسده السياسيون، لا يمكن أن يصلحه إلا المثقفون وهي كما يقال سلاح ناعم، وجد فعال في عالم معولم.

وقد أخذت بهذا الحدث، لأؤكد على أن سعة الثقافة والتفنن في شؤونها والقدرة الاحترافية في التواصل لها دور كبير في التأثير، وقد ظهر لي دورها عيانا في قوة شيخنا سيد محمد المختار السوسي، العارف كيف يدفع المستعمرين عن مدرسته بلسانه كلما هددوه بسيف الاغلاق، فاراد الله فتحها أمام الشباب المغربي ليقوى لسانه ويعظم سلوكه رغم كل ذلك.

كما ظهر لي في سفيرين مغاربيين، أحدهما في العراق، السيد عبد الهادي بوطالب، الذي أخذ قلوب الجماهير هناك بلسانه في إحدى ندواته، حتى اضطر "صدام" نفسه إلى إصدار أمره لحينه إلى مقدم البرنامج لتتمديده، حتى يرتوى الجمهور من زلال السفير المغربي الضيق وقت سيلانه.

أما الثاني، فهو سفير المغرب بالبرازيل السيد العربي المساري القائم بواجبه وال قادر على إقناع كل من قيادات الحزب الشيوعي والرئيس البرازيلي بلسانه الاسباني المؤثر، وحملهما على سحب الاعتراف بجمهورية البوليساريو المزعومة، انتصارا للحق البارز لهما بزوغ الشمس في رابعة النهار.

وفي هذا الإطار نفسه، يعمل سفراء أمريكا اللاتينية كما يبدو في اجتماعهم المنعقد بفاس مع البعثات الدبلوماسية يوم السبت 13 مايو سنة 2017، والمعلنين فيه رأيهم في أن المغرب يعد الشريك الأفضل للدول أمريكا الجنوبيّة، في بناء تعاون جنوب جنوب، لمواجهة التحديات المطروحة على الصعيد العالمي، وهو نفس المعنى المؤكّد لدى الدبلوماسيين المعتمدين بالرباط في لقائهم العلمي حول الذاكرة المشتركة لبناء مستقبل التعاون بين المغرب ودول أمريكا

اللاتينية، والمحبذ لدى سفيرة دولة باناما السيدة غلوريا يونغ المقدمة لمحة عن تاريخ بلادها في مجالات الصحة والماء والتربية خلال برنامج التعاون الدولي المسطر لديها.

أما سفيرة الأرجنتين السيدة كايناس، فقد أبرزت أن الموقع الجغرافي بين المغرب والأرجنتين، يساعد على إقامة تعاون متواصل أزيد من ستين سنة، واعتبرته محورا مهما في المخطط الإفريقي الأرجنتيني في مجالى الصناعة والطاقة المتعددة، اللذين يحتل المغرب فيهما مكانة رائدة.

ويرى بعض المحللين، أن على المغرب الراغب في التعاون الصادق والسلم العالمي، أن يعمل على إنشاء قناة ناطقة باللغة الإسبانية لمواجهة القنوات الإسبانية الحالية الناشرة للبغضاء والمفتة للجهود.

ويعتبر هذا كله في الواقع، ترجمة صادقة لما يرتئيه ويعمل من أجله أمير المؤمنين مولانا محمد السادس الملتمز بالسير في درب والده وجده رحمهما الله، والحكيم في تعزيز علاقات التعاون والتقارب مع دول أمريكا اللاتينية، وإقباله المتميز بالافتتاح على إنشاء معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية، والتابع لجامعة جده مولانا محمد الخامس رحمه الله، والفرد من نوعه في العالم العربي وإفريقيا، كمؤسسة عليا معتنية بالعالم اللاتيني ونشر الثقافة المغربية بهذه القارة الشاسعة الأطراف، حتى يسود التعاون أنحاء المعمور، وتدرك الإنسانية مستقبل دورها الحقيقي في الحياة بحول الله.

حضور العرب في الحياة السياسية بأمريكا اللاتينية

عبد الواحد أَكْمِير

أستاذ تاريخ أمريكا اللاتينية المعاصر

جامعة محمد الخامس – الرباط

المملكة المغربية

يمكن أن نميز في العرب الذين خاضوا غمار الممارسة السياسية بأمريكا اللاتينية بين ثلاث مجموعات، تنتهي الأولى إلى الطبقة المترفة التي اعتمدت الثروة العائلية لدخول عالم السياسية، وهذه كان حضورها عادة في أحزاب اليمين والوسط ؛ وتنتمي الثانية إلى الطبقة الوسطى، وهذه وجدت في الجامعة المكان الأنسب لبدء ممارستها السياسية، قبل أن تنخرط في التنظيمات السياسية اليسارية؛ وتنتهي الثالثة إلى المؤسسة العسكرية، وهذه مارست السياسة في إطار الأنظمة الديكتاتورية التي سيطرت على السلطة بأمريكا اللاتينية لسنوات طويلة، وكان أفرادها كذلك من أبناء الطبقات المترفة، لأن ولوح الأكاديميات العسكرية بقي، بمختلف بلدان أمريكا اللاتينية، إلى غاية خمسينيات القرن العشرين، حكراً على أبناء النخب السياسية التقليدية وأصحاب النفوذ الاقتصادي.

1. الثروة طريق السلطة

بدأت المساهمة السياسية للفئة التي اعتمدت الثروة من أجل الوصول إلى السلطة منذ ثلثينات القرن العشرين، وقد جاءت هذه المساهمة بعد النجاح الذي حققته في المجال الاقتصادي ابتداءً من هذا العقد.

ويمكن أن نميز في العرب المنتسبين إلى هذه الفئة والذين خاضوا غمار الممارسة السياسية خلال المرحلة المذكورة بين جيل المهاجرين، الذين ورغم اندماجهم الاقتصادي، بقيت المناصب السياسية التي شغلوها قليلة الأهمية، وكان تواضع مستواهم الثقافي، وعدم تمكّنهم من لغة البلد المضيف، ورفضهم في بداية عهد الهجرة من طرف قطاعات واسعة من المجتمعات التي هاجروا إليها، واعتبارهم كأجانب من طرف هذه القطاعات (رغم حصولهم على الجنسية) سبباً في عدم توليهم لمناصب مهمة⁽¹⁾، وبين جيل المنحدرين الذين اندمجوا في مجتمعات البلدان التي ولدوا بها، حيث احتلّوا عن طريق الزواج بأبناء البلد، وكان ذلك أحياناً مع أولئك المنتسبين للطبقة الأرستقراطية، كما أن العديد منهم تخرج من الجامعة، ناهيك عن حملهم جنسية البلد الذي ولدوا فيه. وبفضل هذا الاندماج الاجتماعي، وخصوصاً بفضل ثروات التي ورثوها عن عائلاتهم، تمكّن بعضهم من شغل مناصب سياسية مهمة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية منذ العقد سالف الذكر.

ومن بين الأمثلة التي تعبّر عن دور الثروة في البروز السياسي للعرب بأمريكا اللاتينية، نذكر حالة آل يافٍ في البرازيل، فهذه العائلة التي بدأ بروزها السياسي منذ الحرب العالمية الثانية، كانت تمتلك في أربعينيات القرن العشرين، واحدة من أكبر ثروات البرازيل. وقد تولى ريكاردو يافت خلال العقد المذكور أهم

منصبين سياسيين في الدولة لهما علاقة بالاقتصاد، هما رئيس بنك البرازيل ثم وزير المالية.

خلال نفس المرحلة تولى منحدرون من أصل عربي آخرون في البرازيل، ودائماً من عائلات ثرية، مناصب سياسية ترتبط بالاقتصاد، نذكر من بينهم كميلو أشقر، الذي شغل منصب وزير المالية بعد ريكاردو يافت، ونيكولاوس تومه الذي شغل منصب وزير المحاسبة. ولم يكن الوضع يختلف في بلدان أخرى، فقد شغل كارلوس مسعد في نفس العقد منصب رئيس البنك المركزي في الشيلي، وعين خورخي أنطونيو مستشاراً خاصاً في الشؤون الاقتصادية للجنرال بيرون بالأرجنتين في مطلع الخمسينات⁽²⁾، ورغم أنه رفض بعد ذلك تولي مناصب سياسية لها علاقة بالاقتصاد⁽³⁾، فإنه يعتبر واضع أسس الصناعة الثقيلة بالأرجنتين، بفضل الصفقات التي عقدها مجموعته الاقتصادية العملاقة بعد الحرب العالمية الثانية، مع شركة مرسيديس الألمانية، ليبدأ تصنيع هذا النوع من السيارات في أمريكا اللاتينية.

وبالإضافة إلى خورخي أنطونيو، نسجل حضوراً متميزاً لأصحاب الثروات من المنحدرين من أصل عربي داخل الحزب البيروني بالأرجنتين، ذلك لأنهم وعوا أن هذا الحزب الذي تزامن تأسيسه عام 1946 مع وصول العرب إلى مرحلة النضج السياسي والاندماج الاجتماعي والرفاه الاقتصادي، يمنحهم فرصة تاريخية ليلعبوا في الحياة السياسية الأرجنتينية، دوراً شبهاً بذلك الذي لعبه الإيطاليون والإسبان بعد الحرب العالمية الأولى. ويرجع هذا الحضور السياسي المتميز للعرب في الحزب البيروني، من جهة إلى علاقة الصداقة التي كانت تربطهم بمؤسساته خوان دومينغو بيرون، الذي رأى فيهم قوة اقتصادية وسياسية

يمكّنه الاعتماد عليها لتحقيق مشاريعه السياسية⁽⁴⁾، ومن جهة أخرى، للتفوز القوي الذي لخصومهم اليهود، في الحزب الراديكالي الأرجنتيني.

وبجانب بروزهم على الصعيد المركزي، أصبح لبعض البيرونيين المنحدرين من أصل عربي (جلهم من أصحاب الثروات)، حضور متميز في ولايات الأرجنتين الداخلية، خصوصاً ولايات الشمال الغربي. وقد ظهرت فيهم عائلات تحكمت ولسنوات في الحياة السياسية المحلية، حيث تناوب أفرادها على أهم مناصب ساسيين بهذه الولايات، وهم حاكم الولاية وممثلها بمجلس الشيوخ. نذكر من بين هذه العائلات آل منعم في ولاية "لاريونغا"، وآل سعادة في ولاية "كاتماركا"، وآل صباغ في ولاية "نوكين"، جنوب البلاد.

غير أن البروز السياسي للمنحدرين من أصل عربي الذين اعتمدوا الثروة العائلية للوصول إلى السلطة، لم يقتصر على البلدان التي تعرف حضوراً عربياً مهماً من الناحية العددية، مثل البرازيل والأرجنتين والشيلي، بل تعداها إلى بلدان أخرى مثل كولومبيا وفنزويلا والإكوادور، حيث شغل العرب مناصب سياسية رفيعة. ففي كولومبيا تولى رافائيل طربية في مطلع أربعينيات القرن العشرين رئاسة الحزب الليبرالي (أحد أهم حزبين ساسيين في البلاد). ورغم إخفاقه غير المنتظر في الفوز في الانتخابات الرئاسية عام 1944، فإن كولومبيا كانت أول بلد بأمريكا اللاتينية يصل فيه منحدر من أصل عربي إلى الحكم، يتعلق الأمر بخولييو ثيسار طربية الذي فاز في الانتخابات الرئاسية عام 1978.

وفي الإكوادور وباستثناء الرعيم النقابي بيذرو سعد، الذي سنعمد إلى تجربته في السطور الموالية، لم تتجاوز المناصب التي شغلها المنحدرون من

أصل عربي، نواباً في البرلمان إلى غاية ستينيات القرن العشرين، عندما سيسطع نجم المليونير أسعد أبو كرم، مؤسس "حزب تجمع القوى الشعبية"، والذي شغل منصب رئيس برلمان الإكوادور لعدة فترات برلمانية، غير أنه فشل ثلاث مرات متتالية في الفوز بالانتخابات الرئاسية، بعد أن استعمل خصومه السياسيين باستمرار ورقة ولادته ببلبنان وليس بالإكوادور، للحيلولة دون وصوله إلى رئاسة الجمهورية.

وبعد وفاة أبو كرم، وتراجع شعبية حزبه، أسس ابن أخيه عبد الله أبو كرم حزباً سياسياً جديداً له نفس التوجه هو "الحزب الرولدوسي الإكوادوري"⁽⁵⁾ "Partido Roldosista Ecuatoriano" تمكّن من خلاله من الفوز بالانتخابات الرئاسية سنة 1996، وكان منافسه الرئيسي فيها منحدر من أصل عربي آخر هو خايمي نبوت سعادة، مرشح الحزب الاجتماعي المسيحي⁽⁶⁾.

وبجانب الحزبين سالفى الذكر، للمنحدرين من أصل عربي من أصحاب النفوذ الاقتصادي، حضور قوي في أحزاب محافظة أخرى، من بينها "الحزب المحافظ الإكوادوري"، وهو أقدم تنظيم سياسي بالبلاد، يعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 1883، وكان على رأسه إلى سنة 1995 منحدر من أصل عربي، هو ألبيرتو ضاحك، الذي اضطر في السنة المذكورة إلى ترك الحزب والتخلّي عن منصبه كنائب لرئيس الجمهورية، بعد اتهامه في قضايا فساد إداري. ومن بينها كذلك "حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي" الذي كان يقوده في منصب التسعينات جميل عوض عمدة العاصمة كيتو، الذي فاز في الانتخابات الرئاسية سنة 1998.

ويلفت الانتباه بالنسبة للممارسة السياسية للعرب بهذا البلد الصغير شيئاً، أولهما، أن أربعة منهم خاضوا غمار الانتخابات الرئاسية في العقدين الأخيرين⁽⁷⁾، فاز فيها اثنان ؛ وثانيهما، الحضور القوي للمرأة العربية في الحياة السياسية، بحيث إنه وبالإضافة إلى إليزا أبو كرم، التي شغلت منصب عمدة ولاية غواياكيل (ثاني أهم ولاية في البلاد)، وكانت بذلك أول امرأة في تاريخ الإكوادور تصل إلى هذا المنصب، نجد المرأة العربية حاضرة في مختلف الحكومات المتعاقبة على السلطة، ومن بين اللواتي تقلدن حقائب وزارية في السنوات الأخيرة، نذكر إيفون باقي التي شغلت منصب وزيرة التجارة الخارجية، وغلاديث الخوري التي شغلت منصب وزيرة السياحة.

وحتى وإن لم تبرز المرأة العربية في الساحة السياسية بنفس الأهمية في بقية بلدان أمريكا اللاتينية، فإن مسارها عرف تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ومن أهم السياسيات المنحدرات من أصل عربي في العقد الأخير، هناك سليمة حاتم التي شغلت إلى سنة 2005، منصب رئيسة برلمان كولومبيا، وهي أول امرأة عربية تشغل هذا المنصب (بما في ذلك داخل الوطن العربي). ولا زالت سليمة حاتم إلى الوقت الحاضر نائبة بالبرلمان الكولومبي عن ولاية قرطبة التي لعائتها بها نفوذ سياسي متужدر ؛ فوالدها خوسي فراتشيسكو حاتم، كان ولسنوات ممثل الولاية بمجلس الشيوخ، قبل أن يتولى رئاسة نفس المجلس. ولعائلة حاتم، من الجنسين، امتداد سياسي بفنزويلا المجاورة، فقد شغلت نور حاتم لفترتين برلمانيتين، مقعد ولاية فالكون Falcón بالبرلمان، كما شغل بعدها ابن أخيها، دوجلاس حاتم نفس المقعد عن حزب العمل الديمقراطي، وكان في ذات الوقت رئيساً لإحدى اللجان البرلمانية.

2. عرب الطبقة الوسطى: من الجامعة إلى أحزاب اليسار

إن الفكرة الشائعة في أمريكا اللاتينية، هي أن العرب طرقوا باب السياسة من خلال الثروة، وبالتالي اقتصر حضورهم على الأحزاب المحافظة، دون الأحزاب اليسارية والتنظيمات النقابية، على اعتبار أنهم نادراً ما شكلوا جزءاً من الطبقة العاملة، بحكم امتهان أغلبهم للتجارة، غير أن التوقف عند سجلات الأحزاب اليسارية والتنظيمات النقابية، يبين لنا أن العديد منهم تولى مناصب ريادية في هذه الأحزاب وهذه النقابات منذ أربعينيات القرن العشرين، في وقت حكمت فيه هذه القارة الدكتاتوريات العسكرية بيد من حديد، وهو ما جعل العديد منهم، يسري عليه ما يسري على كل معارض يساري، من قمع ونفي.

وقد كان جل السياسيين العرب المنتسبين إلى هذه الفئة من أبناء الطبقة الوسطى، الذين تخرجوا من الجامعة، قبل أن يلتحقوا بالأحزاب الشيوعية الماركسية أو بالتنظيمات النقابية. وسنكتفي هنا ببعض النماذج نظن أنها معبرة، مع إحالة القارئ الكريم على دراسة مفصلة أتيحناها في الموضوع⁽⁸⁾.

إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، بقي التياران السياسيان الوحيدان اللذان لهما حضور في أمريكا اللاتينية هما الليبرالي والمحافظ، لكن ابتداءً من هذا التاريخ، وبوصول موجات المهاجرين الأوروبيين بإيقاع لم تعرفه القارة من قبل، ظهر على السطح وبتأثير من هؤلاء المهاجرين، تياران سياسيان جديدان هما الفاشية والشيوعية، سيعيشان إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حالة تصادم بمختلف بلدان القارة. وقد وجدت الفاشية ملذاً لها في التخب التقليدية الحاكمة، وفي العسكريين الذين سيسيطرون على السلطة لما يزيد عن نصف قرن. في المقابل، وجدت الشيوعية ملذاً لها داخل الجامعة⁽⁹⁾،

وبيـن بعض المـثقـفين، ثـم داـخـل النقـابـات العـمالـية. وـسيـتم تـأـسـيس أولـى الأـحزـاب الشـيـوعـية بـأمـريـكا الـلاتـينـية فـي الأـرجـنتـين وـالـبرـازـيل وـبـولـيفـيا (1921)، وـفـي الشـيلي وـالـمـكـسيـك (1922)، وـفـي كـوبـا (1925)، ثـم فـي الإـكـوـادـور (1928). وـكـما سـنـرـى فـي السـطـور المـوالـية، سـيـكـون لـلـمنـحدـرـين من أـصـل عـربـي من ذـوـي التـوـجـه الشـيـوعـي، حـضـور مـتـمـيز فـي عـدـد من هـذـه الـبـلـدان، فـي وقت لمـيـعد وجودـهـم دـاخـل الجـامـعـة مـقـتـصـراً عـلـى أـبـنـاء العـائـلـات المـترـفة، وإنـما سـيـمـتد ليـشـمل كذلك أـبـنـاء الطـبـقة الوـسـطـى، وـالـتي يـتـمـيـزـى إـلـيـها أـغـلـب عـربـ أمـريـكا الـلاتـينـية.

ونـعـثـر فـي الأـرجـنتـين عـلـى أـوـاـئـل الـمنـحدـرـين من أـصـل عـربـي الذـين بـرـزوا في الـيسـار الـأـمـريـكي الـلاتـينـي، نـذـكـر من بـيـنـهـم فـرـانـانـدو نـدرـة، الـذـي بدـأ مـسـارـه السـيـاسـي كـرـئـيـس لـفـيدـرـالـيـة طـلـبـة جـامـعـة قـرـطـبة الأـرجـنتـينـية، ثـم منـذ سـنة 1941، أـمـيـناً عـامـاً لـلـفـيدـرـالـيـة الجـامـعـة الأـرجـنتـينـية، وـهـي أـبـرـز تنـظـيم طـلـابـي في الـبـلـاد⁽¹⁰⁾، قبل أنـيـلـتـحـقـ بالـحـزـب الشـيـوعـي، الـذـي اـسـتـمـرـ وـلـعـدـة عـقـودـ أحـد أـهـم قـادـتـه⁽¹¹⁾.

وـفـي بـولـيفـيا، وـالـتي لمـيـعـرـفـ حـضـورـ العـربـ بهـا نفسـ الـأـهـمـيـة المسـجلـة في بلـدانـ أـخـرى، بـرـزـ سـاسـة عـربـ آخـرـون من ذـوـي التـوـجـه الـيـسـاريـ، أـشـهـرـهـم خـوانـ لـاشـينـ الـذـي بدـأ حـيـاتـه عـاـمـلـ منـاجـمـ فـي الثـلـاثـيـنـاتـ، قبل أنـيـلـتـخـرـجـ منـ الجـامـعـة وـيـؤـسـسـ سـنة 1944 الفـيدـرـالـيـة النـقـابـية لـعـمـالـ المـنـاجـمـ، ثـمـ بـعـدـ ذـلـكـ الكـونـفـيدـرـالـيـة العـمـالـية الـبـولـيفـيةـ، وـهـيـ أـهـمـ تـنـظـيمـ نقـابـيـ فـي بـولـيفـيا إـلـى الـيـوـمـ⁽¹²⁾. وـمـنـ خـلالـ نـشـاطـهـ العـمـالـيـ، وـتـوـجـهـهـ المـارـكـسـيـ، سـاـهـمـ لـاشـينـ فـي تـأـسـيسـ حـزـبـ الـحـرـكـةـ الـوطـنـيـةـ الثـورـيـةـ، الـذـي قـادـ مـنـ خـلالـهـ ماـسـمـيـ بالـثـورـةـ الـوطـنـيـةـ سـنة 1952ـ، وـالـتـيـ تـعـتـبـرـ مـنـ أـوـلـىـ الثـورـاتـ الـتـيـ نـجـحـتـ فـيـ الـوصـولـ إـلـىـ الـحـكـمـ بـأمـريـكاـ الـلاتـينـيةـ. وـبـحـكـمـ أـنـهـ رـجـلـ الـثـورـةـ القـويـ، كـانـ يـتـنـظـرـ بـعـدـ نـجـاحـهـ أـنـ يـتوـجـ رـئـيـساـ

للحجمورية⁽¹³⁾، لكنه اكتفى بوزارة المناجم والبترول⁽¹⁴⁾، قبل أن يترأس وبدعم لا مشروط من الطبقة العاملة الحكومية ما بين 1960 و 1964. خلال هذه الفترة، سينشب نزاع سياسي بينه وبين رئيس الجمهورية، أدى إلى اندلاع حرب أهلية دموية، قام على إثرها الجيش بانقلاب عسكري، اضطر معه لاشين إلى مغادرة البلاد، بعد اعتقاله لمدة من الزمن، في وقت أصبح فيه بمثابة رمز للنضال العمالي في كل أمريكا اللاتينية.

في تلك الأثناء، بُرِزَ في صفوف اليسار الماركسي الأمريكي اللاتيني، ثوري عربي آخر هو ألفريدو جبور معرف، أحد الذين ساهموا في نجاح الثورة الكوبية التي قادها فيديل كاسترو عام 1959. وترجع مشاركة معرف في الحياة السياسية الكوبية إلى أربعينيات القرن العشرين، عندما سطع نجمه كأحد زعماء الحركة الطلابية التي ناضلت من داخل الجامعة ضد دكتاتورية "فلوخيثيو باتيستا" Flugencio Batista. ولا زالت إذاعة لاهفانا إلى اليوم تتحدث عن تلك المواجهة التاريخية، التي كانت له، وهو طالب في الجامعة، مع الدكتاتور "باتيستا" سنة 1944، عندما قام بتعنيفه أمام الملأ، مطالباً بإعادته السلطة للشعب⁽¹⁵⁾. ومنذ تخرجه من الجامعة كمحام، كرس وقته للدفاع عن المعتقلين السياسيين، خصوصاً الطلبة وقادة الحزب الاشتراكي الشعبي المعارض، والطبقات المحرومة من الفلاحين الذين كانوا يعيشون حالة بؤس مطلق في ظل نظام اقتصادي شبه إقطاعي. وسوف يكون جبور معرف من مؤسسي المجلس الثوري سنة 1956 بجانب فيديل كاسترو، وشقيقه راؤول كاسترو، وشيان ماركسيين آخرين. وعقب نجاح الثورة سنة 1959، عين على رأس وزارة العدل، وكان عليه أن يبدأ مهمته بإجراءات أكثر راديكالية في الحكومة الثورية

التي يقودها كاسترو، الأول، هو تغيير نظام القضاء الرجعي الذي كانت تعرفه البلاد بنظام ثوري، والثاني محاكمة المسؤولين على سياسة القمع الدموي التي عرفتها كوبا طيلة الخمسينات.

وعلى امتداد أربع عشرة سنة تفصل نجاح الثورة عن وفاته، بقي جبور على رأس وزارة العدل، حيث طبع نظام القضاء الكوبي بطابع خاص، وكان يحلو للبعض أن يسميه محامي الثورة. واعتباراً للدور الذي كان يمثله بالنسبة لكوريا الثورية، وضع جثمانه عند وفاته في مارس 1973 بساحة الثورة، ليتسعى لآلاف الكوبيين إلقاء النظرة الأخيرة عليه، وكان أول زعيم سياسي في تاريخ كوبا يحظى بذلك الشرف⁽¹⁶⁾. ولا زال اسم جبور معروف حاضراً في الشارع الكوبي إلى اليوم، من خلال إطلاقه على أقدم تعاونية فلاحية توجد بالبلاد، وذلك اعترافاً من الطبقة الفلاحية للخدمات التي أسدتها لها، يوم نصب نفسه، قبل اندلاع الثورة، محامياً لها.

وفي الإكوادور، بُرِزَ كذلك بعض العرب كزعماء داخل الأحزاب اليسارية، أشهرهم بيذرو سعد، الذي أصبح له حضور متميز داخل الحزب الشيوعي الإكوادوري منذ منتصف الأربعينيات، قبل أن يتحول ولمدة ثلاثة عقود تقريباً إلى الرجل الأول في الحزب، حيث شغل منصب الأمين العام ما بين 1952 و1980، كما شغل ولسنوات مقدعاً بمجلس الشيخوخة ممثلاً لنفس الحزب. ويطلع في الوقت الحاضر بيذرو سعد ابنه، داخل حزب "اليسار الديمقراطي" بمهام شبيهة بالتي اطلع بها والده في الماضي داخل الحزب الشيوعي. وقد شغل أثناء وجود حزبه في الحكومة، عدداً من المناصب السياسية، من بينها مستشار رئيس الجمهورية، ووزير المواصلات، وسفير الإكوادور بروسيا.

وفي فنزويلا، بدأ الظهور السياسي لبعض المنحدرين من أصل عربي من ذوي التوجه اليساري منذ مطلع الأربعينات كذلك. وكان أبرزهم خورخي ضاهر الذي أسس سنة 1941، بمعية سياسيين آخرين، حزب العمل الديمقراطي، الذي فاز عنه بمقعد في البرلمان الفنزويلي عام 1946. وعلى إثر الانقلاب العسكري الذي قاده الدكتاتور "بيريث خيمينيث" Perez Jiménez سنة 1952، اعتقل ضاهر قبل أن ينفي إلى الشيلي، التي عاد منها سنة 1958، مع عودة الديمقراطية. وقد انتخب في نفس السنة مرة أخرى نائباً في البرلمان. وبعد دخول حزبه الحكومة، وتقربه من الأحزاب اليمينية المشاركة فيها، قاد ضاهر تياراً ثورياً داخل الحزب، وأسس مع منشقين آخرين "الحركة اليسارية الثورية". وهو حزب أخذ بسرعة توجهاً ثورياً يميل إلى أقصى اليسار -دون شك بتأثير الثورة الكوبية-، مما حدا بضاهر إلى تركه، وتأسيس حزب يساري أكثر اعتدالاً هو "القوة الديمقراطية الشعبية"، الذي تحول في ظرف وجيز إلى ثالث أهم قوة برلمانية بالبلاد. وقد ترأس ضاهر فريق حزبه في البرلمان، قبل أن يعين رئيساً لنفس البرلمان سنة 1969، ثم رئيساً لبرلمان أمريكا اللاتينية في السنة الموالية. وفي سنة 1973 عينه حزبه مرشحاً للانتخابات الرئاسية، غير أنه انسحب من السباق لفائدة مرشح الحزب الاجتماعي المسيحي، بعد تحالف الحزبين لخوض الانتخابات بشكل مشترك. وفي الوقت الذي ترك فيه خورخي ضاهر عالم السياسة، بزغ نجم ابنه دوغلاس ضاهر، داخل الحزب الذي أسسه والده، حيث انتخب نائباً في البرلمان وعمره أربع وعشرون سنة، وكان أصغر نائب بالبرلمان الفنزويلي⁽¹⁷⁾.

وفي نيكاراغوا، ساهمت مجموعة من اليساريين المنحدرين من أصل عربي، في نجاح الثورة التي أطاحت بنظام الدكتاتور "أناستاسيو سوموشا

"Anastasio Somoza" سنة 1979. وقد تولى عدد منهم بعد ذلك مناصب المسؤولية في الحكومة الثورية التي شكلها "دانيل أورتيغا". "Daniel Ortega". نذكر من بينهم بالإضافة إلى موسى حسن أحد قادة اللجنة الثورية، أربعة وزراء هم، كارلوس زروق الذي تولى وزارة الدفاع، وسعاد فرج التي تولت حقيبة الداخلية، وشقيقها يعقوب الذي تولى حقيبة الصحة العمومية، وجيمس زبلخ، الذي عين وزيرًا للاقتصاد⁽¹⁸⁾.

وإذا كان حضور الشيوعيين والاشتراكيين العرب قد تراجع في أمريكا اللاتينية خلال مرحلة السبعينات والثمانينات، بسبب سيطرة الأنظمة العسكرية على الحكم، وخلال مرحلة التسعينات، بسبب الأزمات الداخلية التي كانت تعيشها الأحزاب الشيوعية في العالم برمته بعد سقوط حاجز برلين، فإن عودة الأحزاب ذات التوجهات الاشتراكية إلى السيطرة على مقاليد السلطة بطريقة ديمقراطية في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، مثل البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والشيلي وبوليفيا، سمح لبعضهم بالظهور من جديد في الساحة السياسية. ومن أبرز الوجوه العربية التي برزت في السنوات الأخيرة بعض هذه البلدان، نذكر السياسي المخضرم سيرخيو بيطار الذي صقل فكره الماركسي بجامعة سانتياغو، قبل أن يلفت انتباه الرعيم التاريخي سالفادور أليندي Salvador Allende، الذي عينه سنة 1971 مستشاره الخاص وعمره إحدى وثلاثون سنة. وقد عهد إليه أليندي بعد ذلك بحقيقة وزارة المناجم، وكانت من أحضر الحقائب الوزارية، لأن أليندي كان قد بدأ يخطط لتطبيق برنامجه المتعلق بتأميم الموارد الطبيعية للبلاد، وهو ما اصطدم مع المصالح المتاجدة للولايات المتحدة بالشيلي.

وسوف ينجو بيطار من مجزرة 11 سبتمبر 1973، التي قادها الديكتاتور أوغusto Pinochet بدعم من الولايات المتحدة ضد القصر الجمهوري، والتي نجحت في قلب النظام واغتيال رئيس الجمهورية المنتخب سالفادور أليندي.

وبعد سنة في سجون العسكريين⁽¹⁹⁾، نفي بيطار مع ماركسيين شيليين آخرين، بعضهم من أصل عربي⁽²⁰⁾، قبل أن يعود إلى البلاد إثر عودة الديمقراطية، لি�ساهم في تأسيس حزب سياسي جديد، هو "الحزب من أجل الديمقراطية"، الذي تولى رئاسته العامة سنة 1990، ثم رئاسته ما بين 1992 و2000. وعقب فوز الاشتراكيين في الانتخابات سنة 2002، عين بيطار وزيراً للتربية والتعليم، وهو المنصب الذي تنازل عنه في نهاية سنة 2005، ليتفرغ للحملة الانتخابية التي قادت الاشتراكية "ميشيل باشليت Michelle Bachelet" إلى رئاسة الجمهورية، عقب فوزها على مرشح اليمين في أبريل 2006، وكانت أول امرأة تصل إلى هذا المنصب في الشيلي.

3. عسكريون عرب في مناصب القرار

وبجانب الذين طرقوا باب السياسة من خلال الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية، دخلت فئة من عرب أمريكا اللاتينية عالم السياسة من خلال المؤسسة العسكرية، وإن كانت نسبتهم لا ترقى إلى نسبة الفئة الأولى. وما يلفت الانتباه في العسكريين العرب بهذه القارة، بروز بعضهم منذ مرحلة جد مبكرة ضمن الجيوش الثورية، بحيث نعثر عليهم في كوبا منذ نهاية القرن التاسع عشر، يناضلون بجانب الوطنين الكوبيين ضد المستعمر الإسباني. ومن العرب الذين

شاركوا في ثورة 1895 الكوبية، تتحدث المصادر عن أربعة منهم ارتقوا إلى مراتب عسكرية على درجة من الأهمية، هم الرائد إلياس توما، والمقدم أرتورو عولت عميش، والنقيب فرانسيسكو عولت سيرانو، وشقيقه أرترو الذي وصل إلى رتبة مقدم في جيش التحرير الكوبي⁽²¹⁾. كما نعثر عليهم في فنزويلا، منذ مطلع القرن العشرين، حيث تحدثنا المصادر عن مهاجر عربي يدعى إلياس ضاهر (والد خورخي ضاهر سالف الذكر)، بُرز نجمه بسرعة في صفوف الثوريين الفنزويليين الذين حاربوا نظام الدكتاتور "خوان فيشيتي غوميز" Juán Vicente Gomez بعد استيلائه على السلطة سنة 1908، وقد ارتقى ضاهر بسرعة داخل صفوف الجيش الثوري، إذ وصل إلى رتبة عقيد⁽²²⁾. وفي المكسيك المجاورة، شارك قادة عسكريون من أصل عربي في الثورة المكسيكية لسنة 1910 التي قادها "إميليانو ثيابطا Emiliano Zapata"، أشهرهم الجنرال فيليكس فياض.

غير أن وجود عرب داخل المؤسسة العسكرية بأمريكا اللاتينية خلال هذه المرحلة يعتبر استثناءً وليس قاعدة، لأن هذا الحضور لن يبدأ بشكل واضح إلا في ثلاثينيات القرن العشرين، وكان ذلك بعد التخرج من الأكاديميات العسكرية للبلدان التي يحملون جنسيتها. ومنذ منتصف الأربعينيات بدأنا نعثر على منحدرين من أصل عربي في الرتب العسكرية العليا بعدد من بلدان القارة. نذكر من بينهم أنطونيو الخوري الذي تخرج من الأكاديمية العسكرية الفنزويلية برتبة ضابط سنة 1942، والذي بُرز نجمه بعد المشاركة في الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الجنرال "مدينة أنغاريتا Medina Angarita" سنة 1945، حيث عين إثر ذلك على رأس القوات البحرية الفنزويلية. وبعد تقديميه سنة 1954 لمشروعه الذي تم من خلاله تجديد الأسطول البحري الفنزويلي، ارتقى إلى رتبة أميرال، ثم

إلى رتبة المراقب العام للقوات المسلحة الفنزويلية⁽²³⁾. كما نذكر رامون إبراهيم الذي تخرج كذلك برتبة ضابط من الأكاديمية العسكرية الأرجنتينية سنة 1932، والذي نجده سنة 1955 من بين قادة العملية الانقلابية التي أطاحت بالجنرال بيرون، والتي تولى على إثرها منصب وزير سلاح الجو.

ودائماً في الأرجنتين، وكما كان للعسكريين من أصل عربي دور في الإطاحة بنظام الجنرال بيرون في الخمسينات، كان لهم دور في الإطاحة بنظام أرملته "ماريا إستيلا بيرون María Estela Perón" سنة 1976 ؛ إذ نجد من بين قادة "اللجنة العسكرية" التي أشرفـت على العملية الانقلابية، الجنـرال جـمـيل رـسـتمـ الذي شـغل بعد نـجـاحـ الانـقلـابـ منـصـبـ وزـيرـ الشـغلـ⁽²⁴⁾، ثم وزـيرـ الدـاخـلـيـةـ، وـكـذاـ منـصـبـ القـائـدـ العـامـ المسـاعـدـ لـلـجيـشـ الأـرجـنـتـينـيـ.

وإلى غـاـيـةـ مـطـلـعـ التـسـعـينـاتـ، نـجـدـ منـحدـريـنـ منـ أـصـلـ عـرـبـيـ بـالـأـرجـنـتـينـ، يـحـاـولـونـ الـوصـولـ إـلـىـ الحـكـمـ منـ خـالـلـ الـعـمـلـيـاتـ الـانـقلـابـيـةـ، وـقـدـ شـكـلـتـ الـمـحاـوـلـةـ الـقـادـهـاـ الـكـوـلـوـنـيـلـ مـحمدـ عـلـيـ زـينـ الـدـينـ فـيـ دـيـسـمـبـرـ 1990ـ، خـطـرـاـ حـقـيقـيـاـ عـلـىـ حـكـومـةـ كـارـلـوـسـ مـنـعـمـ، نـظـرـاـ لـلـشـعـبـيـةـ الـكـبـيـرـةـ الـتـيـ كـانـ يـتـمـتـعـ بـهـاـ هـذـاـ عـسـكـرـيـ الـمـثـيرـ لـلـجـدـلـ، وـالـتـيـ اـكتـسـبـهـاـ أـثـنـاءـ حـربـ الـمـالـوـيـنـ، نـتـيـجـةـ الـهـجـومـاتـ الـجـوـيـةـ النـاجـحةـ الـتـيـ قـادـهـاـ ضـدـ الـأـسـطـوـلـ الـإنـجـليـزـيـ. وـسيـواـصـلـ زـينـ الـدـينـ نـشـاطـهـ السـيـاسـيـ مـنـ دـاخـلـ السـجـنـ عـنـدـمـاـ أـسـسـ بـمـعـيـةـ عـسـكـرـيـ آـخـرـ مـنـ أـصـلـ عـرـبـيـ هوـ النـقـيـبـ غـوـسـتـابـوـ عـبـيدـ، تـنظـيـمـاـ حـمـلـ اـسـمـ "الـحـرـكـةـ مـنـ أـجلـ الـهـوـيـةـ الـوطـنـيـةـ وـالـانـدـمـاجـ الـإـبـرـوـ أـمـرـيـكـيـ". وـيـظـهـرـ أـنـ طـموـحـاتـ عـبـيدـ السـيـاسـيـةـ كـانـتـ أـكـبـرـ مـنـ حـرـكـةـ حـبـيـسـةـ الرـزـنـانـةـ، لـذـاـ مـاـ أـنـ غـادـرـ السـجـنـ سـنـةـ 1997ـ، حـتـىـ أـسـسـ حـزـبـ سـيـاسـيـ هـوـ "الـحـزـبـ الشـعـبـيـ لـإـعادـةـ الـبـنـاءـ"، الـذـيـ حـاـولـ مـنـ خـالـلـهـ

استغلال حالة التمزق السياسي الداخلي الذي كان يعرفه قطباً التناوب السياسي؛ الحزبان الراديكالي والبيروني، لخوض غمار الانتخابات الرئاسية سنة 2003، والتي لم يحصل فيها إلا على حفنة من أصوات بعض الذين يحنون إلى عهد العسكريين. والسبب دون شك، هو أن الشعارات المغالبة في الوطنية التي رفعها أثناء الحملة الانتخابية، ذكرت الناخب الأرجنتيني بتلك المرحلة المظلمة من تاريخه، الممتدة من 1976 إلى 1983، والتي يتحمل فيها العسكريون مسؤولية الاختفاء القسري لآلاف المعتقلين السياسيين.

خاتمة

تجدر الإشارة في نهاية هذا المقال إلى أن السياسيين المنحدرين من أصول عربية، سواء الذين اعتمدوا الثروة العائلية لدخول عالم السياسة، أو المنتسبين في الأصل إلى الطبقة الوسطى والذين مارسوا السياسة من خلال التنظيمات النقابية والأحزاب اليسارية، أو حتى الذين وصلوا إلى الحكم من خلال المؤسسة العسكرية، لا يبدون اهتماماً كبيراً بالقضايا السياسية المتعلقة بوطن الأجداد⁽²⁵⁾، إذ تمحض اهتماماتهم السياسية عادة في قضايا البلدان التي ولدوا بها والتي يحملون جنسيتها، وهم بذلك محط إعجاب وتقدير سكان هذه البلدان الذين يرون أنهم يقيمون الدليل على وفائهم لأوطانهم، غير أن مواقفهم هذه تجعلهم أحياناً محط انتقاد بعض أفراد الحالية العربية، الذين يرون أن مؤلاء الساسة «لم يقدموا شيئاً لجاليتهم، ولأوطان آبائهم».

وإن الاستثناء الذي نجده لدى الساسة من أصول عربية بخصوص القضايا السياسية العربية، هو الذي نسجله من جهة لدى بعض المنحدرين من أصل

فلسطيني، والذين يعبرون عن دعم لامشروط للقضية الفلسطينية⁽²⁶⁾، وإن كان هذا الدعم يقل لدى أبناء الجيل الثالث والرابع، مقارنة مع الجيل الثاني، ومن جهة أخرى لدى بعض الساسة المنتسبين لبلدان حكوماتها مناهضة لدولة إسرائيل مثل كوبا، وفنزويلا ونيكاراغوا على عهد حكم السندينيين، حيث كان للمنحدرين من أصل عربي دور فعال في فتح سفارة فلسطين في ماناغوا، والتي تعتبر الأولى من نوعها بأمريكا الوسطى⁽²⁷⁾.

ويسجل في الوقت الحاضر، أكبر اهتمام بالقضية الفلسطينية بالبلدان التي توجد بها جاليات فلسطينية مهمة من حيث العدد والنفوذ السياسي والاقتصادي، مثل الشيلي والبيرو ونيكاراغوا والهندوراس والإكوادور، وهي بلدان تشهد تعاوناً مكثفاً بين شبابها من ذوي الأصول الفلسطينية، خدمة لقضية وطن الآباء⁽²⁸⁾. وقد أنشأ بعض هؤلاء الشباب من أجل تلك الغاية جمعيات خاصة، مثل الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين، الذي تأسس في الشيلي سنة 2000.

وتعتبر الجالية الفلسطينية بالشيلي، وهي ثاني أهم جالية أجنبية بهذا البلد بعد الجالية الإسبانية، وفي نفس الوقت أهم جالية فلسطينية توجد في بلد غير عربي من حيث الأهمية العددية والثرثرة الاقتصادي، أن وسائل معاضدة القضية الفلسطينية لا يجب أن تقتصر على الجانبين السياسي والمادي، بل يجب أن تتعداها إلى الجانب الثقافي والفناني⁽²⁹⁾ والرياضي. وقد أسس الفلسطينيون لتلك الغاية فريقاً لكرة القدم، يلعب في دوري الدرجة الأولى بالشيلي تحت اسم "الفلسطيني"، وهو يعتبر في الوقت الحاضر رمزاً للدفاع عن القضية الفلسطينية، بحيث إن القميص الرسمي للفريق يحمل نفس ألوان العلم الفلسطيني، الذي لا تخلو منه جنبات الملعب أثناء المباريات التي يخوضها الفريق⁽³⁰⁾.

وبغض النظر عن درجة اهتمام المنحدرين من أصل عربي بالقضايا السياسية العربية، وبغض النظر عن التوجهات الإيديولوجية للأحزاب التي يتبعون إليها، فإن ما يلفت الانتباه، هو أن الجالية العربية في جل بلدان أمريكا اللاتينية، تمنحهم عادةً أصواتها في الانتخابات. ويرى بعض الناخبين من أصول عربية هذا التصرف، بأن ذلك المرشح هو "مصدر فخر للجالية العربية"، وهو ما يؤكد أن الإحساس بالانتماء إلى هوية عربية حاضر بينهم، وإن بدرجات متفاوتة.

الهوامش

- (1) نظر أن إقبال المهاجرين العرب على الممارسة السياسية يستجيب لدى بعضهم لحاجة سيكلولوجية ؛ فالحرمان من الحقوق السياسية في بلدانهم الأصلية على عهد العثمانيين ثم على عهد الانتدابين الفرنسي والبريطاني، ونظرة التقدير التي كانت تصح في بلدانهم لكل من يشغل منصباً سياسياً، حلق لديهم رغبة بشغل هذه المناصب في بلدان مهجرهم، عندما أتيحت لهم الفرصة.
- (2) سوف يعينه كارلوس معن عندما وصل إلى رئاسة جمهورية الأرجنتين سنة 1989، مستشاراً اقتصادياً كذلك.
- (3) من بينها منصب وزير التجارة ثم وزير الصناعة. هذا ما أكدته لنا في حوار أجريناه معه بويس أيرس، في 27 كانون الأول (ديسمبر) 1986.
- (4) لفت انتهاء الحرزال بيرون شعف العرب بالسياسة، وقد سجل ذلك في مذكراته التي نقرأ فيها : "العربي إساد عاطفي، وهو يهيمن في ثلاثة أشياء هي: النساء والقمار والسياسة. وكان في حكومتي نواب في البرلمان، وأعضاء في مجلس الشيوخ، وحكام ولايات من أصل عربي". انظر:

- Juán Domingo Perón, "Yo Juán Domingo Perón", Relato autobiográfico, Espejo del Mundo, Ed Planeta , Barcelona, 1976 p 90-91

- (5) أطلق عبدالله أبو كرم هذا الاسم على حربه، إكراماً لذكرى حميء رئيس الجمهورية المتوفى "حاميي روبلدوس" Jaime Roldos

- (6) بحكم حصولهما على الرتبة الأولى والثانية في الدور الأول من الانتخابات، مر عبد الله أبو كرم ونبوت سعادة إلى الدور الثاني، الذي حسمت فيه التسعة لفائدة أبو كرم بنسبة 4، 54 بالمائة من الأصوات المعتبر عنها.
- (7) يتعلق الأمر بـ: إيفون باقي، وحديمي ببوت (ترشح مرتين احتل في كليهما الرتبة الثانية)، وعبد الله أبو كرم، وحميل معرض.
- (8) أكمير عبد الواحد، ثوريون عرب وحركات ثورية أمريكية لاتينية، ضمن كتاب "عرب أمريكا اللاتينية: الهمزة والثورة". منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- (9) في سنة 1918 عرفت أمريكا اللاتينية موجة اتحادات داخل جامعاتها، انطلقت من مدينة قرطبة الأرجنتينية لتمتد بعد ذلك إلى مختلف جامعات القارة، وقد كانت هذه الموجة الاحتحاجية وراء الإصلاح الجامعي الذي كسر القيود المفروضة من طرف السجنة الحاكمة على الجامعة وتوجهاتها الفكرية والسياسية، وهذا ما سمح للإيديولوجية الشيوعية بالانتشار بشكل كبير بين الطلبة.
- (10) عن الأساليب التي دفعته للتضليل السياسي من داخل الجامعة، يمكن العودة إلى نص الحوار الذي أخرجه معه، عبد الواحد أكمير، "عرب الأرجنتين : الشوء والتطور" ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص. 189-192.
- (11) إلى غاية وفاته سنة 1995، كان يعتبر مطرز الحزب، وقد ترك العديد من المؤلفات، حول الشيوعية كإيديولوجية وكتظام سياسي. انظر : www.geocities.com
- (12) منذ تركه لهذه القاية سنة 1987 اعتزل الحياة العامة، وقد عاش السنوات الأخيرة من حياته وحيداً مهملاً، ووفاته في غشت 2001 عن سن يناهز التسعة والثمانين، طویت صفحة من اعتير لأزيد من أربعة عقود أبزر رعيم نقابي في أمريكا اللاتينية.
- (13) يقول المؤرخ البوليفي "سوليث رادا Soliz Rada" إن لاشين تفادي تولي رئاسة الجمهورية "حوفاً من جسامته المسؤولية" انظر :
- Alejandro Blanca, Ciberoamérica. México, 1de septiembre del 2001. In www.laisignia.org
- (14) كانت التيارات الماركسية النشيطة آنذاك في أمريكا اللاتينية ترى في لاشين وهو التروتسكي المتحمس، الرجل الذي بإمكانه أن يقدم على الخطوة التاريخية والمعتملة في فرض النظام الماركسي بأمريكا اللاتينية (سع سنوات قبل الثورة الكوبية)، وظن البعض أن تنصيله لوزارة الملاحة والبرول على رئاسة الجمهورية، يستجيب لمن خطط تأمين موارد الطاقة الذي كانت ترمي الحكومة الثورية تطبيقه، لكن يظهر أن تعلل مصالح الولايات المتحدة، كان أكبر من طموحات لاشين وغيره من الماركسيين البوليفيين. ومن المفارقات التاريخية، أنه لم يحرّر أحد على الإقدام على الخطوة التي قبل إن لاشين كان يوي القيام بها، إلا في مايو 2006، عندما قرر "إيفو موراليس" (أول رئيس ذي أصول هندية يتولى الحكم في بوليفيا) تأمين موارد الطاقة البوليفية، وهو ما أثار ضجة دولية.

- (15) إذاعة "راديو لاهفانا"، برنامج "الصوت القريب لمدينة عنيقه"، عنوان الحلقة: "من كوما : ألفريدو جورنال المحامي العادل" ، تاريخ البث الإذاعي، 9 مايو 2006، تاريخ النشر على الصفحة الرقمية لـ "راديو لاهفانا" ، 12 مايو 2006. انظر : www.habanaradio.cu/modules/news/articles
- .Ibid (16)
- (17) سامي عبيد، الجالية العربية في فنزويلا، منشورات دار الكتاب العالمي، بيروت، 1992، ص. 72.
- (18) مجموعة من الباحثين، الوطن العربي وأمريكا اللاتينية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة وتقديم عبد الواحد أكمير، بيروت، 2003. ص 140، 141.
- (19) يحكى عن تجربة السجن الرهيبة تلك، في سيرته الذاتية التي تحمل عنوان "الجزيرة 10" ، كناية عن رقمه كسبح في حزيرة "داوسون" الواقع حبوب مصيق ماحلان، والتي كان يبنوishi يتحجر فيها المعتقلين السياسيين. وقد حققت هذه السيرة نجاحاً كبيراً، حيث استمرت لسنوات الكتاب السياسي الأكثر مبيعاً في الشيلي Best Seller، ووصل عدد الطبعات التي صدرت منها ما بين 1988 و1998، إلى عشرة. انظر :
- Sergio Bitar, "Isla 10", Ed Pehuén, Décima edición, Santiago, 1998, p 304.
- (20) من أشهر هؤلاء ميغيل لين، الذي يعد أحد أبرز المحرجين السياسيين بأمريكا اللاتينية، والذي سبق وعيه سالفادور أليندي رئيساً لمؤسسة السيماء الشيلية. وقد عاد إلى الشيلي بعد سنوات المنفى التي أعقبت الانقلاب العسكري، حيث تولى لفترتين متتاليتين، منصب عمدة بلده "بالميلا Palmilla".
- (21) مجموعة من الباحثين، مصدر سابق، ص. 250.
- (22) سامي عبيد، مصدر سابق، ص. 59.
- (23) نفس المصدر، ص. 80.
- (24) أثناء توليه لحقيقة الشغل، كان الرجل الثاني بالوزارة كذلك من أصل عربي، يتعلق الأمر بالحرال أمريكي ضاهر، القائد العام للقوات الأرجنتينية التي شاركت في حرب الملايين سنة 1982.
- (25) بخلاف ذلك يedi المهاجرون اهتماماً حاصاً بالقضايا السياسية التي تعرفها أوطنانهم. وهم يعانون عن مواقف متباعدة من هذه القضايا، وهو ما يخلق أحياناً توتراً في العلاقات بينهم، كما كان شأن عقب اغتيال رئيس الحكومة الثانية السابق رفيق الحريري، وما تعمه من سحب للقوات السورية من لبنان.
- (26) يقول السياسي المخضرم سيرخيو بيطار إن معاناة الشعب الفلسطيني، أيقظت لدى المنحدرين من أصل عربي الإحساس بالانتماء إلى هوية عربية : "لأن الجنود تحيا عندما يرى المرء أن هناك من يدوس على الروح التي تحرى في دمه". قناة الجزيرة، مصدر سابق، حلقة 9 نوفمبر 2005.
- (27) مجموعة من الباحثين، مصدر سابق، ص. 141.

- (28) نفس المصدر، حلقة 9 سبتمبر 2005.
- (29) سخر ميعيل لتين الكاميرا للتعریف بالقضیة الفلسطينية، وهذا ما نسجّله في فیلمه "القمر الأحیر"، الذي صوره في فلسطین، والذي حاول من خلاله فضح الاعتداءات التي ترتكبها إسرائیل ضدّ الفلسطينیین، عن ذلك يقول : "أعترف أن ما يحدث في فلسطین يعد من أكثر العظایمات ظلماً في تاريخ الإنسانية، لذا فمن واجبی أن أخلق وعيًا يوقف هذه الحماقة". نفس المصدر، نفس الحلقة.
- (30) نعثر على تحارب مشابهة في بلدان أخرى، ففي بانما يعد "الفريق العربي المتتحد" الذي تأسس عام 1998 والذي يلعب في الدرجة الأولى من الدوري البصي أحد أبرز فرق كرة القدم بأمريكا الوسطى، وفي البرازيل فاز فريق "السوری" بكاس أمريكا اللاتینية لكرة السلة ثماني مرات، وفاز فريق "جبل لبنان" بنفس الكأس مرتين.

أصداٰء من المغرب في أمريكا الجنوبيّة (القرنان السادس عشر والسابع عشر)

الحسين بوزينب

أستاذ الدراسات الموريسكية
جامعة محمد الخامس - الرباط
المملكة المغربية

تميز العقد الأخير من القرن الخامس عشر الميلادي بوضع تمت فيه إعادة ترتيب الأوراق السياسية في إسبانيا بعد ما اتحدت مملكتا أراغون وقشتالة، بزواج ملكيّهما. وقد كان لهذه الوحدة أثر مباشر في الوجود الإسلامي في إسبانيا، حيث سيتمكن المسيحيون من هزم آخر دولة إسلامية في الأندلس سنة 1492، ثم الشروع بعد ذلك في تصفيّة ما تبقى فيها من الدين الإسلامي تدريجياً، في تناقض سافر مع ما تم التّعهد به في موضوع احترام معتقدات وثقافة أهله. وفي السنة نفسها المذكورة، تم إصدار ظهير الطرد في حق اليهود، كما حدث اكتشاف العالم الجديد.

هذه ثلاثة أحداث كان لها وقع وامتداد مباشرين في المغرب. فبعض النّظر عما مثله انتقال أفواج مهمة من الأندلسيين المسلمين واليهود إلى هذا البلد بعد سقوط غرناطة، وهو موضوع لن يشغلنا في هذه المناسبة، بالنظر إلى طبيعة ما

نحن بصدق معالجته اليوم، يحدّر التذكير بأن المغرب كان موضوع تخطيط احتلال مستقبلي من قبل الملوك الكاثوليكين، خصوصا وأن الملكة إيسابيل كانت قد تركت في وصيتها التي وقعتها أيام قلائل قبل موتها في 26 نوفمبر سنة 1504، أمرها بـ "عدم التوقف في غزو إفريقيا¹ والقتال من أجل العقيدة ضد الكفار".

E que no cesen en la conquista de África e de pugnar por la fe contra los infieles.

وهو غزو كانت قد دشنته باحتلال مليلية سنة 1497، ثم توقف بعدما تغيرت أولويات المسيحيين في إسبانيا. وقد رأى المؤرخ الفرنسي بروديل² أن عدم اكتمال رغبة الملكة المذكورة، راجع بالأساس إلى الانشغال بالعالم الجديد، الحديث العهد بالاكتشاف، فهو يؤكد إنه : "بفضل إرادة الملك الكاثوليكي، فضل المغامرون الإسبان روعة الأقاليم في العالم الجديد أو السهول الخصبة في إيطاليا على الأراضي المحروقة والجافة في المغرب. وقال : Rumeu de Armas باكتشاف أمريكا نجت إفريقيا المسلمة من (الاحتلال) :

El África islámica se salvó por el descubrimiento de América³.

إن المغرب بموقعه الجغرافي بين العالم القديم والعالم الجديد، وبين البحرين، المتوسط والمحيط، وجد نفسه وسط غمار دينامية عالمية فرضتها مجموعة من المعطيات الجديدة التي أفرزتها حقبة اكتشاف أمريكا. وقد كان لسقوط آخر معقل إسلامي في الأندلس، أثر في مستقبل المسار الذي سيواكب عملية استيطان الأراضي الأمريكية الحديثة العهد بالاكتشاف. في إسبانيا التي تزعمت هذه العملية، حاولت منذ البداية فرض قيود مشددة عمن كان يرغب

في ركوب مغامرة الهجرة نحو أراضي العالم الجديدة. ونظراً لتطبعها إلى جعل هذا العالم يخلو من المسلمين، أصدرت مجموعة من القوانين التي تمنعهم منعاً كلياً من الهجرة إليه. بطبيعة الحال، هذه رغبة كانت تحذو الإسبان المسيحيين، ولكن هل سيتظر الموريسيكيون والمغاربة وبقي المسلمين من أتراك وجزائريين وغيرهم ترخيصاً من لدن هؤلاء المسيحيين للسفر نحو العالم الجديد؟ وهل سيسسلم المسيحيون العائدون من الأراضي الجديدة من قسوة البحارة المسلمين؟ هذا سؤال يستجيب عنه الأيام التي ستأتي وستدونه التقارير الإسبانية والبرتغالية التي ستواكب ما سيحدث من الآن فصاعداً في هذه البحار المؤدية إلى العالم المذكور.

في هذا الإطار، نجد أن المغرب بموقعه الاستراتيجي في الطريق نحو أمريكا، كان يؤخذ في الحسبان من قبل شتى المسيحيين الذين كانوا يتحرّكون من ونحو أمريكا، خصوصاً بعدما أصبحت قوة بحرية يحسب لها الحساب من قبل بعض القوى العظمى آنذاك، إثر احتضانه العنصر الأندلسي الذي كان قد أصبح غير مرغوب فيه لدى الإيبيريين.

إن الدولة الإسلامية الوحيدة التي كانت تملك القدرة على منافسة كل من إسبانيا والبرتغال من أجلأخذ قسطها في أراضي العالم الجديد ابتداءً من أوائل القرن الخامس عشر، هي الإمبراطورية العثمانية التي كانت قد اكتسحت المجال المسيحي وأخضعت مساحات شاسعة لنفوذها في أوروبا. لهذا تسأله اليوم، لماذا غاب النفوذ العثماني عن أمريكا واكتفى بمحارتها بلعب دور سلبي في هذا الموضوع والاكتفاء بترقب السفن القادمة من هذه الأراضي، في بعض

شواطئ أمريكا وغرب أفريقيا لتسولي عما تأتي به من خيرات العالم الجديد، رغم وصول سفنها إلى شواطئ أمريكا وتحركها بمحاذاتها، كما دونت ذلك بعض التقارير الواردة من المكسيك وغيرها؟⁽⁴⁾

إن المبرر الذي قدمه غيرمو كربخال في مقاله⁽⁵⁾ المعنون "عندما كانت الإمبراطورية العثمانية تعتبر أمريكا ولاية من ولاياتها، ومع ذلك لم تستطع أبداً الوصول إليها"، يرى أن السبب الذي جعل العثمانيين لا يحققون هدفهم في وضع اليد على الأراضي الأمريكية، يكمن في أن المغرب الذي كان في البداية حليفاً لهم ضد الإسبان، كان يتغوفف من أن يصبح ولاية تابعة لهذه الإمبراطورية، وكان يفضل البقاء مستقلاً عنها. فلهذا السبب أغلق المنفذ إلى المحيط الأطلسي أمام الأسطول العثماني ومعه أحلام العثمانيين التوسعية في العالم الجديد. نحن لا نستطيع أن نذهب بعيداً ونجزم انطلاقاً من هذا المنظور، أن هذا هو سبب عدم امتلاك الأتراك الأراضي في العالم الجديد. كل ما يمكن أن نؤكده في هذا المجال هو أن السعديين في المغرب كانوا حذرين من الأتراك خوفاً على أنفسهم. لا ننسى كيف كان الملك الإسباني فيليب الثاني يتطلع إلى امتلاك العرائش كقاعدة بحرية على المحيط الأطلسي لتجفيف منابع القرصنة التي كانت تعترض سبيل السفن الإسبانية القادمة من العالم الجديد، وكيف كان السلطان المغربي أحمد المنصور يواجه هذه التطلعات الإسبانية. لتذذكر هنا بالخصوص ما قاله هذا السلطان لملك إسبانيا في إحدى رسائله وهو يبرر تخوفه من تسليم القاعدة المذكورة بعد طول الإلحاح : (فقد قال المنصور) "بلتسار بولو Baltasar Pol"، مبعوث الملك الإسباني إليه، "إن الملك فيليب

يرفض الاعتراف بمصلحته الكبرى في استمرار صداقته (المنصور) له، وترك ذلك الباب متغلقاً (أي تسليمه العرائش)، (...). وهو قد يذهب بعيداً في نيته الحسنة ليعطيه العرائش لو كان في ذلك خيراً له، لأن وجود هذا المرسي تحت سيطرة (المنصور) فيه حماية لإسبانيا من تهديدات الأتراك⁽⁶⁾.

إذا قبلنا أن المسلمين كانوا يجدون صعوبات لسلوك الطريق نحو العالم الجديد لاعتبارات شتى، فإننا نتساءل الآن عن مدى جدواي كل الإجراءات المتخذة لإبعاد العنصر المسلم عن هذا العالم، والمغاربة بطبيعة الحال، معنيون بها كذلك.

يجب التذكير في هذا الصدد، بأن مسألة منع جواز المسلمين نحو العالم الجديد لم تطرح في بداية الاكتشاف بالحدة التي ستعرفها لاحقاً، على الرغم من أن تواجد المسلمين على هذه الربوع غالباً ما كان يحدث في حالة العبودية،خصوصاً، بعد ازدياد توثر العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في إسبانيا في القرن 16 إثر انتفاضة الغرناطيين في جبال البشرات.

لقد بدأ وصول العبيد البيض من أوروبا إلى أمريكا مع وصول المكتشفين الأوائل. ففي أواخر القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر، كانت توجد في إسبانيا أعداد كبيرة من هؤلاء العبيد (...). أغلبهم من الموريسيكيين وكذلك من المغاربة (berberiscos) والكاناريين والتر والنازحين من شرق أوروبا (من بلغاريين وبستانيين وروس، الخ). وقد بدأ وصولهم ابتداء من سنة 1504 كخدم في البيوت. وعلى إثر سقوط غرناطة، تم نقل العبيد الذين كانوا يوجدون في هذه المملكة إلى قشتالة، حيث استمر وضعهم كعبد رغم تعميد بعضهم. وفي

نفس السياق، كان يتم كذلك تعميد العديد من المسلمين الأحرار الذين لم يتمكنوا، رغم كل ذلك، من الحصول على مساواتهم مع المسيحيين (القدامي). وكل هؤلاء المسلمين كانوا يدخلون في خانة "الموريسيكين" أو في "سلالة المسلمين"، وكانت السلطات المسيحية تنظر إليهم بعين الريبة وعدم الاطمئنان إلى صدقهم. ونظرا لاعتقاداتهم القديمة، كان يتم منعهم من الجواز نحو العالم الجديد⁽⁷⁾.

وفي موضوع إغلاق أمريكا في وجه المسلمين، ومنذ البداية، نجد الكردناز ثيسنيروس Cardenal Cisneros يصدر تعليماته في هذا الشأن إلى مأموريه في سانتو دمينغو Santo Domingo وكتاشيون Concepción وذلك بعد ما وصلته الأخبار حول تواجد أشخاص يمارسون علانية شعائر الدين الإسلامي. ففي سنة 1501، كان الملكان الكاثوليكيان قد أصدرا توصياتهما لـ Nicolás de Ovando بعدم السماح "للMuslimين واليهود والكافر والمعفى عنهم المدمحون reconciliados herejes⁽⁸⁾" أي الكفار الذين اعترفوا أمام القساوسة بما اقترفوه من معاصي، وتم إدماجهم من جديد في الهيئة الصوفية للكنيسة الكاثوليكية) أو الأشخاص الحديثي العهد بالدخول في الدين المسيحي، بولوج أراضي العالم الجديد. وقد تم تجديد هذا المنع سنة 1513 مع إضافة منع تسليم الهنود لخدمة أراضي المسلمين الموجودين في أمريكا. كما صدرت تُنظم مماثلة في سنتي 1530 و 1531 قررت الملكة بموجبها ضرورة إخضاع وصول العبيد المسلمين إلى أمريكا لترخيص ملكي خاص. وفي سنة 1539 وصل المنع درجة قصوى حيث شمل المنحدرين من الفئات المذكورة من يهود ومسلمين

وغيرهم، وفي سنتي 1543 و1550 صادق الملك كارلوس الخامس على هذه الظهائر، إضافة إلى إصداره الأمر بطرد أولئك المسلمين الذين كانوا قد استقروا في هذه الأراضي منذ وقت معين، مع فرض غرامات عَمِّن حاول منهم البقاء في أمريكا، كما منع الإتيان بعيد من الشرق، وكل ذلك للحيلولة دون زرع أو إسكان دين محمد فيها⁽⁹⁾.

وفي هذا النطاق، يمكن أن نتذكر ملابسات تواجد أشهر مغربي في أمريكا، وصل إلينا اسمه ومساره في هذه الأراضي إبان المراحل الأولى من التقدم في اكتشاف ما يُعرف اليوم بفلوريدا والمكسيك الجديد. يتعلق الأمر بمصطفى الزموري أو Estebanico el Moro o el Negro الذي كان مستعبداً من قبل البرتغالي Andrés Dorantes de Carranza الذي رافق الرحلة الاستكشافية لمنطقة فلوريدا Florida التي ترأسها المكتشف الإسباني للأراضي الأمريكية Alvar Núñez Cabeza de Vaca Pánfilo Narváez. وقد انطلقت هذه الرحلة من مرسى San Lúcar de Barrameda في الأندلس سنة 1527، وهي رحلة لم يسعفها الحظ في تحقيق مبتغاها الاستكشافي كما خطط له، وذلك لأن هيجان البحر وضع لها الحد كما وضع الحد لحياة أغلب المبحرين على السفن التي قادتها وعددهم 300، حيث لم ينج في نهاية المطاف من الغرق والموت والتلف والتشتت سوى 4 أشخاص، كان من بينهم مصطفى الزموري. وقد عانت هذه البعثة انتكاسات متتالية منذ وصولها إلى Santiago في كوبا. فخلال السنوات الأربع التي عاشتها البعثة في تلك الأراضي الغربية عنها، كان عدد أفرادها يتقلص باستمرار حتى لم يبق منهم سنة 1532 سوى أربعة

أشخاص من أصل الثلاثمائة المذكورة، هم : Álvar Núñez Cabeza de Vaca و André Dorantes de Carranza و Alonso del Castillo Maldonado ومصطفى الزموري أو Estebanico، حيث سيستمرون في المغامرة ومواجحة سكان تلك الربوع الغربية عنهم. وبعد السير الطويل والمرهق سيسقطون في يد أبناء البلد الذين سيستعبدونهم. غير أن بعض المعارف الطبية التي كانت لدى Núñez Cabeza de Vaca جعلت هؤلاء الأشخاص يجدون في أسراهם منفعة للتطبيب، وبفضل المهارات التي كان يتتوفر عليها مصطفى الزموري من سهولة تعلمها للغة المحلية وقدرته التفاوضية مع السكان، حيث كان أحياناً يتوسط لحل بعض المشاكل حتى بين القبائل الهندية الأمريكية نفسها، كل ذلك جعل حياة الأسرى الأربع لا تتعرض للخطر. وسمح لهم ذلك الوضع باسترجاع القوة ثم الفرار عندما سمحت الفرصة بذلك.

هكذا إذًا، وبعد تجوال طويلاً دام ما يناهز 8 سنوات، عبر الأراضي التي تكون حالياً حدود المكسيك مع الولايات المتحدة، وصلوا إلى منطقة Río Bravo. وبعد سيرهم عبر هذا النهر وعيشهم مع بعض القبائل التي كانت تتعاطى لصيد الثور الوحشي الأمريكي bisonte وصلوا إلى نهر Sinaloa حيث التقوا بجماعة من المكتشفين الإسبان فرجعوا معهم إلى المكسيك حيث استقبلتهم النائب الملكي (Virrey) في إسبانيا الجديدة Nueva España Antonio de Mendoza y Pacheco. هنا سيفترق مصطفى الزموري عن رفاقه في المغامرة بعدما حَوَّل سيده ملكيته إلى النائب الملكي الذي سيعينه مكتشفاً ومرشداً لرحلة اكتشافية جديدة. وعلى ما يبدو فإن بعض مرافقيه من البعثة عادوا بعد ذلك إلى المكسيك بخبر وفاة مصطفى

الزموري سنة 1539. لكن ربما كان ذلك حيلة فقط لاسترجاع مصطفى حريرته والعيش مع الهنود الزرونيي zuñi.

ومن العبيد ذوي الأصل المغربي الأمازيغي، حسب ما اتفق عليه أغلب الدارسين، الذين وصلوا في بداية القرن السادس عشر إلى العالم الجديد، يمكن أن نذكر العبيد الغوانتشيس *guanches*، وهو الكاناريين الذين استوطنوا الجزر الحالدات وخصوصاً تينيرييفي *Tenerife* قبل غزوها من قبل الإسبانيين. يمكن أن تستخرج مما قاله صاحب قوانين العبيد⁽¹⁰⁾ أنه من المفترض أن يكون العبيد الغوانتشيس قد اجتازوا كذلك إلى أمريكا، ويمكن التأكيد من وجود هذا الصنف من العبيد في سانتو دومينغو في *Primeras Ordenanzas sobre Negros de 1522*⁽¹¹⁾.

غير أن الرق الغوانتشي لم يستمر طويلاً بسبب العقوبات القاسية التي كانت تنزل بمن كان يحاول الفرار، لذلك فإن أمر هذه العينة من الرقيق سيتهي مبكراً.

وقد مثل تواجد المسلمين في أمريكا موضوع انشغال مجلس الأراضي الهندية *Consejo de Indias* حيث قرر في نهاية المطاف طرد هؤلاء المسلمين من العالم الجديد بقانون ملكي صادر في 14 غشت سنة 1543. كما تم تجديد قانون الطرد المتعلق بالعبيد المغاربة أو من كان يدخل عندهم في نطاق ما كان يسمونه *berberiscos*، في 13 نوفمبر سنة 1550، وذلك لاعتبار جواز هؤلاء العبيد إلى الأراضي الأمريكية لم يتوقف نهائياً، لأن موظفي المراسي كانوا يعتبرون بعض هؤلاء الأسرى في عداد المفقودين،نظراً لجوازهم بدون ترخيص ملكي فيبعونهم على اعتبارهم بضاعة ملكية، وتحت هذا المبرر كانوا يستمرون في العيش في تلك الربوع ولا يطردون إلى إسبانيا كما أمر بذلك⁽¹²⁾.

قبل أن نمر إلى الحديث عن جوانب أخرى من الموضوع الذي نحن بصدد معالجته، وفي علاقة به، وإنصافاً للتاريخ، ارتأينا الإشارة إلى جانب مغيب في الأدبيات التاريخية الإسبانية حول الوضعية الحقيقة لهؤلاء العبيد المغاربة أو المسلمين غير الموريسيكيين في إسبانيا خلال الربع الأول من القرن السابع عشر، حيث كان العبد يشتغل أحياناً خارج المنزل لإعالة سيده اقتصادياً، وهي وضعية حدثت بالخصوص في هذه المرحلة التاريخية التي كان فيها نجم النبلاء قد أفل واستولى عليهم الفقر، بعد صعود البرجوازية.

لقد عثرنا على وثيقة مؤرخة سنة 1626⁽¹³⁾، لا يعرفها الباحثون الإسبان، هي عبارة عن رسالة وجهها السيد بيثانتا سيرانو ثبّاطا Vizente Serrano Zapata، ربما نبيل من النبلاء، إلى مجلس الدولة، يشير فيها إلى الوضع الآتي :

"يوجد في الأندلس ومملكة غرناطة أكثر من ستة آلاف مسلم أغلبهم ممن سوى وضعيته (مع سيده)، وبهذا أدر كوا نوعاً من الحرية عندما كانوا يؤدون لأسيادهم قدرًا (من المال) حتى يستعيدوا حريتهم (hasta que se rescatan) ومنهم أزيد من ثلاثة آلاف قد استعادوا حريتهم تماماً وهم أحرار بال تمام، أما من تبقى، فهم على وشك استرجاعها. وكلهم يعيشون في دينهم علانية (...). وصاحب الرسالة يقترح طرد هؤلاء المسلمين، وهو أمر سيكتب منه الملك أموالاً طائلة. ويضيف قائلاً : "يوجد في الأندلس أكثر من ثلاثة آلاف أغلبهم قد صفت وضعيته (cortados) يعيشون في دينهم، متزوجون ولهم أولاد لم يعمدوهم، وثمن هؤلاء مرتفع جداً".

"وبعدما اطلع المجلس على ما سبق ذكره ارتأى أن يوضح لجلالتكم أنه لا يوجد في الأندلس أشخاص للخدمة، وإذا لم يتم اللجوء إلى هؤلاء العبيد، فإن أصحاب الضيغفات سيصبحون بدون من يخدمها أو يفلحها، ولا من يجني ثمارها والعناء بمواشيها. فلهذه الاعتبارات سمح للأسياد أن يفعلوا ذلك، أي أن يقدم لهم العبيد قدرًا يومياً (من المال)، وبهذا يسمحون لهم بالخروج للعمل، ومع مرور الأيام يكتسبون حرفيتهم. وهؤلاء ليسوا موريسيكين، وحتى ولو كانوا كذلك، وبعد طرد الأغلبية، يمكن التغاضي عنهم نظراً للأشخاص الذي تشكون منه الساكنة (*por la falta de gente*). لهذا ارتأى المجلس عدم اتخاذ أي إجراء في هذا الموضوع (...) والحفاظ على العادة وعدم تجديدها. إن ما يشير إليه السيد بيثانت هو أمر قد تمت معالجته من ذي قبل". وقد صادق الملك عن الاجتماع بالصيغة المعهودة: "حسناً. وهكذا أمرت".

نعم، إن ما سيأتي من الأيام سيفرض واقعاً جديداً بالنسبة للعنصر المسلم الذي سيتدخل بعد ذلك لإضافة بعض العناصر للمعادلة.

ففي هذا المجال، نود أن نستحضر ما كان يحدّثه المغرب، وخصوصاً مصب أبي رراق، من ذوي في المعمور بسبب الحركة البحريّة التي كانت تنطلق منه أو تنتهي فيه، خصوصاً وأنه كان عنصراً ملاحظاً ومشاركاً في كل الأحداث التي كانت تجري في هذا المسرح الأطلسي أمامه. وفي هذا المضمار نريد أن نشير إلى الصدّى الذي كان لمرسى سلا (بالمعنى القديم للاسم) لدى الأوروبيين إلى درجة نقله إلى الخيال الأدبي، الذي لم يتوقف حتى بعد توقف الحركة البحريّة الموريسيكية، إثر مجيء الدولة العلوية. إننا سنرى أن

ما كان يحدث انطلاقاً من المرسى المذكور استلهم الروائي الإنجليزي Daniel Defoe ليجعل منطلق روايته *Robinson Crusoé* المشهورة عالمياً (والمنشورة سنة 1719)، من مرسي سلا التي أسر قراصنته هذا الشخص الروائي، عندما كانت سفينته متوجهة نحو الجزر الخالدات *Islas Canarias* أو بالأحرى مبحة بين هذه الجزر والشواطئ الأفريقية، وفاجأها قرchan تركي من سلا، بعدما اقتفي أثراًها بكل سرعة حتى تمكّن من الاستيلاء عليها واقتياض طاقمها إلى مراكش حيث وضع جل أفرادها في خدمة بلاط الملك، غير أن القرchan الرئيس ارتأى الاحتفاظ بالشاب روبنسون كروزوبي لخدمته المنزلية في سلا. وكما هو معروف، فإن روبنسون كروزوبي سيفر من سلا صحبة شاب موريسيكي يسمى شوري وسينتهي في شواطئ البرازيل (في مصب نهر أرينيوكو) بعدما أخذته سفينة برتغالية كانت متوجهة نحو هذه الأراضي. هنا سيستقر وسيتعاطى لتجارة العبيد، بعد أن باع شوري لرئيس السفينة البرتغالية قصد الحصول على مبلغ مالي يمكنه من الاستقرار في أمريكا لمتابعة نشاطه التجاري. في هذا السياق، سيشرع في السفر إلى إفريقيا للاتجار بالعبيد، إلى أن غرقت سفينته خلال عودته من أفريقيا في إحدى سفرياته، ورمي به القدر في جزيرة غير آهله بالسكان. أظن أنه لا داعي إلى التذكير بكل أحداث هذه الرواية التي يعرف أطوارها الجميع. لكن نود أن نسترجع هنا الإطار الجغرافي الذي أراد دوفوي أن يضع فيه مسرح روايته بين المغرب والبرازيل، وهو واع بشتى العناصر التي كانت تؤثر في الحياة آنذاك في المحيط الأطلسي، وخصوصاً في الشواطئ المغاربية : انظر كيف أشار إلى تواجد قرchan تركي في سلا، ثم تواجد الموريسيكي (شوري) كذكير بما طبع المرسى المذكور من نزوح للموريسيكيين في العقد الأول من القرن السابع

عشر واستيطان مصب أبي رقراق، إضافة إلى إشارة جد معبرة عن العلاقة التي كانت بين سلا ومراكب أي بين الجمهورية السلاوية شبه المستقلة والعاصمة السعدية لزيidan. إن الذهاب بحل الأسرى المحتجزين في سفينة روبنسون إلى مراكش لخدمة البلاط السلطاني - كما رأينا سابقاً - قد ذكرني بما قاله الراهب الفرنشكاني خوليان باستور في مذكرته لما قال : " كانوا (أي الموريسيكين في القصبة) لا يعترفون بالسيادة لأحد، لأن تلك التي كانت لدى سلطان المغرب لم تكن سوى اسمية ؛ فهم كانوا يرضون هذا الأخير ببعض المسيحيين الذين يعيشون بهم إليه من حين آخر، من الغنائم التي يحصلون عليها. وكانوا يحكمون أنفسهم في شكل جمهورية".

هذه قصة أوحاتها الخيال بعد مشاهدة الواقع. ولكن لدينا كذلك أخبار مدونة عن احتجاز سفن آتية من العالم الجديد وكذلك أسرى مسيحيين تم الاستيلاء عليهم في أعلى البحار، كما حدث مع السفينة الإسبانية القادمة من كوبا والمحتجزة في المعمورة سنة 1614⁽¹⁴⁾.

ولدينا حالة أخرى من الاحتجاز حذلت سنة 1626، هذه المرة في قصبة الرباط أو سلا، تعطينا نظرة تكاد تكون متكاملة عن مسار أسير يوجد رهن الاعتقال في المكان المذكور. إن الحالة التي نريد تقديمها الآن، رغم بعض الغموض الذي يحيط بحيثيات المكان الذي حدث فيه الأسر وعلى يد من تم ذلك، فهي تصف لنا الجو السائد في بحار المحيطين الهندي والأطلسي وما كان على البحارة مواجهته من أخطار القراءنة الذين كانت تنتهي مغامراتهم أحياناً في القواعد المغربية مثل مصب أبي رقراق.

Juan Gómez de Piñeyro إذا، يتعلّق الأمر هنا بأسير في سجن سلا سنة 1626، اسمه visitador de las naos وإنه "من خدام جلالتكم وربانه الكبير ومفتش السفن التي تذهب إلى البيرو وشواطئ إسبانيا الجديدة، ومُمتحن الربابنة". ويصف الملابسات التي أحاطت بأسره. وعلى الرغم من أن ثيقتنا لا توضح النقطة التي تم فيها الأسر وعلى يد من تم بالضبط، إلا أن مجموعة من المعطيات تسمح باستنتاج تحرك بحارة سلا في البحر المحاذية للقارّة الأمريكية الجنوبيّة. فهذا الأسير يخبرنا بأنّ الأسر قد تم بعد أن امتنى السفينة في لا هابانا La Habana ويمكن أن نستنتج كذلك من تصريحاته أن السلاويين كانوا على علم بما كان يجري في تلك البحار البعيدة وهو ما يجعل من غير المستبعد أن هذه المعرفة آتية من ترددّهم على تلك البحار. ففي هذا الصدد نراه يقول : « كانوا يظلون في السجن أنه جندي من جنود الشيلي القدامي ، وليس من هو في الحقيقة».

استنتاجات

إن المادة الوثائقية الحالية المتعلقة بالموضوع والمداولة بين الدارسين لا تسمح بالحصول عن معلومات غير تلك المتعلقة بالأسر والقرصنة والسي، وما إلى ذلك من حالات المواجهة بين شتى العناصر المتدخلة في هذه المساحة الجغرافية، أما جوانب الحضارة والثقافة والفنون فنکاد نجزم أنها غائبة. إن الصورة التي استطعنا استنتاجها عن المسلم الذي نزح في هذه الفترة إلى الأراضي الجديدة، لا تخرج عن نطاق كونه عبدا أو بحارا محاربا. وأما المرأة، رغم عدم

تكافئها عددياً مع الرجل المسلم، فلا تخرج عن هذا السياق أي سياق الخصوصية التام للمسحيين في أغلب الأحيان، إذا استثنينا حالة واحدة ظهرت فيه المسلمة وهي من أصل موريسكي قد استطاعت أن تبوأ منصب حاكمة.

ومن ناحية أخرى، فإذا كان تواجد المسلمين في العالم الجديد قد طرح مشكلات على الإسبانيين، وعملوا كل ما في وسعهم لإخراجهم من هذه الأرضي، فإننا سنجد مقابل ذلك أنهم فكروا كذلك في إبادته باستعمال هذه الأرضي نفسها. فمن بين الحلول الكثيرة التي تم اقتراحها على الملك الإسباني من أجل إبادة الموريسكيين، مثل خصر الذكور *los varones castrar*، نجد إرسالهم إلى أقاليم أمريكية مثل أراضي *Terranova* غير المضيافة، وسنجد Bernardino de Escalante قد أوصى فيليب الثاني في رسالته المؤرخة سنة 1596 قائلاً : "على جلالتكم أن يأمر سنوياً بإخراج عدد من السكان الموريسكيين بنسائهم وأطفالهم، ولو خفية، يتم اختيارهم من الأماكن التي يسكنونها وذلك دون تمييز بين الفقراء والأغنياء واقتتيادهم إلى المراسي التي توجد فيها تلك السفن المبحرة نحو الأرضي القاري (في أمريكا) والهندوراس وإسبانيا الجديدة وتوزيعهم بين السكان الإسبان والهنود، وإعطاؤهم الأرضي وشغلهم، مع عزلهم وشغلهم في الغزوات الاستكشافية..."

إن مسألة جواز المسلمين إلى العالم الجديد وتأثيرهم في الحياة العامة لهذا العالم طرح نقاشاً بين الباحثين، من حيث مدى وحجم هذا التواجد. إني قرأت أدبيات مختلفة حول هذا الموضوع ووجدت أن ما كتبه الأستاذ Hernán G.H. Taboada، وهو من أدق الباحثين الذين تعمقوا في الموضوع وسبروا أغواره بالكثير من المصادر والمراجع، ربما أصاب في التعبير المجرد

والدقيق عن مساقمة المسلمين النازحين إلى أمريكا منذ وصول الأوروبيون إليها، لهذا ارتأيت أن الشخص الاستنتاج الذي قدمه في ختام دراسته التي تحمل العنوان *El Moro en las Indias* فهو يقول : «إن ما يمكن استنتاجه بالنسبة لتأريخ أمريكا حول تواجد المسلمين في العالم الجديد بالنسبة لتأريخ أمريكا حول تواجد المسلمين في العالم الجديد *Indias* يمكن تلخيصه في العبارة التالية : "كان هناك بعض الشيء ولكن ليس بالكثير" *algo hubo, pero no tanto* ». علينا أن نتذكر أن التواجدات "الممنوعة" *"presencias prohibidas"* كانت أمرا عاديا جدا في المستعمرة *la Colonia* (ويقصد أمريكا) ويمكن العثور على الأجانب من شتى الأصول في كل الإحصاءات : وأما الأشخاص الذين نحن بصدده التعرض لتاريخهم، ربما كان عددهم أكبر بكثير وربما تركوا بعض الإرث. ولكن مع ذلك، يغيب ربطهم بشكل منهج مع أي إرث ثقافي أو حضاري. لدى تحفظات في هذا الموضوع. فإذا تمعنا بتاريخ المجموعات الإسلامية، سنجد أن هناك قاعدة تتكرر باستمرار وهي أن الإسلام، وهو ديانة اجتماعية بالأساس، يضعف إذا وجد نفسه في عزلة ثم يضيع. لم يوجد إسلام في الخفاء *un criptoislamismo* في العالم الجديد يمكن مقارنته مع يهودية في الخفاء *el criptojudaísmo* في هذا العالم ؛ إن العدد الضئيل من المسلمين الذين وجدوا فيه لم يتركوا إرثا روحيا *descendencia espiritual*. ففي المجال الأندلسي، استطاع *Julio Caro Baroja* أن يقارن الملتين الممنوعتين، ملاحظا كيف أن اليهودية استحالت إبادتها من إسبانيا، وكانت تحيا مجددا من رمادها، والإسلام بالمقابل تلقى ضربة نهائية مع التهجير.

الهوامش

- (1) المقصود بأفريقيا في الأدبيات الإسبانية منذ هذا الوقت وإلى حدود بداية القرن العشرين هو المغرب.
- (2) Cfr Joseph Pérez Isabel la Católica, África y América (Conferencia leída en el XVI Coloquio de Historia Canario-Americanica (octubre de 2004). http://www.cervantesvirtual.com/obra-visor/isabel-la-catlica-frica-y-amrica-0/html/007b802a-82b2-11df-acc7-002185ce6064_3.html (Texto continuo sin paginación)
- «El giro tomado por la política española después de 1492 debe mucho a Fernando el Católico en quien Braudel ve el gran responsable del abandono de las empresas africanas, después de 1511 A juicio del hispanista francés, bajo la dirección del rey, los aventureros españoles prefirieron a las tierras quemadas y secas del Magreb las fabulosas comarcas del Nuevo Mundo o las fértils llanuras de Italia».
- (3) Cfr. OP Cit Rumeu de Armas opina lo mismo. «Si afirmamos que el África islámica se salvó por el descubrimiento de América » Op Cit
- (4) Karoline P Cook Muslims and Chichimeca in New Spain · The Debates over Just War and Slavery. Anuario de Estudios Americanos, 70, 1 Sevilla (España), enero-junio, 2013, 15-38 On 21 July 1573 Pero Ximénez, an indigenous merchant who traveled the Pacific coast of New Spain, appeared before the Audiencia and Royal Chancery of Nueva Galicia to present a letter written by the Corregidor of Centiquipaque, Alonso Álvarez de Espinosa With the help of translators, Ximénez testified before the president and judges of the Audiencia that Álvarez de Espinosa had given him the letter in Compostela and told him to make his way to the Audiencia «Le avia mandado venir muy apresado por q avian aportado a la costa muchos navios e que dezian que heran de turcos o moros» «very quickly because they had seen along the coast many ships that were said to be of Turks or Moors»
- (5) Guillermo Carvajal “Cuando el Imperio Otomano consideraba América como una provincia suya, pero nunca consiguió llegar allí” (<https://www.labrujulaverde.com/2017/07/cuando-el-imperio-otomano-consideraba-america-como-una-provincia-suya-pero-nunca-consiguió-llegar-allí>)

(6) أظر تفاصيل هذا الأمر في دراستنا : الأسلوب الدبلوماسي بين البلاط السعدي و بلاط آل التمسا في إسبانيا. التاريخ و الدبلوماسية، قضايا المصطلح والمهج، الرباط، مشورات كلية الآداب...، 2003، ص.

.222

(7) لاحظت في هذه الفقرة ما أتي به Manuel Lucena Salmoral في مؤلفه : *Leyes para esclavos. El ordenamiento jurídico sobre la condición, tratamiento, defensa y represión de los esclavos en las colonias de la América española*

http://www.larramendi.es/i18n/catalogo_imagenes/imagen_id.cmd?idImagen=10003761,
Pág. 28.

(8) Los herejes penitentes eran reconciliados, es decir, reintegrados dentro del cuerpo místico de la Iglesia católica

(9) Hernán G.H Taboada "El moro en las Indias"/ http://www.cialc.unam.mx/web_latino_final/archivo_pdf/Lat39-115.pdf

(10) أظر الدراسة المذكورة *Leyes de esclavos*، من الصفحة 29 إلى .31

(11) نفس الدراسة المذكورة، من الصفحة 29 إلى .31

(12) نفس الدراسة المذكورة. صفحة .35

(13) محضر مجلس الدولة المنعقد في 28 نونبر سنة 1626 أرشيف سيمانكاس، الررمة E2645 حول ما كتبه السيد Vizente Serrano Zapata. (أنظر ترجمة إلى العربية لهذه الوثيقة -المدرحة في ملارحة هذه المساعدة- في دراستنا : "البعد المغربي في السياسة الإسبانية تجاه الموريسيكين" في ندوة: الموريسيكيون في المغرب. الرباط. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية. 2001. ص. 52-53.)

(14) أظر دراستنا : من العرائش الى فضالة، أربعة عقود ونصف من الاستراتيجية الإسبانية في احتلال مراسى مغربية (1578-1624م)، مجلة التاريخ العربي، الرباط، جمعية المؤرخين المغاربة، العدد الثالث عشر، شتاء 2000. ص. 228-229

مطبوعات

أكاديمية المملكة المغربية

I - سلسلة «الدورات» :

- 1 - «القدس تاريخياً وفكرياً»، الرباط، مارس 1981.
- 2 - «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، الرباط، نونبر 1981.
- 3 - «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، الرباط، أبريل 1982.
- 4 - «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، مراكش، نونبر 1982.
- 5 - «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، فاس، أبريل 1983.
- 6 - «الالتزامات الخُلُقية والسياسية في غزو القضاء»، الدار البيضاء، مارس 1984.
- 7 - «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، مراكش، أكتوبر 1984.
- 8 - «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، فاس، أبريل 1985.
- 9 - «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، أڭادير، نونبر 1985.
- 10 - «القرصنة والقانون الدولي»، الرباط، أبريل 1986.
- 11 - «القضايا الخُلُقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، أڭادير، نونبر 1986.
- 12 - «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازم تبعيتها في حالة وقوع حادثة نووية»، باريس، يونيو 1987.
- 13 - «أشخاص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، طنجة، أبريل 1988.
- 14 - «الكوارث الطبيعية وأفة الجراد»، الرباط، نونبر 1988.
- 15 - «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، باريس، يونيو 1989.
- 16 - «أوجه التشابه الواجب توافقها لتأسيس مجموعات إقليمية»، مدريد، دجنبر 1989.
- 17 - «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلال الاقتصادي للدول أوروبا الشرقية»، فاس، مايو 1990.

- 18 - «احتياج العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، الدار البيضاء، أبريل 1991.
- 19 - «هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟؟»، الرباط، أكتوبر 1991.
- 20 - «التراث الحضاري المشتركة بين إسبانيا والمغرب»، غرناطة، أبريل 1992.
- 21 - «أوروبا الإناث عشرة دولة والآخرون»، الرباط، نوفمبر 1992.
- 22 - «المعرفة والتكنولوجيا»، الدار البيضاء، مايو 1993.
- 23 - «الاحتمالية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، الرباط، ديسمبر 1993.
- 24 - «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية»، فاس، أبريل 1994.
- 25 - «الدول النامية بين المطلب الديمقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، الرباط، نوفمبر 1994.
- 26 - «أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟؟»، لشبونة، مايو 1995.
- 27 - «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، الرباط، أبريل 1996.
- 28 - «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط؟؟»، عمان، ديسمبر 1996.
- 29 - «العولمة والهوية»، الرباط، ماي 1997.
- 30 - «حقوق الإنسان والتصريف في الجنينات»، الرباط، نوفمبر 1997.
- 31 - «لماذا احترق التمور الآسيوية؟؟»، فاس، ماي 1998.
- 32 - «القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟؟»، الرباط، نوفمبر 1998.
- 33 - «هل يشكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟؟»، الرباط، ماي 1999.
- 34 - «فكرة الحسن الثاني : أصالة وتجديـد»، الرباط، أبريل 2000.
- 35 - «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، الرباط، نوفمبر 2000. (مجلدان باللغة الفرنسية).

- 36 - «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، الرباط، نوفمبر 2001. (مجلد واحد باللغة العربية).
- 37 - «أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر»، الرباط، أبريل 2001.
- 38 - «أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة»، الرباط، نوفمبر 2001.
- 39 - «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، أي أفق؟»، الرباط، أبريل 2002.
- 40 - «الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستباب السلم في العالم»، الرباط، ديسمبر 2002.
- 41 - «الذكرى الخمسون لثورة الملك والشعب»، الرباط، غشت 2003.
- 42 - «افريقيا كأفق للتفكير»، الرباط ديسمبر 2015، (الجزء الأول باللغة العربية والجزء الثاني باللغتين الفرنسية، الإنجليزية).
- 43 - «من الحداثة إلى الحداثات»، الرباط يناير 2017، (الجزء الأول باللغة العربية والجزء الثاني باللغتين الفرنسية، الانجليزية).

II – سلسلة «التراث» :

- 44 - «الذيل والتكميلة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد بنشريفة، 1984.
- 45 - «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.
- 46 - «مَعْلِمَةُ الْمُلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.
- 47 - «ديوان ابن فركون» تقديم وتعليق محمد بنشريفة، ماي 1987.

- 48 - «عين الحياة في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.
- 49 - «معلمات الملحقون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع الملحقون» 1990.
- 50 - «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطابي، 1411/1990.
- 51 - «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حققه وعلق عليه محمد بن عبد الله الروذاني، 1411/1991م.
- 52 - «معلمات الملحقون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة الملحقون»، 1991.
- 53 - «معلمات الملحقون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني - القسم الثاني وفيه : «تراحم شعرا الملحقون»، 1992.
- 54 - «بغيات وتوashi الموسيقى الأندلسية المغربية»، تصميف عز الدين بناني، 1995.
- 55 - «إيقاد الشموع للذلة المسموع بنغمات الطبوع»، لمحمد البوعلامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.
- 56 - «معلمات الملحقون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية»، تصميف محمد الفاسي، 1997.
- 57 - «رحلة ابن بطوطة»، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.
- 58 - «كتاش الحائل»، تحقيق مالك بنونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999.
- 59 - «الأناشيد الوطنية المغربية ودورها في حركة التحرير»، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 2005.
- 60 - «مذكرات مهندس الماء في القرن العشرين»، تأليف روبيرو أمبرو^ججي، 2006.
- 61 - «حكايات في الماء»، تأليف روبيرو أمبرو^ججي، 2006.

- 62 - «الأطلن提د : زيارة جديدة في ضوء سنة 2000»، تأليف روبيرو أمبرو^{گجي}، 2006.
- 63 - «العطاء العربي لحضارة الماء والنهضة الأوروبية»، تأليف روبيرو أمبرو^{گجي}، 2006.
- 64 - «مرشد مهندس الماء»، تأليف روبيرو أمبرو^{گجي}، 2006.
- 65 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ عبد العزيز المغراوي، 2008.
- 66 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ الجيلالي امتيرد، 2008.
- 67 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ محمد بن علي ولد أرزين، 2009.
- 68 - «مساجد فاس وشمال المغرب»، تأليف ماصلو 1937، أعيد طبعه طبق الأصل.
- 69 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ عبد القادر العلمي، 2009.
- 70 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ التهامي المدغري، 2010.
- 71 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ أحمد الگندوز، 2011.
- 72 - «متن المثل المغربي الدارج»، جمع وضبط وتحقيق الجمعية المغربية للتراث اللغوی، 2010.
- 73 - «أغاني السقا ومعنى الموسيقا أو الارتقا إلى علوم الموسيقا»، للشيخ إبراهيم التادلي، تحقيق ودراسة عبد العزيز بن عبد الجليل، 2011.
- 74 - «النوبات الأندلسية المدونة بالكتابية الموسيقية»، (الجزء الخامس : نوبات المایة)، إنجاز يونس الشامي، 2011.
- 75 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ أحمد الغرابلي، 2012.
- 76 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ إدريس بن علي السناني، 2013.
- 77 - «موسوعة الملحقون»، ديوان السلطان مولاي عبد الحفيظ، 2014.
- 78 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ أحمد بن علي المسفيوي الدمناتي، 2016.
- 79 - «نوبات الاستهلال : تاريخ، تدوين وتحليل»، تأليف عمر المتيبوي، 2018.
- 80 - «موسوعة الملحقون»، ديوان الشيخ أحمد سهوم، 2018.

III - سلسلة «تاریخ المغرب» :

- 81 - «الإلام»، تأليف محمد التازی سعود، طبع سنة 2006، وهو مدخل لتاریخ شمال أفريقيا القديم.
- 82 - «سلا ورباط الفتح، أسطولهما وقرصنتهما الجهادية»، تأليف جعفر بن أحمد الناصري وتحقيق أحمد بن جعفر الناصري، 6 أجزاء، 2006.
- 83 - «تاریخ شمال أفريقيا القديم»، تأليف اصطيفان اگصیل، ترجمه إلى العربية محمد التازی سعود في 8 أجزاء، 2007.
- 84 - «المغرب العتيق»، تأليف جيروم كروپینو، ترجمه إلى العربية محمد التازی سعود، جزء واحد، 2008.
- 85 - «العرائش في تاريخ المغرب قبل عهد الحماية : جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية وال عمرانية»، تأليف إدريس شهبون، 2014.

IV - سلسلة «المعاجم» :

- 86 - «المعجم العربي - الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.
- 87 - «المعجم العربي - الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.
- 88 - «الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية» تأليف محمد شفيق، 1999.
- 89 - «المعجم العربي - الأمازيغي» الجزء الثالث، تأليف محمد شفيق، سنة 2000.

V - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

- 90 - «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القييم الروحية والفكريّة، 1987.
- 91 - «واقع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الحدد»، دجنبر 1987 (من 1401 هـ/1980 إلى 1407/1986).

- 92 - محاضرات الأكاديمية.
- 93 - «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، الرباط، فبراير 1988/1408.
- 94 - «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكيرية 1989/1409.
- 95 - «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكيرية 1989/1409.
- 96 - «نظام حقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكيرية، 1990/1410.
- 97 - «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأنذد والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكيرية، مكناس، 1991/1412.
- 98 - «قضايا استعمال اللغة العربية»، (الندوة الأولى)، الرباط، 1993/1414.
- 99 - «المغرب في الدراسات الاستشرافية»، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكيرية،مراكش، 1993/1413.
- 100 - «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية، طنجة، 1995.
- 101 - «مستقبل الهوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكيرية، تطوان، 1997/1417.
- 102 - «هجرة المغاربة إلى الخارج»، الناظور، 1999/1419.
- 103 - «الموريسيكيون في المغرب»، الندوة الثانية، شفشاون، 2000/1421.
- 104 - «الأمثال العامية في المغرب، تدوينها وتوظيفها العلمي والبيداغوجي»، الرباط، دجنبر 2001.
- 105 - «ثقافة الصحراء : مقوماتها المغربية وخصوصياتها»، الرباط، مارس 2002.
- 106 - «التطرف ومظاهره في المجتمع المغربي»، الرباط، مايو 2004.
- 107 - «الوجود البرتغالي في المغرب وأثاره»، آسفي، أكتوبر 2004.

- 108 - «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، (الندوة الثانية)، فاس، مايو 2005.
- 109 - «الحكاية الشعبية في التراث المغربي»، الرباط، شتنبر 2005.
- 110 - «الوطن والمُواطنة وآفاق التنمية البشرية»، الرباط، يونيو 2006.
- 111 - «المغرب في فكر ابن حلدون»، فاس، مارس 2007.
- 112 - «العادات والتقاليد في المجتمع المغربي»، مراكش، نوفمبر 2007.
- 113 - «فاس في تاريخ المغرب»، طبع في مجلدين، (القسم الأول والقسم الثاني)، فاس، ديسمبر 2008.
- 114 - «اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب»، الرباط، أكتوبر 2011.
- 115 - «الهوية المغربية في ضوء محدداتها الدستورية»، الرباط، أكتوبر 2012.
- 116 - «تحقيق الحياة العامة في المغرب»، الرباط، نوفمبر 2013.
- 117 - «الثقافة المغربية ورهانات التنمية»، الرباط، ديسمبر 2014.
- 118 - «الماء : عالميا ووطنيا، موارده ونظمها القانوني»، للعضو إدريس الضحاك، 2016.
- 119 - «الطب بين متطلبات البحث العلمي والالتزام الأخلاقي»، الرباط، فبراير، 2016.
- 120 - «شهادات وأعمال البروفيسور عبد اللطيف بريش»، 2016.
- 121 - «مواجهة التغيرات المناخية في الحاجة إلى زمن سياسي جديد»، مراكش، أكتوبر 2016.
- 122 - «آراء في قضايا التربية والثقافة»، للعضو محمد شفيق، 2018.
- 123 - «راهنية الشخصية الإسلامية»، ندوة حول العضو الفيلسوف محمد عزيز الحبابي الرباط، فبراير 2018.
- 124 - «بين الاستشراق والحداثة : هل الصين مرأة لأوروبا أم آخر لها؟»، محاضرة الأستاذة آن شينغ، سلسلة المحاضرات كوليج دو فرانس، الرباط، 2018.

125 - «سجلماسة، بوابة إفريقيا تراث مشترك وموقع تاريخي مهدد»، تنسيق العربي الرباطي وفرانسوا كرافبي فوفيل، دجنبر 2018.

VI - سلسلة مجلة «الأكاديمية» :

- 126 - «العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لواقع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400 هـ، الموافق 21 أبريل 1980.
- 127 - «الأكاديمية» العدد 1، سنة 1984.
- 128 - «الأكاديمية» العدد 2، سنة 1985.
- 129 - «الأكاديمية» العدد 3، سنة 1986.
- 130 - «الأكاديمية» العدد 4، سنة 1987.
- 131 - «الأكاديمية» العدد 5، سنة 1988.
- 132 - «الأكاديمية» العدد 6، سنة 1989.
- 133 - «الأكاديمية» العدد 7، سنة 1990.
- 134 - «الأكاديمية» العدد 8، سنة 1991.
- 135 - «الأكاديمية» العدد 9، سنة 1992.
- 136 - «الأكاديمية» العدد 10، سنة 1993.
- 137 - «الأكاديمية» العدد 11، سنة 1994.
- 138 - «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.
- 139 - «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.
- 140 - «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.
- 141 - «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب، سنة 1998.
- 142 - «الأكاديمية» العدد 16، سنة 1999.

- . 143 - «الأكاديمية» العدد 17، سنة 2000.
- . 144 - «الأكاديمية» العدد 18، سنة 2001.
- . 145 - «الأكاديمية» العدد 19، سنة 2002.
- . 146 - «الأكاديمية» العدد 20، سنة 2003.
- . 147 - «الأكاديمية» العدد 21، سنة 2004.
- . 148 - «الأكاديمية» العدد 22، سنة 2005.
- . 149 - «الأكاديمية» العدد 23، سنة 2006.
- . 150 - «الأكاديمية» العدد 24، سنة 2007.
- . 151 - «الأكاديمية» العدد 25، سنة 2008.
- . 152 - «الأكاديمية» العدد 26، سنة 2009.
- . 153 - «دليل الأكاديمية وحصيلة أعمالها في ذكرها الثلاثين» (1400-1431هـ / 1980-2010م).
- . 154 - «الأكاديمية» العدد 27، سنة 2010.
- . 155 - «الأكاديمية» العدد 28، سنة 2011.
- . 156 - «الأكاديمية» العدد 29، سنة 2012.
- . 157 - «الأكاديمية» العدد 30، سنة 2013.
- . 158 - «الأكاديمية» العدد 31، سنة 2014.
- . 159 - «الأكاديمية» العدد 32، سنة 2015.
- . 160 - «الأكاديمية» العدد 33، سنة 2016.
- . 161 - «دليل أنشطة أكاديمية المملكة المغربية، خلال عامي 2015-2017»، سنة 2017.

